جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف

مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر

دراسات في التنمية والمجتمع

مجلة دولية محكمة يصدرها
مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر
جامعة حسيبة بن بو علي – الشلف

Revue du Laboratoire de Société & Problèmes
du Développement Local en Algérie

العدد الحادي عشر – ديسمبر 2018

رقم الإيداع: 2014–4343
ISSN 2437-0436

دار التل للطباعة

مجلة دراسات في التنمية والمجتمع

مجلة دولية محكمة يصدرها
مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية في الجزائر
جامعة حسيبة بن بو علي – الشلف

العدد الحادي عشر / ديسمبر 2018

رقم الإيداع: 4343–2014
ISSN 2437-0436

رقم الإيداع: 2014–4343
ISSN 2437-0436

هيئة التحرير

رئيس هيئة التحرير: ا. د. ضامر وليد عبد الرحمن

نائب رئيس التحرير: أ. د. بوبكر جيلالي

أعضاء هيئة التحرير: د. زيان محمد د. يخلف رفيقة أ. طياب خالد
أ.فاطمة الزهراء زاوي ا. شالي خيرة ا. حمَار سامية
أ.أسماء سعدي

مدير المجلة المسئول عن النشر : د. تقية محمد المهدي حسان

اعضاء الهيئة العلمية لمجلة دراسات في التنمية والمجتمع	
أ.د. عبد الوهاب جودة الحايس	جامعة عين شمس / مصر
ا.د. محمد الدقس	الجامعة الاردنية / الاردن
أ.د.فاتن مبارك	جامعة صفاقس/ تونس
أ.د. ضامر وليد عبد الرحمن	حامعة شلف/ الجزائر
أ.د محمد طه	جامعة عين شمس / مصر
أ.د. زمام نور الدين	جامعة بسكرة/ الجزائر
ا.دنبيل نعمان	جامعة بغداد/ العراق
أ.د تقية محمد المهدي	جامعة شلف / الجزائر
ا.د. يعرب قحطان الدوري	جامعة مالايا / ماليزيا
أ.د نقاز سيد أحمد	جامعة البليدة 2/ الجزائر
ا.د. فتيحة كركوش	جامعة البليدة 2 / الجزائر
أ.د الفضيل رتيمي	جامعة البليدة 2 / الجزائر
ا.د. قاسم محمد الدليمي	جامعة النهرين / العراق
ا.د. ماهر فرحان مرعب	جامعة قالمة / الجزائر
د. كويحل فاروق	جامعة البليدة 2/ الجزائر
د.منصور مرقومة	جامعة مستغانم/ الجزائر
د. سعداوي زهرة	جامعة شلف / الجزائر
د. زيان محمد	جامعة شلف / الجزائر

تخلي هيئة التحرير والهيئة العلمية مسئوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية
الآراء الواردة في المقالات لا تعبر عن سياسية المجلة وتوجهاتها الفكرية

قواعد النشر

1. تنشر المجلة الابحاث باللغة العربية والفرنسية والإنكليزية

2. ان يكون الموضوع ضمن أحد محاور التنمية (الاجتماعية السياسية، الاقتصادية)

3. ان لا يتجاوز عدد صفحات المقال 25 صفحة كحد اقصى.

4. يُشترط أن لا تكون المواد المرسلة للنشر في المجلة قد نُشرت أو أُرسلت للنشر في مجلات أخرى.

5 . تخضع المواد الواردة لتحكيم اللجنة العلمية للمجلة ولا تعاد المواد المعتذر عن نشرها إلى أصحابها.

6. يجري إعلام الكاتب بقرار اللجنة الاستشارية خلال شهرين من تاريخ تسليم النص.

7. تحتفظ المجلة بحقها في نشر المادة المجازة وفق خطة التحرير.

8 .تكتب المادة العلمية العربية بخط من نوع Simplified Arabic مقاسه 14 بمسافة 21 نقطة بين الأسطر، العنوان الرئيسي Gras 16 Simplified Arabic، العناوين الفرعية Simplified Arabic 14 Gras، أما الفرنسية أو الانجليزية فتقدم بخط من نوع Times New Roman مقاسه 12.

9. التهميش والإحالات بطريقة الية Note de fin على أن تعرض في نهاية المقال وفق الترتيب التالي : المؤلف، عنوان الكتاب أو ألمقال عنوان المجلة أو المؤتمر، الناشر، البلد ، ألطبعة ألسنة و الصفحة.

11. ان يرفق المقال بملخص باللغة الانكليزية.

12. ترسل المقالات عير البريد الالكتروني : developmentr@yahoo.com

أو revudevelopment@gamil.com

للاتصال:

الهاتف: 21 71 72 27 213+

كلمة العدد الحادي عشر

تعيش الجزائر هذه الأيام واحدة من أدق مراحلها التاريخية، معبرا عنه بصيغة الحراك. وهذا الحراك هو نتيجة لرفض المنظومة السياسية الموجودة في البلاد. هذا الرفض مؤسس بطريقة علمية .فالمنظومة السياسية أو النسق السياسي اخفق في أداء وظائفه. هذه الوظيفة المعبر عنها من خلال خلق التوازن في المجتمع وخاصة بين النسق الاقتصادي والاجتماعي فالعجز عن إشباع حاجات الإفراد هو تعبير عن فشل النسق السياسي. في خلق التوازن الاجتماعي.

ان الحالة الجزائرية قد تعتبر استثنائية في فشل المشروع التنموي فالدولة لم تستطع الخروج من الارتهان لمداخيل المحروقات منذ الاستقلال لحد ألان. وآذ كانت هذه المداخيل محدودة في العقود الأولى لاستقلال الدولة. مما جعل اعتماد الدولة على تلك المداخيل بشكل معاشي. فان تلك المداخيل سجلت أرقاما كبير نهاية العقد الأول وبادية العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين. آذ وصل احتياطي الصرف في الجزائر مبلغ يفوق 200 مليار دولار وهو ما اعتبر فرصة تاريخية لتحفيز عملية التنمية بكل إشكالها. ألا أن النسق السياسي سار بطريقة تقليدية دون التعامل مع المتغيرات الجديدة وفرص الاستثمار والتنمية. ومع مرور الوقت استهلكت الجزائر خزينا النقدي مما جعل النظام السياسي في مواجهة غضب شعبي هو في حقيقته تعبير عن فشل النظام في إدارة مشروع تنموي حقيقي. وهذا يفرض على النخب والسلطة الجزائرية القادمة التخطيط بشكل علمي للمشاريع التي يمكن ان تخرج الجزائر من حالة الانسداد التي تمر بها.

ا.د ضامر وليد عبد الرحمن
رئيس هيئة التحرير

فهرس العدد

القيم التربوية لدى طلبة قسم المناهج والتدريس في الجامعة الأردنية من وجهة نظرهم أنفسهم وعلاقته ببعض المتغيرات	د.محمد عمر عيد المومني جامعة البلقاء التطبيقية، كلية عجلون الجامعية، قسم العلوم التربوية	9
تذبذب الأمطار واستراتيجيات التكيف الزراعي لمحصول الدخن بمحلية أم كدادة بولاية شمال دارفور- السودان	د. خالد منصور يوسف منصور1د. أحمد أبوالقاسم عبدالرسول2د. محمد عامر أحمد محمد3	29
دور البحث العلمي الاكاديمي في تطوير الممارسة المعمارية	د.م.ايناس سالم عبدالاحد م. هديل موفق محمود م.م. غادة غالب عبد الوهاب	45
التعصب الديني لدى الشباب العراقي وفاعلية أسلوبين إرشاديين في الحد منه	أ.م. د عماد عبد حمزة العتابي جامعة المثنى، كلية التربية للعلوم الإنسانية، العراق	63
المقاربة التشاركية، التخطيط الاستراتيجي والتنمية المحلية بالجزائر	د. مصلي رضوان، جامعة البليدة 2 د. مدني سليمة، جامعة البليدة 2	82
المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة	فاطمة بن يحي باحثة دكتوراه جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان أ.د الميلود طواهري جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان	95
الهوية الثقافية للشباب فى عصر العولمة	د.فرحات نادية جامعة حسيبة بن بو علي الشلف	108
المعوقات الاجتماعية لمشاركة المرأة فى عملية التنمية	د .سعداوي زهرة جامعة حسيبة بن بو علي الشلف أ. زاوى فاطمة الزهراء جامعة حسيبة بن بو علي الشلف	121
العوامل الاجتماعية المؤثرة في التهرب الضريبي	أ. اسماء سعدي باحثة دكتوراه جامعة حسيبة بن بو علي الشلف ا.د ضامر وليد عبد الرحمن .جامعة حسيبة بن بو علي الشلف	136

تأثير العامل السوسيو- إقتصادي على ظهور الجماعات الإسلامية في المجتمع الجزائري.	أ. شالي خيرة .باحثة ذكتوراه .جامعة حسيبة بن بو علي الشلف ا.د ضامر وليد عبد الرحمن جامعة حسيبة بن بو علي الشلف	148
بعض العوامل المفسرة لصعوبات التعلم لدى تلاميذ المرحلة الإبتدائية حسب أراء المعلمين.	د. بوخيار ربيع أستاذ مؤقت،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف د. لونيس زهير جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف	161
الشيخ والمريد، تحليل للعلاقة، وتأسيس للتربية الروحية.	د. شارفي عبد القادر جامعة حسيبة بن بو علي شلف	176
عناصر من سوسيولوجيا الحركات النقابية	ا.د زبيري حسين جامعة زيان عاشور الجلفة	190
دور منظمات المجتمع المدني في إعادة إدماج المحبوسين المفرج عنهم	د. لدرم احمد جامعة حسيبة بن بو علي .الشلف	202
دور المعاق كرأسمال بشري في تحقيق التنمية	أ.بولقارية كهينة جامعة 8 ماي قالمة	224
التفكك الأسري وتداعياته على الأبناء	د. مداني مداني، جامعة مستغانم، الجزائر د. زيوش سعيد، جامعة الشلف، الجزائر	235
THE REALITY AND POLICIES OF THE DEVELOPMENT OF WOMEN IN THE ARAB SOCIETY	PROFESSOR: MAHER FARHAN MURAEB DEPARTMENT OF SOCIOLOGY	262
Evaluation and empirical analysis of SME performance by business sector	Nassima Bouri University of Oran 2-Oran-Algeria	276

القيم التربوية لدى طلبة قسم المناهج والتدريس في الجامعة الأردنية من وجهة نظرهم أنفسهم وعلاقته ببعض المتغيرات

Educational values of students of the Department of Curriculum and Teaching at the University of Jordan from their own point of view and its relationship to some variables

د.محمد عمر عيد المومني

جامعة البلقاء التطبيقية – كلية عجلون الجامعية – قسم العلوم التربوية

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على القيم التربوية لدى عينة من طلبة قسم المناهج والتدريس في مرحلة الدراسات العليا في كلية العلوم التربوية في الجامعة الأردنية من وجهة نظر الطلبة أنفسهم، حيث تكونت عينة الدراسة من (100) طالباً وطالبة من طلبة قسم العلوم التربوية في كلية العلوم التربوية في الجامعة الأردنية، وقد تم إستخدام المنهج الوصفي بالإضافة الى استخدام الاستبانة كأداة للدراسة وقد أظهرت نتائج الدراسة:

- أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة عن مجالات أداة الدراسة كانت مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للأداة الدراسة ككل (4.28).
- عدم وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05) في القيم التربوية لدى طلبة قسم المناهج والتدريس في كلية العلوم التربوية في الجامعة الأردنية والتي تعزى لمتغيرات الدراسة: الجنس(ذكور، إناث)، الدرجة العلمية(ماجستير، دكتوراه).

الكلمات المفتاحية: القيم، القيم التربوية، قسم المناهج والتدريس.

Abstract:

The study aimed to identify the educational values in a sample of students of the Department of Curriculum and Teaching at the postgraduate stage in the Faculty of Educational Sciences at the University of Jordan from the point of view of the students themselves. The study sample consisted of 100 students from the Department of Educational Sciences at the Faculty of Educational Sciences In the University of Jordan, has been used descriptive approach in addition to the use of questionnaire as a tool for study The results of the study showed:

- The arithmetic averages of the responses of the sample members for the study instrument areas were high. The mean of the study instrument as a whole was 4.28.
- There are no statistically significant differences at the level of significance (α = 0.05) in the educational values of the students of the Department of Curriculum and Teaching at the Faculty of Educational Sciences at the University of Jordan, which are attributed to the variables of the study: gender (male, female)

Keywords: Values, Educational Values, Department of Curriculum and Teaching.

المقدمة

يعد موضوع القيم من الموضوعات الفلسفية التي يكثر حولها الجدل، والتي اهتم بها العلماء والمفكرون بمدارسهم ومذاهبهم الفكرية المختلفة منذ القدم، وما زال الاهتمام بها قائماً، وهي من الموضوعات المهمة التي تستحق الدراسة والبحث؛ فهي تتغلغل في حياة الأفراد والمنظمات والمجتمعات بشكل كبير، خاصة مع ما يشهده العالم من تطور في مختلف نواحي الحياة، وما طرأ عليه من تغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية وتكنولوجية، فالإنسان بطبعه كائن اجتماعي، لا يمكنه العيش إلا في ظل نظام اجتماعي يحقق من خلاله الأهداف التي يسعى إليها، وهو يلبي حاجاته ورغباته من خلال التفاعل مع مجموعة الأفراد الذين يعيش معهم على أرض واحدة، وتجمعهم فيها أهداف ورغبات وحاجات مشتركة، ولديهم قيم يؤمنون بها وتتناقل بين الأجيال في هذا المجتمع.

كما وتلعب القيم دوراً مهما في حياة الفرد والمجتمع ويبدو ذلك في انتقاء الأفراد الصالحين لبعض المهن، مثل رجال السياسة والدين وهي موجهة وضابطة للسلوك الإنساني، كما تلعب دورا مهما في تحقيق التوافق النفسي والاجتماعي،وفي عمليات العلاج النفسي، وتساعد في إعطاء المجتمع وحدته .

لقد ظهرت القيم ضمن المنظومات القيمية التي تسعى المؤسسات التربوية لغرسها لدى الأفراد، فالقيم ما هي إلا حماية حقيقية لمكونات المجتمع العِرقية والدينية والطائفية والطبقية، كما أنها مجموعة من المبادئ كالعدالة والمساواة والتسامح والتفاهم بين الأفراد، وكذلك تُعد وسيلة تطوير القدرات والمهارات التي تؤثر في مواجهة معوقات بناء المجتمع(Dahlin,2010).

ويوضح (Quinn,2005) بأن دور الجامعة في تنمية القيم يتم من خلال خلق مُناخ أو بيئة تعليمية تعلمية مناسبة تشجع الطلبة على اكتساب هذه القيم، كذلك يمكن تنمية القيم في الجامعات من خلال تجسيد روح التعاون والعمل التطوعي والتسامح والعدل والمساواة والمشاركة، وقبل ذلك يأتي دور المساقات والخطط الدراسية في تنمية القيم بما تتضمنه من محتوى معرفي ومواقف واتجاهات تسهم إسهامًا كبيراً في هذا الجانب، ولابد من إجراءات عملية وسلوكية وتضمينها للمناهج والكتب الدراسية، ومناهج إعداد رجال التربية وتهيئة المجتمع التعليمي لإدراك تلك الأهداف.

ويعتقد معظم الخبراء أن العولمة وتداعياتها ستخلق الكثير من المشاكل في المحيط الاجتماعي عموما وفي محيط الشباب على وجه الخصوص ؛ وهذا يحتم الاهتمام بالقيم والتأكيد على أهميتها والتي تتمثل بالمستوى الفردي والمستوى الاجتماعي وكما هي على النحو الآتي:(شريفي،2019)

أهمية القيم على المستوى الفردي:

1- أنها تهيئ للأفراد اختيارات معينه تحدد السلوك الصادر عنهم، فهي تلعب دوراً هاماً في تشكيل الشخصية الفردية وتحديد أهدافها في إطار معياري صحيح .

2- أنها تعطي الفرد إمكانية أداء ما هو مطلوب منه ليكون قادراً على التكيف والتوافق بصورة إيجابية .

3- تحقق للفرد الإحساس بالأمان فهو يستعين بها على مواجهة ضعف نفسه والتحديات التي تواجهه في حياته .

4- تعطي للفرد فرصة للتعبير عن نفسه وتأكيد ذاته .

5- تدفع الفرد لتحسين إدراكه ومعتقداته لتتضح الرؤيا أمامه وبالتالي تساعده على فهم العالم من حوله وتوسع إطاره المرجعي في فهم حياته وعلاقاته .

6- تعمل على إصلاح الفرد نفسياً وخلقياً وتوجهه نحو الإحسان والخير والواجب .

7- تعمل على ضبط الفرد لشهواته كي لا تتغلب على عقله ووجدانه .

أهمية القيم عل المستوى الاجتماعي:

1- تحافظ على تماسك المجتمع ، فتحدد له أهداف حياته ومثله العليا ومبادئه الثابتة .

2- تساعد المجتمع على مواجهة التغيرات التي تحدث فيه بتحديدها الاختيارات الصحيحة وذلك يسهل على الناس حياتهم ويحفظ للمجتمع استقراره وكيانه في إطار موحد.

3- تربط أجزاء ثقافة المجتمع ببعضها حتى تبدو متناسقة كما أنها تعمل على إعطاء النظم الاجتماعية أساساً عقلياً يصبح عقيدة في ذهن أعضاء المجتمع المنتمين إلى هذه الثقافة .

4-تقي المجتمع من الأنانية المفرطة والنزعات والشهوات الطائشة، فالقيم والمبادئ في أي جماعة هي الهدف الذي يسعى جميع أعضائها للوصول إليه .

5-تزود المجتمع بالصيغة التي يتعامل بها مع العالم وتحدد له أهداف ومبررات وجوده وبالتالي يسلك في ضوئها وتحدد للأفراد سلوكياتهم .

لقد اعتنت الأمم بقيمها وأساليب غرسها لدى جميع أفراد المجتمع، ولأنها تعتبر منهاجا محدد المعالم يرسم شخصية الفرد وسلوكه، وهي تمثل معيارا يحكم تصرفات الإنسان في حياته العامة والخاصة، وتمكنه من مواجهة الأزمات بشكل أفضل (chin, 2011).

ولأن القيم التربوية من أهم مقومات التربية الحديثة، ولأنها من أفضل العناصر التي ترتكز عليها الحياة المعاصرة، والتي تسهم بالتطور العلمي والتكنولوجي فهي الركن الأساسي التي دعت إليه الأديان السماوية الثلاثة (بدوي والمكيمي، 2009).

كما أكد (عفيفي وباهي، 2006) أنه لا بد من إعادة بناء شخصية الإنسان على أساس من القيم التربوية الحسنة المستمدة من الأديان السماوية حتى تتكون العادات والأخلاق الحسنة التي تشكل السلوك للأفراد، وأسلوب حياتهم وتوجيهاتهم الفكرية ومكانتهم بين الأمم، وفقا لعاداته وتقاليده التي يمارسها في حياته اليومية.

مكونات القيم :

تتكون القيم من ثلاثة مستويات رئيسية هي:(العاجز والعمري،1999)

المكوَّن المعرفي، والمكون الوجداني، والمكون السلوكي .

ويرتبط بهذه المكونات والمعايير التي تتحكم بمناهج القيم وعملياتها وهي :

الاختيار، والتقدير، والفعل .

أ-**المكون المعرفي** : ومعياره " الاختيار "، أي انتقاء القيمة من أبدال مختلفة بحرية كاملة بحيث ينظر الفرد في عواقب انتقاء كل بديل ويتحمل مسئولية انتقائه بكاملها، وهذا يعني أن الانعكاس اللاإرادي لا يشكل اختياراً يرتبط بالقيم .

ويعتبر الاختيار المستوى الأول في سلم الدرجات المؤدية إلى القيم، ويتكون من ثلاث درجات أو خطوات متتالية هي :

استكشاف الأبدال الممكنة، والنظر في عواقب كل بديل، ثم الاختيار الحر .

ب-**المكوَّن الوجداني** : ومعياره " التقدير " الذي ينعكس في التعلق بالقيمة والاعتزاز بها، والشعور بالسعادة لاختيارها والرغبة في إعلانها على الملأ .

ويعتبر التقدير المستوى الثاني في سلم الدرجات المؤدية إلى القيم ويتكون من خطوتين متتاليتين هما :

الشعور بالسعادة لاختيار القيمة، وإعلان التمسك بالقيمة على الملأ .

ج-**المكوَّن السلوكي** : ومعياره " الممارسة والعمل " أو " الفعل " ويشمل الممارسة الفعلية للقيمة أو الممارسة على نحو يتسق مع القيمة المنتقاة، على أن تتكرر الممارسة بصورة مستمرة في أوضاع مختلفة كلما سنحت الفرصة لذلك .

وتعتبر الممارسة المستوى الثالث في سلم الدرجات المؤدية إلى القيم، وتتكون من خطوتين متتاليتين هما :

ترجمة القيمة إلى ممارسة، وبناء نمط قيمي

مصادر القيم :

للقيم مصادر عديدة، وتختلف هذه المصادر من مجتمع لآخر، وفي المجتمع العربي والإسلامي يمكن حصر مصادر القيم فيما يلي :

1- **الدين الإسلامي** : متمثلاُ في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ والاجماع والاجتهاد، وهذا المصدر هو المصدر الأساسي للقيم في مجتمعنا، وإن أخذ التمسك بها يضعف شيئاً فشيئاً إلى أن يبعث الله على رأس كل مائة عام من يجدد لهذه الأمة أمور دينها، وقد بدأ الإسلام غريباً وسيعود غريباً فطوبى للغرباء .وجميع القيم المستمدة من هذا المصدر هي الخير كله، ومصدر سعادة للبشرية في دنياها وأخراها إن تمسكت بها حق التمسك .

2- **العصر الجاهلي** : حيث إن هناك قيماً لا زال كثير من الناس يتمسك بها وكانت سائدة في العصر الجاهلي، وبعض هذه القيم قيم إيجابية كالنخوة والشجاعة وإغاثة الملهوف، وبعضها قيم سلبية تضر الأفراد والمجتمع كالعصبية القبلية والأخذ بالثأر . (عبد الوهاب، 1986)

3- **التراث الإنساني العالمي** : فنظراً لسهولة الاتصال بين أجزاء العالم أصبح من السهل انتقال القيم من جزء لآخر، وقد وفدت إلينا كثير من القيم من العالم غير الإسلامي، وبعض هذه القيم قيم إيجابية نافعة كالمنحى النظامي والتخطيط وهناك قيم سلبية ضارة كالتفكك العائلي وقلة الروابط الاجتماعية .

4- **مواد الدراسة المنهجية** : فقد ظهرت على المستوى التربوي كثير من القيم ذات العلاقة بالدراسة المنهجية، وأغلبها نافع ومفيد إذا ما طبق تطبيقاً سليماً مراعياً واقعنا وظروفنا، ومن هذه القيم : الاستدلال، الدقة، التساؤل، العصف الفكري ... الخ . (الناشف،1981) .

خصائص القيم :

للقيم – بصورة عامة – عدة خصائص نوجزها فيما يلي : -

– القيم لها معان مجردة، ولكن يجب أن تتلبس بالواقع والسلوك، فالقيم يجب أن يؤمن بها الإنسان بحيث تصبح موجهة لسلوكه حتى يمكن اعتبارها قيماً، ولذلك جاء في القرآن الكريم كثيراً قوله تعالى " الذين آمنوا وعملوا الصالحات " وفي الحديث الشريف :" الدين المعاملة ".

– المعرفة بالقيم قبلية ولا تأتي فجأة فالإدراك العقلي لابد من توافره مع القيم، ولا بد أن يكون مصحوباً بالانفعال الوجداني .

– القيم تقتضي الاختيار والانتقاء، وهذا يقتضي أن تكون لنا حرية .

– التدرج القيمي ليس جامداً بل متحرك متفاعل، والسلَّم القيمي قد يهتز سلباً أو إيجاباً .

– تقوم القيم بعملية توجيه للفرد وسلوكه في الحياة .

– للقيم علامات فارقة " مميزة " أي أنها لها مؤشرات من خلالها نفرق بينها وبين العادات .

– القيم متداخلة مترابطة ومتضمنة، حيث إنها تتضمن الجوانب المعرفية والوجدانية والسلوكية كما أنها متضمنة من حيث التطبيق، فالعدل مثلاُ قيمة سياسية وقيمة أخلاقية أيضاً .(العاجز،والعمري،1999)

مؤشرات القيم :

هناك مؤشرات تدل على القيم، وتميز بينها وبين العادات وتتمثل هذه المؤشرات في ظهور اهتمامات الشخص بالقيمة واتجاهاته نحوها، بالإضافة إلى الآمال والتطلعات والمشاعر والمعتقدات والقناعات وأوجه النشاط والأفعال والهموم والمشكلات التي يبرز من خلالها جميعا أن هذا الشخص يتبنى القيمة الفلانية، ومن خلال هذه المؤشرات يتضح العمق الثقافي للقيم بالإضافة إلى المكونات الثلاث المعرفي والوجداني والسلوكي .

ولأن الطلبة هم عماد المستقبل فهم بحاجة إلى رعاية وتربية سليمة، وبقدر ما يقدم لهم من رعاية واهتمام وعناية يكون صلاحهم وصلاح مجتمعهم؛ ولهذا تصبح القيم التربوية أحد العوامل الهامة للمحافظة على العلاقات الاجتماعية بين الطلبة، وتعد الجامعات أهم المؤسسات التربوية فهي مطالبة أن تكون على وع بمسؤولياتها وبرسالتها في المجتمع.

ومن هنا برزت الحاجة لمثل هذه الدراسة، التي تهتم بالقيم التربوية لدى طلبة قسم العلوم التربوية في مرحلة الدراسات العليا، وذلك انطلاقا من أهمية القيم التربوية في تحقيق التعلم والتعلم الفاعلين، حيث إن سيطرة القيم التربوية الأصيلة في العملية التعليمية يقود إلى بناء شخصية الفرد المتكاملة والمبدعة، وهذا ينعكس إيجابا على مؤسسات المجتمع وتطويرها.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

لأن الطلبة هم عماد المستقبل فهم بحاجة إلى رعاية وتربية سليمة في مرحلة تعليمية كانت، وبقدر ما يقدم لهم من رعاية يكون صلاحهم وصلاح مجتمعهم،ولهذا تصبح القيم التربوية أحد العوامل الهامة للمحافظة على الأوضاع والعلاقات الاجتماعية بين الطلبة، وتعد الجامعات أهم المؤسسات التربوية، وهي مطالبة أن تكون على وعي بمسؤولياتها وبرسالتها وبرسالاتها في المجتمع. وبما أن كلية التربية جزء مهم من هذه المؤسسات التربوية التي تمد المجتمع بجميع احتياجاته من الخريجين لإحداث التنمية الشاملة في المجتمع، والمساهمة في بناء المجتمع، وخدمة الإنسانية؛ لذلك وجب عليها أن يكون لها دور كبير في تنمي القيم التربوية لدى الطلبة في الجامعة.

ومما سبق فإن مشكلة الدراسة تتمثل في الإجابة على الأسئلة التالية:

1. ما القيم التربوية لدى طلبة قسم المناهج والتدريس في كلية العلوم التربوية في الجامعة الأردنية من وجهة نظر الطلبة أنفسهم.

2. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة(α=0.05) في القيم التربوية لدى طلبة قسم العلوم التربوية في كلية العلوم التربوية في الجامعة الأردنية والتي تعزى لمتغير الجنس (ذكور، إناث)؟

3. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة(α=0.05) في القيم التربوية لدى طلبة قسم العلوم التربوية في كلية العلوم التربوية في الجامعة الأردنية والتي تعزى لمتغير الدرجة العلمية للطالب (ماجستير، دكتوراه)؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

– التعرف على القيم التربوية لدى طلبة قسم المناهج والتدريس في كلية العلوم التربوية في الجامعة الأردنية من وجهة نظر الطلبة أنفسهم .

– تحديد ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة(α=0.05) في القيم التربوية لدى طلبة قسم المناهج والتدريس في كلية العلوم التربوية في الجامعة الأردنية تعزى لمتغيرات الدراسة وهي الجنس والدرجة العلمية للطالب.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة في أنها:

– تكشف عن القيم التربوية لدى طلبة قسم المناهج والتدريس في كلية العلوم التربوية في الجامعة الأردنية لأنها تعتبر من محركات السلوك لدى الطلبة.

– إثراء المكتبة العربية بموضوع هام يتعلق بالقيم التربوية لدى طلبة الجامعة بشكل عام وطلبة الدراسات العليا بشكل خاص.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: اقتصرت هذه الدراسة على القيم التربوية لدى طلبة الدراسات العليا في قسم المناهج والتدريس في كلية العلوم التربوية في الجامعة الأردنية.

الحدود البشرية: اقتصرت هذه الدراسة على عينة من طلبة الدراسات العليا في قسم المناهج والتدريس في كلية العلوم التربوية في الجامعة الأردنية.

الحدود الزمانية: تم تطبيق الدراسة في الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي 2019/2018م.

الحدود المكانية: أجريت هذه الدراسة في كلية العلوم التربوية في الجامعة الأردنية.

مصطلحات الدراسة:

1– القيم:

يعرفها (العاجز والعمري،1999) بأنها هي مقاييس تحكم بها على الأفكار والأشخاص والأشياء والأعمال والموضوعات والمواقف الفردية والجماعية، من حيث حسنها وقيمتها والرغبة بها، أو من حيث سوئها وعدم قيمتها وكراهيتها.

القيم التربوية:

هي مجموعة من المقاييس والمعايير الاجتماعية، والأفكار والممارسات والسلوكيات التي تتشكل لدى الفرد من خلال تفاعله مع بيئته الاجتماعية بما تحويه من مواقف وخبرت، تمكنه من اختيار توجيهات لسلوكياته ونظام حياته، وفي كيفية تعامله مع الآخرين، وتتجسد في صورة تنظيمات لأحكام عقلية انفعالية تتصف بالعمومية نحو الأفراد والمعاني والأشياء وأوجه النشاط المختلفة، وتقاس بدرجة استجابة أفراد عينة الدراسة لفقرات أداة الدراسة المعدة لها الغرض.

قسم المناهج والتدريس:

هو أحد الاقسام الاكاديمية التابع لكلية العلوم التربوية في الجامعة الاردنية والذي يحتوي على مجموعة من البرامج الاكاديمية المختلفة في مراحل البكالوريوس والماجستير والدكتوراه.

الدراسات السابقة

تم الرجوع إلى عدد من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع القيم بشكل عام والقيم التربوية بشكل خاص، وهي على النحو الآتي:

دراسة (طوالبة،2019) والتي هدفت للكشف عن واقع ممارسات طلبة جامعة اليرموك لقيم المواطنة في القرن الحادي والعشرين، حيث تم استخدام المنهج النوعي من خلال اجراء مقابلات، وقد تكونت عينة

الدراسة من (217) طالباً وطالبة، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود مجموعة من الممارسات السلوكية الايجابية لدى الطلبة وذلك من خلال وجود (30) قيمة ايجابية لدى الطلبة في مجال قيم المواطنة.

ودراسة (سويدان وآخرون،2018) والتي هدفت إلى الكشف عن دور كليات التربية في الجامعات السعودية في تعزيز قيم المواطنة لدى الطلاب من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلاب .ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير أداتين هما :مقابلة موجهة لأعضاء هيئة التدريس، واستبانه موجهة للطلبة .تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس والطلاب السعوديين في كليات التربية في ثلاث جامعات سعودية(جامعة الملك خالد، وجامعة الجوف، وجامعة حائل) وطبقت أداتا الدراسة على عينة مكونة من (146) عضو هيئةِ تدريس و (559)طالبًا .أظهرت نتائج الدراسة أن دور كليات التربية في الجامعات السعودية في تعزيز قيم المواطنة لدى طلبتها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس كان بدرجة مرتفعة، وعدم وجود فروق في وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس لأثر التخصص، والرتبة الأكاديمية والخبرة، وأن دور كليات التربية في الجامعات السعودية في تعزيز قيم المواطنة لدى طلابها من وجهة نظر الطلاب، جاء بدرجة مرتفعة، وعدم وجود فروق تعزى لأثر التخصص في وجهة نظر الطلاب، ووجود فروق تعزى للمستوى الدراسي.

كما وجاءت دراسة المومني (2018) والتي هدفت إلى التعرف على درجة ممارسة طلبة كلية عجلون الجامعية التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية في المملكة الأردنية الهاشمية للقيم الإقتصادية والسياسية من وجهة نظرهم أنفسهم وعلاقة ذلك ببعض المتغيرات كمتغير الجنس والتخصص الأكاديمي الذي يدرس به الطالب، حيث إستخدام المنهج الوصفي بالإضافة الى استخدام الاستبانة كأداة للدراسة، وقد تكونت عينة الدراسة من (200) طالب وطالبة من طلبة كلية عجلون الجامعية، وقد توصلت الدراسة الى أن مستوى ممارسة طلبة كلية عجلون الجامعية للقيم الاقتصادية والسياسية كان بدرجة عالية، بالاضافة الى عدم وجود فروق دالة إحصائياً في مستوى ممارسة طلبة كلية عجلون الجامعية للقيم الاقتصادية والسياسية والتي تعزى لمتغيرات الدراسة وهي متغير الجنس (ذكور، إناث) ومتغير التخصص الأكاديمي الذي يتبع له الطالب (علمي، إنساني).

كما وأجرى دويكات (2016) دراسة هدفت التعرف إلى القيم التربوية لدى طلبة كليات التربية الرياضية في الجامعات الفلسطينية، تكونت عينة الدراسة من (188) طالبا وطالبة من كليات التربية الرياضية في الجامعات الفلسطينية، أظهرت نتائج الدراسة أن القيم التربوية لدى طلبة كليات التربية الرياضية كانت كبيرة على المجالات: (المجال الديني، المجال السياسي، المجال الاجتماعي، المجال العلمي)، فيما كانت بدرجة متوسطة على المجال الاقتصادي، كما أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغيرات الجنس ولصالح الإناث، وتبعا لمتغير الجامعة ولصالح الجامعات الخاصة.

كما وأجرت العمري (2015) دراسة هدفت إلى معرفة درجة ممارسة القيم لدى طلبة الجامعات الأردنية من وجهة نظر الطلبة أنفسهم، تكونت عينة الدراسة من (1191) طالبا وطالبة، بينت نتائج الدراسة أن درجة ممارسة الطلبة لمجالات القيم ككل كانت مرتفعة، وجاء ترتيبها من حيث درجة الممارسة

كما يلي: القيم الفكرية، القيم الاجتماعية، القيم السياسية، القيم الجمالية، والقيم الاقتصادية، كما أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس لصالح الإناث تتعلق بمستوى ممارسة القيم الفكرية والاجتماعية.

وهدفت دراسة شين (Chin, 2011) التعرف على دور كليات التربية الرياضية في تنمية بعض القيم لدى طلابها، بلغت عينة الدراسة (126) معلما، أظهرت النتائج أن تنمية الخلقية جاءت ي مرتبة متأخرة من ضمن أهداف الكليات، وأن البيئة الجامعية هي أكثر العوامل التي تؤثر في تنمية القيم الخلقية.

وأجرى المخزومي (2008) دراسة هدفت إلى التعرف إلى القيم التربوية المدعاة لدى طلبة جامعة الزرقاء الأهلية من وجهة نظر الطلبة أنفسهم، تألفت عينة الدراسة من (546) طالب وطالبة، وتوصلت الدراسة إلى إن ادعاء ممارسة الطلبة للقيم التربوية كان إيجابيا وبدرجة مرتفعة جدا على معظم فقرات أداة البحث، وكذلك كان ترتيب القيم كما يلي: (القيم الفكرية والعقدية، القيم الاجتماعية، الاقتصادية، الجمالية.

أما دراسة الخرابشة (2007) والتي هدفت إلى التعرف على درجة ممارسة طالبات كلية الأميرة عالية الجامعية بجامعة البلقاء التطبيقية في الأردن للقيم التربوية ومعرفة أثر اختلاف التخصص الأكاديمية والمستوى الدراسي للطالبات على درجة ممارستهن للقيم التربوية، طبقت هذه الدارسة على عينة بلغت (469) طالبة، توصلت الدراسة إلى درجة ممارسة الطالبات للقيم التربوية كانت عالية جدا، كما توصلت إلى أن القيم الدينية كانت في المركز الأول من حيث درجة الممارسة تلتها القيم الاجتماعية ثم الجمالية، وفي المرتبة الأخيرة جاءت القيم الاقتصادية، وعدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية في درجة ممارسة الطالبات ي الكلية للقيم التربوية تعزى إلى متغيري القسم الأكاديمي والمستوى الدراسي.

وأجرت القحطان (2002) دراسة هدفت إلى التعرف على القيم التربوية الممارسة لدى طالبات جامعة تعز من وجهة نظر الطالبات أنفسهن، تكونت عينة الدراسة من (801) طالبة، وقد توصلت الدراسة إلى إن ممارسة طالبات جامعة تعز للقيم التربوية كانت إيجابية، وبدرجة عالية على معظم فقرات أداة الدراسة ومجالاتها بصورة عام، كما وتوصلت أيضا إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة ممارسة القيم التربوية لدى طالبات جامعة تعز من وجهة نظر الطالبات أنفسهن تعزى لمتغير الكلية، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة ممارسة القيم التربوية لدى طالبات جامعة تعز من وجهة نظر الطالبات أنفسهن تعزى لمتغير المستوى الدراسي.

يظهر من خلال عرض الدراسات السابقة إن جميعها تناولت القيم بمختلف تصنيفاته، وقد استفادت هذه الدراسة من الدراسات السابقة في بناء أداة الدراسة مثل دراسة (المومني،2018) ودراسة (الطوالبة،2019) ودراسة المخزومي(2008) وغيرها، ومناقشة ووضع التفسيرات المناسبة للنتائج التي توصلت إليها الدراسة.

الطريقة والإجراءات

منهج الدراسة

لتحقيق أهداف هذه الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث يعتبر هذا المنهج مناسبا لإتاحة إمكانية وصف الظاهرة المدروسة من حيث طبيعتها ودرجة وجودها، وقد تم جمع المعلومات من أفراد عينة الدراسة وتم تحليلها وتفسيرها للوصول إلى نتائج الدراسة؛ وذلك بالاطلاع على الأدب النظري والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع طلبة الدراسات العليا في قسم المناهج والتدريس في كلية العلوم التربوية في الجامعة الأردنية والبالغ عددهم (310) طالباً وطالبة موزعين على درجتي الماجستير والدكتوراه في قسم المناهج والتدريس في كلية العلوم التربوية في الجامعة الأردنية وذلك وفقا لمعلومات دائرة القبول والتسجيل في الجامعة الأردنية وذلك في الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي 2019/2018م.

عينة الدراسة

تكونت عينة الدراسة من (100) طالب وطالبة من طلبة الدراسات العليا في قسم المناهج والتدريس والذين تم اختيارهم بالطريقة العشوائية البسيطة من مجتمع الدراسة الأصلي وبنسبة مئوية بلغت(32%)، والجدول التالي رقم (1) يوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لمتغيرات الدراسة.

الجدول رقم (1)

توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغيرات الدراسة (ن=100)

المتغير	المستوى	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	50	50%
	أنثى	50	50%
	المجموع	100	100%
الدرجة العلمية	ماجستير	50	50%
	دكتوراه	50	50%
	المجموع	105	100%

أداة الدراسة

تحقيقا لأهداف الدراسة طور الباحث إستبانة لمعرفة القيم التربوية لدى طلبة الدراسات العليا في قسم المناهج والتدريس كلية العلوم التربوية في الجامعة الأردنية، وذلك بالرجوع إلى الدراسات السابقة المتعلقة بالقيم التربوية لدى الطلبة مثل: دراسة دويكات (2016) ودراسة العمري (2015).

وتم تطوير أداة الدراسة بالاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي، وتكونت الاستبانة بصورتها الأولية من(23) فقرة موزعة على مجالات الدراسة.

صدق الأداة

للتأكد من صدق أداة الدراسة، تم عرض الاستبانة بصورتها الأولية على مجموعة من الأساتذة المحكمين من ذوي الاختصاص في تخصصات المناهج والتدريس من الجامعة الأردنية والبلقاء التطبيقية والبالغ عددهم (8) محكمين وذلك للتأكد من مدى دقة الصياغة اللغوية من حيث سلامة اللغة ووضوح معانيها، وإضافة أو حذف فقرة، وإبدالها، وبعد الاطلاع على اقتراحات المحكمين قام الباحث بإجراء التعديلات التي أشار إليها المحكمون، حيث تم إلغاء ودمج (3) فقرات وبذلك أصبحت الأداة مكونة بصورتها النهائية من (20) فقرة موزعة بالتساوي على مجالات الدراسة.

ثبات أداة الدراسة:

للتحقق من ثبات أداة الدراسة تم تطبيقها على عينة استطلاعية من نفس مجتمع الدراسة ولكن من خارج عينة الدراسة مكونة من (20) وذلك بواقع مرتين وبفارق زمني مدته أسبوعان، ثم تم استخراج معاملات الارتباط بطريقة بيرسون بين التطبيق، والجدول التالي رقم (2) يوضح ذلك.

الجدول رقم (2)

معاملات ثبات الداخلي (كرونباخ ألفا) لكل بعد من أبعاد أداة الدراسة وللأداة ككل

المجال	معامل ثبات الاتساق الداخلي (كرونباخ ألفا)	معامل الارتباط بين التطبيق
القيم الدينية	0.85	0.75*
القيم العلمية	0.91	0.77*
القيم الاجتماعية	0.89	0.76*
القيم الجمالية	0.81	0.64*
الأداة ككل	0.88	0.75*

*دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

يظهر من الجدول رقم (2) أن جميع قيم معاملات كرونباخ ألفا كانت مرتفعة مما يدلل على أن أداة الدراسة ذات مصداقية عالية، كما أن جميع قيم معاملات الارتباط كانت دالة إحصائيًا.

وأن معامل ثبات الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا للأداة ككل عاليا (0.88) وقد اعتبرت هذه القيمة مؤشرا جيدا على ثبات المقياس لأغراض هذه الدراسة.

تصحيح المقياس

تكونت الاستبانة من (20) فقرة، حيث استخدم الباحث مقياس ليكرت الخماسي بهدف قياس آراء أفراد عينة الدراسة، وتم إعطاء مرتفعة جدا (5)، مرتفعة (4)، متوسطة (3)، منخفضة (2)، منخفضة جدا (1)، وذلك بوضع إشارة (×) أمام الإجابة التي تعكس درجة موافقتهم، كما تم الاعتماد على التصنيف التالي لتحليل نتائج الدراسة.

درجة موافقة منخفضة من 1 إلى أقل من 2.33 .

درجة موافقة متوسطة من 2.33 إلى أقل من 3.66.

درجة موافقة مرتفعة من 3.66 إلى أقل من 5.00.

متغيرات الدراسة

أولا : المتغيرات المستقلة وتشمل

الجنس: وله فئتان (ذكر، أنثى) .

الدرجة العلمية: ولها مستويان (ماجستير، دكتوراه).

ثانيا: المتغير التابع

للدراسة متغير تابع رئيسي واحد هو القيم التربوية لدى طلبة الدراسات العليا في قسم المناهج والتدريس في كلية العلوم التربوية **في** الجامعة الأردنية.

المعالجة الإحصائية:

_ معاملات الثبات الداخلي (كرونباخ ألفا) لكل بعد من أبعاد أداة الدراسة وللأداة ككل.

_ المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن مجالات الدراسة والأداة ككل مرتبة تنازليا.

_ تطبيق اختبار (Independent Samples T-test) لدراسة الفروق بين إجابات أفراد العينة عن مجالات الدراسة تبعاً لمتغيرات الدراسة.

نتائج الدراسة ومناقشتها

يتضمن هذا الجزء عرض نتائج الدراسة التي تهدف إلى التعرف على القيم التربوية لدى طلبة الدراسات العليا في قسم المناهج والتدريس في كلية العلوم التربوية في الجامعة الأردنية كما يراها الطلبة أنفسهم، من خلال الإجابة على أسئلة الدراسة على النحو الآتي:

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما القيم التربوية لدى طلبة قسم المناهج والتدريس في كلية العلوم التربوية في الجامعة الأردنية من وجهة نظر الطلبة أنفسهم؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن مجالات الدراسة والأداة ككل، الجدول رقم (3) يوضح ذلك.

الجدول رقم (3)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن مجالات الدراسة والأداة ككل مرتبة تنازليا

الرتبة	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التوافر
1	القيم العلمية	4.35	0.45	مرتفعة
2	القيم الدينية	4.30	0.41	مرتفعة
3	القيم الاجتماعية	4.27	0.41	مرتفعة
4	القيم الجمالية	4.22	0.40	مرتفعة
	الأداة ككل	4.28	0.41	مرتفعة

يبين الجدول رقم (3) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة عن مجالات أداة الدراسة قد تراوحت بين (4.22–4.35)، حيث جاء في المرتبة الأولى مجال "القيم العلمية " بمتوسط حسابي (4.35) وبدرجة مرتفعة، وفي المرتبة الثانية جاء مجال "القيم الدينية " بمتوسط حسابي (4.30) وبدرجة مرتفعة، وجاء في المرتبة الثالثة مجال " القيم الاجتماعية " بمتوسط حسابي(4.27) وبدرجة مرتفعة، وفي المرتبة الرابعة والأخيرة جاء مجال" القيم الجمالية " بمتوسط حسابي(4.22)، وبدرجة مرتفعة، وقد بلغ المتوسط الحسابي لأداة الدراسة ككل (4.28) بدرجة مرتفعة.

ويمكن تفسير هذه النتيجة إلى أن الإطار العام الذي يحكم سلوك الأفراد وتصرفاتهم هو الالتزام بالأنظمة والقوانين وعدم الخروج عليها وهذا بطبيعة الحال يتماشى مع المنظومة الثقافية والقيمية السائدة في المجتمع الأردني، فالتنشئة الاجتماعية التي هي جزء من المنظومة الثقافية السائدة في المجتمع يتشرب من خلالها الفرد الأفكار والسلوكيات التي تحثه على أهمية احترام القوانين والأنظمة في المنظمة المجتمعية، وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة المومني (2018) ودراسة الطوالبة(2019).

وقد تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات كل مجال من مجالات الدراسة على حدا، والجداول التالية من (4–10) توضح ذلك.

جدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن فقرات مجال "القيم الدينية "مرتبة تنازليا

الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
1	أظهر اعتزازي بديني واحترم عقيدتي.	4.71	0.44	مرتفعة
2	أحافظ على حقوق الآخرين في ممارسة معتقداتهم الدينية.	4.69	0.52	مرتفعة
3	أحترم الكبير وأعطف على الصغير.	4.62	0.41	مرتفعة
4	أعزز القيم الإسلامية أثناء تعاملي مع الآخرين.	4.55	0.49	مرتفعة
5	ألتزم بالصبر عند مواجهة المواقف المحرجة.	4.43	0.51	مرتفعة
	القيم الدينية ككل	4.60	0.50	مرتفعة

يبين الجدول رقم (4) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة عن فقرات مجال "القيم الدينية " تراوحت بين (4.43–4.71)، وبدرجة مرتفعة لجميع الفقرات وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (4.60) وبدرجة مرتفعة.

ويفسر الباحثان حصول معظم فقرات هذا المجال على درجة تقييم مرتفعة إلى أن الطلبة يعملون في المجالات التربوية مما يجعلهم يتحلون بهذه القيم كنتيجة للمبادئ الأخلاقية والمعتقدات والمعايير المرتبطة بالمهن التربوية في مجتمعهم؛ إذ يرى المجتمع التربوي الأردني أن على المعلم التعامل مع طلبته كقدوة مؤثرة فتتربي النفوس من خلال تصرفاته تربية صحيحة ومؤثرة؛ إذ أنه المثل الأعلى في نظرهم يقلدهم سلوكياً ويحاكيهم خلقياً.

جدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن فقرات مجال "القيم العلمية "مرتبة تنازليا

الرتبة	**الفقرة**	**المتوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**	**درجة التقييم**
1	أحاول الحصول على شهادات علمية عليا في المجال الذي أريد.	4.44	0.45	مرتفعة
2	أشارك بندوات ودورات علمية مختلفة.	4.41	0.49	مرتفعة
3	أستخدم التفكير الابتكاري والعلمي في حل المشكلات.	4.22	0.47	مرتفعة
4	أميل إلى الهوايات العلمية المرتبطة بقدراتي العقلية.	4.20	0.43	مرتفعة
5	لدي خبرة واسعة في التعامل مع التكنولوجيا العلمية والإنترنت.	4.17	0.44	متوسطة
	مجال "القيم العلمية " ككل	4.28	0.42	مرتفعة

يبين الجدول رقم (5) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة عن فقرات مجال "القيم العلمية "تراوحت بين (4.17–4.44)، وبدرجة مرتفعة لجميع الفقرات، كما وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (4.28) وبدرجة مرتفعة.

ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن الهدف الأساسي لطلبة الدراسات العليا بشكل عام هو اكتساب أكبر قدر ممكن من المعارف والمعلومات، كما يمكن تفسير هذه النتيجة إلى طلبة الدراسات العليا يدركون أهمية أن اكتساب المعرفة كما أنهم يدكون تنويع مصادر معارفهم خاصة وان طلبة الدراسات العليا يعتبرون ذو مكانة اجتماعية وعلمية راقية.

جدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن فقرات مجال "القيم الاجتماعية" مرتبة تنازليا

الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
1	أحرص على مساعدة الآخرين.	4.65	0.52	مرتفعة
2	أقدم العون والمساعدة للآخرين عند الحاجة.	4.55	0.54	مرتفعة
3	أسعى لكي أكون شخصية قيادية.	4.51	0.53	مرتفعة
4	أحترم وجهات آراء الآخرين وأن كانت مخالفة للرأي.	4.47	0.50	مرتفعة
5	احترم الأفراد الفاعلين في المجتمع.	4.36	0.49	مرتفعة
مجال "القيم الاجتماعية" ككل		4.50	0.51	مرتفعة

يبين الجدول رقم (6) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة عن فقرات مجال "القيم الاجتماعية" تراوحت بين (4.36–4.65)، وبدرجة مرتفعة لجميع الفقرات وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (4.50) وبدرجة مرتفعة.

ويمكن تفسير هذه النتيجة في أن طلبة الدراسات العليا قادرين على التعامل مع المجتمع المحلي واكتساب القيم الاجتماعية والتي تمكنهم من إدراك مشاعرهم ومشاعر الآخرين والتحكم بها، وقدرتهم على تحفيز دافعية الآخرين بطريقة جيدة؛ مما يعزز القيم الاجتماعية لديهم وجعلهم أكثر مرونة وواقعية وفعالية في التكيف مع المتغيرات المحيطة بهم؛ لذا فالطلبة في هذه المرحلة يميلون إلى الابتعاد عن الضغوط التي تشكلها الانفعالات الزائدة لهم، كما يعزو الباحثان هذه النتيجة إلى أن الطلبة يتميزون بالقدرة على التحكم في مشاعرهم ومراقبة مشاعر الآخرين وتنظيم انفعالاتهم وفهمها والتحكم فيها والحساسية لحل وتنظيم تلك الانفعالات وفقًا لانفعالات ومشاعر الآخرين، كما وأن طلبة الدراسات العليا يعتبرون على قدر عالٍ من تحمل المسؤولية مما يجعلهم قادرين على بناء العلاقات الاجتماعية مع الاخرين.

جدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن فقرات مجال "القيم الجمالية "مرتبة تنازليا

الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
1	أحرص على النظافة الشخصية والمظهر اللائق.	4.37	0.64	مرتفعة
2	أحرص على التفاؤل وبشاشة الوجه.	4.31	0.62	مرتفعة
3	ارتاح لرؤية الأشجار في الأماكن العامة.	4.24	0.60	مرتفعة
4	أحافظ على نظافة البيئة باستمرار.	4.16	0.57	مرتفعة
5	أشجع على زراعة الأشجار في حديقة المنزل.	4.12	0.57	مرتفعة
مجال "القيم الجمالية " ككل		4.24	0.59	مرتفعة

يبين الجدول رقم (7) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة عن فقرات مجال "القيم الجمالية" تراوحت بين (4.12–4.37)، وبدرجة مرتفعة لجميع الفقرات، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل (4.24) وبدرجة مرتفعة.

ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن القيم الجمالية تتباين من شخص لأخر من حيث التذوق الجمالي وإدراك الاتساق في الأشياء والاعتناء بالمظهر والنظافة والنظام، كما يعزو الباحثان هذه النتيجة إلى أن طلبة دراسات العليا يرون أن التربية تقتصر على تلقين المعلومات والمعارف، واستذكارها أو استرجاع حفظها، بدون الاهتمام بتعليم وتربية الطلبة على التمسك بالعادات والقيم الجمالية وتعويدهم وتدريبهم عملياً على تنمية قدرتهم على الحكم والتقدير والتمتع بكل ما هو جميل ومبدع، وتنمية نزعة التغيير والتطور والأخذ بأسباب التربية المعاصرة التي تؤدي إلى مخاطبة العقول، والمشاعر، والوجدان وتنمية الإحساس وبالشعور بالجمال، كما أن طلبة الدراسات العليا وبحكم القدرات المعرفية التي يمتلكونها تجعلهم قادرين على فهم وادراك ما يحيط بهم في بيئتهم المادية التي يعيشونها.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في القيم التربوية لدى طلبة قسم المناهج والتدريس في كلية العلوم التربوية في الجامعة الأردنية والتي تعزى لمتغير الجنس؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم تطبيق اختبار (Independent Samples T-test) لدراسة الفروق بين إجابات أفراد العينة عن مجالات الدراسة تبعاً لمتغير الجنس، الجدول رقم (8) يوضح ذلك.

جدول (8) نتائج تطبيق اختبار (Independent Samples T-test) لدراسة الفروق بين إجابات أفراد العينة عن مجالات الدراسة تبعاً لمتغير الجنس (ذكور،إناث)

المجال	ذكر		أنثى		T	الدلالة الإحصائية
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
القيم الدينية	3.57	0.36	3.34	0.32	1.34	0.12
القيم العلمية	3.46	0.34	3.59	0.36	1.23	0.19
القيم الاجتماعية	3.83	0.30	3.61	0.31	1.12	0.46
القيم الجمالية	3.14	0.35	3.29	0.30	1.57	0.10
الأداة ككل	3.50	0.37	3.45	0.33	1.46	0.11

يظهر من الجدول رقم (8) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في القيم التربوية لدى طلبة الدراسات العليا في قسم المناهج والتدريس في كلية العلوم التربوية في الجامعة الأردنية والتي تعزى لمتغير الجنس، حيث كانت جميع قيم (T) غير دالة إحصائياً، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة المومني (2018) ودراسة المخزومي (2008)، بينما اختلفت مع دراسة الخرابشة (2007) ودراسة القحطان (2002).

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في القيم التربوية لدى طلبة قسم المناهج والتدريس في كلية العلوم التربوية في الجامعة الأردنية والتي تعزى لمتغير الدرجة العلمية (ماجستير، دكتوراه)؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم تطبيق اختبار (Independent Samples T-test) لدراسة الفروق بين إجابات أفراد العينة عن مجالات الدراسة تبعاً لمتغير الدرجة العلمية(ماجستير،دكتوراه)، الجدول رقم (9) يوضح ذلك.

جدول (9)

نتائج تطبيق اختبار (Independent Samples T-test) لدراسة الفروق بين إجابات أفراد العينة عن مجالات الدراسة تبعاً لمتغير الدرجة العلمية(ماجستير، دكتوراه)

المجال	ماجستير		دكتوراه		T	الدلالة الإحصائية
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
القيم الدينية	4.31	0.41	4.44	0.52	0.16	0.67
القيم العلمية	4.20	0.47	4.57	0.50	0.65	0.49
القيم الاجتماعية	4.30	0.43	4.34	0.51	0.82	0.40
القيم الجمالية	4.38	0.45	4.34	0.48	0.74	0.44
الأداة ككل	4.29	0.42	4.42	0.49	0.79	0.57

يظهر من الجدول رقم (9) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) في القيم التربوية لدى طلبة الدراسات العليا في قسم المناهج والتدريس في كلية العلوم التربوية في الجامعة الأردنية والتي تعزى لمتغير الدرجة العملية، حيث كانت جميع قيم (T) غير دالة إحصائياً، وقد يعزى ذلك إلى أن الجامعة تساهم في تغيير أسلوب حياة الطلاب بما يتلاءم مع التربية وسياسة الجامعة وأنظمتها، فهي تركز على التعليم واكتساب المعارف والمهارات بشكل عام، بالاضافة الى ان طلبة الدراسات العليا بشكل عام سواء في مرحلة الماجستير او الدكتوراه يعتبرون ذو حس عالٍ لجميع ما يحدث حولهم من احداث وتغيرات.

التوصيات والمقترحات:

بناءاً على ما سبق من نتائج توصي الدراسة بما يلي:

- ضرورة إطلاق مبادرة مجتمعية لدعم وتعزيز مفهوم القيم لدى الشباب تكون الرياده فيها للشباب أنفسهم .
- ضرورة ايلاء مفهوم القيم الأهمية القصوى في وسائل الإعلام المختلفة .
- طرح نظرية القيم على نحو جديد وإقامة علم تطبيقي للقيم عن طريق تعزيز البرامج التدريبية للقيم.
- تدريس مساقات خاصة سواء كان في التعليم العام او التعليم الجامعي تعزز القيم.

– إجراء دراسات مشابهة للدراسة الحالية على طلبة المراحل التعليمية المختلفة (بكالوريوس، وجميع المراحل المدرسية الابتدائية منها والثانوية)

المراجع

أولا: المراجع العربية

1- الطوالبة، هادي.(2019). واقع ممارسات طلبة جامعة اليرموك لقيم المواطنة في القرن الحادي والعشرين ومقترحات تعزيزها.مجلة دراسات(العلوم التربوية)،46(2)،ملحق(1)،75- 90.

2- سويدان، بدر والقاعود،إبراهيم وعبيدات،هاني.(2018). دَورُ كلياتِ التربيةِ في الجامعات السعوديةِ في تعزيزِ قيمِ المواطَنَةِ لدى الطلابِ من وجهة نظر أعضاءِ هيئةِ التدريسِ والطلابِ.مجلة دراسات العلوم التربوية- الجامعة الاردنية،45(4)،ملحق(7)،567-585.

3- المومني،محمد عمر عيد.(2018). درجة ممارسة طلبة كلية عجلون الجامعية في جامعة البلقاء التطبيقية للقيم الاقتصادية والسياسية من وجهة نظرهم أنفسهم وعلاقته بمتغيري الجنس والتخصص الأكاديمي.**مجلة العلوم الاجتماعية(جامعة عمار ثليجي بالاغواط)**،7(31)،348-363

4- شريفي،عصام.(2019). **القيم الإسلامية (مفهومها – مصادرها – خصائصها)**. مكتب غراس للاستشارات التربوية والتعليمية، موقع حب الإسلام الإلكتروني،تم الرجوع ومشاهدة الموضوع بتاريخ (11-5-2019).
www.islam-love.com

5- العاجز،فؤاد والعمري،عطية.(1999). القيم وطرق تعلُّمها وتعليمها. دراسة مقدمة إلى مؤتمر كلية التربية والفنون تحت عنوان " **القيم والتربية في عالم متغير**" والمنعقد في جامعة اليرموك في الفترة من 27-1999/7/29م إربد، الأردن

6- الناشف، عبد الملك.(1981) .**القيم وطرائق تعليمها وتعلمها**.عمان – الأردن : دائرة التربية والتعليم بوكالة الغوث .

7- عبد الوهاب،هاشم سعيد.(1986) .دور المعاهد التقنية في مجتمع عربي متغير.**المجلة العربية لبحوث التعليم العالي**،العدد 5-6 .

8- قحطان، فايزة عبدالله.(2002).**القيم التربوية الممارسة لدى طالبات جامعة تعز في الجمهورية اليمنية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد.

9- بدوي، بلال والمكيمي، حسين.(2009). **القيم الخلقية لدى ممارسي النشاط الكشفي في جمهورية مصر العربية والكويت**، (دراسة مقارنة)، المؤتمر العلمي الرياضي، 1 -2، أبريل، الكويت.

10- الخرابشة، عمر محمد.(2007).درجة ممارسة طالبات كلية الأميرة عالية الجامعية بجامعة البلقاء التطبيقية في الأردن للقيم التربوية، **مجلة العلوم التربوية والنفسية**، جامعة البحرين، المجلد 8، العدد 3،، ص 188_ 212.

11- دويكات، بدر رفعت.(2016).القيم التربوية لدى طلبة كليات التربية الرياضية في الجامعات الفلسطينية، **مجلة العلوم التربوية والنفسية**، البحرين، 2(17)، 145_ 172.

12- العمري، أسماء.(2015).درجة ممارسة القيم لدى طلبة الجامعات الأردنية من وجهة نظر الطلبة أنفسهم، **مجلة دراسات العلوم التربوية**، الجامعة الأردنية، 3(42)، ص 1063_ 1086.

13- المخزومي، ناصر.(2008).القيم التربوية المدعاة لدى طلبة جامعة الزرقاء الأهلية، **مجلة جامعة دمشق**، 24(2)، 359- 397.

ثانيا: المراجع الأجنبية

1- Chin, A. (2011). Teaching laden curicula physical Educaion teaching educaion in USA. Research Ouarterly for Exercise and Sport, 69, 212_221, USA.

2- Quinn, J. (2005). Belonging in a learning community: The re imagined university and imagined social capital. Studies in the Education of Adults, 37(1), 4-17.

3-Dahlin, B. (2010). A State-Independent Education for Citizenship? Comparing Beliefs and Values Related to Civic and Moral Issues among Students in Swedish Mainstream and Steiner Waldorf Schools. Journal
of Beliefs &Values, 31(2), 165-180.

تذبذب الأمطار واستراتيجيات التكيف الزراعي لمحصول الدخن بمحلية أم كدادة بولاية شمال دارفور –السودان

The fluctuation of rain and the strategies of agricultural accommodativeness for millet crop in Umm Kaddada locality

د. خالد منصور يوسف منصور [1]

د. أحمد أبوالقاسم عبدالرسول [2]

د. محمد عامر أحمد محمد [3]

ملخص الدراسة

تهدف الدراسة إلى معرفة تذبذب الأمطار وإستراتيجيات التكيف الزراعي لمحصول الدخن بمحلية أم كدادة.إعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي، المنهج الكمي والمنهج الإقليمي. تم جمع المعلومات بواسطة الملاحظة والمقابلة الشخصية، بالإضافة إلى تصميم وتوزيع عدد 158 إستبانة أجاب عليها المزارعين بمنطقة الدراسة. كذلك إعتمدت الدراسة على البيانات المناخية الشهرية والسنوية والمسوحات الزراعية السنوية لمحصول الدخن خلال الفترة ما بين 1980 – 2016م.

على ضوء المعلومات التي تم جمعها وتحليلها توصلت الدراسة إلى أن هنالك تذبذب كبير في معدلات الأمطار خلال الفترة الزمنية بين 1980 – 2016م،أدى إلى تدني إنتاج محصول الدخن الذي يمثل الغذاء الرئيسي للسكان.

نتيجة لتذبذب الأمطار والفشل المتكرر للزراعة، إبتدع المزارعون عدداً من الإستراتيجيات كحلول بديلة لضمان الإنتاج منها الزراعة المبكرة، تنوع المحاصيل الزراعية،والتكافل الاقتصادي الزراعي.

وتوصي الدراسة بضرورة تطوير محطة الإرصاد الجوي بالمنطقة، والإستفادة من تقنيات الإستشعار عن بُعد في مجال المسوحات الزراعية وتقدير الإنتاج.

الكلمات المفتاحية: تذبذب الأمطار، إستراتيجيات التكيف الزراعي، محصول الدخن، الزراعة المبكرة.

Abstract

The study aims to detect the fluctuation of rain and the strategies of agricultural accommodativeness for millet crop in Umm Kaddada locality. The study applied the historical, regional and quantitative methods. The data was collected by observation and personal interviews, in addition to distributing 158 questionnaires. Moreover, the study relied on annual and monthly climatic statements and annual agricultural survey. The study reached there was great fluctuation in rain rate from 1980 to 2016, which led to the reduction of millet crops the main food of the population. Due to rain fluctuation and recurrent failure of agriculture, the farmers invent a number of strategies as alternative solutions to ensure

[1] أستاذ البيئة والتنمية المساعد- قسم الجغرافيا– كلية التربية -جامعة الفاشر- الفاشر- السودان.

[2] أستاذ الجغرافيا المساعد - قسم الجغرافيا- كلية الآداب - جامعة الفاشر- الفاشر- السودان.

[3] أستاذ الجغرافيا المساعد - رئيس قسم الجغرافيا- كلية التربية- جامعة الإمام المهدي- كوستي- السودان.

production such as early farming, variation of agricultural crops, and economical and agricultural solidarity. The study recommends the importance of developing Meteorology Station in the area; benefit of remote sensing technology in the field of agricultural survey and estimating the product.
Key words:- rain fluctuation; early farming; millet crop; strategies of agricultural accommodativeness

مقدمة

يعتبر السودان من أكثر الدول النامية تضرراً من التغيرات المناخية وموجات الجفاف المتعاقبة التي ضربت منطقة الساحل الأفريقي في أواخر الستينات وأوائل السبعينات والثمانينات من القرن الماضي (عبدالله،2012م)، وذلك نسبة للكثافة السكانية وضعف البنيات التحتية وإعتمادالسكان على الطاقة الإحيائية " البيوماس " كمصدر للطاقة ممايعني إزالة الغطاء النباتي وتذبذب في الإنتاج النباتي والحيواني، وشح وانعدام مياه الشرب وحدوث حالات جفاف متكررة في بعض المناطق وسيول وفيضانات في مناطق أخرى وزيادة معدلات الكوارث الطبيعية (عبدالسلام، 2009م).

إن مشكلة تذبذب الأمطار قد ألقت بظلالها على كافة أوجه الحياة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية في السودان. فقد ظل السودان منذ مطلع السبعينات من القرن الماضي يشهد إتساعاً متزايداً بين إنتاج الغذاء من مصادره المحلية وبين متطلبات السكان الغذائية والخدمية الأخرى (الشايقي، 1990م).

الزراعة لها أهمية كبيرة في إنتاج الأغذية بالكمية والنوعية المطلوبة، بالإضافة إلى دورها في توفير فرص العمالة والدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة للفقراء في كل قطاعات الإقتصاد، ولكن حالات تذبذب الأمطار والجفاف والتصحر وعدم استخدام التقنية الزراعية بصورة واسعة، أدى إلى تدني الإنتاج وأصبحت الفجوة بين الإنتاج والإستهلاك، أو العرض والطلب تزداد عمقاً وإتساعاً مع مرور الزمن.

إن الجهود التي تبذلها الأسر الزراعية التي تعاني من تذبذب الأمطار في سبيل الحصول على الغذاء قد يكون لها انعكاسات سالبة على البيئة وعلى إستخدام الموارد الطبيعية، فكثير من الأسر الفقيرة تعيش في مناطق هشة من الناحية الأيكولوجية، وضعف الأساليب في استخدام الأرض يؤدي إلى تدهور البيئة مما يسبب ترديا إضافياً في مورد رزق هذه الأسر وفي سبل عيش الأجيال المقبلة.

تقع ولاية شمال دارفور ولا سيما الأجزاء الشرقية منها (منطقة الدراسة) في منطقة حزام الساحل الأفريقي الذي يتميز بموجات الجفاف المتكررة الناجمة عن النقص الحاد في معدلات الأمطار مما أدى بدوره إلى نقص في إنتاج المحاصيل الزراعية وصولاً إلى درجة المجاعة والتي من اشهرها مجاعة 1750م عرفت "بكارو تندل" بلغة الفور وتعني أكل العظم من النفايات أو القمامة، وحدثت أثناء فترة السلطان تيراب (1752 – 1787م) نتيجة لإنخفاض كمية الأمطار، ولعل من أخطر المجاعات التي حدثت في المنطقة مجاعة سنة ستة (1888 – 1892م) والتي حدثت في ظل الثورة المهدية وكانت من أسوا المجاعات في دارفور قاطبة وحدثت نتيجة لقلة الأمطار وإنتشار الجراد.كذلك المجاعة التي اجتاحت الأجزاء الشمالية الغربية من ديار المساليت بغرب دارفور وعرفت بمجاعة تندكير (1907م) وكانت بسبب الجراد الذي

أتلف المحاصيل الزراعية. ونتيجة للجفاف الذي أصاب كل أجزاء دارفور خاصة ديار البرتي بشرق دارفور وديار الزيادية بشمال دارفور حدثت مجاعة نتلاقى (1913 – 1915م). ثم المجاعة التي حدثت (1970 – 1973م) في دار زغاوة بشمال دارفور ودار البرتي في الشرق، وكانت نتيجة لإنخفاض كمية الأمطاروفشل زراعة محصول الدخن. كذلك مجاعة (1984 – 1985م) وأصابت هذه المجاعة كل أجزاء منطقة الساحل الأفريقي بما فيها دارفور وكانت بسبب الجفاف المتمثل في شح الأمطار والتدهور البيئي.
إن الجفاف وإنخفاض معدلات الأمطار يمثل القاسم المشترك لمعظم حالات المجاعات لإقليم دارفوروقد نتج عن هذا الوضع أوضاع بيئية وإقتصادية وإجتماعية قاسية تمثلت في هجرات جماعية صوب عاصمة الولاية الفاشر وبعض المدن الأخرى لا سيما العاصمة القومية، وتشردت بذلك آلاف الأسر،وإنخفض المستوى المعيشي. وبالرغم من تذبذب الأمطار الزماني والمكاني إلا أن حرفة الزراعة شكلت المخرج الوحيد للسكان من خطر الفجوات الغذائية في بعض السنوات وذلك بفضل إستراتيجيات التكيف الزراعي التي إبتدعها السكان لزيادة وحفظ الإنتاج. تهدف هذه الدراسة لمعرفة أثر تذبذب الأمطار على الإنتاج الزراعي وإستراتيجيات التكيف الزراعي التي كان لها دوراً كبيراً في ضمان نجاح الموسم الزراعيلمحصول الدخن وإستقرار السكان بمنطقة شرق دارفور أم كدادة.

مشكلة البحث

تقع ولاية شمال دارفور في حزام المناطق الجافة حيث تتميز بمحدودية الموارد المائية وإنخفاض خصوبة التربة ويعتمد 85% من السكان في إقتصادهم على الزراعة التقليدية المعيشية (هدي، 2013).أما في الأجزاء الشرقية دارفور حيث منطقة الدراسة (محلية أم كدادة) فقد أثر تذبذب الأمطار وإنخفاض معدلاتها (من 280 ملم إلى أقل من 100 ملم) خلال فترة الثمانينات وأوائل التسعينات تأثيراً كبيراً في تدهور الإنتاج الزراعي بشقية النباتي والحيواني وتدهور بيئي كبير انعكس في اختفاءوانعدام بعض أنواع الغطاء النباتي، ونشاط حركة الكثبان الرملية، وانجراف التربة الصالحة للزراعة، وتدهور المراعي، وانحسار المخزون الجوفي والسطحي للمياه، وهجرة السكان إلى المدن الكبيرة وخاصة مدينة الفاشر وإلى ولاية جنوب دارفور، وفقدت المنطقة 60% من الأبقار و 38% من الجمال وأعداد كبيرة من الضأن والماعز والحمير (المنقوري، 1985: محمد، 1992). هذا وبشكل عام فإن مشكلة الدراسة يمكن صياغتها في الأسئلة الآتية:

1. ماهي ملامح تذبذب الأمطار التي ضربت منطقة الدراسةوأثرت على الإنتاج الزراعي منذ فترة الثمانينيات حتى الآن؟
2. ما أثر تذبذب الأمطار على محصول الدخن الذي يشكل المحصول الغذائي الأساسي لسكان منطقة الدراسة؟
3. ماهي الإستراتيجيات الزراعية التي إبتدعها سكان منطقة الدراسة للتكيف مع تذبذب الأمطار بغرض ضمان إنتاجية محصول الدخن؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الي معرفة الآتي:

1. خصائص تذبذب الأمطار التي أثرت على الإنتاج الزراعي بمحلية أم كدادة.
2. أثر تذبذب الأمطار على إنتاج محصول الدخن بصفة خاصة في منطقة الدراسة.
3. إستراتيجيات التكيف الزراعي التي إبتكرها المزارعون لضمان نجاح محصول الدخن.

فرضيات الدراسة

تتمثل فروض الدراسة في الآتي:

1. إن هنالك تغير كبير في تذبذب الأمطار عن المعدل العام منذ فترة الثمانينات أدت إلى تغيير في النظم الزراعية بمنطقة الدراسة.
2. إن إنخفاض معدلات الأمطار أدى إلى تدني إنتاج محصول الدخن مما انعكس سلباً على حياة السكان الإقتصادية والإجتماعية بمنطقة الدراسة.
3. كان للإستراتيجيات الزراعية التي إبتكرها السكان للتكيف مع تذبذب الأمطار أثراً كبيراً في ضمان نجاح الموسم الزراعي لمحصول الدخن والخروج من الفجوات الغذائية.

منطقة الدراسة

تقع محلية أم كدادة في الجزء الشرقي من ولاية شمال دارفور، تنحصر بين دائرتي عرض 15′ 12° و14° ش وبين خطي طول 26° و30′ 27° ق. تحدها من الشمال محلية مليط ومن الجنوب محلية الطويشة ومن الشرق ولاية شمال كردفان ومن الغرب محلية الكومة ومحلية كلمندو خريطة رقم (1). تقدر المساحة بحوالي 23.076 كلم^2، ويقدر عدد السكان بحوالي 61008 نسمة بمعدل نمو 3.1%، ويشكل سكان المنطقة3% من جملة سكان ولاية شمال دارفور (2.326.387 نسمة). وتعد من المناطق ذات الكثافة السكانية العالية بشمال دارفورحسب إحصائية عام 2008. يتكون سكان المنطقة من قبائل البرتي الذينيتوزعون في كل أنحاء المنطقة، بالإضافة إلى قبائل البرقو، بني عمران، وبني فضل يتركزون في المناطق الشرقية والشمالية الشرقية، والجوامعة والجليدات والكاجا يقطنون شمال وشمال غرب المنطقة، أما قبائل البزعة فهم سكان الجنوب والجنوب الغربي. بالإضافة إلى القبائل الصغيرة التي وفدت إلى المنطقة مثل الزغاوةوالميدوبوالزيادية (هاجرت من ريفي مليط) والكبابيشوالكواهلة (هاجرت من شمال كردفان).

تقع المنطقة ضمن إقليم الساحل الأفريقي الذي يمتد من غرب أفريقيا إلى شرقها بطول يقدر بحوالي 7000 كم وعرض يصل إلى 500 كم جنوب الصحراء، وينحصر بين خطي تساوي المطر 100 ملم شمالاً و 500 – 700 ملم جنوباً (Ibrahim, 1984). كما تمثل المنطقة جزءاً من حزام العطش في السودان الذي يمتد من الشرق إلى الغرب بين دائرتي عرض 11° – 16° شمالاً حيث تشكل الأمطار المصدر الرئيسي للمياه. يتميز مناخ المنطقة بأنه بارد جاف شتاءً حار وممطر صيفاً وهو شبيه بالمناخ القاري لمنطقة الصحراء وشبه الصحراء، يتراوح موسم الجفاف في الشمال بين10 - 12 شهراً بينما في

الجنوب بين 97 - أشهر حيث ترتفع درجة الحرارة خلال شهور الصيف. يصل أعلي متوسط درجة الحرارة في شهر مايو (38.5°م) بينما تنخفض في شهور الشتاء لتصل أدناها في شهر يناير (8.9°م) جدول رقم (1). معدلات الأمطار تتميز بالتذبذب من عام الي آخر ونسبة لارتباط هطول الأمطار بالرياح الجنوبية الغربية الرطبة فإن كمية الأمطار وبداية سقوطها يختلف بين أطراف منطقة الدراسة الشمالية والجنوبية، حيث تزداد الأمطار كلما اتجهنا من الشمال إلى الجنوب. تتراوح الأمطار بين 200 ملم في الشمال و300 ملم في الجنوب (Elsamani,1987).

خريطة رقم (1) توضح موقع منطقة الدراسة

المصدر: وزارة التخطيط العمراني، الفاشر، 2017م

جدول رقم (1) متوسط درجات الحرارة العظمىوالصغربمحلية أم كدادة

الشهر	متوسط الحرارة العظمى (م°)	متوسط الحرارة الصغرى (م°)

يناير	27.4	8.9
فبراير	31.8	11.9
مارس	35.2	15.9
أبريل	37.5	19.0
مايو	38.5	22.1
يونيو	35.5	21.3
يوليو	35.8	18.9
أغسطس	34.6	17.4
سبتمبر	35.8	19.8
أكتوبر	36.0	20.5
نوفمبر	32.7	10.7
ديسمبر	28.8	10.5

المصدر: محطة الإرصاد الجوي، ولاية شمال دارفور، الفاشر، 2016

منهجية الدراسة

لبلوغ أهداف الدراسة وللإجابة عن الأسئلة التي تم طرحها والتحقق من الفرضيات المشار إليها، فقد بني منهج الدراسة على مجموعة من المناهج لدراسة تذبذب الأمطار وإستراتيجيات التكيف الزراعي منها: المنهج التاريخي وذلك بإعتبار أن تذبذب الأمطار ظاهرة طبيعية قديمة مرتبطة بالزمان والمكان في الماضي والحاضر. بالإضافة الي المنهج الكمي الذي يتمثل في تحليل المتوسطات السنوية للأمطار بإعتبارها أكثر العناصر المناخية تأثيراً على الإنتاج الزراعي، بالإضافة إلى تحليل بيانات الإستبيان عن تذبذب الأمطار وإستراتيجيات التكيف الزراعي. كما اتبعالباحث المنهج الإقليمي للتعرف على الملامح الجغرافية لمنطقة الدراسة.

مصادر جمع البيانات والمعلومات

تم جمع البيانات والمعلومات الخاصة بهذه الدراسة من عدة مصادر منها:

(أ) المصادر الأوليةوالتي إشتملت على الآتي:

1- الملاحظة التي جاءت من خلال زيارة منطقة الدراسة وملاحظة نظم الزراعة التقليدية (نظافة الأرض، الحرث، طريقة الزراعة، النظافة، المساحات الزراعية، المحاصيل، التخزين، طريقة الحصاد).

2- المقابلة الشخصية شملت بعض الأسئلة المحددة والمقيدة عن إستراتيجيات التكيف الزراعي مع تذبذب الأمطار.

3- الإستبيان حيث تم تصميم إستبانة أجاب عليها المزارعين إشتملت على ثلاث محاور: تذبذب الأمطار، أثر تذبذب الأمطار على إنتاج محصول الدخن، إستراتيجيات التكيف الزراعي. تم تحكيم الإستبانة بواسطة د. عبدالله إبراهيم آدم، د. سعيد علي كوزي، ود. إسحق إبراهيم هدي منأقسام الجغرافيا بكليتيالتربية والآداب.تم إختيار عينة عشوائية تتكون من تسع مجالس قرى (2272 أسرة) من بين 41 مجلس قرية (11773 أسرة) (الإحصاء السكاني، 2008م) وهي تمثل 19% من مجتمع الدراسة وعن طريق إجراء القرعة ظهرت في التمثيل كل من مجالس القرى الأتية: الزرافة، قلات الغنم، النائم، قلب البعير، أم جرادة، أم شلخة، أم عشيشات، الرترت، والسطيحة. وبنسبة 7% على حسب حجم الأسر تم توزيع (158) إستبانه كما هو موضح في الجدول رقم (2).

جدول رقم (2) يوضح عدد أسر العينة والإستبانات الموزعة بمنطقة الدراسة

مجلس القرية	عدد الأسر	عدد الإستبانات	النسبة المئوية للعدد الكلي
الزرافة	217	15	10
قلات الغنم	195	14	9
النائم	421	29	18
قلب البعير	149	10	6
أم جرادة	192	13	8
أم شلخة	121	8	5
أم عشيشات	250	18	11
الرترت	485	34	22
السطيحة	242	17	11
	2272	**158**	**%100**

المصدر: عمل الباحث إعتماداً على بيانات الإحصاء السكاني، الفاشر،2008م

(ب) المصادر الثانويةوالتي إشتملت على الآتي:

1. بيانات محطة الإرصاد الجوي بمدينة الفاشر: إعتمدت الدراسة على البيانات المناخية الشهرية والسنوية خلال الفترة ما بين 1980 – 2016م.

2. بيانات وحدة التخطيط الزراعي بمحلية أم كدادة: بيانات عن المسوحات الزراعية السنوية لمحصول الدخن خلال الفترة ما بين 1980 – 2016م.

3. الكتب، المجلات العلمية، التقارير المنشورة وغير المنشورة، الرسائل الجامعية.

(ج) المعالجة الإحصائية

تم إستخدام مبادئ الإحصاء البسيط (الإنحراف المعياري، النسبة المئوية، الوسط الحسابي).

نتائج الدراسة

1. تذبذب الأمطار

تشير البيانات المناخية عن مدى التذبذب الكبير في معدلات الأمطار خلال الفترة الزمنية بين 1980 – 2016م، إذ بلغ الإنحراف المعياري 65.7 ملم عن المعدل العام 179.5 ملم. حيث شهدت المنطقة تكرار لفترات الجفاف تمثلت في الفترة الأولى 1980 – 1984م والفترة الثانية من 1993 – 1997م والفترة الثالثة من 2001 – 2004 والفترة الرابعة من 2009 – 2015م أنظر جدول رقم (3) والشكل رقم (1).

جدول رقم (3) معدل الأمطار السنوي والانحراف عن المتوسط والمساحة المزروعة وإنتاجية الدخن بمحلية أم كدادة في الفترة 1980 – 2016م

العام	معدل الأمطار السنوي (ملم)	الإنحراف عن المتوسط العام (ملم)	المساحة المزروعة (فدان)	الإنتاجية (طن)
1980	167.5	-11.9973	28647	2236
1981	106.2	-73.2973	15783	1099
1982	104	-75.4973	15489	653
1983	101	-78.4973	-	-
1984	77.5	-101.997	14669	347
1985	207	27.5027	10096	12476
1986	235	55.5027	14542	18790
1987	251	71.5027	18187	22340
1988	156	-23.4973	14906	5347
1989	135	-44.4973	13308	3781
1990	231	51.5027	7609	11450
1991	207	27.5027	8600	12490
1992	223	43.5027	6199	13781
1993	159	-20.4973	-	-
1994	230.2	50.7027	17275	15067
1995	159	-20.4973	11333	7560
1996	120	-59.4973	9256	1198
1997	103	-76.4973	19623	-
1998	321	141.5027	19875	25873
1999	288	108.5027	16012	23655
2000	210	30.5027	11940	13446
2001	102	-77.4973	10676	1420
2002	160	-19.4973	16538	1895

-	-	-	152	2003
-	-	-	109	2004
11230	6593	55.0027	234.5	2005
10987	7241	65.5027	245	2006
20901	18234	97.5027	277	2007
8721	9345	12.0027	191.5	2008
4233	5829	-48.9973	130.5	2009
16884	9267	78.5027	258	2010
3461	8261	-46.4973	133	2011
5030	7342	-25.4973	154	2012
807	9994	-72.4973	107	2013
9825	6234	9.502703	189	2014
984	17715	-71.4973	108	2015
24247	21820	120.0027	299.5	2016
		المعدل العام179.4973		
- معلومة غير متوفرة				

المصدر: محطة الإرصاد الجوي، وإدارة التخطيط الزراعي، الفاشر، ولاية شمال دارفور 1980 – 2016م

شكل رقم (1) تذبذب الأمطار عن المعدل العام بمحلية ام كدادة في الفترة 1980 – 2016م

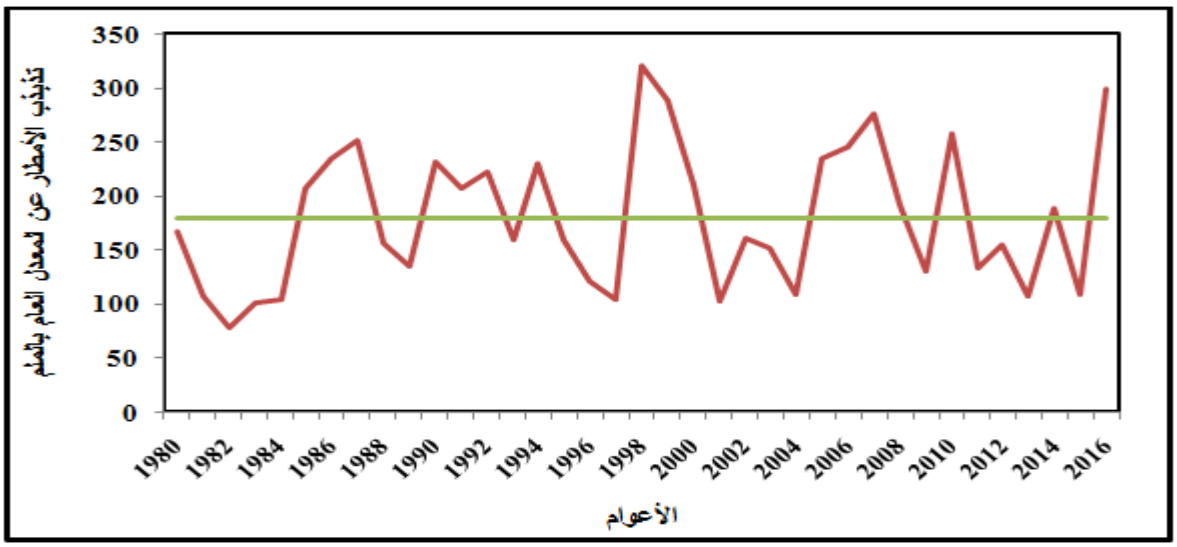

المصدر: عمل الباحث إعتماداً على بيانات محطة الإرصاد الجوي، الفاش،ولاية شمال دارفور، 2016م

2. تذبذب الأمطار وإنتاج محصول الدخن

أن التذبذب الكبير في معدلات الأمطار خلال الفترة الزمنية من 1980 – 2016م، قد أدى إلى تذبذب في المساحات المزروعة لمحصول الدخن الذي يمثل الغذاء الرئيسي لسكان منطقة الدراسة. خلال فترة تذبذب الأمطار الأولى 1980 – 1984م إنخفضت كمية الأمطار إلى أدنى مستوياتها 77.5ملم مقارنة بالمعدل العام 179.5 ملم، انعكس ذلك في تقلص المساحة المزروعة حيث بلغ متوسطها 18647 فدان وتدني الإنتاج إلى أدنى مستوياته 347 طن في عام 1984. في الفترة الثانية ما بين 1993 – 1997م قلت كمية الأمطار في معظم السنوات ظهر ذلك في تقلص المساحات الزراعية وقلة الإنتاج، بإستثناء عام 1994 حيث بلغت كمية الأمطار 230.2ملم فزادت المساحة المزروعة 17275فدان والإنتاج حوالي 15067 طن. بلغ متوسط المساحة المزروعة في الفترة الثالثة (2001 – 2004) حوالي 13607 فدان نتيجة لزيادة المساحة المزروعة في عام 2002 حيث بلغت 16538 فدان لزيادة الأمطار 160 ملم والإنتاج 1895 طن، في الفترة الرابعة من 2009 – 2015م إنخفضت كمية الأمطار وبلغ متوسط المساحة 9234 فدان مما أدى إلى تدني إنتاج محصول الدخن في معظم السنوات بإستثناء الأعوام 2010 و2014م.

3. إستراتيجيات التكيف الزراعي مع تذبذب الأمطار

نتيجة لظروف الجفاف والفشل المتكرر للزراعة، إبتدع المزارعون عدد من الإستراتيجيات الزراعية كحلول بديلة لضمان الحصول على إنتاجية جيده بغية الوصول إلى أمن غذائي، منهاالزراعة المبكرة، تنوع المحاصيل الزراعية، انتخاب التقاوي بحيث تكون أسرع نضجاً وأكثر تحملاً للجفاف، تعدد الحيازات الزراعية حيث الزراعة في أكثر من حيازة زراعية وفي اتجاهات مختلفة، زراعة الجباريك حيث أدخلت زراعة الجباريك كواحدة من الإستراتيجيات لضمان إنتاج المحاصيل الغذائية، طرق التخزين التقليدية للحبوب مثل المطامير حيث تخزين الإنتاج الزراعي في سنوات الوفرة لسد الفجوات الغذائية عند فشل المواسم الزراعية القادمة، هذا بالإضافة إلى التكافل الزراعي حيث أدت ظروف المنطقة إلى تواجد ترابطاً اجتماعياً مميزاً يتضح في مساعدة أصحاب الإنتاج الوفير غيرهم من الذين فشل إنتاجهم أنظر الشكل رقم(2).

شكل رقم (2) يوضح الإستراتيجيات الزراعية التي إبتدعها السكان للتكيف مع تذبذب الأمطار

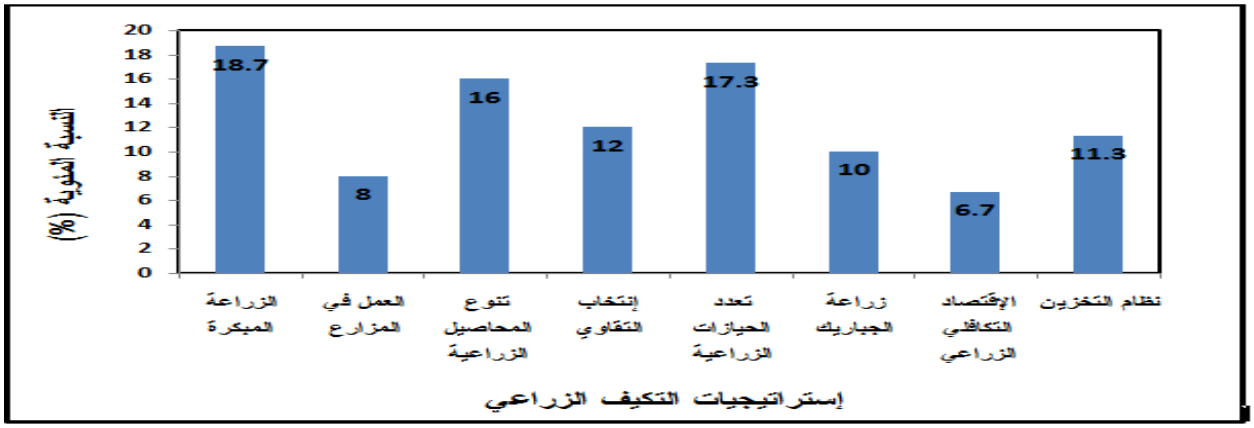

المصدر: العمل الميداني، محلية أم كدادة، ولاية شمال دارفور، 2016م

وتتمثل هذه الإستراتيجيات في الآتي:

1. الزراعة المبكرة

أشارت نتائج الدراسة إلى أن 18.7% من المزارعين يهتمون بالزراعة المبكرة. فمعرفة المزارع لبيئتهجعلته يلجأ إلى الزراعة المبكرة أو الزراعة قبل بداية الخريف، والهدف الرئيسي منها هو الإستفادة القصوى من كميات الأمطار الساقطة. وقد ساعد في ذلك معرفة سكان المنطقة بفصول السنة الممطرة وغير الممطرة والنجوم ومواقعها واستحداث ما يعرف بالتقويم السنوي حيث تم تقسيم العام إلى ما يعرف بالعين. إن أهمية هذا التقويم السنوي تكمن في أنه يحدد الموعد المناسب لتجهيز الأرض من إزالة الحشائش الطفيلية وحراثة الأرض وعادة ما يكون قبل الخريف بوقت كاف (مايو – يونيو) ثم تبذر البذور حتى تستفيد من رطوبة التربة ويعرف هذا النظام محلياً بالرميل. اسهمت هذه الاستراتيجية في توفير فرص العمل وتلافي خطر الحشرات والطيور مما أدى في النهاية إلى زيادة الإنتاج.

2. تنوع المحاصيل الزراعية

التنوع في زراعة المحاصيل الزراعية من الإستراتيجيات التي عرفها سكان المنطقة عقب سنوات الجفاف منذ أوائل السبعينات، وقد أدى زراعة أكثر من محصول واحد إلى تلافي خطر الكوارث الطبيعية وخاصة تلك المتعلقة بالأمطار. إذ أن تذبذب معدلات الأمطار يؤدي إلى فشل أحد تلك المحصولات. وعلية فإن زراعة أكثر من محصول يكون بمثابة الضمان الوحيد لنجاح الموسم الزراعي. وقد أكدت الدراسة الميدانية (16%)حرص المزارعين على زراعة أكثر من محصول واحد حيث يتم زراعة الدخن والذرة الرفيعة والذرة الشامية والبامية والبطيخ واللوبيا والكركدي.

3. انتخاب التقاوي

من الإستراتيجيات التي إبتدعها المزارعين،انتخاب عينات من التقاوي أسرع نضجاً وأكثر تحملاً للجفاف وقد أثبتت الدراسة الميدانية أن سكان منطقة الدراسة كانوا يزرعون الدخن الأبيض والذي يتميز بطول فترة نضجه والحاجة إلى أمطار غزيرة (300 – 400 ملم) لذا لجأ المزارعون لزراعة الدخن الأحمر ويعرف محلياً ب"دمبي" والذي يتميز بتحمله لقلة الأمطار (100 – 200 ملم) وقصر فترة نموه (90 يوماً).

4. تعدد الحيازات الزراعية

كذلك من ضمن الإستراتيجيات التي إبتدعها السكان، حيث الزراعة في أكثر من حيازة زراعية وفي اتجاهات مختلفة، فقد أكدت الدراسة الميدانية أن 65% من المزارعون يزرعون في أكثر من حيازة زراعية في الأراضي الرملية "القيزان" فضلاً عن امتلاك البعض منهم حيازات في الأراضي الطينية. هذه الاستراتيجية تتلاءم مع طبيعة أمطار المنطقة التي عرفت بتذبذبها المكاني، فإذا فشلت الزراعة في حيازة ما نجحت في الأخرى.

5. زراعة الجباريك

أدخلت زراعة الجباريك كواحدة من الإستراتيجيات لضمان إنتاج المحاصيل الغذائية. والجبراكة هي "عبارة عن مزرعة صغيرة جوار المنزل تقوم المرأة بزراعتها لتأمين غذاء الأسرة". تزرع في الجبراكة بعض محاصيل الخضر مثل الطماطم، الجرجير، البامية، التبش والبطيخ وتعتبر استراتيجية تكيف مهمه لضمان الاكتفاء الذاتي والتسويق (موسى، 2015).

6. العمل في المزارع

هو أن يعمل المزارع كعامل أو أجير في مزارع الأغنياء فقد أكدت الدراسة الميدانية أن 8% من المزارعين من ذوي الدخل المنخفض يعملون في مزارع الأغنياء داخل المنطقة أو خارجها في المناطق القريبة (الطويشة واللعيت) في الأجزاء الجنوبية حيث يبدأ هطول الأمطار مبكراً (منتصف يونيو)، وتعتبر هذه الاستراتيجية من أنجح الإستراتيجيات حيث الإستفادة من العائد المادي في شراء حاجيات الأسرة من الغذاء وشراء مدخلات الإنتاج لمزرعته الخاصة التي يقوم أفراد أسرته بزراعتها.

7. الإقتصاد التكافلي الزراعي

إن طبيعة المنطقة وما تحيط بها من ظروف قاسية أوجدت نظام تكافلي اقتصادي جديد وترابطاً اجتماعياً مميزاً استطاع من خلاله التكيف مع الأزمات. من ذلك النفير الذي بدأ بمساعدة الآخرين في العمليات الزراعية نظير أن يقوم صاحب الأرض بتوفير وجبة غذائية للعاملين وامتدت لتشمل بناء المنازل وحفر الآبار. تنبع أهمية هذه الاستراتيجية في تقليلها للتكلفة المادية لمدخلات الإنتاج الزراعي، علاوة على مساهمتها في إنقاذ المحصول من التلف في حالة تعرضه لكوارث طبيعية أو آفات زراعية.

يظهر التكافل الاجتماعي في مساعدة أهل الإنتاج الوفير غيرهم من الذين فشل إنتاجهم أو الذين لايملكون مزارع بإعطائهم جزءاً من إنتاجهم. وقد كشفت المقابلات الشخصية أن هذا النوع من التكافل كان له دوراً كبيراً في إنقاذ حياة الكثيرين خاصة في سنوات الجفاف. كذلك نظام الاستعارة التي يقوم بها بعض المزارعين أصحاب الحاجة من التجار وهو نظام يعرف محلياً بالشيل حيث يقوم المزارع باستعارة جزء من المحاصيل الغذائية من التجار على أن يتم إرجاع ذلك بعض حصاد محصوله، وقد ساعد هذا النظام في سد حاجة المزارع وتأمين غذائه(حموده، 2015).

8. نظام التخزين

هو من الأنظمة التقليدية التي تبناها المزارعون بمنطقة الدراسة لمجابهة الأزمات، وتتلخص هذه الفكرة في الإستفادة من الإنتاج الزراعي لسنوات الوفرة لسد فجوة الحبوب الغذائية عند فشل المواسم الزراعية القادمة. إبتدع المزارعون نظم تخزين تقليدية متنوعة منها المطامير التي تحفر وتجهز بطريقة بسيطة لتخزين وحفظ الحبوب وتكون سعتها ما بين 8 – 14 جوال حسب عمقها. كما توجد الدبنقا وهي عباره عن وعاء كبير يصنع من الطين وروث الحيوانات وتتراوح سعة الدبنقا ما بين 1 – 5 جوال (سالم، 2015).

إن سياسة التخزين هذه لم تقتصر على حفظ الحبوب لأوقات الشدة فقط ولكنها ضرورية عند كساد السوق والذي يتبعه إنخفاض الأسعار حيث يتبع بعض المزارعين هذه السياسة لحين إرتفاع الأسعار. في إطار تقنين عملية التخزين، عمدت منظمة رعاية الطفولة البريطانية على إنشاء بنوك للغلال بالمنطقة من المواد الثابتة، جيدة التهوية لضمان سلامة الحبوب من الآفات والأحوال الجوية، وقد كان لهذه البنوك أثراً كبيراً في حفظ إنتاج المنطقة وتأمين الغذاء.

مناقشة النتائج

إن تذبذب الأمطار وقلة المياه من أهم المشكلات التي تواجه الإنتاج الزراعي حيث أكد 98% من المزارعين أن نقص المياه هو سبب مباشر في فشل الزراعة بالمنطقة. إن منطقة شرق دارفور حيث تقع منطقة الدراسة تمثل جزءاً من الأراضي الجافة التي يضمها حزام الساحل الأفريقي بالسودان. فالمنطقة تتأثر بالموقع الجغرافي لجبل مرة حيث تقع في ظل المطر، إذ تنشر الرياح الموسمية الجنوبية الغربية رطوبتها في الأجزاء الغربية وتصل إلى الأجزاء الشرقية جافة مما يؤثر في قلة الأمطار (Omer, 1996). كذلك للتبخر والنتح دور كبير في فقدان المياه، فعند مقارنة القيمة المتوقعة للتبخر والنتح بكميات المياه المتوفرة فعلاً عن طريق الأمطار فإن السودان كله يعاني من عجز سنوي في احتياجاته المائية، أي أن القيمة المتوقعة للتبخر والنتح خلال السنه تكون دائماً أكثر من معدلات الأمطار السنوية حتى في أكثر مناطق السودان مطراً (التوم، 1974:Ibrahim, 1984). إذ يبلغ العجز المائي أدنى مستوياته على حدود السودان الجنوبية حيث يتراوح بين 190 – 200 ملم في العام ويزداد تدريجياً في اتجاه الشمال والشمال

الشرقي حتى يصل إلىأكثر من 1750 ملم، وقد قدر العجز المائي بمنطقة الدراسة بحوالي 1200 ملم (Ibrahim, 1984). بينما يرى Widatalla (1981)أن العجز المائي يصل إلى 1800 ملم.

يلاحظ أن هنالك ارتباط بين إنتاج محصول الدخن وكمية الأمطار حيث زاد الإنتاج في السنوات 1985 (12476 طن)، 1986 (18790 طن)، 1987 (22340 طن)، 1999(23655 طن)، 2007 (20901 طن)، 2016 (24247 طن) وشهد عام 1998 أعلى إنتاجية(25873 طن)نتيجة لكفاية كمية الأمطار (207، 251،288،235، 277، 321،299.5 ملم على التوالي) لنمو محصول الدخن، بينما كانت أقل إنتاجية في السنوات 1981 (1099 طن)، 1982 (653 طن)، 1984 (347 طن)، 1996 (1198 طن)، 2013 (807 طن)، 2015 (984 طن)كسبب مباشر لقلة الأمطار وسوء توزيعها(106.2،104،77.5، 120، 107، 108 ملم على التوالي). إن عامل الأمطار يعتبر عامل جوهري لنجاح أو فشل الموسم الزراعي وقد أكد 98% من المزارعين أن إنخفاض معدل الأمطار سبب مباشر في تدني إنتاج محصول الدخن بالمنطقة. وهذا يتفق مع الدراسة التي أجرتها منظمة رعاية الطفولة البريطانية (1999) حيث أشارت إلى إنخفاض إنتاجية محصول الدخن إلى 97 – 195 كيلو جرام/هكتار خلال سنوات الجفاف مقارنة بحوالي 974كيلو جرام/هكتار قبل بداية ظاهرة الجفاف في عام 1974م، ودراسة هدي (2013) حيث توصل إلى تأثر محصولي الدخن والذرة بولاية شمال دارفور من حيث المساحة المزروعة والكميات المنتجة بالتغيرات التي حدثت لعناصر المناخ. على الرغم من الفهم العام لارتباط الإنتاج الزراعي بكمية الأمطار الساقطة إلا أن ذلك لا يكون حتمياً وذلك لسببين هما التوزيع الزماني والمكاني للأمطار وارتباط الإنتاج الزراعي بمدخلات أخرى مثل الأيدي العاملة، والتقاوي، والآلات الزراعية، والأسمدة والمبيدات وغيرها.

إن سكان المنطقة قد ابتدعوا عدة أساليب وإستراتيجيات في المجال الزراعي منها الزراعة المبكرة، تنوع المحاصيل الزراعية، انتخاب التقاوي، تعدد الحيازات الزراعية، زراعة الجباريك، العمل في المزارع، الإقتصاد التكافلي الزراعي، نظام التخزين بهدف زيادة الإنتاج وضمان نجاح الموسم الزراعي في ظل ظروف تذبذب الأمطار. إن الدراسات التي توصلت إليها هذه الدراسة حول إستراتيجيات التكيف الزراعي تتفق مع كثير من الدراسات التي أجريت في مناطق مشابهه مثل دراسة حياتي (1994)، ومحمد (1999)، والشيخ (2002).مما سبق ذكره يمكن القول إن الأسر قد ابتدعت هذه الأساليب أو الإستراتيجيات في محاولة للتكيف مع ظروف نقص كميات الأمطار، وبالرغم من فشل بعضها إلا انها ساعدت في الخروج من أزمات نقص الغذاء التي تعرضت لها المنطقة.

كما أثبتت نتائج الدراسة أن المرأة الريفية لها دوراً كبيراً في إستراتيجيات التكيف الزراعي بغرض زيادة الإنتاج وتحقيق الأمن الغذائي لأفراد أسرتها من خلال مشاركتها في معظم العمليات الزراعية (رمي البذور، النظافة، جمع المحصول والحصاد) وجمع الغذاء البري فضلاً عن قيامها ببعض العمليات التي

من شأنها حفظ المحاصيل لأطول فترة ممكنة مثل عمليات التجفيف التي تحفظ المحاصيل بقيمتها الغذائية، كذلك تقوم برعي الحيوانات والتجارة كل ذلك في محاولة لزيادة دخل الأسرة.

التوصيات

من خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسة يوصي الباحث بالآتي:

1. إنشاء محطة للإرصاد الجوي لتسجيل البيانات عن العناصر المناخية بغرض تحليلها والإستفادة منها في برامج الأمن الغذائي والإنذار المبكر.
2. الإستفادة من تقنيات الإستشعار عن بُعد في مجال المسوحات الزراعية وتقدير الإنتاج.
3. التوسع في زراعة الخضر والفاكهة عن طريق نثر وحصاد المياهوذلك من خلال الإستفادة من مياه الأودية مثل وادي النايم وأبوعضام ومنخفض اللقد وتولو.
4. جلب تقاوي محسنة بأسعار مخفضة للمزارعين بحيث تكون أكثر مقاومة للجفاف وعالية الإنتاجية وسريعة النضج لتقليل مخاطر فشل الإنتاج المتكرر لقصر فترة هطول الأمطار.
5. تطوير إستراتيجيات التكيف الزراعي التقليدية التي إبتكرها المزارعون بغرض زيادة الإنتاج الزراعي.

المراجع والمصادر العربية

1.عبدالله، عبدالله أحمد، التنمية الزراعية في السودان: الإمكانات والتحديات، مجلة الدراسات السودانية، العدد (18)،2012، ص 1 – 38.

2. عبد السلام، عبد الإله محمد الحسن، الآثار البيئية والصحية المتوقعة لظاهرة التغيرات المناخية في السودان، مجلة أسيوط للدراسات البيئية،العدد الثالث والثلاثون، 2009، ص135– 148.

3. الشايقي، جعفر حسن، تحليل لبعض مشاكل التنمية في السودان، مجلة دراسات اتحاد أدباء الأمارات، العدد الثاني، 1990، ص.46

4. هدي، إسحق إبراهيم، التغيرات المناخية وأثرها على زراعة محصولي الدخن والذرة بولاية شمال دارفور، مجلة جامعة الفاشر للعلوم الإنسانية، العدد (2)، 2013، ص 35 – 74.

5. المنقوري، حسن عبدالله، المتغيرات البيئية وأثرها على التنمية بمنطقة أم كدادة، سمنار التنمية والتوازن البيئي، 11–14 مايو 1985، أم كدادة، ص55.

6. محمد، يعقوب عبدالله، الإعتبارات البيئية للتنمية بدارفور، الورشة التعريفية عن قضايا البيئة والتنمية بدارفور، 4–6 يوليو 1992، الفاشر، ص.34

7. التوم، مهدي أمين، مناخ السودان، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1974، ص.21

8. منظمة رعاية الطفولة البريطانية، نتائج المسح الزراعي بمنطقة شرق دارفور أم كدادة، الفاشر،1999، ص.22

9. حياتي، عمر أحمد المصطفى، إستراتيجيات التكيف مع ظروف نقص الغذاء – دراسة حالة الهدندوة بشرق السودان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة الخرطوم، 1994، ص.92
10. محمد، حلو عبدالعاطي، التحول في علاقة الإنسان والبيئة في مناطق جنوب النيل الأزرق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة الخرطوم، 1999، ص.134
11. الشيخ، عبد العزيز الأمين، الهشاشة والفقر في المجتمعات الريفية – دراسة حالة محافظة بارا، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة الخرطوم، 2002، ص.142
12. الجهاز المركزي للإحصاء السكاني، الفاشر، نتائج التعداد السكاني الخامس لمحلية أم كدادة، 2008، ص345.
13. مصلحة الإرصاد الجوي، الفاشر،عناصر المناخ بمحلية أم كدادة، بيانات غير منشورة، 2016، ص9.
14. إدارة التخطيط الزراعي، الفاشر (2016) المساحات الزراعية وإنتاجية الدخن بمحلية أم كدادة في الفترة 1980 – 2016م، بيانات غير منشورة، 2016، ص24–56.

المراجع والمصادر الأجنبية

1. Omer, A. (1996) Water resources management and utilization in Umm Keddada area, Unpublished M.A thesis, University of Khartoum.
2. Elsamani, M. O. (1987) Baseline survey of Darfur Region, IES and UNDP, Report, IES University of Khartoum.
3. Ibrahim,F.N., (1984) Ecological Imbalance in the Republic of the Sudan- with reference to desertification in Darfur, Bayreuth, German.
4. Widatalla, A. L., (1981) Ground water resources of the Sudan, proceeding of the annual conference, Philosophical Society, Khartoum.

المقابلات الشخصية

الرقم	الإسم	العمر	المهنة	مكان المقابلة	تاريخ المقابلة
1	سالم،صديق رابح محمد	55	مدير بنك غلال	أم عشيشات	2015/6/1م
2	حموده، حموده أحمد	60	إدارة أهلية	الحجلة	2015/4/7م
3	موسى، صديق أدم	43	أعمال حرة	أم جرادة	2015/5/25م

دور البحث العلمي الاكاديمي في تطوير الممارسة المعمارية

The role of scientific research in the academic development of architectural practice

م. هديل موفق محمود
مدرس فى قسم هندسة العمارة- الجامعة التكنولوجية
مدرس في قسم هندسة العمارة- الجامعة التكنولوجية

يلعب البحث والتطوير الذي تنفذه الجامعات ومؤسسات التعليم العالي دورا أساسيا في منظومة البحث والتطوير في أي بلد من البلدان التي تنشد الرقي والتقدم، مما يتطلب تعاونا وثيقا بين الجامعات والمؤسسات المختلفة للوقوف على قدرات الجامعات العلمية والتقنية من جهة، والتعرف على حاجات مؤسسات المجتمع المختلفة بعامة، والمؤسسات الإنتاجية بخاصة من جهة أخرى، بهدف تحديد مسارات بحثية واضحة يمكن أن تسهم برقي وتقدم مجتمعاتها، والتنسيق فيما بينها لتحقيق غايات وأهداف مشتركة تعود بالفائدة والمنفعة على جميع الأطراف ذات العلاقة .

أصبحت البحوث العلمية الجامعية في الوقت الحاضر جزءا أساسيا من مهام أعضاء الهيئات التدريسية وشرطا أساسيا لترقيتهم وتوليهم الوظائف القيادية في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في البلدان المتقدمة، لذا يبذل أعضاء الهيئات التدريسية الجامعية قصارى جهودهم لإنجاز البحوث العلمية الرصينة والسعي لنشرها في المجلات والدوريات العلمية المحكمة ذات السمعة الدولية المرموقة والانتشار الواسع بين الباحثين في جامعات العالم المختلفة.

ومن هذا المنطلق فان البحث الحالي يهدف الى توضيح كيفية تسخير البحوث العلمية المنجزة من قبل الاكاديميين وتطبيقها على ارض الواقع وتحديدا في مجال الهندسة المعمارية اذ تعاني عمارتنا اليوم من مشاكل مختلفة اثرت في مجتمعنا،للنهوض بالممارسة المعمارية والعاملين في مؤسسات البلد الهندسية لتطوير الواقع العمراني والمجتمع ككل.

Abstract

Research and development carried out by universities and institutions of higher education plays an essential role in the research and development system of any country seeking advancement and progress, which requires close cooperation between universities and different institutions to identify the capabilities of scientific and technical universities ,as well as identify the needs of the different institutions of society in general and productive institutions in particular, to identifying clear research tracks that can contribute to the advancement and progress of their societies and coordination among them to achieve common goals and objectives of benefit and benefit to all relevant parties.

Now a day university scientific research has become an essential part of faculty members' tasks, and a prerequisite for their promotion and leadership positions in universities and higher education institutions in developed countries, so the members of the university faculty are doing their best to carry out the scientific research , seek to publish it in the scientific journals and journals with international reputation , and the wide spread among researchers in different universities of the world.

In this regard, the current research aims at clarifying how the scientific research carried out by the academics is applied and applied on the ground, especially in the field of architecture.

مقدمة:

لاشك أن بناء مجتمع المعرفة يعد اليوم من أولويات العالم المتحضر بكل جوانبه وأبعاده، ومن أولويات بناء مجتمع المعرفة هو البحث العلمي بكل أشكاله وصوره اذ يمثل النواة التي ترتكز عليها بلدان العالم المتقدمة منها والنامية وتتسابق الدول فيما بينها للحصول على امتلاك ناصية العلم مما جعلها تسخّر جميع الإمكانيات المتاحة في خدمة العلم والعلماء وترصد الأموال اللازمة للدراسات والبحوث التي يمكن لها أن ترتقي بالناتج القومي للبلد .

والحقيقة التي من شأنها أن تسهم في رقي البلدان النامية للدخول في التسابق المعرفي، هو توسيع نطاق البحث العلمي بحيث يمكن لتلك البلدان أن تكون في قائمة الصدارة ضمن البلدان المتقدمة ومن خلال التجارب التي خاضتها الدول المتقدمة، لتسعى الى تطبيق كل ماتتوصل له في واقعها فعليا لحل مشكلاته المتفاقمة، فالبحوث العلمية لاتبقى ضمن اطار المعرفة بقدر الممارسة لاسيما الممارسة المعمارية المرتبطة بكل التخصصات الاخرى من جهة وبحياة الانسان بشكل خاص.

المحور العام: البحث العلمي في المؤسسات الجامعية

يركز البحث في هذا المحور على البحوث العلمية ودور المؤسسات الجامعية كمصادر اساسية للبحوث العلمية في التقدم وخدمة المجتمع بفعل استكشاف مايعانيه المجتمع من مشكلات مختلفة فضلا عن طرح دور البحوث العلمية في القطاعات الانتاجية والخدمية وطرح التوجهات التي اعتمدتها الدول لتفعيل دور البحوث العلمية لبناء المجتمعات وازدهارها وتطوير كافة قطاعاتها المختلفة.

البحث العلمي نواة المعرفة

يعتبر البحث العلمي أحد الوظائف الثلاث التي يستند إليها التعليم الجامعي في مفهومه المعاصر فالمتوقع من الجامعة أن تقوم بتوليد المعرفة والاختراعات المطلوبة عن طريق متابعة البحث والتعمق العلمي والإسهام في تقدم المعرفة الإنسانية لوضعها في خدمة الإنسان والمجتمع عن طريق تشخيص مشكلاته الاجتماعية والاقتصادية، وايجاد الحلول العلمية المناسبة لتطوير الحياة في مجتمعات هذه الجامعة، فلا يمكن أن توجد جامعة بالمعنى الحقيقي إذا هي أهملت البحث العلمي[1].

دور الجامعة في البحث والتطوير

يلعب البحث والتطوير الذي تنفذه الجامعات ومؤسسات التعليم العالي دورًا أساسيًا في منظومة البحث والتطوير في أي بلد من البلدان التي تنشد الرقي والتقدم، فالجامعة تحدد حاجات مؤسسات المجتمع المختلفة بعامة، والمؤسسات الانتاجية بخاصة، بهدف تحديد مسارات بحثية واضحة يمكن أن تسهم في رقي مجتمعاتها، وتقدمهم لتحقيق غايات وأهداف تعود بالفائدة والمنفعة على جميع الأطراف ذات العلاقة وبناءً على ذلك أولت الجامعات في الدول المتقدمة برامج البحث والتطوير اهتمامًا خاصًا، وذلك بتوفير البيئة العلمية المناسبة التي يمكن أن تنمو فيها البحوث العلمية وتزدهر ، ووفرت ما يلزم من تمويل ومعدات، فهي بيئة ممتازة

للإبداع العلمي وإنماء المعرفة وإثرائها ونشرها، والسعي في توظيفها لحل المشكلات المختلفة في المجتمع، وبدونها تصبح الجامعة مجرد وسيلة تعليمية لعلوم ومعارف ينتجها آخرون[2].

دور البحوث الجامعية في خدمة المجتمع

إنّ خدمة المجتمع هي الجهود المبذولة لتحسين الأوضاع الاجتماعية أو الاقتصادية (عن طريق تحديد الاحتياجات المجتمعية للأفراد والجماعات والمؤسسات، وتصميم الأنشطة والبرامج التي تلبي هذه الاحتياجات عن طريق الجامعة وكلياتها ومراكزها البحثية المختلفة بغية إحداث تغيرات تنموية وسلوكية مرغوب فيها، كما أن الجامعة تخدم المجتمع عن طريق حلّ مشكلاته، وتحقيق التنمية الشاملة في المجالات المتعددة، وتهدف إلى تمكين أفراد المجتمع ومؤسساته وهيئاته من تحقيق أقصى إفادة ممكنة من الخدمات المختلفة التي تقدمه ا الجامعة بوسائل وأساليب متنوعة تتناسب مع ظروف المستفيد وحاجاته الفعلية[3].

تعد البحوث العلمية نشاط ونظام تعليمي موجه إلى غير طلاب الجامعة، فعن طريقها يتم نشر المعرفة خارج جدران الجامعة وذلك بغرض إحداث تغييرات سلوكية وتنموية في البيئة المحيطة بالجامعة ووحدتها الإنتاجية والا جتماعية المختلفة فإن معرفة الاحتياجات العامة للمجتمع وترجمتها إلى نشاط تعليمي في المجتمع الذي تخدمه الجامعة فضلا عن دورالبحوث العلمية في نشر وإشاعة الفكر العلمي المرتبط ببيئة الكليات وبتغيير الرأي العام، بما يجري في مجال التعليم (فكرًا أو ممارسة) كما تقيّم مؤسسات المجتمع وتقدم المقترحات لحل قضاياه ومشكلاته، وتقترح تصورات وبدائل تثير وتشيع فكرًا تربويًا داخل المجتمع فالجامعة تقدم خدمات تعليمية وأبحاث تطبيقية وتقوم باستخدام مواردها لمساعدة احتياجات الشباب غير الجامعي والكبار واهتماماتهم بغض ا لنظر عن العمر أو الجنس أو الخبرات التعليمية السابقة المختلفة [4]

تختص الجامعات بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعي والبحث العلمي الذي تقوم به كلياتها ومعاهدها في سبيل خدمة المجتمع والارتقاء به حضاريا متوخية في ذلك المساهمة في رقي الفكر وتقدم العلم وتنمية القيم الإنسانية وتزويد البلاد بالمختصين والفنيين والخبراء في مختلف المجالات واعداد الإنسان المزود باصول المعرفة وطرائق البحث المتقدمة والقيم الرفيعة ليساهم في بناء وتدعيم المجتمع...وصنع مستقبل الوطن وخدمة الإنسانية،وإذا ما تم تحليل هذا المفهوم في صورة إجرائية لأمكن القول إنه يتطلب من الجامعة بإمكانياتها البشرية والمادية أن تضع نفسها في خدمة البيئة المحلية بها التي تتلقى الجامعة منها السند والتثييد لتحقيق أقصى ما تستطيع من نتائج في حدود إمكاناتها المتاحة فالجامعة يجب أن تواجه احتياجات المجتمع وتترجم هذه الاحتياجات إلى أنشطة تعليمية وتدريبية وارشادية وخاصة في المنطقة المحيطة بالجامعة [5].

كما يعد هدف خدمة الجامعة للمجتمع من خلال التفاعل الوثيق و المستمر مع البيئة من أحد الأهداف الرئيسية لدور الجامعة ويتطلب الأمر نقل المعرفة والمشاركة التطبيقية في برامج تطوير وتنمية البيئة المحلية . فالتعرف على مشكلات البيئة المحيطة ووضع الإمكانات في سبيل التوصل إلى الحلول المناسبة لعلاجها يجعل الجامعة مركزا حضاريا في مجتمعنا تشع به على بيئتنا المحيطة [6].

يتبين ان جدوى البحث العلمي لايقتصر على الجانب الاكاديمي متمثلا بنقل وتطوير المعرفة لرقي الفكر بقدر ترجمته في التطبيق لطرح الحلول العلاجية لمشكلات الواقع الفعلي للمجتمعات.

دور البحث العلمي في القطاعات الانتاجية والخدمات

تتمكن الجامعات عبر بحوثها ودراساتها العلمية وعن طريق الإسهام في ربط البحث العلمي باحتياجات قطاعات الإنتاج والخدمات من دعم قطاعات الانتاج وإحدى الوسائل لتحقيق ذلك عبر تخصيص أماكن في مؤسسات التعليم العالي لعدد من الشركات والمؤسسات الصناعية لتتخذ منها مقر تتفاعل فيها من خلالها مع الهيئات التدريسية والطلبة والمختبرات وتتعاون على دراسة المشكلات التي تواجهها قطاعات الإنتاج المختلفة وتعوق تطورها ومن ثم تعمل على تقديم الحلول لها باعتبار انها اصبحت تمثل محطات العلوم وقد انتشرت في بعض البلاد الصناعات المتقدمة حتى أصبح يشترك عدد كبير التدريس بالعمل في تلك الشركات مدد محدودة لأهداف معينة الأمر الذي يجعلهم يتعرفون على مشكلات الصناعة في الواقع وينقلونها إلى الجامعات ويجعلونها مدار لبحوثهم ونماذج علمية يدرسونها لطلبتهم بدلا من الاقتصار على تعليم نظريات مجردة تنتهي مع الزمن إلى عزلة الجامعات عن مجتمعاتها وبهذا تصل الجامعة بالمجتمع إلى الرقى والتقدم عن طريق ربطها باحتياجات قطاعات الإنتاج والخدمات الأمر الذي يجعل المجتمع دائم الازدهار ومواكبة التطورات العصرية كما أن الجامعة بما تقدمه من كفاءات مدربة تعتبر عاملا من عوامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع [7].

يتبين ان دور البحث العلمي على مستوى التطبيق يرتكز الى تفعيل تعاون مؤسسات التعليم العالي مع القطاعات الانتاجية والصناعية في البلدان لتنمية المجتمع ككل معرفيا وممارسة.

توجهات الدول لتفعيل دور البحث العلمي في خدمة المجتمع :

أن أهم ما اتجهت إليه الدول في مراحل نموها لتفعيل دور البحث العلمي هو :

1- توفير المراكز العلمية والبحثية والجامعات بما يتناسب مع عدد السكان والذي يعد اليوم في عالمنا العربي في تزايد مستمر.

2- توفير الميزانية اللازمة لها من خلال رصد مبلغ في الناتج القومي ينفق وفق خطة مدروسة ومعدة مسبقاً لاستمرارية الجامعات في عملها أولا واستحداث مراكز وجامعات جديدة تواكب التطور العلمي والتكنولوجي.

3- توفير مبالغ سنوية للجامعات والمراكز البحثية لتغطية نفقات البحث العلمي من أجور الباحثين واللوازم المعدة للبحث ومراكز التعليم المستمر والدورات وكل ما من شأنه أن ينهض بالبحث من الجانبين الكمي والنوعي .

4- الاستعانة بالخبرات الداخلية والخارجية في عملية البحث والتطوير من خلال رفد المراكز بتقارير منظمة حول آليات البحث والنتائج المتوصل إليها وأهميتها في بناء البلد والإمكانيات المتاحة في تطويرها والمعوقات التي من شأنها الحد منها[8].

استنتج البحث في محوره العام ان البحث العلمي يمثل الاداة الرئيسية التي من خلالها تضمن البلدان تقدمها ورقيها ويتمحور ذلك بمحورين : الاول باعتبار البحث العلمي النواة للعلم والمعرفة العلمية ومقياس لجودة التعليم العالي في البلدان اذ يسهم في التنمية الذهنية لـ (القيم والاتجاهات والمهارات) التي تحقق ترقية القدرات التنافسية ورفع المعرفة العلمية النظرية والتطبيقية معا، في حين المحور الثاني يتضمن نقل ماتطرحه البحوث من معرفة كنتاج فكري الى الواقع الفعلي التطبيقي وتسخيره واقعيا عبر تنمية العلاقات المتبادلة والشراكة بين مؤسسات التعليم العالي وجميع قطاعات المجتمع الحكومية والأهلية، ويبقى العامل المادي في قمة الاسباب التي تتصدر انحسار تفعيل البحوث ضمن الممارسة .

المحور الخاص : واقع البحث العلمي المحلي

يركز البحث في محور الخاص على توضيح الواقع العلمي البحثي في العراق وشؤون التطوير ونقل الافكار العلمية واعادة البحوث وتكريرها وتشخيص مواضع الخلل فيها وما تواجهه بحوثنا العلمية من عراقيل وصعوبات تتجلى كسلبيات واضحة تعاني منها بحوثنا العلمية المحلية تقف حجر عثرة في تفعيل دورها الاساسي في خدمة مجتمعنا العراقي .

الصعوبات التي تواجه البحوث العلمية العراقية:

اهم ماتواجهه البحوث العلمية في العراق هو فقر الامكانيات والتخصيصات المالية وانعدام الحوافز والدوافع للبحث والابتكار والتطوير، فجل اهتمام الانسان العراقي هو الامان وتوفير المستلزمات المادية لرفاهيته المالية باسرع واسهل الاساليب وقد وصل الامر بالعالم العراقي ان يبحث في شؤون التطوير ونقل الافكار العلمية واعادة البحوث وتكريرها واعتبارها اساليب بحث علمي "رصينة".

ان تدني مستويات البحث العلمي والابداع والتطوير هو لا شك مظهر من مظاهر الخلل الذي تعاني منه سياسة التخطيط ومن اسبابه انعدام التخصيصات المالية وعدم الاستقرار والبيروقراطية الادارية وبؤس الواقع الاجتماعي ككل، ومن دون تحسين البيئة العلمية والتكنولوجية بكاملها لا اعتقد بأن هذه المشكلة التي تواجه كل البلدان النامية سيمكن حلها. ويعتبر وضع البحث العلمي والابتكار في العراق الاسوأ ضمن الدول النامية بالرغم من ان العراق يمتلك عددا هائلا من العلماء يعملون في كل المجالات وكثير منهم قد انصرف عن البحث العلمي لعدم توفر التخصيصات المالية والاجهزة والمعدات والمصادر المكتبية إضافة الى انقطاع الاتصال بالعلماء في الخارج وانعدام العلاقات العلمية بالجامعات والمعاهد والمؤسسات العلمية وعدم حضور المؤتمرات العلمية والمساهمة في مشاريع مشتركة [9].

وبالرغم من ان بعض العقول العراقية بدأت بالبحث العلمي بالرغم من وجود صعوبات هائلة تتعلق على سبيل المثال بانعدام الامان والتهديدات واعمال القتل التي اتت بحياة العديد من اساتذة الجامعات والاختصاصيين. وتشير الاخبار الى ان اكثر من الف من هذه العقول لاقوا حتفهم منذ نيسان من العام الماضي وان اكثر من ثلاثة الاف من العلماء والاختصاصيين قد تركوا العراق في نفس الفترة. ان احد

اهم الاسباب التي تعود الى الانقطاع عن ممارسة البحث العلمي هو عدم الاستقرار والوضع المتأزم داخل الجامعات [10].

اليوم توجد حاجة ماسة للامن لكي تمارس الجامعة عملها العلمي والتربوي بصورة صحيحة كما توجد حاجة ماسة الى تدريب (الكوادر) التدريسية ورفع مستواها العلمي والاداري والتنظيمي بما يتناسب مع التطور الحاصل في الجامعات الغربية، هذا إضافة الى الحاجة الماسة لاستقطاب العقول العراقية المهاجرة للمساهمة في بناء الوطن وتطوير البحث العلمي. العلماء العراقيون يشكلون رصيدا كبيرا يمكن استغلاله لاحداث نهضة علمية وتطويرية في العراق وفي فترة زمنية قصيرة نسبيا اذا ما اتبعنا سياسات وخططاً وستراتيجيات صائبة تعتمد بالاساس على تأهيل العلم والبحث العلمي في المجتمع العراقي وجعل التفكير العلمي والقدرة العلمية والابداع جزءاً من نسيج المجتمع العراقي إضافة الى بناء قاعدة علمية عراقية لنقل المعرفة العلمية والتكنولوجيا العالمية وتوطينها [11].

يتبين وهن القاعدة العلمية محليا مقابل ضعف فرص تفعيل البحوث في الممارسة، وليس السبب ماديا فحسب وانما يتعلق بتردي ظروف العلماء من حيث الظروف الامنية وانعدام الاستقرار والانقطاع والهجرة والازاحة عن النسيج المجتمعي مما ادى الى تردي البحوث ضمن البيئة التعليمية.

سلبيات نظام البحث العلمي المحلي

– لا توجد منظومة متكاملة لرسم سياسات البحث العلمي ومراقبة تنفيذها على صعيد العراق باجمعه ولا توجد ستراتجيات على مدى قصير وطويل تحدد اهداف وسياسات البحث العلمي.

– تأسست في العهد السابق مراكز بحثية بصورة اعتباطية ولاعتبارات شخصية ورغبات رئاسية ووساطات ومعارف شخصية لا تمت للبحث العلمي والحاجة العلمية والتكنولوجية لها.

– تقتصر مهمات هيئة البحث العلمي ودائرة البحث والتطوير على وزارة التعليم العالي وليس من شأن اختصاصهما البحث العلمي والتطوير على صعيد العراق كله.

– البحث العلمي اصبح وسيلة ارتزاق لا يخضع لرقابة ويعتمد على الكمية ويفتقد الصدقية.

– الدراسات العليا لم تعد وسيلة من وسائل تطوير البحث العلمي وانما وسيلة لمنح الشهادات مما ادى الى انتشار التزوير وسرقة نتائج منشورة والادعاء باجراء تجارب من المستحيل اجراؤها في ظل الظروف الفقيرة للمختبرات العلمية وفي وقت انعدمت فيه البعثات العلمية الى الخارج.

– كثرة عدد الدراسات العليا بحيث اصبحت بالمئات وفي اختصاصات لا توجد حاجة ماسة اليها مما ادى الى تضخم عدد حملة الدكتوراه المحلية في الاقسام العلمية نتيجة عدم وجود مجالات عمل اخرى لهم في مؤسسات الدولة الاخرى فاصبح البحث العلمي عملية مهنية اكثر من كونها اكاديمية.

– نشوء دراسات عليا في جامعات فتية او اهلية لم يكتمل بناؤها الاكاديمي او هيكليتها ولم تتوفر فيها الابنية والاجهزة اللازمة اوادنى مستلزمات الدراسات العليا.

– لا توجد جهة مركزية مسؤولة عن تمويل البحث العلمي والتطوير ولا ميزانية محددة ومدروسة للتمويل.

– عدم وجود تعاون مع جامعات الدول المتطورة والاشتراك في مشاريع عالمية مشتركة.
– الانفصام الرهيب عن العلم العالمي ومتطلباته ومستوياته [12].

استنتج البحث في محوره الخاص ان البحث العلمي في العراق يواجه تحديات عديدة ترتبط بجهات مختلفة :الجهة المرتبطة بالمتغيرات الظرفية للبلد المادية والادارية والوضع الامني،الجهة المرتبطة بالمؤسسات الجامعية والدراسات العليا بجوانبها الادارية والعلمية وتتمحور حول نقطتين اساسيتين الاولى علمية ترتبط بالمستوى العلمي الحالي للتعليم العالي واساتذة التعليم وجهودهم وطموحاتهم وواقع طالب الدراسات العليا القائم بالبحث العلمي ومحدودية الرؤى والفجوة العلمية التكنولوجية مع البلدان المتقدمة والنقطة الثانية تتعلق بالمخصصات المالية التي تبذلها الجامعات العراقية لتطوير كوادرها التدريسية والطلابية والبحثية .

المحور البحثي: واقع البحث في الممارسة المعمارية المحلية

يسلط البحث في محوره البحثي على جانبين، الاول : طرح نماذج منتخبة لبحوث علمية تناولت واقع حال العمارة المحلية وماتعانيه من مشاكل عديدة ونحن نعيش عصر التقدم التكنولوجي لكن مدننا وابنيتها التي نعيش فيها اذا ما قورنت بمدننا المحلية التقليدية تظهر الانحدار السريع في معظم النواحي التصميمية الحضرية والمعمارية، اما الجانب الثاني فيطرح البحث فيه ستراتيجيات لتفعيل دور البحث العلمي في ضوء ماطرحه المحور الخاص من العقبات والصعوبات التي تواجه بحوثنا العلمية العراقية وتعرقل دورها في البناء والتقدم.

مشكلات الممارسة المعمارية المحلية:

–**المشكلات المرتبطة بالنواحي البيئية وحفظ الطاقة** :لاتوفر ابنيتنا الراحة الحرارية والنفسية للشاغلين بسبب التفاوت المناخي المتطرف للبلد ولحل المشكلة يتم الاعتماد على اجهزة التكييف التي تستهلك كميات مهولة من الطاقة والتي اساسا لايتمكن البلد من توفيرها للمواطنين بسبب الوضع الراهن فابنيتنا الحالية تخزن الحرارة نهارا وتطلقها ليلا ومع شدة الاشعاع الشمسي والكسب الحراري صيفا مقابل الحالة المعكوسة شتاءا فالمعاناة تستمر طوال ايام السنة [13].

–**المشكلات المرتبطة بالنواحي التقنية – الخدمية** : تواجه ابنيتنا الحالية مشاكل تكنولوجية وتقنية من حيث مواد البناء المستخدمة في المنشات التي لاتتلائم مميزاتها مع النواحي المناخية او نواحي الانتماء المكاني او الوظيفي او الثقافي (على الرغم من فارق المزايا المعرفية التي نعيشها في بدايات القرن الحادي والعشرين منثورة في المعلومات وسرعة الاتصالات، وعدداً هائلاً من مواد البناء وكفاءة عالية في الأجهزة والمعدات)فاهملت الركائز الاساسية لاختيار مواد البناء لتحل محلها اثار التأثر الغربي المترجم للواقع المعلوماتي فاصبحت مواد البناء تستخدم لتحقيق غايات مختلفة عن غاياتها الاساسية وكل ذلك انعكس على البيئة العمرانية بكل انماطها وخصوصا السكنية منها (بنوعيها المنفرد والعمودي) حيث استغلال الارض لابعد الحدود مما سبب كثافة بنائية عالية فضلا عن تهميش الدلالات المحلية وضعف

المواصفات واداء الابنية بدلا من تطويع التكنولوجيا الذكية لخدمة الابنية المعاصرةوتقليل استهلاك الطاقة والحصول على بيئة صحية مريحة ومتفاعلة واجتماعية فضلا عن توفير خواص جديدة للابنية كاللسيطرة على الحريق والتلوث والضجيج وادارة الطاقة وحفظ الامان ومراعاة متطلبات الحياة المعاصرة والقدرة على التفاعل والتغير المستمر تبعاً لتغيرات الأجواء المحيطة والاستخدام والتشغيل. [14].

-**المشكلات المرتبطة بالنواحي الاتصالية (الموروث والهوية المحلية)** : اذ تسود حالة من الارباك والتشويش وفقدان التوازن على مستوى المشهد العام للمدينة بسبب تلك الممارسات التي بدأت تتزايد لتشكل بتراكمها ظاهرة اثارت اهتمام العديد من النقاد والمعماريين الذين اكدوا على خطورتها وأثرها في طمس معالم المدينة وتشويه هويتها وفك تماسكها واقتلاع مآثرها الابداعية رغم تأكيدات خبراء العمارة والمتخصصين على مواقع الانترنيت تحت شعار (اوقفوا هذا الابتذال ...اوقفوا تشويه العمارة) والتساؤلات حول عدم القدرة على الحفاظ على المنجزات الحضارية التي يمكن لها ان تؤسس لنجاحات معمارية مقبلة نفتخر بها جميعا فحالة الارباك على مستوى المشهد العام للمدينة بات واضحا وبدأ يؤسس لظاهرة محو المتحقق واقصاءه عن الذاكرة الجمعية وهذا ما سيسهم في خلق بيئة صالحة للتأخر تنعكس على المنجز المعماري الذي يعاني اكتساح الظاهرة الشعبوية الفوضوية مقابل طمس معالم الموروث المحلي [15].

-**المشكلات المرتبطة بالنواحي النفسية:** ففي ظل تهديدات البيئة بالملوثات والمخلفات وتدمير أنظمتها الحيوية واستنزاف مواردها الطبيعية اصبحت ابنيتنا تواجه مشاكل اقتصادية واضحة بتأثير الانشطة العمرانية والابنية على البيئة وبالعكس مما ادى الى ظاهرة الابنية المريضة حيث اصبحت ابنيتنا تعتمد بشكل أكبر على أجهزة التكييف الاصطناعية مع إهمال التهوية الطبيعية مما يسبب في استهلاك واسع للطاقة والاعتماد بشكل وحيد على الإضاءة الاصطناعية لإنارة المبنى من الداخل مما يقود إلى تكاليف باهظة في استعمال الطاقة وفي نفس الوقت يقلل من الفوائد البيئية والصحية فيما لو كانت أشعة الشمس تدخل في بعض الأوقات إلى داخل المبنى فضلا عن أن التعرض للإضاءة الاصطناعية لفترات طويلة يتسبب في حدوث أضرار جسيمة على صحة الإنسان على المستويين النفسي والبدني [16].

-**المشكلات المرتبطة بالنواحي الاجتماعية:** اصبحت بيئتنا الحضرية بفعل النواحي التخطيطية تشجع على الانعزالية وتفكك العلاقات الترابطية بين الناس لافتقارها للاعتبارات التصميمية التي تشجع على التلاقي والتفاعل بين الناس وتتفاقم المشكلة في الابنية السكنية وبخاصة السكن العمودي منها [17].

يتبين تنوع المشكلات التي يعاني منها الواقع المحلي وبالمقابل يبرز اهمية تفعيل البحث العلمي في مختلف الاختصاصات، لكن مهما تنوعت الاختصاصات تبقى تصب في ابرز منجزات الانسان متمثلة بالبيئة المعمارية، كون العمارة اشمل وترتبط بكافة الاختصاصات الاخرى، اذ يبقى منطلقها وهدفها وغايتها الانسان .

تفعيل البحوث المعمارية تطبيقيا لحل مشاكل الواقع الفعلي :

يطرح البحث نماذج لبحوث جامعية تناولت مشكلات الواقع المعماري المحلي فشخصتها بالتحليل وقدمت لها حلولا عبر طرحها نماذج تطبيقية فعلية يمكن للمعماريين والمختصين اعتمادها ضمن العملية التصميمية للحد من مشكلات الواقع المحلي :

1- نموذج لبحث علمي تناول المشكلات المرتبطة بالنواحي البيئية وحفظ الطاقة:

قدم البحث الموسوم "دور التصميم الحضري المعماري في ترشيد استهلاك الطاقة في الابنية" [18]. معالجات تصميمية ونماذج للمفردات الحضرية متمثلة بـ(طريقة تقسيم الاراضي واسلوب التشجير وتوقيع المناطق الخضراء) ونماذج وحلول تصميمية معمارية متمثلة بـ(شكل كتلة المبنى وتوجيهها واسلوب النوافذ وتوقيعهاوطريقة تركيبها واسلوب التجاور بين الابنية ومواد البناء الناجحة في تقليل الخزن الحراري) وطرح البحث تصميم فعلي منفذ تمثل بمنزل سكني خاص بالمعماري والذي حقق راحة لشاغليه وترشيد استهلاك الطاقة كما يوضح جدول رقم 1.

2- نموذج لبحث علمي تناول المشكلات المرتبطة بالنواحي التقنية – الخدمية:

قدم البحث الموسوم"اثر النظام الامني في التصميم المعماري" نموذج يوفر متطلبات الامن للابنية السكنية بعد ان واجهت مساكن واقعنا المحلي حالات الاختراق والخلل الامني وطبقت الحلول على نماذج السكن المتوسط والضعيف لكبر هذه الشريحة الاجتماعية وتمحورت الحلول حور محورين الاول يتعلق بمخطط المسكن حيث لابد من مراعاة التصميم المعماري للمخطط من تقليل فرص الاختباء والحركة والتنقل حول المسكن وتوفير فرصة اوسع للمراقبة البصرية للمسكن، في حين تعلق المحور الثاني بتصميم واجهات المنزل اذ اشار البحث الى ضرورة تقليل عرض الواجهة ومساحات الزجاج فيها وتوفير السيطرة الالكترونية واعتماد ماود البناء والالوان على الواجهة والاسيبجة المحيطة بالمنزل التي تحقق رؤية ومراقبة جيدة [19].

3- نموذج لبحث علمي تناول المشكلات المرتبطة بالنواحي الاتصالية (الموروث والهوية المحلية):

قدم البحث الموسوم " تبادلية التفاعل بين التراث والتقنية في الممارسة المعمارية المحلية :دراسة تطبيقية للمفردات التراثية البغدادية" نماذج وحلول تصميمية لمواجهة حالة التغريب والانقطاع عن الموروث المحلي والتوصل لحالة الوسطية او التوازن في التعبير بين الخصوصية التراثية (اذ لايمكن رفض التراث كله او قبوله كله) والتعبير عن روح العصر وتقنياته الجديدة لضمان استمرارية النتاج المعماري المتحقق زمانياً ومكانياً انطلاقاً من ضرورة التأسيس لنجاحات معمارية استناداً الى الموروث لما يمتلكه من صورة ايجابية مرتبطة بالحس والذاكرة الجمعية ومن دون نسخ حرفي او تكرار ممل لعناصره وذلك من خلال التأكيد على ماتملكه العناصر والاشكال التراثية من قدرة توليدية لاشكال جديدة تفيد العملية التصميمية والممارسة المعمارية ككل وما تعكسه تقنيات العصر الحاضر وابراز الدور التقني

لتطوير النتاج المعماري لضمان استمراريته وتواصله مع السابق فحدد البحث اليات التقنية لعصرنة التراث وتطبيقها على عناصر بغدادية تراثية (الرواق البغدادي – الشنشول البغدادي) وصمم البحث 5 نماذج معمارية لكل عنصر تراثي موضحا اليات التصميم المعماري المتبعة فيها افادت الممارسة المعمارية[20]. كما يوضح جدول رقم 2 .

4- نموذج لبحث علمي تناول المشكلات المرتبطة بالنواحي النفسية:

قدم البحث الموسوم "التصميم البايوفيلي :اثر الجدران الخضراء في مشهد الفضاءات الخارجية للسكن العمودي" حلول علاجية تصميمية واقعية لمشاكل السكن العمودي المحلي والتي تتمثل بالشعور بالرتابة والملل والابتعاد عن الطبيعة مما يؤثر على الحالة النفسية للساكن ولغرض تعزيز العلاقة بين الساكن والطبيعة لما لها من دور فعال في التاكيد على روحية الفضاء وانتماء الساكنحيث اعتمد البحث التطبيق الفعلي لنظريات التصميم البايوفيلي (حب الطبيعه) باعتماد الجدران الخضراء كاحد العناصر التصميميه التي تحقق من خلال اثرها في مشهد الفضاءات الخارجية للسكن العمودي وطبقها على مجموعة مشاريع سكنية منفذة (مشروع اسكان زري لاند –دهوك ومشروع اسكان سبع ابكار – بغداد) والتي حققت الالفة والارتباط مع الطبيعة والشعور بالرضى والارتياح لدى المتلقي ومعززة حبه وميله للطبيعة فضلا عن دورها في زيادة كفاءة المبنى بيئيا وخاصة في المناطق ذات الكثافات العالية ونسب التلوث المرتفعة بتعزيز عمليتا التبريد في الصيف وحفظ الطاقة الحرارية في الصيف [21].

4- نموذج لبحث علمي تناول المشكلات المرتبطة بالنواحي الاجتماعية:

قدم البحث الموسوم"اثر الخصائص التصميمية للمحلة السكنية على التفاعل الاجتماعي" [1]حلولا تصميمية وتخطيطية لمعالجة مشكلة ضعف العلاقات والتفاعل بين السكنين في المحلات السكنية وطرح نموذج تخطيطي للمحلة حدد فيه اسلوب تنظيم الكتل البنائية والفضاءات المفتوحة في المحلة وطريقة توزيع الخدمات والاماكن الترفيهية وتنظيم عناصر الموقع التفصيلية وتاثيث الشوارع بالعناصر المعمارية، كما قدم البحث خطوات تصميمية للمسكن ذاته حدد منها مسافة التقارب بين الابواب للوحدات السكنية ومسافة الارتداد عن الشارع واوصى البحث بضرورة اعتماد الابعاد الانسانية والتجانس المعماري بين الوحدات لتحقيق التجانس الاجتماعي الذي يقود الى التفاعل بين الساكنين[22]. وكما يوضح الجدول رقم .

ويوضح الجدول (رقم 1) النماذج التطبيقية التي قدمتها البحوث العلمية المنتخبة لحل المشكلات التي تعاني منها العمارة المحلية والممارسة المعمارية والتي يمكن للمصممين والمختصين تطبيقها فعليا في الواقع المحلي لمعالجة والحد من مشكلات عمارتنا المحلية اليوم.

ستراتيجيات تطوير واقع البحث العلمي المحلي وتفعيل دوره لخدمة المجتمع

في ضوء الاهداف العامة للتوجه العلمي الجديد في عراق اليوم الذي تتبنى اهدافه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتي في صدارتها هدف تعزيز القدرات العراقية في العلوم والتكنولوجيات الحديثة ودورها في البناء والتنمية لبناء العراق، ودون توفر ومساهمة الكفاءات العلمية والتكنولوجية في الداخل

والخارج، وهكذا فأن اي مشروع لاعداد ستراتيجية اجمالية للتنمية الوطنية لابد ان يأخذ بنظر الاعتبار ما يلي:

– واقع البحث العلمي والتكنولوجي والتطوير من حيث عدد ومستويات القدرات العلمية في كل فرع من فروع المعرفة العلمية وما يمكن ان تقدمه مؤسسات البحث العلمي في الجامعات وخارجها كالمجمع العلمي العراقي من مساهمات في تطوير وتنمية الاقتصاد العراقي وحل مشكلات البلد الصحية والزراعية وارتباطها بالتنمية واغناء المعارف العلمية والتكنولوجية على الصعيد العالمي.

– العلاقة الادارية والعلمية بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة العلوم والتكنولوجيا ودورهما في الاشراف على البحث العلمي وتطويره.

– دور العلوم والتكنولوجيا في حل مشكلات التنمية وتوفير اختصاصيين ومستشارين بالاضافة الى عدد وحجم البنى المؤسساتية العلمية كالجامعات ومراكز البحوث.

– الامكانيات المالية المخصصة للتربية والتعليم الاساسي والعالي ونسبة الانفاق الحكومي على البحث العلمي [23].

على العموم تتمحور هذه الستراتيجيات حول محورين اساسين، المحور الاول يرتبط بالجامعات والكوادر التدريسية التي تعد مصدر البحوث العلمية .في حين ان المحور الثاني يرتبط بالدولة والجهات التابعة لها كمصدر لتمويل البحوث العلمية، وفيما يلي توضيح للستراتيجيات :

اولا:– ستراتيجيات مرتبطة بالجامعات والكوادر التدريسية كمصادر للبحوث العلمية المحلية:

–تشكيل لجان على صعيد الوزارة والجامعة والكلية والقسم تشرف على ادارة وتنظيم ومراجعة سياسة البحث العلمي وتقييم مواضيع البحث العلمي والاشراف على عملية صرف الاموال اللازمة ومعالجة ضعف وتخلف المردودية مما يتطلب من كل قسم وضع خطة عمل وبرنامج لدعم البحث العلمي في القسم واعتباره جزأ لا ينفصم من مهمات القسم الرئيسة. كما لابد من وضع الية عمل جديدة لتقديم الحوافز الملائمة للباحث والقسم بحيث تعتمد على مبادئ التقييم العلمي العالمي. كما يتم دعم التجديد والابداع وتوفير الحوافز لمن يتبنون البحث والتطوير، ومكافأة المبدعين والعلماء وتوفير فرص حقيقية لهم لتحقيق الرفاهية والتميز في المكانة الاجتماعية.

– تدريب وتأهيل قيادات فاعلة لتسيير وادارة المؤسسات الوزارية والجامعية.

– على الجامعة وضع برنامج للتدريب الاداري والقيادي (للكوادر) الجامعية العليا ورؤساء الوحدات الادارية. يوفر هذا البرنامج تطويرالقابليات واساليب تحقيق الاهداف ومراقبة الاداء كجزء من عملية التدريب المستمر والاتصال الدائم بين الهيئات العليا للجامعة والاستاذ والباحث ولتطوير الخبرة الادارية والمالية للهيئات المختصة بالبحث العلمي للجامعات وصولا الى تغيير جذري في كيان نظام البحث العلمي بحيث يستجيب في اهدافه وبرامجه وطرائقه للمستجدات المعرفية بصورة مرنة ومن مقياس الجودة العلمية بالمقارنة مع المستويات العالمية.

– على الوزارة وضع خطة لمراجعة وتقييم الفعاليات الاكاديمية والاداء البحثي للاستاذ بصورة مستقلة عن التقييم لغرض الترقية.

– خلق اجواء علمية ايجابية لتنمية القابليات الابتكارية للاكاديميين.

– وضع تصور جديد بان البحث العلمي حق من حقوق الاستاذ الا ان الامكانيات لا تتوفر له الا عند وجود الفكرة والقابلية والتصور والتخطيط الملائم عند الاستاذ والامكانيات المالية عند الجامعة.

– البحث العلمي من مهمات كل استاذ الا عند عدم توفر الامكانيات او عدم كون البحث العلمي من الاولويات في الجامعة. والبحث العلمي لابد ان يكون بمستوى عالمي ملائم او ان يتطرق الى مشكلة انية مهمة من مشاكل الاقتصاد الوطني لا يمكن حلها بطريقة اسرع او ابسط او اقل تكلفة.

– توفير وسائل الاتصال المعرفي واليكتروني بالعالم وتشجيع السفر لغرض الاشتراك في المؤتمرات الدولية او لعقد الاجتماعات مع العلماء في العالم وذلك بتوفير ميزانية مستقلة لتمويل السفرات العلمية.

– تركيز مصادر البحث العلمي والامكانات من بنيات تحتية و تجهيزات و موارد بشرية في عدد اقل من المؤسسات العلمية.

– تمويل البحث العلمي في الجامعات وغيرها يتم على اساس المفاضلة من حيث مستوى مشروع البحث واهميته وتوفر البنى التحتية ومستوى الباحث.. الخ

– عند وضع ميزانية البحث العلمي لابد من تحديد الاولويات ومنها بالضرورة بناء وادامة مشاريع البحث في المواضيع الرائدة والمهمة للبلد واقتصاده وما يساعد العلم العراقي بالوصول الى مستواه العالمي. ولذلك فان مسؤولية لجان البحث العلمي على جميع المستويات هو تطوير مشاريع في مواضيع بحثية محددة بحيث تصبح لهذه المواضيع الاولوية في التمويل وينطبق هذا المبدا على الجامعات والمعاهد العلمية ايضا، فالمفاضلة هي اساس التمويل حتى ولو اقتضى ذلك تحديد عدد معين من الجامعات كجامعات بحث وتشجيع الاخرى على الاهتمام بالتدريس بصورة رئيسة وهذا سيتطلب وضع اسس جديدة للترقية العلمية. ويتم تحديد الجامعات والاقسام المؤهلة فعلا لمنح شهادة الدكتوراه اعتمادا على المعايير التالية: اساتذه اكفاء للاشراف، مستلزمات مختبرية لانجاز البحث، مراجع علمية، مراقبة علمية صارمة وارتباط علمي بجامعات غربية. واستنادا لهذه المعايير يجب تركيز البحث العلمي والدراسات العليا في بعض الجامعات من دون فرض هذا النظام على الجامعات الاخرى وترك تحديده الى المفاضلة.

– تشجيع البحث العلمي المشترك الداخلي والتعاون العالمي وتهدف هذه العملية الى فرض مبدا التعاون المشترك كاساس للبحث العلمي وعلى اساسها يفضل البحث المشترك بين الكليات والاقسام والمراكز لغرض التمويل. ويعتبر ايضا التعاون العلمي العالمي ومع الجامعات الاوربية والامريكية هدفا اساسيا لتطوير مستوى البحوث الوطنية كما يعتبر التعاون والاشراف المشترك مع العلماء العراقيين الموجودين في خارج البلاد اساسا للنظر في امكانية تمويل البحث.

– وضع منظومة تقييم بالاستناد الى المعاييرالعالمية.

– تقوم الوزارة بمراقبة اداءات البحث العلمي من خلال مؤشرات خاصة بكل موضوع تستند إلى قياس عوامل التأثير)Impact factors(للبحوث وهو مقياس عالمي عام لقياس اهمية البحث ودرجة تأثيره في تطور البحث والابتكار في ذلك الاختصاص، والاستناد ايضا إلى المعايير العالمية الاخرى لاهمية البحوث وعلى درجة التعاون العلمي مع جامعات او معاهد بحثية مهمة، وعلى مدى شمولية البحث من ناحية عدد الجوانب والمواضيع التي تدخل في صلب التقنيات التي استخدمها. ولابد من الاخذ بنظر الاعتبار التقنيات التي طورها او استوطنها البحث وعدد البحوث التي نشرت في المجلات العالمية كنواتج لمشروع البحث [24].

ثانياً:– ستراتيجيات مرتبطة بالدولة والجهات التابعة لها كمصدر لتمويل البحوث العلمية:

– استحداث منظومة مالية متوازنة ومستقرة لتمويل البحث العلمي.

– لكي نضمن نجاح اية ستراتيجية للبحث العلمي لابد من توفير المخصصات المالية الكافية واستنادا لذلك لابد للدولة من ان تقوم بتخصيص ميزانية منفصلة للبحث والابتكار وعلى اساسها يتم تمويل المشاريع العلمية الفائزة ضمن مسابقات وطنية لاختيار افضل مشاريع البحث. هذا إضافة الى ايجاد مصادر اخرى لتمويل البحث العلمي ومنها مصادر صناعية وخدمية وعالمية. والمصدر الاخير يعتبر من اهم المصادر في مرحلة فقر الامكانيات المحلية ويمكن الاعتماد عليه لتمويل مشاريع مشتركة مع مؤسسات جامعية او بحثية او شركات عالمية.

– مراجعة وتقييم ستراتيجية البحث العلمي بصورة دورية.

– تقوم هيئة البحث العلمي بمهام الاشراف على تطبيق هذه الستراتيجية (Review Board). وتقوم دائرة البحث والتطوير بمهام مراقبة تطبيق هذه الستراتيجية واهدافها وتقديم تقرير مفصل للهيئة كل ستة اشهر.

– تحويل هيئة البحث العلمي الى مجلس البحث العلمي لرسم سياسة البحث العلمي والابداع والتطوير ونقل التكنولوجيا وهدفه ايضا ادارة مراكز نوعية للبحث العلمي خارج الجامعة ويوزع المهام على مراكز البحث العلمي في الوزارات، كما يؤسس ويشرف على حدائق البحوث (Research Parks) وحاضنات التكنولوجيا (Technology Incubators). ويرتبط مجلس البحث العلمي الذي يتبع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بصورة وثيقة بوزارة العلوم والتكنولوجيا لتنسيق مهمات البحث العلمي والتطوير بما تحتاجه عملية التنمية والتطوير الى حين ايجاد حل للازدواجية في الاهداف التي فرضها وجود مؤسسات الطاقة الذرية والتصنيع العسكري السابقة ضمن وزارة اخرى للبحث العلمي [25].

يتبين ان ستراتيجيات تفعيل البحث العلمي توجهت باتجاهين، الاول: استندت الى المؤسسات الجامعية لدعم وترصين البحوث العلمية، والثاني استندت الى القطاعات الدولة ومؤسساتها الانتاجية لتبني ورعاية الجهود البحثية ومقترحاتها وتوصياتها وصولا للتكامل فيمابينهما.

الاستنتاجات:

– يلعب البحث العلمي دورا في التنمية الذهنية لـ (القيم والاتجاهات والمهارات) التي تحقق ترقية القدرات التنافسية ورفع المعرفة العلمية النظرية والتطبيقية معا فضلا عن تنمية العلاقات المتبادلة والشراكة بين مؤسسات التعليم العالي وجميع قطاعات المجتمع الحكومية والأهلية.

- ان البحوث التي تسخر لخدمة قضايا المجتمع دليل على الجودة الكلية للتعليم العالي .

-تؤكد البحوث على جعل العلم محور رئيس للثقافة العلمية من خلال تنمية طرائق التفكير العلمي ونشر الثقافة العلمية لدى كل التخصصات الأكاديمية داخل مؤسسات التعليم العالي وتبسيط العلوم وترجمة الجديد منها ونشرها لغير التخصصين خارج المؤسسات التعليمية للاستفادة منها وتسخيرها لصالح المجتمع.

- تسهم البحوث العلمية في تكوين مجتمع المعرفة القائم على مبادئ الجدارة والاستحقاق للمبدعين والخبراء وتمكين المستفيدين من فنيات البحوث والدراسات المستقبلية لتطوير الواقع ومواجهة مشكلاته.

– اشراك الخبراء والفنيين الاكاديميين (أعضاء هيئة التدريس والباحثين) والممارسين في مواقع العمل والإنتاج المختلفة في المجتمع لإلقاء بعض الدروس النظرية والتطبيقية لمشاركة التجارب والخبرات.

– فتح المجال أمام طلاب الجامعات للتدريب الميداني في مواقع العمل المختلفة وخاصة مراكز الإنتاج كجزء من برنامج الدراسة للحصول على الدرجة العلمية العملية.

– وضع خطة للبحث وأولوياتها التي تحل مشكلات المجتمع .

– إتاحة الفرصة للبحوث الجامعية لأن تتخذ طريق التنفيذ وذلك عن طريق مشروعات استطلاعية تشخص المشاكل فضلاعن مشروعات تتبنى تنفيذ الطروحات والافكار البحثية لتجسيدها في منجزات تخدم المجتمع والبلد ككل لاسيما المعمارية منها كونها الاكثر اتباطا بالانسان. لاسيما البحوث المعمارية منها كونها تلبي كافة احتياجات الانسان النفسية والصحية والاجتماعية والجمالية والبيئية والاقتصادية، فالرفاهية التي تنشدها المجتمعات لابد ان تبدأ بتفعيل البحوث الاكاديمية المعمارية ضمن الممارسة واقعيا.

المصادر:

1- الفريحات، د/ عمار عبد اهلل محمود،" أهداف البحث العلمي، ومعوقاته، وسبل تطويره لدى أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة البلقاء التطبيقية "،بحث منشور في مجلة كلية التربية بالسويس، جامعة البمقاء التطبيقية– المجمد الخامس– العدد الثاني– يناير 1021م

2- حبيب، كاظم ، دور الجامعات في البحث والتطوير" بحث منشور على الموقع الالكتروني،2010 www: aljadidah. Com

3- مجدي، محمد مصطفى،2010، "تحديد أولويات خدمة المجتمع من منظور الخدمة الاجتماعية دراسة تطبيقية على مجالات التعليم والصحة والشئون الاجتماعية بمدينة العين"، مجلة التربية – كلية التربية جامعة الأزهر ع 109 الجزء الثاني .

4- طارق وعبد الرؤوف،2007، محمد عامر،" تصور مقترح لتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة"،مكتب التربية العربي لدول الخليج.، 2001
5- حروش،الامية و طوالبية، محمد،" البحث العلمي والتطوير يف اجلزائر: الواقع ومستلزمات التطوير"،بحث منشور في الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية ج/ قسم العلوم الاجتماعية العدد 19 – جانفي، 2018
6- حممد بن أمحد، "توظيف البحث العلمي لتنمية جمتمع املعرفة"، وقائع المؤتمر التاسع للزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي حول: التعليم العالي والبحث العلمي في مجتمع المعرفة، دمشق، 15–18 ديسمر 2003،ص 360.
7- عبدالرحمن وصباح،غربي وبرقوق، 2014، "دور التعليم العالي في تنمية المجتمع" رسالة دكتوراه بعلم الاجتماع .
8- ال طعمة، احمد سلمان، " البحث العلمي ودوره في تنمية المجتمع" على الموقع الالكتروني http://www.fcdrs.com/articles/s12.html
9- عودة، بشير هادي و الجوارين، عدنان فرحان،" عوائق البحث العلمي ومتطلبات النهوض به في الدول العربية "،مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارة،سنة 12، مجاج 4، عدد 38،2016
10- الربيعي،محمد، 2006، " راهن ومستقبل البحث العلمي والدراسات العليا في العراق"، معهد الامام الشيرازي الدولي للدراسات – واشنطن على الموقع الالكتروني
11- الربيعي، مصدر السابق
12- حبيب، مصدر سابق
13- ايهاب محمد عبدالمجيد الشاذلي، استخدام النظم السالبة لترشيد استهلاك الطاقة في تبريد المباني السياحية، دكتوراه، كلية الهندسة،القاهرة،1994
14- شيماء حميد الاحبابي، مها عامر العكيلي،"التصميم الحضري العمودي:اثر ناطحات السحاب على البيئة الحضرية للمدينة المعاصرة"،مجلة جامعة بابل للعلوم الهندسية، مجلد 21 عدد 3، 2003
15- Rana Mazin Mahdi, Enas Salim Abdul-Ahhad , "Mooderinazation of Architectural Heritage :Applied Study of Heritage Islamic Architectural Elements In Iraq " International Journal of Architecture (IJA) Volume 3, Issue 2, July-December 2017, pp. 10–17, Article ID: IJA_03_02_002 Available online at http://www.iaeme.com/IJA/issues.asp?JType=IJA&VType=3&IType=2 © IAEME Publication
16- هدى عبدالصاحب العلوان، ياسمين حقي حسن بيك" تناغم العمارة مع الطبيعة التصميم المستدام نحو صحة ورفاه الانسان "، مجلة الامارات للبحوث الهندسية، 22(1)، 37–55، 2017)
17- مالك، محمد عبد الكاظم،2001، "اثر الخصائص التصميمية للمحلة السكنية على التفاعل الاجتماعي /دراسة تحليلية لمدينة الحلة"، رسالة ماجستير، قسم الهندسة المعمارية، الجامعة التكنولوجية،بغداد.

18- مقداد الجوادي " دور التصميم الحضري المعماري في ترشيد استهلاك الطاقة في الابنية " قدم في وقائع ندوة البناء والاساليب المرشدة لاستهلاك الطاقة التقليدية وتطبيقات الطاقةالجديدة والمتجددة، ص 1-28، كلية الهندسة جامعة صدام، كانون الثاني 2002،بغداد- العراق

19- سمام سعيد عيسى، " اثر النظام الامني في التصميم المعماري "، رسالة ماجستير مقدمة لقسم الهندسة المعمارية بالجامعة التكنولوجية بغداد، 2005

20- رنا مازن و ايناس سالم " تبادلية التفاعل بين التراث والتقنية في الممارسة المعمارية المحلية :دراسة تطبيقية للمفردات التراثية البغدادية " منشور في المجلة العراقية المعمارية ضمن وقائع المؤتمر العراقي الفرنسي لمدرسة فيلافيت 2012

21- صباح جمال فوزي، " اثر الجدران الخضراء في مشهد الفضاءات الخارجية للسكن العمودي "، رسالة رسالة ماجستير مقدمة لقسم الهندسة المعمارية بالجامعة التكنولوجية بغداد 2012

22- كاظم مصدر سابق

23- الربيعي مصدر سابق

24- درويش، عطا حسن واخرين،"معايير جودة البحث العلمي"، مجلس البحث العلمي، القاهرة

25- لقاء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية مع مكتب اليونسكو في بيروت 2011 تحت عنوان "إحياء العلوم والتكنولوجيا واالبتكار في العراق : خارطة طريق"لتعزيز قدرات العراق في البحث العلمي ضمن صلاحيات الوزارة.

جدول (رقم 1) الاستنتاجات النظرية للبحوث المعمارية لحل مشاكل الراحة والطاقة وترشد الاستهلاك في منزل نفذه المعماري على مستوى الواقع الفعلي	
المشكلات المرتبطة بالنواحي البيئية وحفظ الطاقة	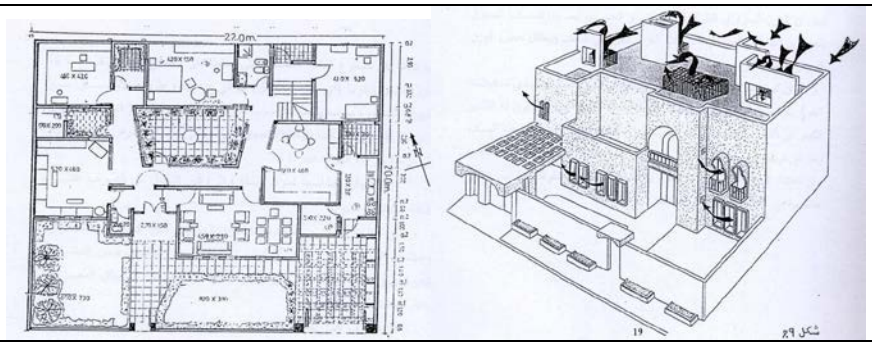
جدول رقم 2 يوضح الاليات التصميمية المنفذة على مستوى الممارسة المعمارية لحل ازمة الهوية المعمارية	

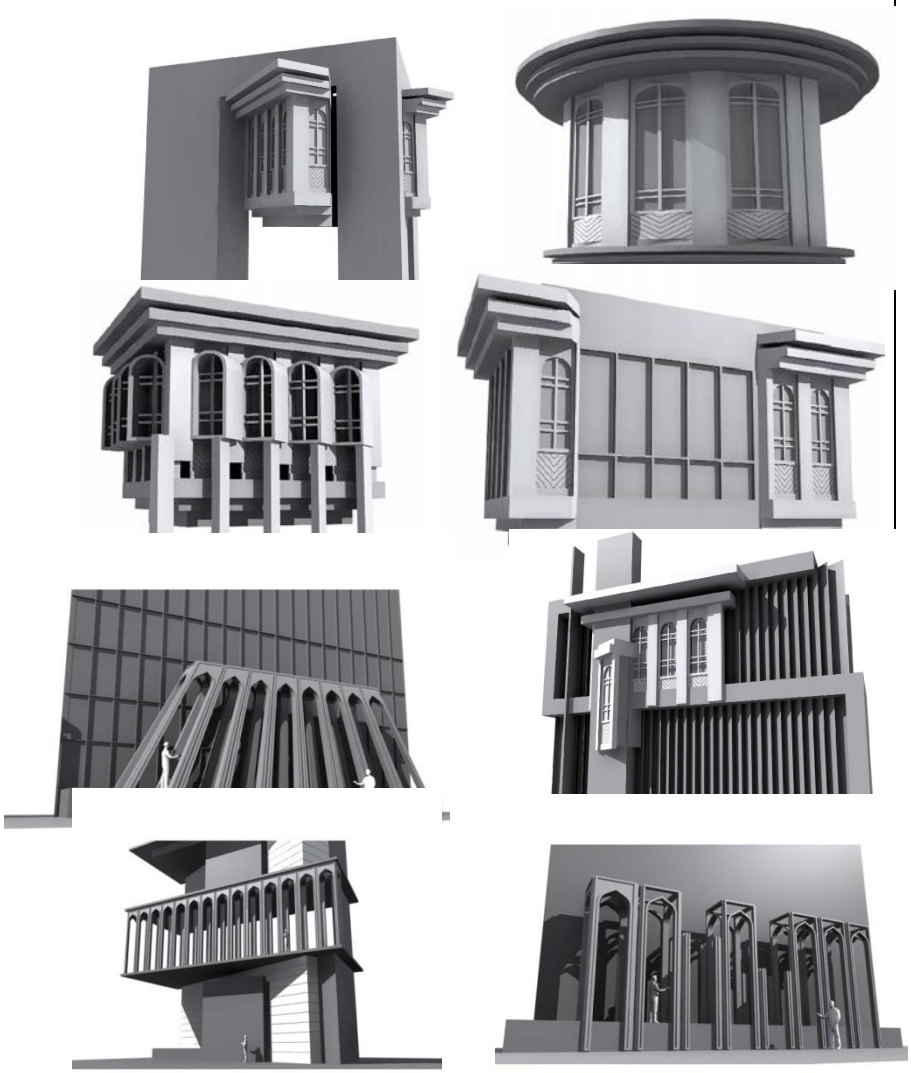	**المشكلات المرتبطة بالنواحي الاتصالية (الموروث والهوية المحلية)**
	المشكلات المرتبطة بالنواحي النفسية

جدول رقم 3 الاستنتاجات البحثية وتفعيلها في الممارسة في الجانب التخطيطي

المشكلات المرتبطة بالنواحي الاجتماعية	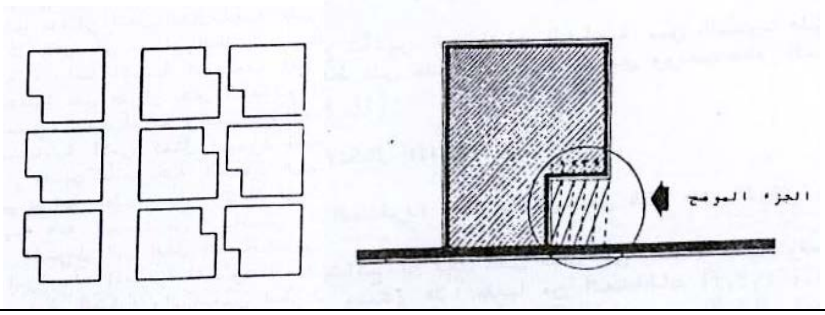

[1]) البحث يمثل رسالة ماجستير مقدمة لقسم هندسة العمارة في الجامعة التكنولوجية من قبل محمد عبدالكاظم مالك في 2001

التعصب الديني لدى الشباب العراقي وفاعلية أسلوبين إرشاديين في الحد منه

The religious intolerance of Iraqi youth and the effectiveness of two guiding methods in reducing it

أ.م. د عماد عبد حمزة العتابي

جامعة المثنى – كلية التربية للعلوم الإنسانية– العراق

المستخلص : يعد التعصب (Prejudice)اتجاها نفسيا يتسم بالعداء والرفض والكراهية إزاء موضوعات معينة قد تكون فكرية أو عقائدية أو شخصية إذا ما خالفت فكر أو اعتقاد أو سلوك الفرد، والتعصب الديني (Religious intolerance) هو اعتقاد الفرد بأن الدين الذي ينتمي إليه أسمى وارفع من الأديان الأخرى وهو على استعداد بان يفعل أي شيء من اجله. لذا يهدف البحث الحالي للتعرف على مستوى التعصب الديني لدى الشباب العراقي، ومدى فاعلية أسلوبين إرشاديين للحد منه .

ولتحقيق أهداف البحث تم استخدام المنهج الوصفي (لتحقيق الهدف الأول – وصف مستوى التعصب الديني)، و استخدام المنهج التجريبي (لتحقيق الهدف الثاني – التعرف على فاعلية الإرشاد للحد من التعصب المذهبي)، وتم تطوير مقياس التعصب الديني وتطبيقه على عينة من الشباب بلغت (1070) شابا، ثم تصميم برنامج إرشادي بأسلوبين و ثلاث مجموعات (اثنتان تجريبيتان والثالثة ضابطة) .

واستخدمت العديد من الوسائل الإحصائية، وأظهرت نتائج الهدف الأول وجود مستوى دال إحصائيا من التعصب الديني لدى الشباب وأظهرت نتائج التحليل الإحصائي فاعلية البرنامج الإرشادي بالأسلوب الديني للحد من التعصب المذهبي وضعف في فاعلية البرنامج الإرشادي بالأسلوب الأكاديمي. واوصى الباحث **رجال الدين** : لاعتماد الخطاب الديني المعتدل، والابتعاد عن الاتجاهات التعصبية، وانتقاد الأديان الأخرى . بما يولد (معتقدات) التسامح وقبول الآخر .

الكلمات المفتاحية : التعصب الديني – الارشاد

Abstract : Prejudice is a psychological tendency characterized by hostility, rejection, and hatred towards certain themes that may be intellectual, ideological, or personal if the individual's thought, belief or behavior is violated. Religious intolerance is the belief of the individual that the religion to which he belongs is higher and higher than other religions He is willing to do anything for him. Therefore, the current research aims at identifying the level of religious intolerance among Iraqi youth and the effectiveness of two guiding methods to reduce it. In order to achieve the objectives of the research, the descriptive approach was used (to achieve the first objective - describing the level of religious intolerance) and the use of the experimental method (to achieve the second objective - to identify the effectiveness of guidance to reduce sectarian intolerance). The religious intolerance scale was developed and applied to a sample of 1070), And then design a two- and three-group instructional program (two in-house and three in control).

The results of the first objective showed a statistically significant level of religious intolerance among young people. The results of the statistical analysis showed the effectiveness of the educational program in the religious way to reduce sectarian intolerance and weak the effectiveness of the educational program in the academic way. The researcher recommended the clerics: to adopt moderate religious discourse, to move away from fanatic tendencies, and to criticize other religions. Which generates tolerance and acceptance of the other.
Key Word : Religious intolerance – counseling.

المقدمة :يعتبرالمجتمعالعراقيمنأكثرالمجتمعاتفيالعالمالثالثتعقيدا بسبب تعدد الديانات والطوائف والمذاهب، والتغيرات السياسية الناجمة عن التدخل العسكرية للقوات الدولية في العام (2003)، وظهور العديد من التيارات والأحزاب التي اصطبغت بالصبغة الدينية والطائفية لتحقيق المقبولية لدى المواطن العادي ، والتي تحملألوانًامختلفةفيالانتماءوالفكر والتوجه . مما دفعها إلى تغذية الاتجاه التعصبي لدى الشباب مستغلة الالتزام الديني (الظاهري) الذي يتميز به الشباب . والدفع الانفعالي والمعرفي والسلوكي بما يحقق نفي (الآخر) وإقصاءه عن الساحة السياسية . و استغلال ما يتوافر في النفس البشرية من رغبات لا شعورية لإقصاء الآخر "فطوعتلهنفسهقتلأخيهفقتلهفأصبحمنالخاسرين) "(القرآن الكريم: سورةالمائدة آيةرقم30).

يُعد التعصب (Prejudice)اتجاها نفسيا يتسم بالعداء والرفض والكراهية إزاء موضوعات معينة قد تكون فكرية أو عقائدية أو شخصية إذا ما خالفت فكر أو اعتقاد أو سلوك الفرد، والتعصب الديني (Religious Prejudice) هو اعتقاد الفرد بأن الدين الذي ينتمي إليه أسمى وارفع من الأديان الأخرى وهو على استعداد بان يفعل أي شيء من اجله ولديه اتجاها مشحونا انفعاليا ضد أعضاء الأديان الأخرى بعدم التفضيل والتقليل من قدرها وقدر أعضائها .

ويرتبط التعصب الديني بغياب الوعي والالتزام الديني (الجوهري) الحقيقي، وحضور الوعي والالتزام الديني (الظاهري) الشكلي. وهذا ما أكدته عدد من الدراسات حولعلاقةالوعيالدينيبالتعصب، فقد وجدت دراسة (حمزة،1992)،

ارتباطالوعيالدينيالظاهريبالتعصب،وعدموجودعلاقةبينالوعيالدينيالجوهريوالتعصبوالاتجاهاتالتعصبيةالدينية، ووجدتدراسة(Batson et, al, 1986) أنالتدينالجوهرييرتبطبظهورمستوىأقلمنالتعصبالعنصري حينمايكونالتعصبصريحا،ولايرتبطبهحينمايكونضمنيا . بينماالتدينالظاهرييرتبط بظهورتعصبعنصريأقل / حتىعندمايكونالتعصبضمنيا .ووجودارتباطسالبدال إحصائيابينالتوجهاتالدينيةوالتعصبنحوأشخاصمعينين.

والتعصبالديني يشيرإلى التعاطف مع الأشخاص الذين يدينون بنفس الدين، والنفور ممن يعتنقون دينًا آخر والغيظ الشديد منهم، وعدم الموافقة على إقامة علاقات مع أشخاص غير متدينين. وجماعات التعصب الديني تسعى إلى أسلوب منظم لكسب الدعاة للانتماء لجماعات التعصب، كذلك يتحمل المتعصب دينيا الأذى في سبيل فكرته، حتى لو كان فيها هلاكه، و تستلهم جماعة التعصب الديني شريعة وجودها كجماعة وأفراد من خلال دستورسماوي، ولوائح ونصوص دينية مكتوبة لا يمكن البت فيها أو الشك في

محتواها، إضافة إلى أن التعصب الديني يمتد ليشمل جميع جوانب الحياة تقريبا في المنزل، في العمل، في الشارع.. الخ (شلح، 2010 : 39) .

وللتعصب الديني ثلاث مكونات (معرفية – انفعالية – سلوكية)، فالمكونات المعرفية تتمثل في الإدراك والمعتقد والتوقع الذي يحمله الفرد تجاه الأديان المختلفة، أماالمكونات الانفعالية والتي تتمثل في مشاعر التفضيل وعدم التفضيل، وتجعل الاتجاه ذا صبغة عاطفية، لها جانبين، جانب إيجابي يشمل مشاعر التعاطف، الإعجاب، التقرب، للأديان الأخرى، وجانب سلبي يشمل مشاعر الاحتقار والخوف والحق والابتعاد، والمكون الثالث هو المكونات السلوكية،فبعد المعرفة والعاطفة يأتي دور النزوع والسلوك للتعبير عن هذه العاطفة وهذه المعرفة، فعندما يكون لدى الفرد رصيد من المعرفة، وتتوفر عنده الشحنة الانفعالية العالية، فلا يبقى سوى النزوع العملي (أبو غالي، 1999 :34–35) .

وهناك عدد من العوامل التي تنمي التعصب، منها ما يرتبط بالفرد، ومنها ما ترتبط بمحيط الفرد، فيما يتعلق بالعوامل التي ترتبط بالفرد يرى (Williamson 1958) إن التعصب يرجع إلى عدد من العوامل الثقافية التي تلعب دورها على أساس من الحاجات التي يشعر الفرد بالدوافع إلىإشباعها. ومن هذه العوامل التقاليد ذات الجذور التاريخية والعوامل الاقتصادية، ويحاول الفرد تعليل سلوكه العدائي وإرجاعهإلىالأسباب السابقة غير إن حقيقة الأمر قد تكمن في وجود عوامل أخرى قد تكون لا شعورية تدفع الفرد إلى هذا السلوك . وقد يلعب الإسقاط دوره في مثل هذا السلوك، فقد يلجأ الفرد تخلصاً من القلق ومشاعر الإثم المرتبطة بنقائص يدركها في شخصيته وسلوكه إلىإسقاط هذه النقائص على الآخرين،فإذا به لاينفرد وحده بهذه النقائص فالآخرون كذلك يتصفون بها أيضا وهكذا نجده لا يوجه عداءه نحو ذاته وإنما يوجهه نحو الآخرين، إذأنأفراد الجماعات العنصرية هدف سهل لمثل هذا الإسقاط .أما العوامل التي ترتبط بمحيط الفرد فتتلخص بالدور الهام الذي تلعبه الحياة التي يعيش الفرد بما تحتويه من تقاليد وقيم ومعايير وبما تشتمل عليه من أنواع الصراعات المتعددة والاحباطات المختلفة في تنمية التعصب وانتشاره مما يؤدي إليه من أساليب سلوكية متعددة عندئذ يكون لديهم استعداد لاكتساب مثل هذا الاتجاه .وقد تقوم الأسرة بدور في تنمية هذا الاتجاه لدى أطفالها وقد يتم هذا الدور بصورة مباشرة عن طريق تلقين الطفل بوجوبوضرورةأن يسلك سلوكاً معيناً وان يشعر بمشاعر خاصة وان يكّون مدركات معينة حول الأديان المختلفة، بل وقد تعاقب الأسرة الطفل إن سلك سلوكاً لا يتفق مع هذا الاتجاه التعصبي الذي تحاول الأسرة تنميته. وهذا ما أكدته دراسة (Basmanic, 1946) وكذلك دراسة (Judman,1952) ودراسة (Clark & Clark, 1947) . وكذلك قد يتم هذا الدور بصورة غير مباشرة عن طريق إدراك الطفل لسلوك والديه وحديثهما عن هذه الأديان حيث يقدم الآباء والأمهات والابن الأكبر نماذج لسلوكه ويستطيع الطفل اكتساب توجهاتهم العدائية بمجرد المراقبة لسلوكهم وهذا ما أكدت عليه دراسة (Walty&Bandura, 1963) ودراسة (Allport &Kramar1946)، فالطفل في نشأته يتأثر بصحبه وجيرانه وبما اصطلح عليه الناس من أساليب سلوكية وهو يكتسب منهم اتجاهاته وقيمه وسلوكه (ألعبيدي، 2005 : 7–8).

عدد من النظريات فسرت التعصب، النظريات الاجتماعية (Social Theories) في تفسيرها للتعصب تركز اهتمامها على معرفة وفحص متى وكيف تنشأ الاتجاهات التعصبية في مجتمع معين أو ثقافة معينة أو جماعة معينة نتيجة أشكال الصراع المختلفة التي تنتج من تفاعل هذه الجماعات، وينصب الاهتمام الأساسي على الجماعات كلها وليس على الأفراد . أما النظريات المعرفية (Cognitive Theory) فتعطي وزناً أساسياً للعمليات المعرفية التي تحدث لدى الأفراد في نشأة الاتجاهات التعصبية ونموها وإن اختلفت طبيعة هذه العمليات وديناميا تها من نظرية إلى أخرى، وتعالج نظريات التعلم (Learning Theories) التعصب على أساس أنه اتجاه يتم تعلمه واكتسابه بالطريقة نفسها التي تكتسب بها سائر الاتجاهات والقيم النفسية والاجتماعية حيث يتم تناقله بين الأشخاص بوصفه جزء من المرحلة الكبرى لمعايير الثقافة . كما أن التعصب يعد بمثابة " معيار " في ثقافة الشخص يتم اكتسابه من خلال عملية التنشئة الاجتماعية والطفل يكتسب مثل هذه الاتجاهات ويستجيب طبقاً لها لكي يشعر بأنه مقبول من الآخرين . والنظريات الديناميكية النفسية (التحليلية النفسية) (Psycho-Dynamic Theories) التي تنسب أساساً إلى نظرية التحليل النفسي لـ (فرويد) تؤكد أهمية وجود ديناميات معينة في شخصية الفرد تمارس تأثيرها في تصرفاته المختلفة . ويبرز فرويد أهمية (اللاشعور) في فهم مختلف جوانب الشخصية بما فيها التعصب الذي يمكن تفسير نموه وارتقائه في ضوء بعض الآليات مثل الإسقاط، الإزاحة والتبرير وغيرها .وأعتقد فرويد أن التعصب دالة على الميول البشرية للإسقاط وإسقاط التشابه على وجه التحديد (عبد الله، 1989 : 102–126) .

ولما كانت العلوم النفسية وفروعها التطبيقية كالإرشاد النفسي، تُعنى بدراسة الإنسان في اكتسابه للمعارف والعلوم والاتجاهات والمعتقدات والقيم الايجابية، فهي أيضا تعنى بدراسة الظواهر والاتجاهات والمعتقدات السلبية، والتي عدت ضارة كظاهرة التعصب وانعكاسه على المجتمع، وتصميم وتنفيذ البرامج الإرشادية العلاجية للحد من تلك الظواهر السلبية .

ويعتبر الإرشاد الانتقائي (Eclectic Counseling) نوعا من أنواع الإرشاد الذي يتضمن التعامل مع الشخص كله، جسمه وعقله وانفعالاته وروحه ومحيطه، فهو يقوم على الانتقاء من مختلف النظريات، ومن هذا يعتبر الأسلوب مزيجا من الحقائق يعتمد في جمع المعلومات على العديد من النظريات، انطلاقا من فكرة اختلاف مواقف الأفراد ومرونة السلوك الإنساني، إذ تعمل الانتقائية على الوصول لمستويات أعلى لتحقيق الذات وإعادة التوازن للشخصية من خلال تحديد المشكلة ومعرفة أسبابها. والإرشاد الانتقائي ينتقي أفضل شيء من كل نظرية، وهذا يتطلب من المرشد معرفة دقيقة بالنظريات الإرشادية، ومصدر قوة وضعف كل نظرية وعناصر بناء نظرية فعالة، وأفضل عمل إرشادي هو الذي يؤثر وينجح والإرشاد الانتقائي التكاملي اتجاه عملي يرفض النظرة الأحادية (عيساوي وعماري، 2015 : 16) .

مشكلة البحث :يمثل التعصب الديني مشكلة تستوجب الدراسة، بسبب خطورة ظاهرة التعصب والإشكالات الاجتماعية والنفسية والدولية التي تثيرها والنتائج السلبية التي تنتج عنها وفي جوانب عديدة تشمل النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في سائر المجتمعات الإنسانية وتنعكس هذه الآثار السلبية على هذه المجتمعات في عمومها،مثلما تعود على الأفراد تماماً. وهناك العديد من المجتمعات التي عانت وما زالت تعاني من تلك الآثار،بسبب ارتباطها بأشكال عديدة من الكراهية (Hatred)،العنف (Violence) والتمييز (Discrimination)، الاستياء (Resentment) والازدراء (Denigration) . مما يستوجب إيجاد الاستراتيجيات المناسبة للحد منها، وبسبب أهميتها، وتعدد عواملها، مكوناتها، نواتجها، كان لابد من اعتماد استراتيجية إرشادية مفتوحة متعددة الأطر النظرية، لذا تم اعتماد الإرشاد الانتقائي، و تلخص مشكلة البحث في الإجابة على التساؤلات الآتية : ما مستوى التعصب الديني لدى الشباب العراقي ؟ وما مستوى كل مكون من مكوناته (المعرفية، الانفعالية، السلوكية) ؟ وما مدى فاعلية الإرشاد الانتقائي للحد من التعصب الديني؟

أهميةالبحث:تبرز أهمية البحث من خلال:

1. أهمية مستوى المتغير التابع (التعصب الديني): كون التعصب ظاهرة خطيرة جديرة بالبحث، وقلة البحوث – حسب علم الباحث – التي تتناسب مع خطورته. والآثار السلبية الناجمة عنه .
2. أهمية فاعلية المتغير المستقل (تصميم وتنفيذ برنامج الإرشاد الانتقائي) : لأن الإرشاد الانتقائي جدّ مهم في تقديم المساعدة الإرشادية من أجل مواجهة المشكلات و التوافق معها، ولقلة (وربما انعدام) البحوث العلمية التخصصية التي بحثت فاعليته للحد من التعصب الديني، في الوطن العربي، حسب علم الباحث.
3. أهمية العينة : مرحلة الشباب من المراحل العمرية المهمة، وتخطط الدول تنميتها وفقا لطاقات الشباب، ونسبتهم في المجتمع، ومستوى نضجهم الجسمي، العقلي، الانفعالي، الاجتماعي .

حدودالبحث:يتحدد البحث بشريا بمرحلة الشباب (19 سنة فأكثر)، ومكانيا بمحافظة المثنى، وزمنيا بالعام 2018. وموضوعيا بالمتغير المستقل، البرنامج الإرشادي الانتقائي التكاملي (نموذج ثورن)، والمتغير التابع، التعصب الديني ومكوناته الثلاث (المعرفية، الانفعالية، السلوكية) .

أهدافالبحث:يستهدف البحث الحالي التعرف على:

أولا" : مستوى التطرف الديني، ومستوى مكوناته الثلاث (المعرفية، الانفعالية، السلوكية) .

ثانيا":الفرق في مستوى التطرف الديني، وفي مستوى مكوناته الثلاث (المعرفية، الانفعالية، السلوكية) وفق متغير الجنس . من خلال اختبار الفرضيات الآتية:

- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين الذكور والاناث في مستوى التطرف الديني بصورة عامة .
- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين الذكور والاناث في مستوى البعد الانفعالي للتطرف الديني .

- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين الذكور والاناث في مستوى البعد السلوكي للتطرف الديني .
- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية بين الذكور والاناث في مستوى البعد المعرفي للتطرف الديني .

ثالثا" : علاقة مستوى التطرف الديني، ومستويات مكوناته الثلاث (المعرفية، الانفعالية، السلوكية) بمتغير العمر الزمني .

رابعا": مدى فاعلية الإرشاد الانتقائي للحد من التعصب الديني،من خلال اختبار الفرضيات الآتية:

– لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين درجات العينة في المجموعة التجريبية في الاختبارين القبلي والبعدي على مقياس التعصب الديني بعد تطبيق البرنامج الإرشادي.

– لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين درجات العينة في المجموعة الضابطة في الاختبارين القبلي والبعدي على مقياس التعصب الديني.

–لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين درجات الطلاب في المجموعة التجريبية و درجات الطلاب في المجموعة الضابطة في الاختبار البعدي على مقياس التعصب الديني بعد تطبيق البرنامج الإرشادي.

تحديدالمصطلحات:

أولا" : التعصب الديني :التعصب: عرفه جونز (Jones, 1972) : انه التشبث بالحكم السلبي المسبق على أفراد جنس أو أتباع دين أو أي جماعة تؤدي دوراً اجتماعياً متميزاً، بغض النظر عن الحقائق التي تناقض هذا الحكم (Jones, 1972, P.61). إذا التعصب الديني (نظريا") هو التشبث بالحكم السلبي المسبق على أتباع دين ما. و(إجرائيا") هو الدرجة التي يحصل عليها افراد العينة على مقياس التعصب الديني .

ثانيا" : برنامج الإرشاد الانتقائي (Eclectic Counseling Program):الإرشادالانتقائي أسلوب إرشادي مستمد من نظريةالعلاجالنفسي الانتقائي،يقومعلىتحديدالمبادئوالاستراتيجياتالأساسيةالفعالةفيالعلاجاتالنفسيةالأخرى،خاصةتلكالاستراتيجياتالتيثبتفعاليتهافيعلاجالمشكلاتو تلاءمحاجاتالمسترشد، والبرنامج الإرشاد الانتقائي هو مجموعة خطوات منظمة ومخططة على أساس أسلوب الإرشادالانتقائي، تهدف لتقديم الخدمات لمساعدة الفرد للتعرف على مشاكله والتوصل إلى حلول بشأنها، وتنمية مهاراته وقدراته لتحقيق النمو السوي في شتى مجالات الحياة (Capuzzi , 2006:125).

ثالثا" : مرحلة الشباب :وهي المرحلة العمرية الثالثة التي تتبع مرحلة الطفولة ومرحلة المراهقة، وتصل بها القوة، والنشاط، والحيوية إلى ذروتها، وتُعتبر من أهم المراحل التي يمر بها الفرد، حيث تبدأ شخصيته بالتبلور، والتطور من كافة النواحي، فيكتسب المهارات، والمعارف وغيرها من الأمور.

منهجية وإجراءات البحث :

منهج البحث وتصميمه :تحددت منهجية البحث بمنهجيين علميين، المنهج الوصفي، وهو منهج يتيح للباحث وصف البيانات المتعلقة بمستوى المتغير التابع في البحث (التعصب الديني)، والمنهجالتجريبيالذييتيحللباحثأنيغيرعنقصدوعلىنحومنظممتغير (برنامج الإرشاد الانتقائي)،

ويرتبتأثيرهعلىمتغير(التعصب الديني)، معضبطأثركلالمتغيراتالأخرى(كالعمر الزمني (20–25 سنة)، نوع الجنس (ذكور)، مستوى التحصيل الدراسي (جامعة)، الحالة الاجتماعية (أعزب)، إضافة لبيئة السكن (مدينة))ممايتيحللباحثالوصولإلىاستنتاجاتأكثردقة. أما تصميم البحث فكان مجموعتين تجريبيتين ومجموعة ضابطة باختبار قبلي واختبار بعدي وكما يوضحها الشكل (1) الآتي :

المجموعة	الاختبار القبلي	البرنامج الإرشادي	الاختبار ألبعدي
التجريبية (1) أسلوب الإرشاد الديني	✓	✓	✓
التجريبية (2) أسلوب الإرشاد الأكاديمي	✓	✓	✓
الضابطة	✓	–	✓

الشكل (1) تصميم البحث

مجتمع وعينة البحث:شمل مجتمع البحث الأفراد ضمن مرحلة الشباب في المثنى، من ذوي العمر الزمني (20–25 سنة)، فيما تم اختيار عينة البحث من كلية التربية للعلوم الإنسانية وبلغ عددهم (1070) طالبا، فيما اعتمد الباحث على عينة بلغت (108) طالبا للاشتراك في البرنامج الإرشادي واختبار متغيرات العمر الزمني والجنس بعد استحصال موافقتهم.

أدواتالبحث:بغية جمع البيانات لتحقيق أهداف البحث، تم إعداد وتطوير أداتين رئيسيتين هما:

الأداة الأولى: مقياس التعصب الديني : بسبب تعدد الأديان بالعراق، وتباين العادات الدينية حسب الانتماءات المذهبية، فقد وجد البحث ضرورة تطوير مقياس للتعصب الديني، حيث جمعت (45) فقرة بالاستعانة بالأدب النفسي ودراسات سابقة تناولت موضوع التعصب الديني، وزعت وفق نموذج الأبعاد الثلاثة للتعصب كما يوضحها الشكل (2):

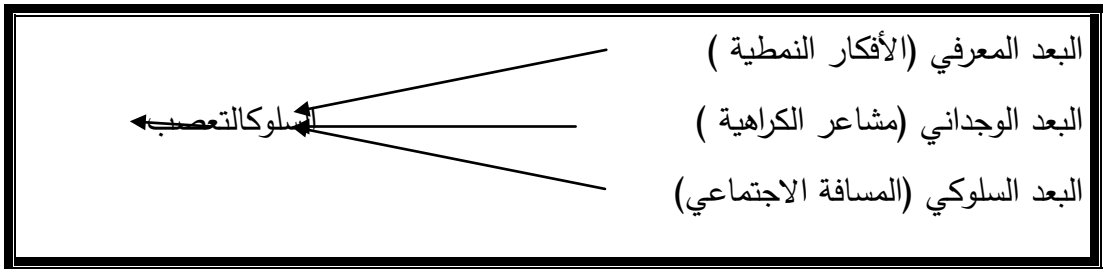

الشكل (2) نموذج الأبعاد الثلاثة للتعصب

واستخرج معامل الصدق بإيجاد القوة التمييزية والاتساق الداخلي (ملحق (1) & (2))، وظهر وجود (4) فقرات غير مميزة، واتساق كل فقرات المقياس مع الدرجة الكلية، واستخرج الثبات بطريقة (Test – Re

Test) وكان معامل ثبات جيد جدا بلغ (0.81). وأصبح المقياس بصيغته النهائية يتكون من (28) فقرة (ملحق(3)).

الأداة الثانية : برنامج الإرشاد الانتقائي : كل أشكالالممارسةالإرشاديةالمنظمة،والمتناسقةتخطيطًا،وتنفيذًا،وتقييمًا،والمستمدةمنالاتجاهالانتقائيالتكامليلأساليب،وفنياتإرشاديةمتنوعة،شمتنسيقمراحلها،وأنشطتها،وخبراتها،وإجراءاتهاوفقجدولزمنيمتتابعلتشكلمنظومةتكاملية تقدمفيصورة(10)

جلساتإرشاديةجماعية،وفيضوء علاقةإرشادية،وجونفسي،واجتماعيآمنتتيحلأعضاء المجموعةالإرشاديةالمشاركة الإيجابية، والتفاعلالمثمربهدفالتقليلمنمستوىالتعصب الديني،وأبعاده الثلاث (المعرفي، الوجداني، السلوكي) لدىعينةالدراسة.

أهداف برنامج الإرشاد الانتقائي :

1. تأسيس علاقة ايجابية مفتوحة تتضمن الحضور والتقبل والعناية والتعاطف والتقبل وتطوير ثقة متبادلة والسماح للمسترشد بالتنفيس لتحسين وتقوية نوعية العملية التكاملية .
2. الوصول للمشكلة الحقيقية وتعريفها، وتحديد وأسبابها.
3. إعادة التوازن للشخصية من خلال تعريف المجموعة على البدائل المتوفرة بجمع الخيارات المعقولة والتأكد من تلك البدائل بشكل جيد وتحديها.
4. تعديل / تغيير السلوكيات، المشاعر، الأفكار المتعصبة دينيا إلى متسامحة ومعتدلة .

الفنياتوالأساليبالإرشاديةالمستخدمةفيالبرنامج:

يتضمنالبرنامجالإرشاديالمستخدمفيالبحثالحاليمجموعةمنالأساليبوالفنياتالإرشاديةتمانتقائهاودمجهابشكلتكامليلخدمةأهدافالبرنامج وهي:

- **فنية**

المحاضرةوالمناقشاتالجماعية(منالأساليبالفنيةالإرشاديةفيكلالنظرياتالنفسية):نشاطجماعيبأسلوبيستثيرالتفاعلاللفظيالمنظمفيموقفإرشاديييتيحلأعضاء المجموعةالإرشاديةفرصةللتعبيرعنذاتهمومشاعرهمومأفكارهمومشكلاتهم .

- **التنفيسالانفعالي**

(منالأساليبالفنيةالتيتنتميللاتجاهالتحليلي):تطهيرداخليللتراكماتوالصراعاتالمكبوتةولذلكيطلقعليه التطهيرالانفعالي،

يمثلالمحاولةالأولىالمنظمةلعلاجالأعراضعنطريقالوسائلالنفسية،كماأنهاكانتبدايةلعصرالعلاجالنفسي.

- **فنيةالضبطالذاتي(منالأساليبالفنيةالسلوكيةالمعرفية):**

يمثلالجهدالذييبذلهالفردوالفعاليةالواعيةالمقصودةالتييقومبهافيمواجهةالمواقف.

ويعد الضبط الذاتي أسلوبًا للمعالجة الذاتية بهدف المبادأة في التحكم في الانفعالات والمشاعر والأفكار والتأثير المسبق على السلوك الشخصي.

- **فنية العمود الثلاثي (من أساليب الاتجاه المعرفي):**

تعتمد على أساس التفاعل بين الأفكار والمشاعر والسلوكيات والعلاقة القوية بينهم، وإن المشكلات تنشأ من الأفكار غير المنطقية ولذلك ينبغي المواجهة والتحكم في هذه الأفكار والانفعالات السلبية التي تهدد الذات من خلال إعادة تنظيم الإدراك والتفكير وتطوير منظومة تفكير ذاتية عقلانية.

جلسات برنامج الإرشاد الانتقائي :

الجلسة (1): عنوان الجلسة (تعارف وبناء العلاقة الإرشادية): استخدمت فنية الحوار والمناقشة، وتضمنت تأهيل أعضاء المجموعة الإرشادية للعمل الإرشادي، وتهيئة الجو النفسي الآمن، وتعرف أعضاء المجموعة الإرشادية على الباحث وعلى بعضهم البعض. والتعرف على أهمية وأهداف البرنامج الإرشادي، والاتفاق على موعد ومكان الجلسات الإرشادية.

الجلسة (2): عنوان الجلسة (الشباب والممارسات التعصبية) : محاضرة ومناقشة عن مرحلة الشباب وخصائصها وطبيعة العلاقة بين الشباب الآخرين وما يجب أن تكون عليه، مع التقبل والتعاطف لما يعانيه أفراد المجموعة من صعوبات ومشكلات ناجمة عن هذه المرحلة العمرية الحرجة، ومحاضرة ومناقشة عن الممارسات التعصب الديني وآثارها، وأهمية مواجهتها من تنمية المسؤولية الفردية والاجتماعية اهتمامًا وفهمًا ومشاركة. من خلال المشاركة والتفاعل الإيجابي وتبادل الأدوار للمجموعة التجريبية (محاور – مستمع – معلق – متعاطف – معترض – مقتنع). والسماح للمجموعة بالتداعي الحر، مما يؤدي إلى نتائج هامة في تعديل اتجاهات (المسترشدين) نحو أنفسهم والآخرين ومشكلاتهم (زهران، ١٩٨٠ : ٣٠٩).

الجلسة (3): عنوان الجلسة (لماذا التعصب الديني؟) : من خلال التفريغ الانفعالي لإظهار المواد المكبوتة أو اللاشعورية، وإدراك الفرد الشعوري لدوافعها الأسباب اللاشعورية وراء تعصبه الديني، وعندما يدرك الفرد دوافعها الحقيقية فإن المفروض أنه يصبح قادرًا على التعامل معها عن طريق الأنا مخففًا بذلك من الأعراض ومؤديًا إلى التوافق أكثر ثباتًا، والوعي والإدراك الداخلي فيكتسب معلومات حول حقيقة التعصب (روتر، 1984: 141).

الجلسات (4 – 5 – 6) : (مواجهة التعصب الديني) : استخدام فنية الضبط الذاتي : يعتمد هذا الأسلوب على قدرة الفرد ورغبته ومقدار الجهد الذي يبذله الفرد والمجاهدة الذاتية التي يفرضها على نفسه، وبمقدار ذلك يتم كتساب المهارات هذا الأسلوب والتي تزيد من قدراته وكفاءته الذاتية في التعامل مع التعصب الديني .هنا يتم تدريب المجموعة على المراقبة الذاتية (الانتباه الواعي والدقيق للسلوك التعصبي، وجمع معلومات حول الأسباب المؤدية للتعصب)، وتدريبهم على التقويم الذاتي (المقارنة بين تعصبها السابق الذي تمت مراقبته وما كان ينبغي أن يكون عليه في ظل المعايير والأهداف التي وضعها السلوك . مما يكسب المجموعة تغذية راجعة تزيد من كفاءتهم في تقويم سلوكهم، ثم تدريبهم على التعزيز الذاتي (دعم ذاتهم

بذاتهم)معكلتقدم يحققوه، أومعاقبةذاتهفيحالعدمتحقيقالأهدافوالمعاييرالتيوضعوهالأنفسهم (حدادوأبوسليمان،٢٠٠٣:١٢٠).بما يحققتحريرالذاتمنالتعصب الديني وتحدي هذه الظاهرة وإعادة التوازن للشخصية .

الجلسات (7 – 8 – 9) :عنوان الجلسة: (تعديل / تغيير التفكير وأثره في الانفعالات والسلوك): استخدام فنيةالعمودالثلاثيتدريب أعضاء المجموعة الإرشادية على تعديل أفكارهم التعصبية في المواقف والأحداث والآخرين، وتوضيح العلاقة بين طريقة وأسلوب التفكير كاستجابات بديلة للممارسات التعصبية . ومساعدةأعضاءالمجموعةالإرشاديةفيتعديلوتنميةالسلوكالمعرفيمنخلالالتعرفعلىالأفكارغيرالعقلانيةالتعصبية التيتتسببفيردودالأفعالالسلبيةتجاهالذاتوالآخرينوالممتلكات،

وتفحصهاوتشجيعهعلىتعديلأفكارهواستبدالهابأفكارأكثرعقلانيةمتسامحة ومعتدلة، وتبنيمنظومةفكريةمتدرجةلإعادةالبناءالمعرفيتؤديإلىإحداثتغيراتإيجابيةمعرفيةوانفعاليةوسلوكية.هنا نوزع على المجموعةاستمارة خاصة بثلاث أعمدة، نطلب منهم تسجيلالأفكارالسلبيةفيالعمودالأول،التحريفالمعرفيفيالعمودالثاني،ردودفعلهم العقلانيفيالعمودالثالث،وبهذهالطريقةيبدؤوا في تطويرنظاماًكثرواقعيةفيتقويمالذات، حيث يتدربونويكتبونالأفكارالناقدةللذاتليفهمواكيفتكونمشوهةوباستخدامقائمةالتحريفاتالمعرفيةيستطيعونأنيردواعليهابردو دعقلانية(عوض،2001: 113).

الجلسة(10): إنهاء برنامج الإرشاد الانتقائي: مناقشةماتموالتأكدمنمدىاستيعابأعضاءالمجموعةالإرشاديةللجلسات الإرشادية والتأكيدعليهمبأهميةماتموتقديمالشكرو التعزيز المعنوي لهم،ومناقشةملاحظاتالمجموعة.وأخيرا تطبيقمقياسالتعصب الديني (الاختبارالبعدي) .

النتائج وفق الاهداف :

أولا" : مستوى التطرف الديني، ومستوى مكوناته الثلاث (المعرفية، الانفعالية، السلوكية)

اظهرت نتائج التحليل الاحصائي وجود (مستوى عال 0.001) دال احصائيا للتعصب الديني ككل، ولأبعاده الثلاث (البعد الانفعالي – البعد السلوكي –البعد المعرفي) كما يوضح ذلك جدول (1) :

جدول (1) نتائج الهدف الاول : مستوى التعصب الديني وابعاده الثلاث

المتغير	العدد	الوسط الفرضي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاختبار التائي (قيم. ت)	
					المحسوبة	الدلالة
التعصب ككل	1070	52	55.364	3.380	33.6	دالة بمستوى (0.001) لان النظرية
البعد الانفعالي	1070	14	15.846	2.032	30.666	
البعد السلوكي	1070	18	18.741	2.145	12.35	

البعد المعرفي	1070	20	20.730	2.569	10.428	(2.373)

ويفسر البحث هذه النتيجة أن ما تعرض له الشعب العراقي في عهد النظام السابق من عنف واضطهاد قد جعل كل فئة متعصبة لأفكار واتجاهات محددة (ظهرت هنا في الدين) كنوع من تأكيد الانتماء ونوع من التحدي للعنف والاضطهاد المسيطر عليهم وهو نوع من استخدام آلية التعويض . وقد اتفقت هذه النتيجة مع نتائج العديد من الدراسات كدراسة (Rollman,1978) ودراسة (Tylor & Guimond, 1978) ودراسة (Cary , 1982) ودراسة (Heaven , 1983) حيث أكدت هذه الدراسات أن مستوى التعصب عند طلبة الجامعة بشكل عام هو مستوى عالٍ خصوصاً للدراسات التي أجريت على التعصب العنصري بين السود والبيض (Rollman, 1978, P.37; Tylor &Guimond , 1978 , P. 11 ; Gary , 1982 , P. 233 ; Heaven , 1983 , P. 201) . كما ان عينة البحث وهم في مرحلة الشباب يؤمنون بفلسفة معينة ومعتقدات دينية تكاد تكون ثابتة، ويحاولون ان يكونوا مدافعين عنها في كل مجالات حياتهم وهذا ما يؤكده مفهوم التعصب الديني (العبيدي، 2005، ص : 119–20) .

ثانيا": الفرق في مستوى التطرف الديني، وفي مستوى مكوناته الثلاث (المعرفية، الانفعالية، السلوكية) وفق متغير الجنس.

اظهرت نتائج التحليل الاحصائي عدم وجود فروق دالة احصائيا بين الذكور والاناث في مستوى التعصب الديني ككل، وفي أبعاده الثلاث (البعد الانفعالي – البعد السلوكي –البعد المعرفي) كما يوضح ذلك جدول (2) :

جدول (2) نتائج الهدف الثاني : مستوى التعصب الديني وابعاده الثلاث وفق متغير الجنس

المتغير	نوع العينة	العدد	المتوسط الحسابي	التباين	الاختبار التائي (قيم . ت)	
					المحسوبة	الدلالة
التعصب ككل	ذكور	39	47.684	45.637	0.05–	لا توجد فروق دالة احصائيا لان (قيم ت) النظرية (1.98) بمستوى (0.05)
	اناث	69	48.782	47.590		
البعد الانفعالي	ذكور	39	12.977	6.132	0.16–	
	اناث	69	14.021	5.486		
البعد السلوكي	ذكور	39	15.289	8.3109	0.09–	
	اناث	69	15.985	6.4780		
البعد المعرفي	ذكور	39	19.236	11.233	0.06	
	اناث	69	18.652	10.429		

ويفسر البحث نتيجة الهدف الثاني الحالي الى ان الذكور والاناث في المجتمع العراقي يتلقون تربية دينية متشابهة قبل التنميط الجنسي واستقلال كل

منهما حسب جنسه في التنشئة الاجتماعية، وانهما متقاربين في المتغيرات التي يتعرضون لها . وقد اتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسات (Ray , 1986) ودراسة (Rychlak & Hewitt ,)، حيث اكدت هذه الدراسات على انه لا يوجد هناك فرق ما بين الذكور والاناث في عملية التعصب الديني.(العبيدي، 2005، ص : 20) .

ثالثا" : علاقة مستوى التطرف الديني، ومستويات مكوناته الثلاث (المعرفية، الانفعالية، السلوكية) بمتغير العمر الزمني .

اظهرت نتائج التحليل الاحصائي عدم وجود علاقة دالة احصائيا بين مستوى العمر الزمني ومستوى التعصب الديني ككل، وفي أبعاده الثلاث (البعد الانفعالي – البعد السلوكي –البعد المعرفي) كما يوضح ذلك جدول (3) :

جدول (3) نتيجة العلاقة بين متغير التعصب الديني وابعاده الثلاث وبين متغير العمر الزمني

المجال	بيرسون	الاختبار التائي (قيم . ت)	
	الدلالة	المحسوبة	الدلالة
التعصب ككل	0.101852	1.05	لا توجد علاقة دالة احصائيا لان (قيم ت) النظرية (1.98) بمستوى (0.05)
البعد الانفعالي	- 0.00298	0.03–	
البعد السلوكي	0.127689	1.3	
البعد المعرفي	0.110566	1.1	

وتفسير البحث الحالي لنتيجة الهدف الثالث التي اشارت الى عدم وجود علاقة دالة احصائيا بين مستوى العمر الزمني ومستوى التعصب الديني ككل، وفي أبعاده الثلاث (البعد الانفعالي – البعد السلوكي – البعد المعرفي)، يرتبط بتفسير نتيجة الهدفين الاول والثاني، فالشباب – وحتى الاطفال والشيوخ – في المجتمع العراقي يتلقون تعاليم وتوجيهات دينية واحدة، ومجالس الوعظ والارشاد الديني تضم كل الفئات العمرية، اضافة الى اثر النماذج الدينية والتربوية على جميع الفئات العمرية دون تفاوت، اضافة الى ان كل الفئات العمرية انهما متقاربة في المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يتعرضون لها .

رابعا": مدى فاعلية الإرشاد الانتقائي للحد من التعصب الديني

بعد تحليل نتائج العينة على مقياس التعصب الديني، تم اختيار (21) طالبا ممن حصلوا على اعلى الدرجات، كونهم يعانون من التعصب الديني، وقسموا الى ثلاث مجموعات اثنتان تجريبيتان وثالثة ضابطة، وبغية ايجاد التناسق بينهم تم تحليل نتائجهم باستخدام اختبار مان وتني، وظهر عدم وجود فروق دالة احصائيا بين المجموعات الثلاث في متغير التعصب الديني، كما في جدول (4) .

جدول (4) نتائج الاختبار القبلي للمجاميع الثلاث

تجريبية (اسلوب ديني)	تجريبية (اسلوب اكاديمي)	ضابطة	U
65	66	64	تجريبية (اسلوب ديني) مع ضابطة: الجدولية=0.267 المحسوبة n1=25 & n2=19 النتيجة :لا توجد فروق لان الجدولية اكبر من 0.05
61	63	64	
60	60	58	
57	56	57	تجريبية (اسلوب اكاديمي)مع ضابطة : الجدولية=0.168 المحسوبة n1=18 & n2=24 النتيجة :لا توجد فروق لان الجدولية اكبر من 0.05
56	58	55	
55	53	55	
55	53	54	المجاميع الثلاث متسقة في الاختبار القبلي

ثم تم تطبيق البرنامج الارشادي وجلساته العشر (كما تم اعدادها عند تفصيل البرنامج الارشادي سابقا)، بأسلوبين (الديني) ونفذه رجل دين، والاكاديمي ونفذه الباحث على مدى اربعة اسابيع، وعند ختام البرنامجين اجرى الباحث الاختبار البعدي، وعند تحليل النتائج باستخدام اختبار ويلكوكسن واختبار مان وتني ظهر ان الارشاد بالأسلوب الديني كان فعالا في خفض نسبة التعصب الديني لدى عينة البحث، فيما لم تظهر فاعلية للإرشاد بالأسلوب الاكاديمي، وكما يوضح ذلك الجداول (5)&(6)&(7) .

جدول (5) نتائج الاختبار القبلي والبعدي للمجموعتين التجريبيتين

تجريبية اسلوب ديني		تجريبية اسلوب اكاديمي		T
قبلي	بعدي	قبلي	بعدي	
65	60	66	65	تجريبية اسلوب ديني الجدولية = 2 بمستوى 0.05 المحسوبة = 0// العدد =7 النتيجة : توجد فروق بين افراد التجريبية في القبلي والبعدي لان المحسوبة اصغر من الجدولية
61	55	63	65	
60	55	60	61	
57	55	56	57	تجريبية اسلوب اكاديمي : الجدولية = 2 بمستوى 0.05 المحسوبة = 8 العدد =7 النتيجة : لا توجد فروق بين افراد التجريبية في القبلي
56	45	58	55	
55	52	53	55	
55	52	53	55	

				والبعدي لان المحسوبة اكبر من الجدولية

جدول (6) نتائج الاختبار القبلي والبعدي للمجموعة الضابطة

ضابطة قبلي	ضابطة بعدي	الفرق	الرتب ذات الاشارة الاقل	T
64	65	1–	2	الجدولية = 2 بمستوى 0.05
64	56	8	7	المحسوبة = 10العدد =7
58	55	3	4	النتيجة : لا توجد فروق بين افراد
57	59	2–	3	الضابطة في القبلي والبعدي لان
55	50	5	6	المحسوبة اكبر من الجدولية
55	55	0	1	
54	58	4–	5	

جدول (7) نتائج الاختبار البعدي للمجموعتين التجريبيتين والمجموعة الضابطة

تجريبية (اسلوب ديني)	تجريبية (اسلوب اكاديمي)	ضابطة	U
60	65	65	تجريبية (اسلوب ديني) مع ضابطة:
55	65	56	الجدولية= 0.049 // number=7 // المحسوبة
55	61	55	n1=32 & n2=11
			النتيجة : توجد فروق لان الجدولية اصغر من 0.05
55	57	59	تجريبية (اسلوب اكاديمي) مع ضابطة
45	55	50	الجدولية= 0.095 // number=7
52	55	55	المحسوبة n1=25 & n2=16
52	55	58	النتيجة :لا توجد فروق لان الجدولية اكبر من 0.05

يلاحظ من عرض نتائج الهدف الرابع، فاعلية البرنامج الارشادي الانتقائي بالأسلوب الديني، وعدم فاعليته بالأسلوب الاكاديمي، وهذا مؤشر اخر على مستوى التعصب الديني لدى العينة، فقد كان حضور المجموعة التجريبية الثانية (أسلوب الإرشاد الأكاديمي) حضورا شكليا، لم يتوافر فيه أي نوع من التواصل الحقيقي وكل المعلومات والإجراءات العلمية لم تجد اصغاءا واهتماما، رغم الجهد الكبير، في حين كانت جلسات المجموعة الأولى أكثر سهولة وأفضل نتائج . وهذا ما يؤيد – إضافة لنتائج الهدف الأول –

مستوى التعصب الديني الذي بلغ درجة التأثر برجل الدين على حساب المتخصص الأكاديمي، وهذا ما سعى البحث للتعرف عليه . وهذا يتفق مع ما ذهب إليه (شلح، 2010 : 39) من إن التعصب الديني يشير إلى التعاطف مع الأشخاص الذين يدينون بنفس الدين، وعدم الموافقة على إقامة علاقات مع أشخاص غير متدينين . ويتفق مع ما يقرره (عبد اللاه، 1997 : 22) بان التعصب الديني يولد اعتقاد عند الفرد بأن الجماعة التي ينتمي اليها اسمى وارفع من الجماعات الاخرى وهو على استعداد بان يفعل اي شيء من اجلها ولديه اتجاها مشحونا انفعاليا ضد اعضاء الجماعات الاخرى بعدم التفضيل والتقليل من قدرها وقدر اعضائها.كما ان الوعظ الديني يقوم على الاقناع كما يرى جونسون (Johnson , 1995) الذي قد يكون اكثر تأثيرا في تغيير الاتجاه ،

الاستنتاجات :يستنتج الباحث إن التعصب الديني لدى الشباب المسلمين ليس اتجاها نفسيا مكتسبا ومتعلما، كما أثبتت ذلك دراسات علمية أجريت في الولايات المتحدة (زهران، 1977 : 178)، ولا يمكن التعامل معه كونه سمة وخاصية من ضمن عدد من سمات وخصائص الشخصية الطبيعية، بل هو كيان شخصية قائم بذاته . ويختلف عما تقره حقائق الأدب النفسي ونتائج الدراسات التخصصية من إن الانفعالات والمعتقدات والسلوك يؤثر على التعصب الديني، بل إن مستوى التعصب الديني عند المسلمين هو من يحدد معتقداتهم، انفعالاتهم، سلوكهم . وما زال مبدأ (هذا ما وجدنا عليه آباءنا)، هو المبدأ السائد، أي نعبد ما يعبد الآباء ونقدس ما يقدسون . فالدين الإسلامي عند الشاب المسلم (خط احمر) .

التوصيات :يوصي البحث كل من :

1. **رجال الدين** : لاعتماد الخطاب الديني المعتدل، والابتعاد عن الاتجاهات التعصبية، وانتقاد الأديان الأخرى . بما يولد (معتقدات) التسامح وقبول الآخر .
2. **الإعلام** : للتخطيط المبرمج للفعاليات الإعلامية المختلفة لما ينبذ التعصب والتطرف، ويولد (المشاعر) الايجابية تجاه الأديان الأخرى .
3. **التربويون (الأسرة والمؤسسات التعليمية):** لتنشئة الأطفال والشباب اجتماعيا بصورة سليمة . وإيجاد النماذج الشخصية المتسامحة والمتقبلة للآخرين، بما يوجد (سلوكيات) طبيعية غير متعصبة.

المراجع:

- أبو غالي، عطاف. **العلاقة بين الاتجاهات التعصبية وأساليب المعاملة الوالدية كما يدركها الأبناء لدى طلبة الجامعة** (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الأزهر، غزة،فلسطين.(1999).
- حداد،عفافوأبوسليمان،بهجت. فاعليةبرنامجإرشاديجمعيفيالتدريب علىالضبطالذاتيفيخفضالضغوطالنفسيةلديعينةمنطلبةالمرحلةالثانوية،:**مجلةالعلومالتربوية،جامعةقطر**،العدد (3) . ص : 117-141.(٢٠٠٣) .
- روتر،جوليان. علمالنفسيالإكلينيكي،ترجمةعطيةمحمودهنا،القاهرة:دارالشروق.(١٩٨٤).
- ألعبيدي، خمائل خليل إسماعيل . **التعصب واتساق الذات وعلاقتهما ببعض آليات الدفاع** (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، العراق .(2005).
- حمزة،طارق.**الوعيالدينيوعلاقتهبالتعصبلدىطلاب الجامعة،دراسةسيكولوجية** (رسالةماجستيرغير منشورة)،كليةالآداب،جامعة أسيوطفرعسوهاج،جمهوريةمصرالعربية.(1992) .
- زهران، حامد عبد السلام .**علم النفس الاجتماعي**، ط 4، القاهرة : عالم الكتب .(1977) .
- زهران،حامدعبد السلام.**التوجيهوالإرشادالنفسي**، القاهرة : عالمالكتب.(1980) .
- شلح، عمر عبد الله . **أساليب التربية الحزبية وعلاقتها بالاتجاهات التعصبية لدى طلاب الجامعات في محافظات غزة** (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الأزهر بغزة، فلسطين . .(2010)
- عبد الله، معتز سيد .**الاتجاهات التعصبية**، سلسلة عالم المعرفة، سلسلة ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت .(1989) .
- عيساوي، إيمان و عماري، نسيبة.**فاعلية الإرشاد الانتقائي للتخفيف من درجة الاحتراق النفسي لدى الأستاذ الجامعي** (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر)، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي . الجزائر.(2015) .
- عوض، رئيفةرجب.**ضغوطالمراهقينومهاراتالموجهةالتشخيص والعلاج**، القاهرة :مكتبةالنهضة المصرية.(٢٠٠١) .
- Batson, C. et, al,**: Religious Orientation and over versus covert Racial Prejudice** . Journal of personality and social psychology vol. 50. N. (1) PP. 175_181.(1986**)**.
- Jones , J. M**: Prejudice and Racism Reading , Massachusetts** , Addison-Wesley.(1972).
- Capuzzi, David. Counseling and Psychotherapy and Integrative Perspective. Published Prentice Hall .(2006).

الملاحق :

ملحق (1) نتائج استخراج معامل التمييز لفقرات مقياس التعصب الديني

مجموعة	تسلسل	ف1	ف2	ف3	ف4	ف5	ف6	ف7	ف8	ف9	ف10
العليا	المتوسط	1.862	2.103	2.137	2.862	2	2.241	2.827	2.172	2.310	2.068
	التباين	0.601	0.713	0.739	0.118	0.482	0.803	0.211	0.556	0.627	0.684
الدنيا	المتوسط	1.172	1.172	1.241	2.482	1.275	1.620	2.241	1.517	1.517	1.172
	التباين	0.211	0.142	0.183	0.456	0.268	0.787	0.527	0.387	0.387	0.280
قيمة ت		4.6	6.6	6	3.3	6.1	2.8	4.2	4	5	6

مجموعة	تسلسل	ف11	ف12	ف13	ف14	ف15	ف16	ف17	ف18	ف19	ف20
العليا	المتوسط	2.586	1.827	2.103	1.931	2.482	1.724	2.137	1.310	1.862	2.137
	التباين	0.518	0.763	0.644	0.684	0.456	0.613	0.670	0.282	0.670	0.394
الدنيا	المتوسط	1.724	1.241	1.689	1.310	2.241	2.034	1.206	1.068	1.206	1.172
	التباين	0.751	0.321	0.420	0.282	0.665	0.447	0.164	0.133	0.302	0.142
قيمة ت		4.4	3.5	2.9	4	1.1*	–1.7*	6.4	3.3	3.7	10

مجموعة	تسلسل	ف21	ف22	ف23	ف24	ف25	ف26	ف27	ف28	ف29	ف30
العليا	المتوسط	2.931	1.862	2.138	2.345	1.138	1.241	2.793	2.103	2.414	1.897
	التباين	0.064	0.74	0.602	0.433	0.257	0.321	0.233	0.644	0.38	0.644
الدنيا	المتوسط	2.655	1.241	1.621	1.69	1.034	1.103	2.207	1.586	1.862	1.379
	التباين	0.295	0.321	0.511	0.49	0.033	0.162	0.44	0.587	0.602	0.442
قيمة ت		3.7	3.5	2.7	4.6	1.25*	1*	3.8	3.3	3.7	2.9

*فقرة غير مميزة

ملحق (2) نتائج استخراج معامل الاتساق الداخلي لفقرات مقياس التعصب الديني

ت	ف1	ف2	ف3	ف4	ف5	ف6	ف7	ف8	ف9
بيرسون	0.339	0.511	0.505	0.346	0.372	0.32	0.344	0.384	0.472
قيمة ت	3.7	6.1	6.04	3.8	4.1	3.5	3.8	4.2	5.5

ت	ف10	ف11	ف12	ف13	ف14	ف17	ف18	ف19	ف20
بيرسون	0.489	0.435	0.19	0.245	0.44	0.514	0.227	0.439	0.506

قيمة ت	5.7	4.9	1.9	2.6	5.08	6.2	2.4	5.07	6.05
ت	ف21	ف22	ف23	ف24	ف27	ف28	ف29	ف30	
بيرسون	0.31	0.272	0.306	0.355	0.373	0.311	0.294	0.222	
قيمة ت	3.3	2.9	3.3	3.9	4.1	3.3	3.1	2.3	

ملحق (3) مقياس التعصب الديني بصيغته النهائية

ت	الفقرات	موافق	محايد	اعترض
1	يجب عزل كل من يتزوج من دين آخر غير الدين الإسلامي			
2	اشعر بعدم الثقة عند التعامل مع فرد من خارج الدين الإسلامي			
3	يداخلني الشك عند التعامل مع أبناء الأديان الأخرى			
4	مستعد دائما لمناصرة أبناء ديني			
5	أجاري أبناء ديني في كل التصرفات			
6	اعتقد إن جميع البشر متساويين			
7	اشعر بذاتي عند الحديث عن أبناء ديني			
8	أصادق شباب كثيرين من أديان أخرى			
9	اهتم بمزايا الأديان الأخرى أكثر من عيوبها			
10	اعتقد إن التسامح مفهوم لا يصلح في التعامل مع الأديان الأخرى			
11	معتقداتي الدينية عن الآخرين لا يمكن تغييرها			

12	أعارض أفكار أبناء ديني اللامنطقية			
13	أدرك تماما ضيق أفق أبناء الأديان الأخرى			
14	لدي قناعة بان الأديان الأخرى أكثر خداعا			
15	اشعر بعدم الارتياح أثناء وجودي بين أفراد من أديان أخرى			
16	احترم الشخصيات النافعة للمجتمع بغض النظر عن أصولها الدينية			
17	استطيع التعايش مع أبناء الأديان الأخرى			
18	أتحاشى الاتصال بأي فرد من دين آخر			
19	انفعل إذا مس احد ديني بسوء			
20	ليس لدي شعور مسبق بالعداء ضد أبناء الأديان الأخرى			
21	أفضل أن أكون متسلطا على أن أكون كبشا للفداء			
22	إنها لكارثة عندما لا تحدث الأشياء كما يرغب أبناء ديني			
23	اعتبر النظام الديني أفضل الأنظمة الاجتماعية			
24	اشعر بعدم تقبل الأديان دون إبداء السبب			
25	اعزل عقلي في بعض المواقف الدينية			
26	أفضل تقبل تصرفات المسلمين الخاطئة على مواجهتها			

المقاربة التشاركية، التخطيط الاستراتيجي والتنمية المحلية بالجزائر

Participatory approach, Strategic planning and local development in Algeria

د. مصلي رضوان، جامعة البليدة 2

د. مدني سليمة، جامعة البليدة 2

ملخص:

يعرض المقال أدناه مفهوم التنمية المحلية، جدواها، غايات الخطط المحلية والعوائق والتحديات التي تقف أمامها. يتطرق المقال أيضا إلى مفهومالمقاربة التشاركية وكيفية توظيفها في إطار تحقيق تنمية محلية مستدامة.كما يتناول المقال بالتحليل كيفية توظيف التحليل والتخطيط الاستراتيجي ضمن مساعي تحقيق تنمية محلية مستدامة.

الكلمات المفتاحية:الحكم الراشد، التنمية المحلية، المقاربة التشاركية، التخطيط الاستراتيجي.

Abstract:

The article below presents the concept of local development, its usefulness, the objectives of local plans and the obstacles and challenges facing them. The paper also discusses the concept of participatory approach and how to employ it in the context of sustainable local development.

The paper also analyzes how to use analysis and strategic planning in the pursuit of sustainable local development .

مقدمة

تواجه المدنالجزائريةعديد التحديات اليوم. ويعتبر توفير البنية التحتية،مع ضمان الاستدامة البيئية والاقتصادية، وتعزيز النمو أهداف ذات أولوية للحمله الرامية الي تحقيق التنمية المحلية المستدامة.وبالنظر إلى الاحتياجات الملحةوالمتنوعة من الضروري ايجاد وسيلة سريعة لتقييم الأوضاع الراهنة كدليل فوريلقياس مؤشرات التنمية المحلية.

إن التنمية المحلية عملية متكاملة على المستوى المحلى تختلف عن النمو، إذ أن النمو الاقتصادي تحقيق زيادة في الدخل أو الناتج القوميالحقيقيعبر الزمن. وإذا كان النمو الاقتصادي يقاس بمعدل النمو في الناتج أو الدخل القوميالحقيقي أو معدل النمو في الدخل الفرديالحقيقي، فإن التنمية أعمق أثرا وأوسع وأشمل مجالا من النمو الاقتصادي، فهي ترمي إلى إحداث تغيير في البنى المجتمعية، ومنظومة القيم، والمؤسسات والسياسات القائمة وبالتالي في شتى المناحي الحياتية لفئات المواطنين بشكل إيجابي ونافع يحل مشاكلهم ويلبي حاجياتهم.[1]

والتنمية بهذا المعنى، تستهدف في مجموعها إبراز الطابع التكاملي، والشمولي للعملية. فهي أولا متكاملة ولا تنحصر في قطاع أو قطاعات معينة (زراعي، صناعي ...). كما أنها مستدامة، أي لابد أن تنجح في

تثبيت وتمكين أليات وأدوات استمراريتها ذاتيا ولاسيما بعد غياب القوى الخارجية التي قد تكون بادرت أو دفعت عملية التنمية، مثل المانحين الدوليين.

أما من حيث النوعية والمضمون، فالتنمية يجب أن تكون بالمشاركة ومن خلال المواطنين، وبهم، ومن أجلهم، أي يتم تصميم أهدافها وتوزيع عوائدها وتحديد أعبائها من خلال النقاش والمشاركة المجتمعية واعتمادا على تحكيم المواطنين كفاعلين للتنمية وكمستفيدين لها أيضا.

أما من حيث النطاق الجغرافي، فالتنمية المحلية مطلب استراتيجي للتنمية الوطنية ككل. ولكن التنمية المحلية تتميز بالخصوصية بالنسبة للمجتمعات المحلية الأكثر حرمانا من موارد النمو أو تلك التي تشهد أوضاعا مجتمعية خاصة (ثقافيا، اقتصاديا، جغرافيا، اجتماعيا ...) وتتميزأيضا بمحاولة وضرورةالقيام بالاعتماد كلية أو بشكل أساسي على الموارد التي تقدمها استعدادات محيطها وبيئتها.

ومندعائم هذه التنمية وجود شراكة ضرورية بين المجتمع المحلى ومؤسساته المدنية من ناحية، والإدارة المحلية والفاعلين المحليين الآخرين من ناحية ثانية لما لهم من دور في التأثير في عملية التنمية والتوعية الاجتماعية وفى سلوك المواطنين واتجاهاتهم إزاء سياسات التنمية.

إن المقاربة المقترحة في عملنا هذا تتطرق أساسا للحكم أو الإدارة والتسيير، ظروف المعيشة، بالأحياء أو المناطق (المشتاة) الفقيرة، الخدمات الحضرية القاعدية، والبيئةوالمحيط والاقتصاد وفرص العمل.

سنحاول، عرض منهجية لتفعيل التنمية المحلية تعتمد على مقابلات مع العديد من الفاعلين بالمنطقة، أفرادا وجماعات، بيانات إدارية تقدمها السلطات، تعيين وإقامة الأولويات. يفترض بهذه الأولويات أن تسمح بإعداد استراتيجيات من أجل وضع وإقامةسياسة تنموية فعالة.

هذه التنمية المستدامة وبالمشاركةلا يمكن أن تنجح بدون محاصرة المشاكل الهامة التي تواجهها المدينة أو المنطقة والقضاءعليها، نعني بذلك الفقر الحضري/الريفي، مشاكل التواصل بين المنتخبين والسكان، الحكم الراشد، بلوغ الخدمات القاعدية، مختلف أنواع التمييز والمحاباة ... الخ.

هذا المدخل ليس نهاية المطاف، إنه ينادي بتبني مخطط استراتيجي، يستند لإجماع حول الإجراءات والتدخلات ذات الأولوية، حول ما يجب أن ننطلق ونباشرفيه، سواء كان على شكل برامج عمل أو مشاريع دقيقة ومحددةتضعها حيز التنفيذ، بإشراك وإقحامكل الأطراف المعنيين والراغبين في ذلك في عملية بالمشاركة وديموقراطية.[2]

1. مدخل للتنمية المحلية المستدامة

التنمية المستدامة (التنمية المحلية المستدامة) علاقة بين النشاط الاقتصاديوكيفية استخدامه للموارد الطبيعية في العملية الإنتاجية وشكلانعكاس ذلك على نمط حياة المجتمع بما يحقق التوصل إلى مخرجات ذات نوعية جيدة للنشاط الاقتصادي وترشيداستخدام الموارد الطبيعية بما يؤمن استدامتها وسلامتها دون أن يؤثر ذلك الترشيدسلبا على نمط الحياة وتطوره.[3]

يتعلق الأمر بتقاطع ثلاث أنظمة:

- النظام الاقتصادي: توفير فرص شغل؛
- النظام الاجتماعي: توفير سهولة البلوغ والوصول لكل التجهيزات والخدمات الاجتماعية القاعدية؛
- النظام الإيكولوجي: الحفاظ على المستقبل بحسن تدبير تعاملنا مع المحيط.

من المناسب أو اللائق الإشارة إلى أنه من أجل ضروريات إعمال وتحقيق التنمية المستدامة لابد من مقاربة استراتيجيةتضمنيه، مقاربة تقوم على ثلاث محاور:

- تنمية مستدامة بأخذ بعين الاعتبار البيئة والمحيط؛
- ضمان وصول عادل ودونتحيز للخدمات القاعدية؛
- الحكم الراشد وإطار مؤسساتي وبشري كفأ.

شكل رقم 1: التنمية المستدامة حسب(R. Camagni)[4]

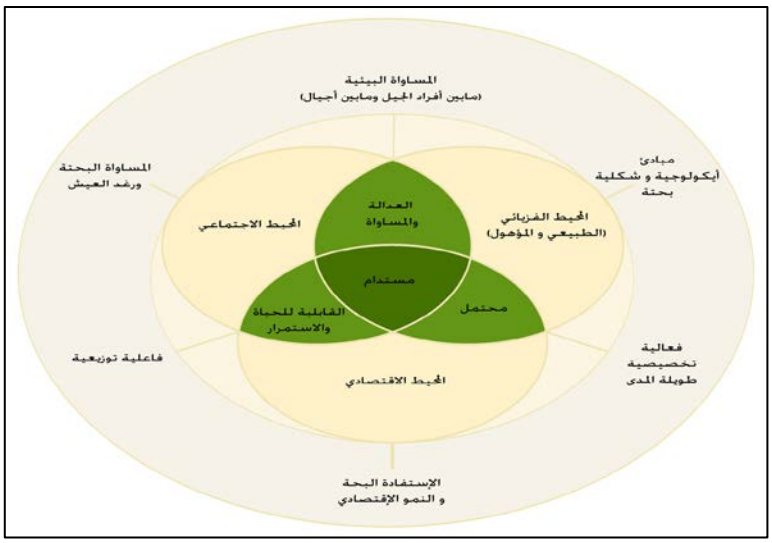

1.1. جدوى التخطيط المحلي للبلديات

يلخص الدكتور "دارم البصام" جدوى الخطط المحلية في النقاط التالية:

- هي امتداد للتسلسل الهرمي التخطيطي (وطني، إقليمي، محلي)؛
- تؤكد الخطة التنموية الوطنية على حتمية تنوع موارد الاقتصاد الوطني (تأسيس مراكز نمو إقليمية)؛
- تأطير مجهودات الإدارة المحلية نحو المزيد من اللامركزية والإصلاحات الإدارية والمالية؛
- التخطيط المحلي مؤطر ومحرك للخدمات العمومية يعزز من حس المكان؛
- توفر رؤية استشرافية موثوقة لعمل السوق تمكن المستثمرين من تقييم درجة اليقين بجدوى الاستثمار؛
- التوظيف الأمثل للموارد المحلية وتحقيق أفضل العوائد، دون التعويل على المركز؛
- تربط بين التنمية الاقتصادية والمكانية وتضمن التوازن المكاني– الوظيفي وتؤدي إلى توفير بنية تحتية وبيئة تمكينيه تساعد على زيادة عدد المنشآت وتوسع فرص الاستثمار؛

- تعزز من كفاءة أداء الإدارة المحلية وتربطها في إطار تشاركي مع القطاع الخاص وتنظيمات المجتمع الأهلي؛
- تعمل على تحقيق الإدماج الاجتماعي لكل شرائح المجتمع المحلي والمناطق الأقل نمواً عبر تحقيق تنمية متوازنة، من خلال برامج استهدافية؛
- توفر تخصص استراتيجي يساعد على تنسيق المشاريع والنشاطات وفق معايير العائد، تسمح بتعيين الفرص المحلية وتحديد القطاعات الواعدة لإصلاحها وتعظيم عوائدها.[5]

2.1. غايات الخطط المحلية والإقليمية

تسعى الخطط المحلية والإقليمية لجعل الولايات والبلديات:

- أكثر إنتاجية ومردودية: تتوفر على كفاءات عالية وبمستوى من التحديث المؤسسي للمنشآت؛
- أماكن لائقة للعيش: ذات نوعية عالية من التنمية الحضرية والتخطيط المكاني والبيئي والخدمات في كل المجالات؛
- مراعية للتوازن والعدالة الاجتماعية في التوزيع وإيلاء المناطق الريفية والنائية حقها من التنمية؛
- تنويع الاقتصاد وجعله مرنا؛
- ذات قاعدة علمية ومهنية ملائمة، حيث تعمل على تحسين مستوى التحصيل العلمي والمهارات والقدرات مطلوبة لسوق العمل؛
- ذات قدرة مؤسسية متطورة: قائمة على الأداء الوظيفي والمهني والتقني العالي وعلى والتنسيق بين القطاعات المختلفة (العام والخاص والأهلي)؛
- ذات بيئة صحية، أين يتمكن المواطنون من التمتع بمنافع التطوير الاقتصادي المحلي دون أن يعرض ذلك صحتهم للخطر.

3.1. التحديات التي تواجه الخطط المحلية والإقليمية

الواقع أن التحديات تقع في أربعة جوانب للتطوير:

1.3.1. تنمية الجوانب المؤسساتية

- أولوية تطوير المهارات التخطيطية على المستوى المحلي والتدريب على كيفية بلورة الرؤية الاستراتيجية في إعداد الخطط الاقتصادية بالاعتماد على المقاربات المنهجية وأدوات التخطيط الجديدة التي أثبتت جدواها وتطويرها بما يتلاءم وخصوصيات المنطقة؛
- تعزيز نهج اللامركزية ووضع أسس تشريعية جديدة للتنسيق الأفقي والعمودي في العملية التخطيطية (بين الولايات ووزارة الإدارة المحلية وهيئة تخطيط الدولة والوزارات الأخرى ذات العلاقة بالتخطيط القطاعي) وكذلك (بين الولاية وبين المدن والبلديات التابعة لها)؛
- المساعدة في تقديم رؤى ونماذج جديدة لإعداد المخططات التنظيمية نظراً لتقادم الغالب الأعم منها وعدم تحديثها؛

- تعديل القوانين والتشريعات للتخطيط المكاني والطبيعي بالشكل الذي يتماشى مع متطلبات الوضع الراهن والتوقعات والطموحاتالمستقبلية؛
- توفير نماذج ووضع خطط واضحة يتم على ضوئها تحديد السياسات والاحتياجات من السكن ومن النقل والمواصلات والبنية التحتية؛
- تعزيز البيئة التمكينية لعمل القطاع الخاص وتطوير علاقة تشاركية قوية معه؛
- التغلب على البيروقراطية المعوقة في قضايا الترخيص والتسجيل وتسهيل إقامة المؤسسات الخاصة؛
- وضع برامج تأهيل أثناء الخدمة واستراتيجيات تدريب للعاملين في الولايات وفي الوحدات الإدارية وبحيث تأخذ بالاعتبار طبيعة المهارات المستجدة المطلوبة وإعادة الهيكلة التنظيمية؛
- التنسيق بين العمل الحكومي وعمل الجمعيات من أجل تقسيم العمل والنهوض بمهام التنمية المحلية.[6]

2.3.1. تنمية الجوانب الاقتصادية والمالية

التغلب على الضعف الواضح في الدافعية لدى القطاع الخاص المحلي في التوسع بمجالات الاستثمار نتيجة لحالة عدم اليقين.

- العمل على تنظيم القطاع الاقتصادي غير المنظم والذي يتسبب في تدهور الإنتاجية من جانب، وفي عدم قدرة الولاية على توسيع قاعدة إيراداتها نتيجة عدم خضوع مثل هذا القطاع للاقتطاع الضريبي، إضافة إلى ظاهرة التهرب الضريبي التي تتبعها المنشآت الصغيرة والفردية حتى في حالة تسجيلها؛
- تعبئة موارد مالية إضافية لميزانيات الولايات وإيجاد حلول لمسألة التوفر المحدود للموارد المادية لدى إدارات المدن والبلديات وضعف قدرة التمويل الذاتي وإعادة إنتاج الخدمات والنهوض بمستوى البنية؛
- وضع أسس جديدة لبرمجة الميزانيات المحلية وبناء القدرات المحلية للقيام بذلك؛
- التخطيط لتحقيق معدلات عالية للتشغيل والنمو الاقتصادي والإنتاجية ومعالجة مشكلة البطالة المرتفعة وخاصة بين القوى العاملة غير المتعلمة وذوي الدخل المنخفض؛
- معالجة الفجوة الواسعة في دخل وإنفاق الأسر المعيشية بين الفئات التي تقع في أعلى هرم معدلات الدخل والإنفاق والتي تقع في أسفله؛
- الحد من التفاوت في توفير الخدمات العامة والمرافق داخل الولايات مما يؤثر على توازن عملية التنمية المحلية؛
- دراسة توزيع المنشآت وإقامة المناطق التجارية والصناعية بالشكل الذي يمكن أن يعظم العائد على الاستثمار؛
- وضع نظم معلومات تربط بين الوضع الاقتصادي ومتطلبات التوسع المستقبلية وبين ما يتبع ذلك على التخطيط المكاني؛

- تقوية قنوات التنسيق بين الولايات المجاورة في التخطيط الاقتصادي والمكاني وتشكيل مراكز نمو إقليمي متكاملة.

3.3.1. تنمية الجوانب الاجتماعية

- تطوير المؤسسات التعليمية والمهنيةوالتغلب على القصور الواضح في مواكبة تلك المؤسسات لمتطلبات سوق العمل؛
- النهوض بنوعية العلاقة بين الإدارة المحلية والكفاءات الجامعية ومراكز البحوث التابعة للجامعات الإقليمية وإشراكها في وضع الخطط التنموية؛
- الحد من الظواهر التي تؤثر على المردود التعليمي، منها ظاهرة التسرب المدرسي المبكر وزيادة عدد الأميات من الفتيات في الولايات والقرى والأرياف؛
- توفير برامج ملائمة للاهتمام بالشباب ومعالجة مشكلاتهم المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والنفسية وإشراكهم في مجهودات التنمية المحلية؛
- تقوية برامج النهوض بالمرأة، وبالأخص المرأة الأمية، أو التي تنتمي إلى الفئات محدودة الدخل أو التي ترعى الأسر المعيشية؛
- تطوير برامج الإقراض المصغر لتوفير دخل ولتحسين مستويات المعيشة للفئات والأسر المعوزة؛
- تعزيز مساهمة منظمات المجتمع الأهلي في برامج الرعاية الاجتماعية والعمل على تعديل القوانين والتشريعات الحكومية التي تعيق إمكانية التوسع في تلك المساهمات؛[7]
- إعادة هيكلة الاستراتيجيات الصحية التي تتبعها الولايات كي يمكن النهوض بمستوى خدماتها والتمكن من إعادة إنتاجها؛
- وضع استراتيجيات وبرامج استهدافية للحد من الفقر والارتقاء بمستوى المناطق الأقل نمواً والأسر المعيشية المحتاجة ضمن الخطط المحلية.

4.3.1. تنمية الجوانب المكانية/الطبيعية والبيئية

- المساعدة في وضع نماذج ومخططاتمتكاملة لاستخدامات الأراضي ولإزالة التعارض والتداخل القائم بين المناطق السكنية والمناطق الصناعية مما أدى إلى حالة من التشوه الحضري؛
- وضع حلول للانتشار الحاصل في البنايات السكانية غير النظامية على تخوم المدن؛
- معالجة ظاهرة تأثر الأراضي الزراعية الخصبة بالزحف العمراني نتيجة لمثل هذه التشوهات وبسبب تقادم المخططات التنظيمية وعدم تجديدها؛
- تطوير نظم شبكات الطرق واعتماد أساليب ونماذج تخطيطية حديثة تتحسب للمستقبل ومواكبتها للنمو السكاني المرتفع من جانب ولمتطلبات حركة المرور والتسويق للنهوض بالاقتصاد المحلي والوطني واحتمالات التلوث من جانب آخر؛
- تطوير النظم المستخدمة لإدارة وجمع النفايات الصلبة بجوانبها المنزلية والصناعية؛

- المساعدة في رسم سياسات إسكان واضحة على مستوى الولايات مبنية على نماذج كمية لحساب الاحتياجات المستقبلية وبشكل يأخذ بالاعتبار نواحي السكن الجديد والتبديل والإصلاح وطبيعة القدرة الشرائية للمواطنين؛
- الحد من انتشار ظواهر التدهور البيئي نتيجة لتلوث الهواء والمياه والتربة.

4.1. تغييب مفهوم اللامركزية المجتمعية في نظام الإدارة المحلية

تحيل اللامركزية في ميدان الحكم، الإدارة والتسييرإلى مدى ودرجة ومستوى توزيع وإسناد السلطة ويتم الاستعلام عنها من خلال السؤال الموالي: أين، كيف وممن يتم صناعة واتخاذالقرارات المتعلقة بإدارة الشؤون العامة المحلية؟

غير أن الدكتور سامي الطوخي يذكر أن هنالك نمطان من اللامركزية لابد من الفصل والتمييزبينهما: اللامركزية البيروقراطية والمجتمعية.

ويقصد بالأولى نقل السلطة من الحكومة المركزية (الوزارة) إلى السلطة المحلية (الوالي) أو حتى الإدارة التنفيذية الخدمية المباشرة (مثلا مدير المدرسة، مدير المستشفى، ... الخ) وهي لا تعنى أكثر من نقل السلطة من يد الوزير إلى يد الوالي أو يد المدير (أي نقل السلطة إلى شخص)، عن طريق التعيين من السلطة المركزية، كما أن عملية الاختيار لا تتم عن طريق مسابقات عامة تنافسية محلية وإنما هي بمحض السلطة التقديرية للحكومة المركزية دون اشتراط معايير موضوعية محددة وواضحة، ... إلخ.

هنالك أيضا اللامركزية البيروقراطية المؤسسية وهي تعني نقل السلطة من الوزير أو مجلس على المستوى المركزي إلى مجالس على مستوى الحكومة المحلية (المجلس التنفيذي للولاية) أو لجنة، أو مجلس بشرط كون تشكيل هذه المجالس يتم بالتعيين من سلطه حكومية مركزية أو سلطة مركزية محلية (الوالي).

وتظل الخاصية المميزة لهذه المجالس أو اللجان، أن تشكيلها يتم بالتعيين وقد يستند هذا التعيين إلى معايير موضوعية محددة سلفا أو يترك للسلطة التقديرية بلا ضوابط للسلطة المختصة على المستوى المركزي أو المحلى.

بالمقابل هنالك مفهوم اللامركزية المجتمعية ويقصد بها نقل السلطة فيما يتعلق بصناعة واتخاذ القرارات المتعلقة بالشئون العامة المحلية من الحكومة المركزية (الوزارة) إلى مجالس مؤسسية محلية مجتمعية يمثل فيها كافة الأطراف المعنية بالشأن العام المحلى، ويتم تشكيل غالبية أعضاء المجلس عن طريقها. هذا المنحى هو الواجب إعماله واعتمادهمن أجل خيار تنمية محلية مستدامة.[8]

2. من أجل تبني مخطط استراتيجي للبلدية

يعرض الجدول أدناه بعض معالم مخطط التهيئة العمرانية لبلدية "س" الواجب تحديدها مسبقا:

الإسقاطات	**السنة:؟؟؟؟؟**	
البلدية	**س**	
عدد السكان في سنة ؟؟؟؟		
إسقاطات مستوى التجهيز		
إسقاطات مستوى الخدمات التجارية وبالتجزئة		
إسقاطات مستوى النشاطات الخدماتية		
المستوى التركيبي المستقبلي		
إسقاطات الفضاء الإداري التابعة له		
إسقاطات الفضاء الوظيفي التابعة له		

في التشخيصات التي نقوم بها عادة، يسبق وأن نعين مدى ضعف التجهيز الذي تعاني منه بلدية ليس فقط مقارنة بالمستوى الوطني ولكن أيضا بالنسبة للمتوسط الولائي.

لهذا، لابد من التعيين المسبق، بمشاركة كل الأطراف المعنية، بما فيهم ممثلي البلدية وأحياء البلدية:

- النشاطات التجارية ذات الأولوية الواجب تطويرها؛
- النشاطات والهياكل الخدماتية ذات الأولوية الواجب تطويرها؛
- استخدامات الاستثمارات العمومية الإضافية الضرورية لتدارك التأخير وسد النقص المسجل على عديد الأصعدة.

إنها مهمة ضخمة وممر ضروري لما نرغب في الحصول على نتائج وعندما تلجأنا الضرورة للتحكيم والاختيار من أجل منح أولويات للبرامج والمشاريع. بالفعل، بمجرد أن ننتهي من تعداد عشرات المشاريع، نصبح غير قادرين على اتخاذ قرار فيما يخص المشروع الواجب أن يحظ بالأولوية الأولى، بأكبر تمويل، الخ ... .

يضع التخطيط الاستراتيجي المشاريع والبرامج في إطار منطقي (un cadre logique)والذي سيسهل المتابعة والتقييم، وسيسمح بإعداد الأولويات فيما يخص كل مشروع.

بمجرد تبنينا لإطار منطقي، لا تعود المشاريع مجرد تصميم لأفكار من أجل معالجة مشكل معين أو الاستجابة لطلب معين، ولكنتصبح وسائل لبلوغ أهداف، والتيهي بدورها ستسمح ببلوغ مساعي أكبر، التي

بدورها تسمح بنجاح وتحقيقمهمات، مثال ذلك "إعادة إعطاء البلدية "س" مكانتها المستحقة في النظام الحضري للولاية من الآن وإلى غاية 2020".[9]

الهدف الشامل _	
الهدف الخاص _	
البرنامج _	
المشروع _	اسم المشروع _____

1.2. كيف يتم التخطيط الاستراتيجي

أصبح التخطيط الاستراتيجي أداة أساسية بالنسبة لأغلب التنظيمات، سوآء كانت تابعة للقطاع الخاص أو العام، حكومية أو غير حكومية وهي تتميز جذريا عن التخطيط الكلاسيكي كونها تدفع نحو تفكير استراتيجي والذي يتفق ويتلاءم مع التغيرات التي تكون في بعض المرات سريعة والتي تحدث في المحيط الداخلي أو الخارجي.

إن تبني، وفق نمط ديموقراطي وتشاركيلمضمون مهمة، أهداف ومساعوبرامجذات أولوية يسمح لنا بتقديم أنفسنا للشركاء الوطنيين أو الدوليين بشكل شامل وسريع. إنها تسمح بالأخص، على المستوى الداخلي بتعيين أفضل للأولويات التنظيمية، ومنه باستعمال أفضل للموارد، بخدمة أفضل للمجتمعات المستهدفة، آخذين بعين الاعتبار نقاط القوة والضعف للتنظيم وبتعييننا للمخاطر والفرصفي محيط متغير ومتقلب.

شكل رقم :2المراحل العشر نحو الجودة في التخطيط[10]

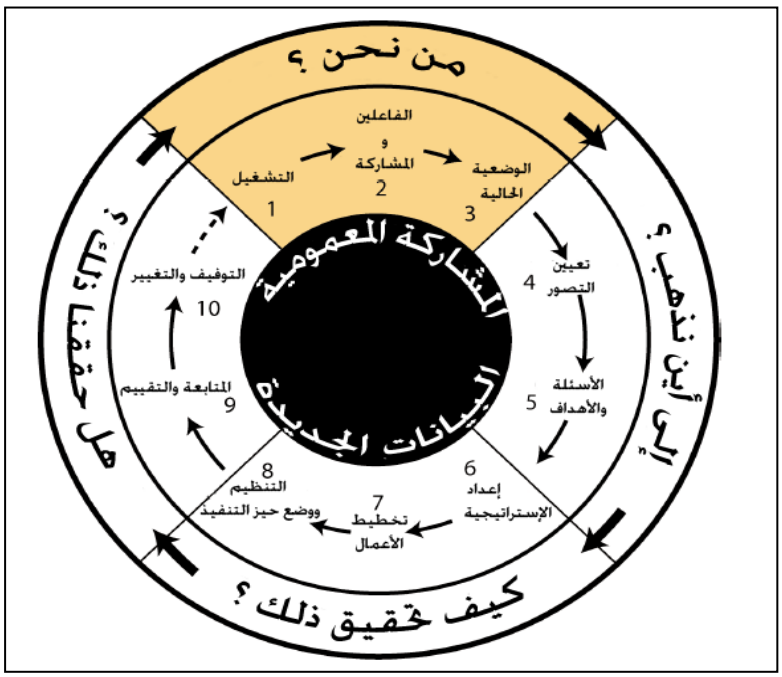

1.1.2. ضرورة التعاون والتنسيق مع الفاعلين المحليين

إن لقاءات المجموعات البؤرية تظهر أن سكان أي بلدية ولتكن "س" لهم تصور لبلديتهم وأنهم يعبرون عن مقترحات جد بناءة. من بين هؤلاء بالتأكيد يمكننا انتقاء أعضاء في فريق التخطيط للبلدية وفق التصور الجديد المزمع إنجازه وتحقيقهعلى أرض الواقع.

هنالك إرادة حقيقية للانطلاق

والمساهمة في تسيير المدينة أو البلدية، وهو التوجه المهيمن الآن في كل الدول. إن المدن والبلديات هامة جدا وأكبر من أن تسير بدون آراء أولئك الذين يسكنونها. إن مشاركة المواطنين في تسيير مدنهم وقراهمستسمح بتجنب خيارات سوف تلاقي الرفض في الشارع. إن المعلومات التي يمتلكها المواطنون ضرورية ولا يمكن تجاهلها في اختيار مواقع المشاريع، ولكن أيضا بالنسبة لكل المظاهر الأخرى، بما فيها المظاهر المتعلقة بالميزانية.

هذه الصورة المتنوعة لابد أن تستكشف بطلبنا من كل واحد معلومات وتوجيهات والتي قد تكون:

النافذة المفتوحة: معروفة لدى المواطنين والسلطاتالمحلية؛

المشروع المخفي: معروف فقط لدى السلطات المحلية؛

الزاوية الميتة: معروف فقط لدى المواطنين؛

المجهول: غير معروف لدى السلطات المحلية ولا لدى المواطنين.

الشكل

رقم 3: نافذة جوهري[11]

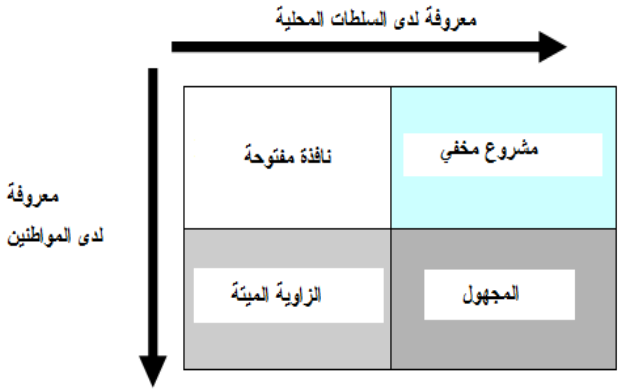

3. مراحل التخطيط الاستراتيجي

سنعرض هنا هذه المراحل دون الدخول في التفاصيل:

المرحلة الأولى: تقييم المناخ الذي يتم في إطاره التخطيط الاستراتيجي وبالتالي ضرورة التوفر على البيانات اللازمة؛

المرحلة الثانية: إشراك وإقحام المجموعات ذوات المصالح أو المعنية؛

المرحلة الثالثة: تنظيم أنفسنا؛

المرحلة الخامسة: استشارة المجموعات المعنية؛

المرحلة السادسة: تقديم تقرير كتابي؛

المرحلة السابعة: تحليل الوضعية؛

المرحلة الثامنة: صياغة "عرض للمهة"؛

المرحلة التاسعة: الأهداف الأساسية/المساعي أو الأهداف العامة؛

المرحلة العاشرة: الأهداف الخاصة أو حسب كل مجال؛

المرحلة الحادية عشر: تقييم الأشغال الحالية؛

المرحلة الثانية عشر: صياغة برامج؛

المرحلة الثالثة عشر: كلفة الغلاف المالي للبرامج؛

المرحلة الرابعة عشر: تقييم الموارد المتاحة؛

المرحلة الخامسة عشر: تقرير مكتوب للمخطط؛
المرحلة السادسة عشر: المصادقة على المخطط؛
المرحلة السابعة عشر: وضع المخطط حيز التنفيذ؛
المرحلة الثامنة عشر: ضمان متابعة تنفيذ المخطط؛
المرحلة التاسعة عشر: مراجعة الهيكل التنظيمي.[12]

إن هذه المراحل محطات ضرورية وأكيدة من أجل تحقيق تخطيط استراتيجي. إن منهجية العمل تشاركية وتقومعلى أعمال جماعية أو لمجموعات. إن تشكيل المجموعات يتم إما بطريقة عشوائية وإما نفس الأشخاص يستمرون في المهمة. عندما تنتهي المجموعة بالوصول لاتفاق، يتم عرضه في جلسات عمل باستخدام أجهزة العرض الآلية. بعد المناقشة، الأسئلة، الاقتراحات، كل مجموعة تأخذ عملها لتعيد تصحيحه ومراجعته وفي مرحلة ثالثة تعطى عهدة من طرف أعضاء كل مجموعة لأحد أعضائها والتي تشكل عندها لجنة مصغرة للوصول إلى إجماع نهائي.

عند بداية كل حصة، أحد المنشطين يقدم بشكل سريع، ملخص توجيهات منهجية لتوجيه أعمال المجموعة.

أحد النقاط الحرجة لمثل هذا التمرين هو مشاركة المسؤولين لأنه من الصعب ضمان حرية التعبير عندما يكون الفرد ومسؤوله في نفس الاجتماع، وأكثر من ذلك في أعمال المجموعات.

إن أحد الشروط الأساسية لنجاح ممارسة التخطيط الاستراتيجي هو حرية تعبير كل واحد مهما كانت مرتبته داخل التنظيم ويتعلق الأمر هنا بشرط كثيرا ما يكون صعب التحقيق بما أنه داخل كل تنظيم، هنالك سلم مسؤوليات ورتبمن الصعب نسيانه أثناء تأدية المهام أو ممارستها: كيف لنا ضمان حرية التعبير لكل واحد وجعل المسؤولين يدخلون في تشاور واتفاق مع عمالهم ومرؤوسيهمهم. إن التحدي قطعا ذي وزن.

في الأخير، أغلب شركاء التنمية لديهم مخططهم الاستراتيجي الخاص بهم وسيقدمون ويفضلون بالطبع التنظيم الذي يمكنه أن يظهر أن مخططهم يتفق ومخطط التنظيم. إن امتلاك مخطط استراتيجي إذن، بمثابة مؤهل وورقة رابحة للارتقاء والحضو بالتقديم أمام شركاء التنمية، وهو أيضا أداة تسمح بتوجيه النشاطات على امتداد فترة 5 سنوات، مثلا. إن فترة أقل من 3–5 سنوات ستكون قليلة جدا لإحداث تغييرات وإنفترة 10 سنوات ستكون طويلة جدا لأنه لا يمكننا توقع التغيرات التي ستطرأ.

4. نظام متابعة وتقييمالوضع أو الأثر

بمجرد اختيارنا للمنهجية التشاركية، يصبح من المستحيل القيام بمتابعة وتقييمالمشاريع بدون إدراج وإشراك الأطراف المعنية بالمشروع أو البرنامج.[13]

جدول رقم 1: المرحلة التاسعة (إنجاز المتابعة والتقييم)

ما هو التقييم–المتابعة؟	
المتابعة	**التقييم**
ضمان المتابعة يعني "الملاحظة" أو "التحقق من جودة الأداء" إن المتابعة عملية مستمرة لجمع المعلومات والبياناتباستعمال قياسات جودة الأداء (مؤشرات)، من أجل معايرة عملية أو مشروع آخر. تتضمن المتابعة قبول استراتيجية قياس مدى التقدم وجودة الأداء، وتعيين النجاحات والإخفاقات في أسرع وقت ممكن.	إن التقييم يستعمل البيانات المستخلصة من المتابعة من أجل تقييم مجموع العمليات، البرامج والمشاريع بهدف تعيين وجود أو عدم وجود فرص لتغيير الاستراتيجية، البرامج والمشاريع. على شاكلة المتابعة، يجب أن يعمل التقييم على ترقية وتحسينالعملية التعليمية. في مرحلة الوضع حيز التنفيذ للاستراتيجية للتنمية المحلية، نستعمل التقييم لمعرفة إذا كانت الأشغال ستسمح ببلوغ أو لا الأهداف ٱستراتيجية بشكل فعال ومؤثر.

5.نظام المرافقة والدعم

بمجرد الانتهاء من تشكيل فريق التخطيط الاستراتيجي، وتبني مؤشرات المتابعة–التقييم بعد التشاور والاتفاق، يصبح من الضروري تعيين ما يسمى الأشخاص–الموارد الذين عليهم مرافقة ودعم تطبيق المخطط الاستراتيجي والإتيان بالتصحيحات الضرورية حينا بحين عند إنجاز المشاريع.

من الضروري تشكيل فرق متابعة بعدد التخصصات المضمنة في المخطط: لابد لاختصاصيين في الصحة أن يشكلوا جزءا من مشروع صحي، اختصاصيين في الشغل، في البيئة والمحيط، الخ ... لابد من تعبئتهم لضمان نجاح المخطط الاستراتيجي.

6.نظام القيادة والتوجيه بالبلدية

حين تبني مخطط استراتيجي كثيرا ما تكتشف منظمة أنها بحاجة إلى مستخدمين جدد من أجل قيادة المشاريع. كل مخطط استراتيجي ينتهي بإحداث وقع وأثر على الهيكل التنظيمي للتنظيم.

المراجع:

[1]المركز الوطني للدراسات والتحاليل من أجل التخطيط، دراسة حول التهيئة الحضرية لإقليم بلدية الطيبات، ولاية ورقلة، تقرير تشخيصي، ماي 2014، ص 16.

[2]نفس المرجع.

[3]CENEAP, Etude d'Aménagement Urbain et du Territoire de la Commune se Barika, Rapport Diagnostic, Alger, 2008, p 7.

[4]JACQUES THEYS, L'AMÉNAGEMENT DU TERRITOIRE FACE AU DÉVELOPPEMENT DURABLE : SENS ET LIMITES D'UNE INTÉGRATION, QUELLE CAPACITÉ POUR LE DÉVELOPPEMENT DURABLE À DÉPLACER LES ENJEUX DE L'AMÉNAGEMENT DU TERRITOIRE?, RECHERCHE ET DÉVELOPPEMENT DURABLE, ACTES DU TROISIÈME SYMPOSIUM EUROPÉEN. HORS COLLECTION, 2002, P 27-42.

[5]دارم البصام، المقاربة المتكاملة لتخطيط التنمية المحلية المستدامة على مستوى النحافظات والمدن – دراسة حالة قطرية–، حمل من الموقع: http://slideplayer.com/slide/4810755/.

[6] نفس المرجع.

[7] نفس المرجع.

[8]سامي الطوخي، اللامركزية المجتمعية مدخل التمكين والتنمية المحلية المستدامة، Konrad Adenaeur Stiftung، بدون بلد، ص 6–8.

[9]CENEAP, Opcit, p 66.

[10]UN-Habitat, Promouvoir le Développement Economique Local par la Planification Stratégique, Volume 2 : Manuel, Canada, 2005, p 15.

[11]UN-Habitat, Améliorer Les Relations Entre Citoyens Et Autorités Locales Par La Planification Participative, Première partie : Concepts et Stratégies, 2000, p 37.

[12]UN-Habitat, Améliorer Les Relations Entre Citoyens Et Autorités Locales Par La Planification Participative, Vol 4 : Guide d'Actions, 2000.

[13]UFPA, Trousse d'Outils de l'Administrateur de Programme pour la Planification, le Suivi et l'Évaluation, Division des services de supervision, août 2004, p 2-3.

المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة

Political participation of Algerian women in elected councils

فاطمة بن يحي

باحثة دكتوراه

جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان

أ.د الميلود طواهري

جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان

ملخص :

يتناول البحث إشكالية المشاركة السياسية للمرأة في المجالس المنتخبة من خلال الاستطلاعات الميدانية والقراءات السوسيولوجية تم بناء السؤال التالي : هل المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية تعكس تجسيد لسياسة الإصلاحات السياسية في المجالس الشعبية البلدية و الولائية ؟ و هل مشاركة المرأة داخل المجالس المنتخبة فعلية أم صورية ؟

تمت الإجابة بالاستناد إلى منهج: تاريخي، والثاني تحليلي وصفي، وظفنا فيه مفهوم واقع المشاركة السياسية للمرأة داخل المجالس المنتخبة المجالس الشعبية البلدية ولولائي.

الكلمات المفتاحية : المشاركة السياسية – المرأة – سياسة الإصلاح السياسي – قوانين – نصوص دستورية – الشرعية العضوية – الثقافة السياسية الديمقراطية – المجالس الشعبية البلدية و الولائية – النظام الأبوي المستحدث .

ABSTRACT

This research paper deals with political participation of women in elected councils Through field work survey and sociological readings, the problematic which was raised was as the following: is the political participation of the Algerian women reflects the political reforms of the public municipal and wilaya councils? Is the participation of women in the public municipal councils effective or just simulated? The answer was by using the historical and the descriptive-analytical methodological approaches, in which we use the reality of the political participation of women in the public municipal and wilaya councils.

Key words

Political participation - women - policy of political reform - laws - constitutional texts - legitimacy membership - the public councils of the municipal and the wilaya - innovative fatherly system .

المقدمة :

تعتبر المشاركة السياسية جوهر الديمقراطية وإحدى آلياتها الهامة، كما تمثل معيارا كاشفا لحقيقة الوضع الديمقراطي في أي مجتمع من المجتمعات كما تتعدد أشكال المشاركة السياسية وقنواتها ابتداء من المشاركة في التصويت للانتخابات وانتهاء بتقلد الفرد لمنصب سياسي وتمثل المشاركة الانتخابية من خلال الترشح والتصويت أو الاشتراك في الحملات الانتخابية أكثر أشكال المشاركة السياسية اتساعاً فضلا عن علاقتها بجوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ولما تمثله من آلية لتقاسم السيطرة على

القرارات السياسية بين القوى المتباينة في المجتمع. وتعد مشاركة المرأة في الانتخابات ضرورة ملحة ومطلب اجتماعي يستهدف النهوض بالمجتمع،كما ترتبط بكافة التغيرات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في المجتمع وبدورها السياسي في المجتمع وبطبيعة أدوار النوع الاجتماعي وهي الأدوار التي يتم تحديدها اجتماعياً وثقافيا عبر التطور التاريخي للمجتمع والعلاقة المتداخلة بين المرأة والرجل، لقد حصلت المرأة الجزائرية على حق الترشيح والترشح في عام الاستقلال نفسه وهو عام1962 وهو ما لم يتأت للمرأة في الأغلبية الساحقة من البلدان العربية حيث يؤكد الدستور الجزائري على المساواة بين الناس بما فيهم المرأة، حيث يرى بأن الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات ولا تمييز بينهم بسبب الجنس .

و الملاحظ لذلك أن المرأة التي تخضع لهذا الدستور تتمتع بجميع حقوقها ومن بينها الحقوق السياسية وهذا ما نصت عليه المادة 31 مكرر من الدستور. تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة، ولهذا كانت مشاركة المرأة في العمل السياسي مثلها مثل الرجال، وفي هذا الإطار ظهرت عدة توجهات حول هذه القضية فيما دافع البعض على منح المرأة الجزائرية كافة حقوق المشاركة السياسية في كل الأعمال والنشاطات السياسية مثلها مثل الرجال فإن البعض طالب بعدم مشاركة المرأة في العمل السياسي خاصة الذي يؤدي في النهاية إلى ترؤس المرأة على الرجال وكذلك عادات وتقاليد الوطن الذي يقلل من أهمية مشاركة المرأة في العمل السياسي وتقلدها مناصب عليا في البلاد.

هكذا شهد المجتمع الجزائري تغييرا على الساحة السياسية متخذا في تحقيق الديمقراطية والتعددية الحزبية والسياسية إجراء العديد من العمليات السياسية المتمثلة في الانخراط في عضوية الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والعمليات الانتخابية البرلمانية والرئاسية والمحلية حيث شارك كلا الجنسين في ممارسة حقوقهم و ساهمت الإصلاحات السياسية في تغيير الظروف السياسية للمجتمع الجزائري من خلال فرض نظام الكوطا وإرغام الأحزاب السياسية على إشراك العنصر النسوي بضمهم في القوائم الانتخابية وهذا ما تم تجسيده في سنة 2012 و هذا ما تم تجسيده واقعيا بضم النساء في نظام الكوطا، فعلى الرغم من منح الدستور والتشريعات والقوانين الوطنية للمرأة حقوق مساوية للرجل ومن ذلك الحق في التصويت والترشح في الانتخابات العامة لتطبيق سياسة الإصلاح السياسي و تجسيد منظومة قوانين ونصوص دستورية تعترف بالشرعية العضوية للمرأة إلا أن المشاركة السياسية للمرأة من خلال تجسيد دورها في المجالس المنتخبة المحلية البلدية ولولائي فرغم التغير النسبي تجاه حقوق المرأة وإعطائها حق المشاركة في الحياة السياسية من خلال إقحامها في نظام الكوطا إلا أن الثقافة السائدة في المجتمع لا تزال تعمل على مبدأ الإعلاء من قيمة ومكانة الرجل من خلال تمكينه من تولي المسؤولية بشتى أنواعها. الأمر الذي أدى في الغالب إلى تهميش المرأة داخل المجال السياسي ومواقع صناعة القرار . وفي ظل الواقع الاجتماعي والثقافي والسياسي السائد الذي يفرز العديد من الصعوبات أمام مشاركة

المرأة، الأمر الذي يتطلب تهيئة الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية لجعل مشاركة المرأة مشاركة حقيقية وفاعلة .

ومن ثم فإن إشكالية الدراسة تدور حول معرفة مدى وجود المرأة وفعالية دورها في المجالس المنتخبة المحلية البلدية ولولائي و والمشاركة السياسية للمرأة الجزائرية ومدى تجسيد سياسة الإصلاحات السياسية وتطبيقها في المجالس الشعبية البلدية و الولائية وتطبيق القوانين والنصوص دستورية التي تعترف بالشرعية العضوية للمرأة ومعرفة مدى فعالية مشاركة المرأة داخل المجالس المنتخبة والكشف عن أهم العوائق التي تحول دون تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية داخل المجالس الشعبية البلدية والولائية.

السؤال الذي يطرح نفسه هو:

و ما هي أهم العوائق التي تحول دون تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية داخل المجالس الشعبية البلدية و الولائية ؟ وأين موقع المرأة من الحراك الاجتماعي والسياسي الذي يشهده العالم اليوم ؟

الفرضيات :

المشاركة السياسية للمرأة تعتبر مجرد صورة لتطبيق سياسة الإصلاح السياسي و تجسيد منظومة قوانين ونصوص دستورية تعترف بالشرعية العضوية للمرأة .

1. أشكال المشاركة السياسية:

بما أن دراستي تنصب على الانتخابات المحلية فيمكننا أن نستعرض شكلين من أشكال المشاركة السياسية هما:

الشكل الأول :يتمثل في مشاركة مجموع المواطنين عن طريق المؤسسات في صياغة وصنع القرارات السياسية وهذا متطلب أساسي لممارسة الحياة المدنية ولوجود رقابة سياسية عامة يمارسها المواطنون على الأجهزة التنفيذية في الدولة عن طريق السلطة التشريعية إضافة إلى رقابة عامة الشعب على وسائل وأساليب عملها ذاتها[1].

الشكل الثاني :فيتحدد بالمشاركة الإنمائية ونعني بها حاجة المشاريع التنموية إلى مساهمة مجموع المواطنين ومشاركتهم في تحديد جزء كبير منها وتنفيذها وذلك عن طريق مشاركة المواطنين في وضع القرارات الملائمة والخطط التنموية والإشراف على تنفيذها وبذلك تكون النشاطات التنموية أكثر شفافية.

2. مستويـــات المشاركة السياسية ودوافعها:

يوجد عدة مستويات لعملية المشاركة السياسية وأساليب متنوعة تختلف من حيث أهميتها وفعاليتها من مجتمع لأخر ومن حيث متطلباتها والتزاماتها ومن حيث مشروعيتها وعدم مشروعيتها واختلافها حتى داخل النظام السياسي الواحد ووفقا لمستوى تطور المجتمع أو تبعا لنوعية الأهداف التي يسعى الفرد إلى تحقيقها من خلال مشاركته في الحياة السياسية بشكل عام[2].

وقد حدد كل من **هربرت ماك كلوسكي وفيربا وناي وروش** مستويات المشاركة السياسية التي هي عبارة عن بعض النشاطات السياسية مباشرة كالأتي:

- تقلد منصب سياسي أو إداري.
- السعي نحو منصب سياسي أو إداري .
- العفوية النشطة في التنظيم السياسي الحزب خاصة .
- العفوية العادية في التنظيم السياسي.
- وهناك نشاطات سياسية غير مباشرة .
- المشاركة في الاجتماعات السياسية العامة .
- المشاركة في المناقشات السياسية غير الرسمية .
- الاهتمام العام بالسياسة .
- التصويت[3].

3. مراحل المشاركة السياسية :

أ. الاهتمام السياسي: ويندرج هذا الاهتمام من مجرد الاهتمام أو متابعة الاهتمام بالقضايا العامة وعلى فترات مختلفة قد تطول أو تقصر، بالإضافة إلى متابعة الأحداث السياسية حيث يميل بعض الأفراد إلى الاشتراك في المناقشات السياسية مع أفراد عائلاتهم أو بين زملائهم في العمل وتزداد وقت الأزمات أو في أثناء الحملات الانتخابية.

ب. المعرفة السياسية: والمقصود هنا هو المعرفة بالشخصيات ذات الدور السياسي في المجتمع على المستوى المحلي أو القومي مثل أعضاء المجلس المحلي وأعضاء مجلس الشعب والشورى بالدائرة والشخصيات القومية كالوزراء.

ج. التصويت السياسي: ويتمثل في المشاركة في الحملات الانتخابية بالدعم والمساندة المادية من خلال تمويل الحملات ومساعدة المرشحين أو بالمشاركة بالتصويت .

د. المطالب السياسية: وتتمثل في الاتصال بالأجهزة الرسمية وتقديم الشكاوى والالتماسات والاشتراك في الأحزاب والجمعيات التطوعي[4].

إن نجاح عملية المشاركة السياسية في الوقت الراهن أصبح لا يقتصر فقط على ممارسة الجنس الذكوري فقط وهذا ما دفع بالدولة الجزائرية من المصادقة على الإصلاحات السياسية التي جسدتها من خلال إشراك المرأة كعنصر فعال في المجتمع وهذا ماساهم في خلق قوانين وحقوق متعلقة بإشراك العنصر النسوي في مختلف جوانب الحياة من خلال تطبيق مسألة خلق المساواة بين الجنسين، و أعطت النصوص القانونية للمرأة حقوقها مراعاة لظروفها وأحوالها لان في حقيقة الأمر أن المرأة لا تستطيع أن تقدم مجهودات مثل ما يقدم الرجل وكانت هذه الحقوق الممنوحة للمرأة من الناحية القانونية إسقاط عدد من الواجبات عن المرأة ومن اجل ذلك تشكلت بعض المنظمات الدولية لحقوق الإنسان وخاصة حقوق

المرأة لأنه بعد اقتحام المرأة عالم العمل والتعليم كان لابد لها من أن تتنافس مع الرجل وتتجه لقيادة وتولي المناصب العليا في الدولة بصفة عامة و المؤسسة السياسية بصفة خاصة،كما انه لا يمكننا أن ننسى الدور الاستراتيجي الذي لعبته الحروب من خلال تحريك النصف الثاني من المجتمع إلا وهو المرأة نظرا لانشغال الرجال بالحروب .

وإصدار النصوص القانونية والاتفاقيات الدولية التي تنص على ضرورة الحماية القانونية للنساء وخاصة تبني اتفاقيات الخاصة حول مكافحة الاتجار بالنساء، كما عملت الأمم المتحدة بعد إصدار ميثاقها على تثبيت حقوق المرأة في الكثير من الإعلانات و البيانات والاتفاقيات الدولية التي أعدتها وعقدتها هيئة الأمم المتحدة كما نصت من خلالها على ضرورة رفع مستوى المرأة والعمل على حماية حقوقها[5].

وكان من ثمرة عملها أهم الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي نصت على ضرورة تمتع المرأة بالحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية يمكن أن نوجزها باختصار :

إعلان حقوق الإنسان والمواطن الذي أصدرته الثورة الفرنسية عام 1789 أول وثيقة تقر المساواة بين الرجل والمرأة رغم أنه لم يذكر إلا تعبير L'Homme وهي كلمة فرنسية تعني الرجل كما تعني الإنسان . إلا أن أوليمب دوغوج أبدت احتجاجها على الإعلان معتبرة أنه يخص الرجال

- وهكذا ففي 1791 قدمت إلى الجمعية التشريعية الفرنسية اقتراحاً بإعلان عن حقوق المرأة يتبنى بشكل واضح مبدأ المساواة بين الجنسين[6].
- صدور ميثاق الأمم المتحدة 1945 .
- أول اتفاقية بشأن منح المرأة الحقوق السياسية تلك التي أقرّتها منظمة الدول الأمريكية في 1948/5/2 أي قبل صدور الإعلان العالمي بأشهر ودخلت حيز التنفيذ في 1949/4/22 .
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 صدر من طرف هيئة الأمم المتحدة و تضمن مبادئ القضاء على كل أشكال التمييز بين الجنسين حيث تنص المادة21 على انه لكل شخص حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده إما مباشرة أو عن طريق ممثلين يتم اختيارهم بحرية[7]. وصدر بأول دستور للجزائر بتاريخ :1963 طبقا للمادة 11 والتي تعرضت لحق العنصر النسوي في كافة المسائل السياسية وأهمها حق الترشح وحق التصويت .
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية حيث اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بقرار الجمعية العامة المؤرخ في ديسمبر 1966 دخل حيز التنفيذ في 23 مارس1976 الذي ينص على مبدأ المساواة في الحقوق بين الناس دون تمييز .
- الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق السياسية للمرأة 20 ديسمبر1952 الصادرة من هيئة الأمم المتحدة دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في 1954/7/7 وقد صادقت عليها ثمانية دول عربية فقط حتى تاريخ 1998/12/31

- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في سنة 1979 (سيداو) التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1979 ودخلت حيز التنفيذ في عام 1981[8].

من خلال حثها للأطراف المهتمة على تفعيل الآليات الدولية لضمان المشاركة السياسية للمرأة في العالم وتدعيم عملها بتنظيم ندوات ومناسبات تنادي من خلالها بضرورة محاربة وقمع التمييز ضد المرأة[9].

أما فيما يخص حق المرأة في الترشح و تولي المناصب القيادية في الدولة حسب الدساتير تولي المراة اهتماما كبيرا من خلال توليها الوظائف العامة في الدولة و جعل الجميع يتساوى في تقلد المهام والوظائف دون أي شروط أخرى، حيث نصت الدساتير على ضرورة تكريس مبدأ المساواة ومقاومة التمييز والمساواة بين الجنسين أمام القضاء وأمام القانون وفي الحقوق السياسية كحق الانتخاب والتصويت والوظيفة العامة والترشح، فالدساتير تناولت الحقوق والحريات ولكن الملفت للانتباه أن ما يتعلق بالحقوق السياسية للمرأة لم يكن بشكل مباشر إلا عام 2009 أي التعديل الدستوري الأخير . إضافة إلى حق المرأة في التصويت نجد حق المرأة في المشاركة العامة في شؤون البلاد وهذا ما نص عليه العهد الدولي الخاص للحقوق المدنية و السياسية و الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والفقرة 13 و 181 من برنامج عمل المؤتمر الرابع حول النساء[10].

وقد عرفت الجزائر تسارعا في التدابير الخاصة بتمكين المرأة في الهيئات التشريعية منذ أن قام الرئيس بوتفليقة بإصدار تعديل دستوري تمت المصادقة عليه من قبل غرفتي البرلمان في 12 نوفمبر 2008 تم من خلال تنصيبها اللجنة الوطنية المكلفة بإعداد مشروع قانون عضوي متعلق بالمادة 31 من الدستور المعدل والمتضمنة :" تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة". وترقية المشاركة السياسية للمرأة في المؤسسات والمجالس المنتخبة أغلب أعضائها نساء والذي يعتمد 30% من المقاعد في قوائم الأحزاب للنساء في الانتخابات التشريعية والمحلية مع فرض تداول المراتب بين الجنسين بدءًا من رأس القائمة[11]. حيث ينص مشروع القانون العضوي على أنّ الحكومة ستفرض عقوبات على الأحزاب التي لا تلتزم بهذه الشروط من خلال فرض القوائم، كما عملت على منح الأحزاب التي تلتزم بالكوطا النسائية مكافآت مالية.

واعتمدت الحكومة سياسة وطنية بشأن المساواة وتمكين المرأة من خلال تبنيها لمقاربة النوع الاجتماعي .

لقد قمنا بدراسة ميدانية في المجالس المنتخبة البلدية و لولائية لولاية تيارت ويشمل كل البلديات التي تتواجد على مستوى مجالسها المنتخبة نساء منتخبات . و خلال التقسيم الإداري لبلديات الولاية فانه توجد **42** بلدية على مستوى ولاية تيارت، تطرقنا في دراستنا إلى البلديات التي يوجد بها عدد السكان أكثر من **20.000.000 نسمة** نظرا لتواجد العنصر النسوي بالمجالس المنتخبة البلدية وكذلك المجلس الشعبي لولائي بالولاية، حيث بلغ المجموع الكلي للمنتخبات **98** امرأة منتخبة مجموع موزعة ب

: **85** امرأة عضو بالمجالس الشعبية البلدية و**13** امرأة عضو في المجلس الشعبي لولائي لولاية تيارت وكان هذا الاختيار بطريقة عمدية، كما قمنا بإجراء مقابلات مع النساء العضوات في المجلس الشعبي البلدي ولولائي وكذا إجراء بعض المقابلات مع رؤساء المجالس بهدف التعرف أكثر عليهن وعلى رؤساء المجالس الشعبية البلدية و لولائية بغرض الكشف عن طريقة تفكيرهم ومدى مساهمتهم في دفع المرأة للمشاركة أكثر في الحياة السياسية والاجتماعية[12].

يتكون مجتمع البحث من 40 امرأة منتخبة موزعة على المجالس الشعبية البلدية والمجلس الشعبي لولائي لولاية تيارت معتمدين في ذلك على منهجية بحث العلمي مستخدمين تقنيات وأساليب البحث العلمي :" البحث الاستطلاعي والملاحظة وإجراء مقابلات فردية مع المبحوثات ووفق هذا المنظور ارتأينا اختيار المعاينة الغير الاحتمالية و العينة التي ساعدتنا في بحثنا العينة **الحصصية أو النسبية** .

وقد اعتمدنا في دراستنا على المنهج التاريخي الذي الذي يعتبر من المجهودات الضخمة التي يبذلها الباحثين لتحليل مختلف الأحداث التي حدثت في الماضي و تفسيرها بهدف الوقوف على مضامينها وتفسيرها بصورة علمية تحدد تأثيرها على الواقع الحالي للمجتمعات واستخلاص العبر منها[13]، فالهدف من هذا هو تحديد تأثير الأحداث الماضية على المشكلات أو القضايا التي يعاني منها أفراد المجتمعات في الأوقات الحالية والهدف من الاستعانة به خلال هذه الدراسة تحديد المسار السياسي للمرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية و التركيز على الأحداث والوقائع التي حددت للمرأة الجزائرية مشاركتها السياسية مع ذكر بطولاتها عبر حقبات تاريخية مختلفة ومدى تأثيرها على السلوكات الراهن إلى حين دخولها معترك الحياة السياسية ومشاركتها في صياغة القرارات السياسية والبحث من وراء العراقيل التي تعيق الدور السياسي للمرأة ومحاولة الكشف عن مدى تطبيق المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر على أرض الواقع .

.

تم تحليل المقابلات بعد مرحلة القيام بالدراسات الاستطلاعية والمعاينة الاجتماعية للمجالس.

البيانات مع ما تم طرحه في فرضيات الدراسة ثم تحليلها تحليلا سوسيولوجيا والمقارنة بين ما تم التوصل إليه مع التحليل والتأويل وما تم صياغته كفرضية، قمنا باختبارها والوصول إلى معطيات التحليل ثم الخروج باستنتاج عام تأكدت من خلاله ثبات أو نفي فرضيات بحثي ثم إعطاء التقييم النهائي للفرضية .

حيث توصلنا من خلال هذه الدراسة الميدانية إلى أن ضعف مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة يرجع إلى أسباب ثقافية واجتماعية ودينية وسياسية وأنها معرضة لعوائق مختلفة تحد من إشراكها في الحياة السياسية بصفة عامة وصياغة القرارات السياسية بصفة خاصة يمكننا ذكر أهم العوائق التي تعول دون مشاركتها الفعلية داخل المجالس المنتخبة البلدية ولولائي بصفة موجزة كالتالي :

- سيطرة الموروث الاجتماعي والنظام الأبوي القائم علي عادات وتقاليد وقيم تمييزية، واستمرارية التقسيم التقليدي للأدوار ما بين المرأة والرجل.
- غياب الاهتمام لدى التنظيمات النسائية ومنظمات المجتمع المدني بشكل عام، بوضع المطالبة بتحسين الوضعية السياسية للمرآة علي لائحة أولوياتها، بالإضافة إلي المخاوف من العنف، والذي يعتبر أحد معوقات المشاركة السياسية للمرأة، وتظهر البلطجة في المواسم الانتخابية كأحد أهم العقبات والتي تدفع النساء إلي تجنب المشاركة في الحياة السياسية سواء كانت ناخبة أو مرشحة.
- تدني مشاركة المرأة في الأحزاب
- ضعف وعي المرأة السياسي والقانون وارتفاع نسبة الامية وضعف وعي النساء بحقوقهن السياسية، وعدم إقتناع المرأة بدورها وقدرتها علي المشاركة السياسية بفاعلية، وعدم إيمان المرأة بقدراتها في عدم إدراكها لقوتها التصويتية وقدرتها علي المساهمة الفعالة في توجيه الحياة العامة، كما أن عدم ثقتها بنفسها انعكس علي عدم ثقتها بالعناصر النسائية اللاتي يتقدمن للترشيح في الانتخابات العامة، وهكذا ينتهي الأمر بها إلي مجرد تابع للرجل تختار ما يحدده لها،هذا بالإضافة إلي عدم قدرة المرأة علي مواجهة المتطلبات المالية لخوض الانتخابات، وضعف مشاركة المرأة في السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية في الدولة اغتراب المرأة الجزائرية حيث يشمل مختلف جوانب حياتها الاقتصادية والاجتماعية والعائلية والثقافية والنفسية والجنسية وحتى السياسية كما وجدناه عند أفراد عينتنا، و تتبدى بعض صور الاغتراب الاقتصادي والاجتماعي لدى المرأة في تعاملها مع أشكال الاستغلال الذي تتعرض له سواء في الأسرة من خلال دورها في العمل المنزلي، أو في المجتمع من خلال علاقات الإنتاج السائدة، وموقعها من عملية العمل والإنتاج الاجتماعي وداخل المجالس المنتخبة البلدية ولولائي حيث يتم استبعاد المراة المنتخبة وإشراكها الشكلي في صياغة القرارات السياسية[14].
- نظرة الموروث الشعبي الذي يعتبر أحد الروافد الهامة في تحديد بنية الثقافة السائدة نستطيع أن نكتشف أنه يحمل الكثير من المضامين التي تقنن وتكرس قيماً و معاييراً تدعو إلى قهر المرأة وتحجيم دورها وتحقير شأنها في الأسرة والمجتمع، وتكفي الإشارة التي تحدد بعض الأمثلة الشعبية التي تحمل مثل هذه المضامين التي تحدد قيمة ومكانة المرأة في الأسرة. وتبدو أولى مظاهر تحقير المرأة والتقليل من شأنها في الأسرة في تفضيل إنجاب الذكور على الإناث وقد امتد هذا إلى مجتمع الحياة السياسية التي يكرس فيها تجسيد تقزيم المرأة وتهميشها سياسيا .
- عدم إقتناع المرأة بدورها وقدرتها علي المشاركة السياسية بفاعلية .

إسهام الثقافة التقليدية السائدة في المجتمع الجزائري في زيادة الضغط على المرأة، فهذه الثقافة تميز بينها وبين الرجل في التعامل، وتضعها في مرتبة أدنى من مرتبة الرجل . فعلى الرغم من أن موقع المرأة الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والقانوني في المجتمع تعرض لتغيرات إيجابية مهمة، مازالت هذه الثقافة تؤدي دوراً

سلبياً إزاء المرأة .وهذا يشكل سبباً من أسباب تدني مشاركتها في حياة المجتمع العامة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، ويخفض من نسبة تمثيلها في مواقع.

وللقضاء على التهميش الاجتماعي والسياسي والتمييز الجنسي بين النوعين ارتأينا اقتراح أهم الآليات التي يمكن اقتراحها من طرف المبحوثات للرفع من مستوى عملية المشاركة السياسية للمرأة على مستوى المجالس المنتخبة الشعبية البلدية و الولائي كالتالي :

- القضاء على سياسية التهميش داخل الأحزاب والمجالس المنتخبة البلدية ولولائي و ضرورة إشراك العنصر النسوي لاطلاعه على ما يدور حوله في الحياة السياسية .
- المساهمة في رفع المستوى التعليمي والثقافي للمنتخبين .
- احترام مكانة المرأة داخل المجلس والأخذ برأيها .
- الرفع من نسبة التمثيل العضوي وذلك بخلف فرص وكراسي للمرأة لان نسبة التمثيل مهمة في خلق التجديد السياسي وتطويره .
- التحسيس و التوعية للقضاء على الثقافة الذكورية للمجتمع
- القضاء على الحقرة والفساد الإداري ولإصلاح عالم السياسة لابد من إصلاح الإدارة
- القضاء على الهيمنة الذكورية من خلال أيام تحسيسية تنادي فيها برفع الغبن عن النساء .
- تطوير مستوى المشاركة السياسية .
- حماية المرأة من طرف الدولة لتسهيل مهامها وتوفير الوسائل المادية للتنقل .
- إعطاء المرأة حقوقها الكاملة في المجتمع والمناداة بإنصافها مع الرجل في الحقوق والواجبات .
- تفعيل دور المجتمع والقضاء على الأمية و التحسيس والتوعية والتكوين والإعلام .
- رفع المكانة الاجتماعية للمرأة بوضع قانون خاص بها وتحفيزها للعمل في جميع المجالات .
- توعية المرأة بما يدور حولها في المجال السياسي قبل الخوض فيه بتوفير الوقت الكافي قبل ضمها للترشح مع الأحزاب السياسية للرفع في مستوى المشاركة السياسية .
- تغيير وتطوير برامج الأحزاب السياسية بحيث تقر فيها المساواة بين الجنسين وممارسة التمييز الايجابي لصالح المرأة وتشجيع العنصر النسوي في تلك الأحزاب.
- خلق منظمات لنسوية والأحزاب والديمقراطية والمنظمات الحقوقية المدافعة عن المساواة الكاملة للمرأة لتطبيق الاتفاقيات الدولية بشان الحقوق السياسية للمرأة ومنها المادة (7) في الاتفاقية الدولية لإلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة لسنة (1979) على أن تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية .
- تركيز المنظمات النسوية على زيادة وعي المرأة بأهمية المشاركة الفعالة في الحياة السياسية و النضال الدؤوب للوصول إلى مواقع صنع القرار والتوعية الشاملة للمجتمع من اجل تقديم الدعم المعنوي للمرأة وفرض تطبيق قوانين ودساتير مدنية ومتحضرة .

- دعم النساء المرشحات لعضوية المجالس المنتخبة المحلية البلدية والولائية ماديا ومعنويا وإعلاميا والعمل على تدريب النساء من اجل الحصول على المهارات الانتخابية والسياسية. التحرر الاقتصادي للمرأة له دور كبيرا في تعزيز دورها في المشاركة السياسية.
- استقلالية المنظمات النسوية من التبعية لأحزاب سياسية غير داعمة لتحرر المرأة .

عدم انفصال قضية المرأة عن المجتمع بحيث انه أمر يخص المرأة فقط بل إصرار المنظمات النسوية والمنظمات الحقوقية والمدنية على دحض هذه الفكرة .

خاتمة :

مثَّل موضوع المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية محلاً للجدل الكثير والنقاش الواسع في كافة الأوساط العلمية والثقافية والرسمية، والشعبية للعمل على النهوض بإشراك المرأة في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية حتى يتسنى لنا تمكينها سياسيا فقد مرت تجربة المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية بخبرات واسعة ونقاش دام طويلاً حتى تستطيع المرأة الحصول على حقوقها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وفي هذه الدراسة حاول الباحث التصدي لمفهوم الهيمنة الذكورية وانتقل منه للتصدي لمفهوم المشاركة السياسية للمرأة، ثم حق تمكينها سياسيا من خلال إشراكها في عملية صياغة القرارات السياسية من خلال تجسيد الجزائر لسياسة الإصلاحات السياسية وتطبيقها وكذلك فرض نسب معينة من التمثيل العضوي للنساء داخل المجالس المنتخبة المحلية الشعبية البلدية و لولائية وكيف تعاملت الجزائر مع الاتفاقيات الدولية الخاصة بإقرار حقوق المرأة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ثم وضع المرأة في إطار الدستور والتشريعات الجزائرية.

ومما لا شك فيه أنّ المرأة الجزائرية عانت كثيرا من التشريعات الجزائرية التي تخفي كثيرا من حقوق المرأة على الرغم من نص الدستور الجزائري عليها إلاّ أنه وبفضل الجهود الكثيرة المبذولة من طرف الدولة الجزائرية على تأكيد حق المرأة في الحصول على حقوقها بشكل عام وحقها السياسي بشكل خاص، تأكيدا للحرص على المساواة بين الجنسين وتمكينها سياسيا وبإقرار التعديل الدستوري الأخير الذي يقضي بتوسيع حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة تكون المرأة قد تخطت عتبة اللامساواة ودخولها الساحة السياسية ومنافسة الرجل دون قيد أو شرط .

وقد توصلنا في الدراسة إلى الاهتمام المتميز الذي حظيت به المرأة من طرف المشرع الجزائري منذ الاستقلال، فقد ساوت الدساتير الجزائرية بين الرجل والمرأة، إلا أن نظام الكوتا الانتخابية الذي تم اعتماده، يعد انتهاكا صريحا لمبدأ المساواة التي كفلها الدستور ، ولذلك يعتبر هذا القانون غير دستوريا .ورغم ذلك يجب أن نقر بأن اعتماد نظام الكوتا الانتخابية وإن لم يحل إشكالية الأعراف الاجتماعية الراسخة في عقول مجتمعاتنا، فإنه استطاع تخطيها، بفرض نسبة نسوية إجبارية، وهو ما قد يساهم بشكل غير مباشر في إعادة البرمجة العصبية لعقلية المواطن الجزائري، بما تسمح بتقبل فكرة قدرة النساء على ممارسة العمل السياسي ; .ضعف الوعي السياسي للمرأة ساهم بشكل كبير في عدم حصولها على الكثير من حقوقها، وحرمها من إثبات جدارتها

في بعض الميادين، كالانضمام للمجالس المنتخبة. فبالرغم من أن المرأة الجزائرية أثبتت جدارتها في الحياة المهنية، إلا أنه لا يزال هناك تحفظات من أفراد المجتمع زعزعة من ثقة المرأة في تقلدها لمناصب سياسية سامية .

إن الإحصائيات الرسمية في الجزائر تشير إلى أن عدد النساء الجزائريات أكبر من عدد الرجال، ومنه وفي ظل لغة الأرقام نجد أنّ أعداد النساء سوف يتفوق على أعداد الرجال مما يشير إلى تأثير المرأة في حالة إقبالها سيكون أكثر فعالية إلا انه ومن خلال دراستنا الميدانية اتضح لنا ضآلة العنصر النسوي الذي يمثل 30% مقارنة بالعنصر الذكوري رغم أن القوانين والتشريعات تشير إلى خلق الفرص المتساوية بين الجنسين .

وبالرغم من المكانة العلمية والثقافية التي وصلت إليها المرأة الجزائرية وإنشاء العديد من الجمعيات والحركات النسائية إلاّ أنَّ المرأة لم تقم بدور فعال في اتجاه تأكيد حقها في المشاركة السياسية فالحركات النسائية في الجزائر تفتقد للعمل السياسي المنظم وهي تقوم بدور اجتماعي محدود دون أن تتبنى قضايا سياسية أو اقتصادية أو تعليمية دون إنكار لم لمحاولة العمل لإقرار حقوقها السياسية .

إن حقوق المرأة السياسية ليست قضية خاصة بفئة أو حزب أو طائفة وإنما هي جزء أساسي من متطلبات إقامة المجتمع المدني المعتمد على المؤسسات والقائم على العدل والمساواة في الحقوق والواجبات واحترام حقوق الإنسان، وعدم قطع خطوات كاملة في هذا الاتجاه يشكل عقبة أمام نيل المرأة حقوقها السياسية. ولا شك أن تأثير الانتماءات القبلية والفئوية قد ساهم بشكل أساسي في تكريس النظرة التقليدية للمرأة في المجتمع وحرمانها من الاستقلالية في الرأي وطرح رؤيتها للقضايا العامة حتى وإن وصلت إلى مستوى علمي متميز، مما يؤكد الحاجة إلى مزيد من الجهد للتوعية الثقافية والاجتماعية بحقوق المرأة في أوساط المجتمع تقوم فيه مؤسسات الدولة بدورها التنموي المطلوب.

وبالرغم من ارتفاع المستوى التعليمي للمرأة الجزائرية، فإن مشاركتها في صياغة القرارات السياسية والاجتماعية لازالت تكاد شبه منعدمة، ومن أهم متطلبات تحقيق التنمية الشاملة العمل على رفع مستوى وعي أفراد المجتمع بأهمية حقوق الإنسان الأساسية وقيمة المشاركة في تنمية المجتمع والاستفادة من الطاقات الإبداعية للمواطن دون تمييز على أساس الجنس أو اللون أو المذهب. وتأييدا للدعوة بإعطاء المرأة حقوقها السياسية من منطلق الحرص على أسس الدولة الدستورية وتجنبا للانتقاد العالمي ولا يتحقق ذلك إلا من خلال خلق التغيير الجذري لبنية الذهنية التقليدية لأفراد المجتمع من خلال القضاء على التسلط الذكوري وإقرار المناصفة بين الجنسين على ارض الواقع من خلال نسبة التمثيل العضوي نظام الكوطا لتحقيق مشاركة فعالة للنساء، ولن يتسنى ذلك إلا باشتراط تعيين نسبة معينة من النساء في مناصب أخذ القرار ومشاركتهن على قدم المساواة مع الرجال في العمليات الانتخابية عن طريق ترشيحهن وبالعدل في القوائم الانتخابية وذلك حتى يتسنى للنساء المشاركة بصورة فعلية من خلال حيازتهن على نسب متساوية داخل المجالس المنتخبة المحلية البلدية ولولائي للقضاء على تخوفهن من العنصر الذكوري وتهميشهن سياسيا و

التطبيق السليم لسياسة الإصلاحات السياسية والتكريس الحقيقي لمفهوم المشاركة السياسية الديمقراطية وبناء مجتمع سياسي خال من ثقافة الهيمنة الذكورية .

ومن خلال كل ما تم الوصول إليه عبر هذا البحث يمكننا القول بأننا وجدنا أن مشاركة المرأة في المجالس الشعبية البلدية ولولائي للدولة في إحداث التنمية المحلية على مستوى البلديات والولاية التي انتخبوا فيها ما زلت محدودة ولا تستجيب لتطلعات المواطنين وما زلت تعاني من مشكلات عديدة تقف عقبة في طريقها وتحول دون تجسيدها الحقيقي بالمعنى الذي تحمله كلمة مشاركة وهذا بسبب مجموعة من الأسباب التي يمكن إرجاع أهمها إلى :

كثرة الخلافات و الصراعات الداخلية التي تشوب معظم المجالس الشعبية البلدية و لولائية، والتي تجد فيها السلطات الوصية المبررات الكافية، لتبرير محدودية مشاركتها لهذه المجالس في إحداث التنمية المحلية وإبعاد المرأة عنوة عن عملية التنمية الاجتماعية من طرف العنصر الذكوري بحجة أن النساء لا يفقهن في مجال التنمية الاجتماعية الذي يحد من تحقيق تنمية اجتماعية وسياسية فعلية .

وهكذا يمكن الإشارة إلى أن هذه المعوقات وغيرها، تحد كثيرا من فاعلية مشاركة المجالس الشعبية البلدية و لولائية للدولة في إحداث التنمية المحلية الحقيقية التي يتطلع لها المواطنون على مستوى البلديات التي انتخبوا فيها ولهذا يجب أن تعمل السلطات المعنية على إزالتها أو الحد منها على الأقل لأن عملية المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في التنمية المحلية ما هي في الحقيقة إلا انعكاسا لطبيعة نظام الحكم السائد في البلاد .

المراجع

(1)– احمد رشيد ، الإدارة المحلية ،المفاهيم العملية ونماذج تطبيقية، ص99 .

(2)– إسماعيل ، على سعد و السيد، عبد الحليم الزيات،(2003) ، في المجتمع والسياسية ، دار المعرفة الجامعية ، ، مصر ، ص .462 .

(3)– عبد النور ناجي ،(2007) ،المدخل إلى علم السياسة ، دار النشر والتوزيع ،د.ط ، ص ص. 128–129.

(4)– عبد الله ، محمد عبد الرحمن ، (2001) ، علم الاجتماع السياسي،النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة والمعاصرة ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، لبنان ، ص.457

(5) –Réviser Les droit de femme dans les livres suivantes :

Susan Deller: Women's Human Rights the inurnational compartivre Law, university of Pennsylvania PR, 2009.

Margaret Schuler: Women's Human Rights ST ep, public .2002.

(6)– جبور: العرب وحقوق الإنسان، دار المعرفة، 1990، ص. 42.

(7)– المادة 21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 10 ديسمبر 1948 .

[8]– جورج جبور :المشاركة السياسية للمرأة من خلال المواثيق العربية والإسلامية، نساء سورية ، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة لتطوير المرأة .

[9]– يحياوي هادية: المشاركة السياسية للمرأة بالجزائر، " مجلة المفكر"، العدد 9 ،2013 ، ص.ص.5–

[10] –Déclaration de Beijing, IV conférence mondiale sur les femmes, Beijing (chine) du 4 au 15 septembre 1995.

[11]– عثمان لحياني : رفض القوائم التي لا تتضمن % 30 من المترشحات ،(جريدة الخبر، 15 جويلية 2009)، ص .03 .

[12]– دليل الجمهورية : ص.

[13]– محمد عبيدات وآخرون : مرجع سبق ذكره ،ص.36

[14]– المرجع نفسه :ص.112.111

الهوية الثقافية للشباب فى عصر العولمة
Cultural Identity of Youth in the era of Globalization

د.فرحات نادية

جامعة حسيبة بن بو علي الشلف

الملخص

هذه الورقة العلمية تهتم بدراسة الهوية الثقافية للشباب من خلال تناول ابعاد العولمة الرئيسية .الثلاث وهي الاقتصادية والثقافية والسياسية .وتاثيراتها في تشكيل الهوية الثقافية للشباب في الزمن المعاصر . من خلال تاثيراتها على مقومات الهوية والبنية الاجتماعية في المجتمع

Abstract

This paper deals with the study of the cultural identity of young people by addressing the three main dimensions of globalization: economic, cultural and political, and their implications in shaping the cultural identity of young people in contemporary times. Through its effects on the constituents of identity and social structure in society

أولا: مـــقدمـــة

إن الهوية الثقافية تتكون وتتطور وفقا للظروف التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للمجتمع، لأن كل فرد يعبر ويحمل بل ويمثل هوية مجتمعه هذا ما يجعله متميزا عن الأخر.

ولأن المجتمع فى حراك وتغير مستمر نتيجة تعرضه من جهة لعوامل التغيير المختلفة ولاحتكاكه بالمجتمعات من جهة أخرى، وهذا ما يظهر على قيمة وطرق تفكيره ونمط عيشته والتى تمثل هويته، ولمعالجة هذا الموضوع نصرح الإشكال التالي:

- ما مفهوم الهوية وما مقوماتها؟
- ماهى العوامل المؤثرة فيها؟
- كيف يستجيب الشباب لضغوطات العولمة فى المحافظة على هويتهم؟

ثانيا: مفهوم الهوية الثقافية

"هو إحساس الشخص بأنه يعرف من هو والى لين يتجه، والفرد إن كان لديه شعور قوى بالهوية يرى نفسه انسانا فريدا متكاملا يتوافر لشخصيته وسلوكه قدر معقول من الثبات والاتساق على مر الزمن".[1]

وتعرف ايضا على أنها: "وعى الناس بانفسهم وبما يميزهم عن الاخرين شعور الشخص بالانتماء الى جماعة او اطار انسانى يشاركه فى منظومة القيم والمشاعر والاتجاهات"[2]

ويعرفها عادل عبد الله محمد بأنها:

تنظيم دينامى داخلى معين للحاجات والدوافع والقدرات والإدراكات الذاتية، بالإضافة الى الوضع الاجتماعى والاقتصادى والسياسى للفرد.[3]

ويرى بعض الباحثين: "ان الهوية ليست امرا مقررا بل هى توجد وتنشا، وهى سلسلة من الاعمال تقوم على الحركة تجاه الفرد".[4]

فالإنسان منذ صغره يعمل على تكون افكار حول ذاته وغيره ممن يحيطون به وينتمى الى جماعتهم من خلال تفاعله معهم، وتحديد موافقه اتجاه مختلف القضايا الى توافق مواقف بيئته الاجتماعية والثقافية وحتى السياسة، لذلك نجد الدكتور مجدى حجازى يعرفها على أنها "صفات وأحاسيس ونمط حياة هى فى كل شيء فى الملبس والمأكل والموسيقى والفن والثقافة.[5]

أما عبد المجيد عامر أحمد فيعرفها على أنها: "مجموعة من السمات الثقافية الى تتصف بها جماعة من الناس فى فترة زمنية معينة والتى تولد الاحساس لدى الافراد بالانتماء لسبب معين والارتباط بقطن معين والتعبير عن مشاعر الاعتزاز والفخار بالشعب الذى ينتمى اليه هؤلاء الافراد.[6]

ويعرفها أيضا: "هى مجموع السمات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية المميزة لمجتمع ما".[7]

أما محمد عابد الجابرى فيعرفها على أنها:"ذلك المركب المتجانس من الذكريات والتصورات والقيم والرموز والتعبيرات والتطلعات التى تحتفظ لجماعة بشرية ... بهويتها الحضارية فى إطار ما تعرفه من تصورات بفعل ديناميتها الداخلية وقابليتها للتواصل والأخذ والعطاء، وهى بعبارة اخرى المعبر الأصيل من الخصوصية التاريخية للأمة من الأمم".[8]

فالهوية الثقافية هي "المعبرة عن الشعور بالانتماء لدى أفراد كيان اجتماعى معين، والتى تشعر اصحابها بخصوصيتهم ورصيدهم المتخزن من الخبرات المعرفية والأنماط السلوكية".[9]

كما تعرف ايضا على أنها التفرد الثقافى بكل ما تتضمنه معنى الثقافة من عادات وأنماط سلوك وميل وقيم ونظرة الى الكون والحياة.

ثالثا: مقومات الهوية الثقافية والحضارية للمجتمع العربي

1. اللغة العربية: وهى أداة للتواصل والتفاهم بين الإفراد "فهى وعاء الفكر وقالبه الحي...أنها الناقلة الأولى لمفاهيم الواقع الجديد للمجتمع.[10]

فلتعزيز الهوية الثقافية لابد من تدعيم اللغة العربية وتنشيطها، والعمل على استمرارها وبقائها، وهذا "يرجع الى أنه يقع عليها مسؤولية غرس المفاهيم والمعتقدات لدى جميع الأفراد داخل المجتمع الواحد، ومن ثم فهى تميز نوع الفكر السائد الذي يعطى لكل شخصيته خصائصها وسماتها، وبالتالي يبرر ذاتية

الأمة كما انها تسمح بتحديد ذاتية وخصوصية الهوية كما أنه تمنع الأشخاص المولودين بتلك المجتمعات المواطنة ".[11]

ولأنه عن طريق الألفاظ والكلمات المستخدمة تعبر عن معاني ثقافتها فهي وعاء الثقافة وإطارها العام، فهى تتأثر بالظروف والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتاريخية للمجتمع مما يجعله متميزا عن غيره، لذلك فإن"المحافظة على اللغة وتنميتها وجعلها مصدرا لكل المعارف والمعلومات للأفراد والمجتمعات، يعد دفاعا مشروعا ضد الغزو الثقافى الذى تسنه المؤسسات الإعلامية ومؤسسات الاتصال الغربية".[12]

2. اللغة:

لقد صمد الإنسان العربى من صمود وقدرة الاحتفاظ الثقافى فقد استطاع تكوين هويته التاريخية والحضارية التى تميزه عن غيره من الحضارات والشعوب، والثقافة العربية هى امتداد للتاريخ الثقافى والحضارى العربى الذى يرجع الى الأزمان الغابرة.

ولأن المجتمع العربي لا يعيش وحده نحو هذا العالم فهو يتفاعل ويتأثر مع ثقافات وحضارات الأمم الاخرى.

ومن مؤشرات الثقافة وركائزها، اللغة والتى تعتبر اساس القومية والاحساس بالانتماء للجماعة " وهى وسيلة نقل الافكار والتعبير عن المشاعر... تسهل الاتصال مع افراد المجتمع"[13]، وهذا ماحققته عبر التاريخ العربى كقوة فاعلة حافظت على وجوده وبقائه رغم الحملات والهجمات الاستعمارية المتتالية، لأنها "تتعلق بالوجود الروحى للإنسان فهى رمز الوحدة الروحية بين الناس".[14]

3. الدين:

لقد أسهم الإسلام فى تكوين الامة العربية وتوحيدها بصرف النظر عن الانتماءات القومية عبر التاريخ، إلا ان الواقع الاجتماعى العربى اليوم ومع ظهور عدة طوائف التى تعمل على تفكيك الوحدة الى حققها الاسلام فتوزع المسلمون إلى "سنة وشيعة وعلويين ودروز وزيدية... كما تتجزؤوا إلى طرق مختلفة كالمهدية والختمية فى السودان، ومذاهب ومدارس متعددة مع كل من الولاء الدينى والقومى العام".[15]

4. المقومات الاجتماعية:

وهى الأنساق الفرعية المكونة للبناء الاجتماعى كالنسق القيمى، والنسق التعليمى،والنسق الطبقى كالعادات والتقاليد ومختلف الانماط السلوكية المعبرة عن الشخصية العربية، "لأن البعد الاجتماعى للهوية هو الذى جسد سمات وخصائص شخصية الإنسان... التى تبدو متميزة ومتفردة الى درجة استيعاب ثقافة الاخرين، ثم بعد ذلك تعيد تصدير ثقافته لتشكل البيئة الاقليمية المحيطة به".[16]

وتعتبر القيم والأعراف أهم عنصر نحو البناء الاجتماعى لمجتمعها لأنه يبنى وينظم علاقاته، وعلى ضوئها تختلف هذه القيم وتتعدد نحو المجتمع ومنه فالأسرة بتعدد مصادرها ولكن هذه القيم تعرضت لعدة عوامل للتغيير والتحضر ولاسيما قيم العولمة، ولكن رغم تلك المحاولات "أن القيم التقليدية

لا تزال هى الغالبة فى الثقافة العربية أما الثقافة التغييرية فتسعى لتعزيز القيم المستقبلية وحرية الاختيار والإبداع والعقل والمضمون".[17]

5. المقومات الاقتصادية:

والمقصود بالهوية الاقتصادية "الفلسفة الحاكمة للنظام الاقتصادي منذ بداية تشكيل وتكوين الدولة المدنية... وبيان المحددات والأطر الفكرية لهذا النظام والتي تتمثل فى عدة ملامح منها الانفتاح الاقتصادى والتركيز على الاستثمارات المحلية والأجنبية، والتدرج فى اقامة الاقتصاد الحر وتحفيز للمشاركة الشعبية فى صيغة القطاع الخاص فى عملية التنمية.[18]

ولكي تتحقق هذه الهوية يجب ان يبقى المواطن العربى نفسه يعتمد على قدراته وإمكانياته للتفوق على الغير، خاصة بعد الانفتاح على الاقتصاديات العالمية من خلال مؤسسات الاقتصادية العالمية لاسيما الشركات المتعددة الجنسيات التى تستمر نحو القطاعات الحيوية خاصة المواد الخام: الغاز والبترول خاصة وأنها تمتلك تقنيات تكنولوجية متطورة تساعدها على الرفع من انتاجياتها، لذا يجب احداث تغيرات فى البنية الاقتصادية لمواكبة الاقتصاد العالمى وهذه الاجراءات التغييرية يمكن تلخيصها في ما يلى:

- "التخلص من عناصر عدم الكفاءة فى وحدات القطاع العام.
- اشراك القطاع الخاص نحو العملية لزيادة الانتاجية والأرباح.
- اعادة توزيع الثروة والدخل فى صالح الطبقات الفقيرة والمتوسطة.
- اعادة تدوير الاموال المحررة من المشروعات العامة بعد بيعها للقطاع الخاص.
- رفع انتاجية المشروعات الى تتبع مبادئ اقتصاد السوق".[19]

إلا ان تطبيق التقنية تحتاج الى اطارات تقنية وفنية مؤهلة وهذا ما تفتقر اليه الكثير من الدول العربية الى يعتمد اقتصادها على الريع، ولتفادي هذا العائق فإن "الأمر يتطلب ايجاد فرصة أوثق من التعاون العربى ليس فقط لدواعى الامن العربى ولكن ايضا من منظور التطور الاقتصادى، ولاسيما أنه توجد فى النهاية صلة وثيقة بين مدى هذا التعاون وإمكانية استفادة الأقطار العربية من الفرص الى تتبعها العلاقات الاقتصادية الدولية من جهة، والتخفيف من القيود التى قد تفرضها عليه من جهة أخرى".[20]

حتى يتحقق للمجتمع العربى كيان اقتصادي يضاهى الاقتصاديات العالمية أو ينافسها عوض الخضوع لها او إتباعها –التبعية الاقتصادية–، وبناء علاقات فى ظل تبادل المصالح بدل ما هو مخطط له في إطار عولمة الاقتصاديات العالمية الذى يؤدى "إلى انهيار اقتصادياتها التي هى بالأساس ضعيفة واتساع الفجوة التي تفصلها عن البلدان الصناعية المتقدمة فى الشمال، دول المركز، مما يؤدى إلى استمرار وضعية التبعية لدول الأطراف".[21]

وبالتالى تدمير التماسك الاجتماعي مما خلال افتعال أزمات اقتصادية وهمية، إن الهوية الاقتصادية العربية تحتاج الى تعزيز وتدعيم، فمصادر الطاقة موجودة ورؤوس الأموال موجودة لتحقيق الكيان الاقتصادي العربى.

6. المقومات السياسية:

تعمل مختلف قنوات الاتصال السياسي بعملية التنشئة السياسية التي تغرس من خلالها قيم الانتماء والمواطنة والاعتزاز بالوطن وانجازاته، والمحافظة عليها فهي بذلك "تعمل للحفاظ على الهوية مع العمل ايضا على استمرارها وتدعيمها .وتظهر الهوية السياسية من خلال موقف الشخص من العادات الأجنبية وشراء المنتجات غير الوطنية والتقليد للموضات الأجنبية[22]"

وتظهر الهوية السياسية من خلال المشاركة السياسية فى الانتخابات والشعور بالواجبات اتجاه الوطن.

7. المقومات التاريخية:

إن الأحداث التى مر بها المجتمع وتعاقب الحضارات عبر مختلف المراحل التاريخية لها تراكمات ساهمت في تكوين الهوية الثقافية لأفراده والتى تنتقل من جيل لآخر، فلقد ساهم الإسلام فى تكوين الهوية الثقافية للمجتمعات العربية الإسلامية، فأصبحت تميزها عن غيرها ويظهر ذلك جليا فى سلوكات أفرادها وتصرفاتهم وقيمهم وتقاليدهم، إلا إننا فى هويتنا لا نفقد أصالتنا ولا نتجاهل حداثة وعصرنه واقعنا، وفى هذا الصدد يقول **جمال حمدان** "نحن الان نجمع بين الأصيل والدخيل، القديم والجديد بين التقاليد والتقليد فى نسب متفاوتة وفى اتزان واختبار محسوب".[(23)]

رابعا: العوامل المؤثرة فى هوية الشباب

1. **انتشار ثقافة الاستهلاك والخضوع للعولمة:**

إن انتشار الشركات المتعددة الجنسيات فى الوطن العربي وظهور الشركات الاجنبية التجارية العالمية ذات القوة المادية والدعائية جعلت من الشباب العربى طاقة استهلاكية، بدلا من أن يكونوا طاقة انتاجية فعالة وهذا راجع الى عدة اسباب اجتماعية وسياسية واقتصادية وتربوية متداخلة، جعلتهم عاجزين امام موجة العولمة ومظاهرها المادية واللامادية فى كل مجالات الحياة.

2. **انبهار الشباب بكل ما هو غربي وتقديسه:** كما قال ابن خلدون "المغلوب غالب بتقليد الغالب "، ويظهر ذلك فى سلوكهم اليومى وفى علاقاتهم الاجتماعية والأسرية.

3.**ضعف الثقة بالنفس وعدم القدرة على تحمل المسؤولية:**

فشباب اليوم حتى وانه متخرج من الجامعات والمعاهد التعليمية الا انهم لا يثقون فى أنفسهم وقدراتهم لإحداث التغير وتحقيق الاهداف والغايات .

4. **الاتجاه نحو صياغة ثقافة عالمية:**

جاءت العولمة بمختلف وسائلها ولاسيما التكنولوجيات الحديثة لتلعب دورا هاما فى احداث تغير ثقافى للمجتمعات النامية وخاصة العربية والإسلامية بهدف "اقامة ثقافة تتناسب والهيمنة الاقتصادية

والسياسية وما تتطلبه من معايير... وتسعى الدول المهيمنة الى تنميط جميع ثقافات العالم وإدخالها فى اطارها الخاص"[24]، مما يحدث صراعا ثقافيا وفكريا لدى الشباب خاصة وأنها الدولة المهيمنة تملك اساليب قوية للتأثير والجذب.

5. التكنولوجيا والتقنية الحديثة:

إن استيراد التقنية والتكنولوجيات الحديثة لا يمكن تجريدها من إطارها الثقافي والإيديولوجى، وهى معبرة عن الثقافة الغربية والتى تختلف بل تتناقض مع قيم وثقافة المجتمعات العربية.

ولكن الرغبة فى عصرنه الحياة ومضاهاة الحياة الغربية جعل من الشباب خاصة الاقبال عن هذه التقنيات واستخدامها بل استهلاكها وبشراهة ودون التمحيص أو التفطن لمضامينها، مما جعلهم يتشربون كل ما تحمله تلك الوسائل والتقنيات ولم يتوقف الأمر عند الإفراد بل الجماعات والمؤسسات، حيث "تستفيد ما أمكن من الثروة التكنولوجية والتقنية فى مؤسساتها التربوية والتعليمية، سواء من فى اختيار وتخطيط وبناء المناهج الدراسية ومحتواها وأساليبها وفى طرق التقويم والاختبارات وغيرها من العمليات داخل المنظومة التربوية ".[25]

هذا ما يؤثر بالضرورة على هوية الشباب وثقافتهم خاصة بعد انتشار المعلومات وسهولة حركتها عبر الاقمار الصناعية والشبكة المعلوماتية، فهى بذلك تمدن الى ايجاد ثقافة عالمية "ترسم حدودا أخرى مختلفة عن الحدود الوطنية مستخدمة بذلك الى شبكات التأثير على الاقتصاد والأذواق والثقافة هذه الحدود هى حدود الفضاء التى لا تنتمى لا للتاريخ ولا للجغرافيا".[26]

خامسا: العولمة وأبعادها

1. مفهوم العولمة:

إن مفهوم العولمة شاسع ومتعدد يختلف باختلاف الخلفية النظرية للعلماء فمنهم من يعتبر العولمة كانت فى بدايتها فى القرن 18، ويمكن وضع بعض التعريفات فى هذا المقام:

تعرفها بثينة حسين "بأنها ازالة الحدود الاقتصادية والعلمية والمعرفية بين الدول، ليكون العالم أشبه بسوق موحدة كبيرة يضم عدة اسواق ذات خصائص ومواصفات تعكس خصوصية اقاليمها، كما تعكس المتطلبات التى يفرضها التكامل الاقتصادى العالمي".[27]

كما يمكن اعتبارها "السيطرة والهيمنة على العالم وهى نفي للآخر، وقمع وإقصاء للخصوصية، وإذابة لكل الخصائص للمجتمعات الى درجة لا يكون فيها لأي مجتمع ثقافة ذاتية، أو هوية شخصية او قومية ".[28]

وتعرف ايضا على أنها "إعادة انتاج العالم وفقا لثقافة واحدة هى ثقافة الجهة المصاحبة المشروع وهى تعرف بانها تشكيل وبلورة العالم بوصفه موقفا واحدا وظهور لحالة انسانية عالمية واحدة".[29]

وهناك تعريف يربط بين العولمة وفكرة تعميم ثقافة واحدة عالميا بهدف الهيمنة على العالم فى مختلف المجالات وفى كل الاتجاهات، بمعنى اخر هى سياسة اقصاء الاخر وتمييعه فى اتجاه صاحب

المشروع، وهو عادة وعلى كل الاصعدة الدولة المهيمنة اقتصاديا وتقنيا عالميا وهى الولايات المتحدة الامريكية فممارستها تعنى " تآكل كل الحدود بين البلدان والجنسيات أو الثقافات، وتصبح الثقافة منفصلة عن المناطق الجغر افية المحدودة... وتذهب الى ابعد من ذلك لتشمل التحولات فى الاقتصاد والصناعة والمال ".[30]

2. مرتكزات العولمة ومجالاتها:[31]

- **الثروة العلمية** :المتمثلة فى وفرة المعلومات.
- المركزية العالمية متمثلة فى القوى العظمى العالمية.
- الغاء الحدود الوطنية والقومية.
- وسائل الاعلام التكنولوجية وعولمة الإعلام ذاته.
- اللغة.
- التفاعل البشرى عن طريق السياحة، السفر، البعثات.
- القوانين والانظمة العالمية".

إن العولمة اليوم ذات اتجاه واحد من الغرب الى العرب، لذا تعددت مرتكزاتها وأساليبها بهدف الهيمنة كل مجالات حياة المجتمعات الأخرى، التابعة لاسيما المجتمعات العربية الى اصبحت تعتمد فى تنظيم مؤسساتها على الغرب لذا توجد انواع العولمة يمكن حصرها فى العناصر التالية:

أ- العولمة الاقتصادية:

بما أن الاقتصاد هو عصب الدولة وأساس قيامها، عمدت الدول العظمى بشتى الوسائل إلى السيطرة على الاقتصاديات العالمية لاسيما الضعيفة منها، التى احتاج اقتصادها الى التمويل، فاستخدمت اليات ثلاث للسيطرة وهى: البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولى والمنظمة العالمية للتجارة مما ادى الى "تركيز النشاط الاقتصادي على الصعيد العالمى فى ايدى مجموعة قلية العدد وبالتالي تهميش الباقي او إقصاؤه وإحداث التفاوت بين الدول داخل الدولة الواحدة ".[32]

ب- العولمة السياسية:

ويعنى ارتباط الدول ببعضها البعض وإلغاء الحدود والسيادة، فالقرار السياسى أو العسكرى او الاقتصادى ليس ملكا لدولة واحدة فهى بذلك تهدف الى "صياغة المفهوم الجديد للعلاقات الدولية، وفيها من هيمنة القطبية الامريكية على العالم وتربعها على عرش التحكم الدولى".[33]

ونشرها للاديولوجية الامبريالية والغاء الاديولوجيات الاخرى، لقد اشار **صامويل هنتغتون**"الى ان الصراع القادم بعد انتهاء الحرب الباردة سوف يكون صراعا بين الحضارات... والصراع القادم بين الاسلام والغرب".[34]

ج- **العولمة التقنية:**

وهى انتشار التكنولوجيات الجديدة والوسائل التقنية متخطية كل الحدود الجغرافية والمكانية، وهناك من يسميها بالعولمة الإعلامية، فلقد اكد جيدنز "ان وسائل الاتصال التكنولوجية جعلت من الممكن فصل المكان عن الهوية والقفز فوق الحدود الثقافية والسياسية والتقليل من مشاعر الالنتساب او الانتماء الى مكان محدد".[35]

د- **العولمة الاجتماعية:**

وهى العولمة التى تأخذ فى اعتبارها النواحى الاجتماعية للأفراد، كالبطالة مثلا: "تهتم عدد العاطلين عن العمل وكيفية اشراكهم فى التنمية وتعويضهم عن عدم العمل عن طريق حصولهم على تعويضات ومزايا معينة تجعلهم جزءا من الشبع العالمي".[36]

هـ-العولمة الثقافية:

وهى عملية "انسيابية القيم الاجتماعية والسمات الثقافية بين المجتمعات وتلاحم الثقافات وتصارعها بفضل التكنولوجيات والتقدم فى وسائل الاتصال".[37]

وتعمل هذه العولمة على غرس قيم ثقافية وأنماط سلوكية تختلف وقد تتناقض القيم الثقافية والدينية للمجتمع العربى، عن طريق اختراق ثقافته خاصة من مدخل شبابه الذى أصبح اليوم منفتح عن العالم باستخدام مختلف تقنيات الاتصال وخاصة شبكة الانترنت، التي كان تأثيرها كبيرا وسريعا فى المأكل والمشرب والملبس، "من انعاكاسات العولمة الثقافية هو توطين وترسيخ هذه الثقافة حتى يكون المجتمع مستهلك غير منتج وهو ما يحقق هدف اساسى لتوجهات النظام الرأسمالى... يسعى بكل الوسائل الى نشر ثقافته الاستهلاكية بين شعوب الدول النامية والشعب العربى ضمنها لتغييب وطمس الثقافة الوطنية ".[38]

لذا لقد عمدت الدول العظمى بشتى الوسائل السيطرة على الاقتصاديات العالمية لاسيما الضعيفة منها التي احتاج اقتصادها الى التمويل فاستخدمت اليات ثلاث للسيطرة وهى: البنك الدولى للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولى، والمنظمة العالمية للتجارة، مما ادى الى " تركيز النشاط الاقتصادى على الصعيد العالمي فى ايدى مجموعة قليلة العدد وبالتالي تهميش أو إقصاؤه وإحداث التفاوت بين الدول داخل الدولة الواحدة".[39]

و- **العولمة التقنية:**

وهى انتشار التكنولوجيات الجديدة والوسائل التقنية متحطية كل الحدود الجغرافية والمكانية وهناك من يسميها بالعولمة الاعلامية.

سادسا: خصائص الهوية وحالاتها

للهوية **خصائص** ومميزات تنفرد بها أو حالات تمر بها ترتبط بالخصائص البنائية الشخصية، ويمكن حصر الخصائص فى ما يلى:

1. أنها هوية مكتسبة موروثة يصنعها التاريخ الامة وثقافتها وما تمر به من تجارب وخبرات
2. أنها موجودة فى الضمير الجمعى لهذه الامة ملك لها، إلا انها قابلة للتطور والتفاعل مع الهويات الاخرى
3. تقوم على مبدأ الوحدة والتنوع الذى يشكل عامل إثراء وإخصاب لها، كما توجد خصائص صحية للهوية يمكن حصرها فى النقاط التالية:

- –فهم الذات والاستمرارية للذات عبر الزمان والمكان
- لها اتجاه وأهداف بالنسبة لحياة الفرد من خلال القيم والأهداف المتحققة
- الذات المتكاملة تتصف الاحساس بالكلية ".[40]
- الذات التى تحدد تكون مقيمة من الاخرين الهامين.

"وتلخص الدكتورة بيميمون كلثوم خصائص الهوية فيما يلى :

- ✓ تعتبر الهوية مصدرا اساسا للانتماء والاختلاف معا فهى تعكس تفرد الذات.
- ✓ تتميز الهوية بالثبات والدينامية فى نفس الوقت... فهى تحمل عناصر مرجعية ثابتة وعناصر مكتسبة دينامية، تسمح بنموها استنادا الى العناصر المرجعية المؤسسة لها.
- ✓ تتعدد وتتنوع العناصر المشكلة لها أهمها: الدين، القيم، اللغة، التاريخ، المعرفة، التراث الثقافى.
- ✓ تتميز الهوية بالانسجام فعناصرها فى توافق وتكامل دائمين تكامل لا يعنى انغلاقها العضوى على ذاتها وانما يضفى على ذاتها وانما يضفى عليها طابعا الإنسانى الكونى.
- ✓ الهوية تنشا وتبنى فى نفس الوقت.
- ✓ تتميز الهوية بالنمو والاستمرارية فهى كيان ينشا ويتطور عبر التاريخ."[41]

أما حالات الهوية فهى اربعة:

1. الهوية المشتقة :وهى الحالة الأقل نهائيا، يغيب فيها الالتزام لمجموعة من القيم والاهداف الداخلية الثابتة ويكون الاستكشاف فى حالة الهوية المشتقة مفقودا تتصف بالفشل فى تحقيق التكامل مع الذات ومع الآخرين .

2. الهوية المبتسرة :وهى حالة ذات مستوى عال من الالتزام يكون الافراد فيها متقبلين توقعات الاخرين خاصة الآباء.

3. **الهوية المؤجلة:** يكون اصحاب هذه الهوية ذووا سلوكات متباينة وتجارب معاشة متعددة يكافح ويناضل ليجد هويته ويحدد ذاته.

4. **الهوية المحققة** :وهى الحالة المفضلة يجتاز فيها الفرد أزمة الهوية بنجاح فيها تمثل للاستقلال الذاتي للهوية وإدماج مجموعة من الالتزامات المتبناة أثناء فترة الاستكشاف".[42]

سابعا: أثر العولمة على هوية الشباب

1. على الحياة الأسرية:

ا-الزواج: ان عملية اختيار الزواج لم تعد مسالة اسرية بل هى من الحريات الشخصية لذا نجد الرجل يختار لنفسه من يريدها زوجة خاصة وأنها تختلط في كل مجالات التعليم – الصحة – ... مما مكنها من الالتقاء والتعارف وتطوير العلاقات التى تؤدى الى الزواج وهذا يعنى ان اختيار الزوج فى هذا النمط من الأسرة لا يخضع الى القواعد التقليدية "فتدخل الأهل لم يعد مقبولا ولا يعلق الشاب المقبل على الزواج كبير الأهمية على رأى أسرته، وأصبح الحب والتفاهم المتبادل الأساس فى بناء الأسرة الزواجية النواتية ".[43]

وهذا نتيجة انتشار افكار جديدة وثقافة فرضها العصر والتى تطرح قيم التحرر والمساواة بين الجنسين والتمرد على القيم التقليدية لجمودها فى ظل التغيرات السريعة الى تتعرض لها المجتمع والأسرة معا ويظهر ذلك من خلال حق المرأة فى الاختيار الزواجى، فلم يعد الاختيار حقا للرجل فقط بل للجنسين معا اعتقاد منهم "انهم باختيارهم الفردى للشريك والمبنى على العاطفة سوف يضمنون التوازن فى حياتهم الزوجية المقبلة ".[44]

والزواج هو نظام اجتماعى يقوم على اساس الأسرة وهو قرار شخصى يتطلب اختيار كل طرف لآخر، ويخضع الاختيار الى عوامل تختلف عن العوامل التقليدية كالجاذبية الجسمية، والقرب المكانى، والمستوى الثقافى ويعتبر العامل العاطفى العامل الحاسم اليوم فى بناء العلاقة الزوجية فـ "الصفات المعنوية اللامادية هى الصفات المحببة عند اختيار الزوج أو الزوجة، وتأتى الصفات المادية فى المرتبة الثانية، ذلك رغم قساوة الحياة وغلائها، وهذا يعكس ايضا مدى تمسك الأسرة بالقيم الدينية وبالمحاسن الأخلاقية وتفضيلها عن الأموال".[45]

وهذا يعكس تغير القيم ومعايير الاختيار لدى الأفراد، فلم تعد المادة وحدها أساس بناء الأسرة واستمرارها لدى الإناث ولم يعد اكمال معيار تقاس به السعادة الزوجية لدى الشباب.

ب- العلاقات الأسرية:

كانت الأسرة الجزائرية قائمة على اساس السلطة الأبوية، فالذكر هو أساس ومحور العلاقات الأسرية، إلا أنه ونتيجة التغيرات التى تعرض لها المجتمع تغيرت القيادة فلم تعد " رئاسة الأسرة حكرا على الرجل حيث ظهر الاتجاه الى الأسرة المتكافئة حيث يتبادل الزوج والزوجة وبمشاركة الابناء القيادة حسب الظروف".[46]

ولقد كان للشبكة المعلوماتية الأثر الكبير على العلاقات الأسرية بحيث اصبح لكل فرد عالمه الافتراضي الذى يسحبه شيئا فشيئا عن عالمه الحقيقي، "مما أدى الى بعض الانحرافات الاجتماعية الملازمة للروح الانعزالية والانفرادية الناتجة عن الانسلاخ عن المجموعات التقليدية الأسرية الجوارية المسجدية ".[47]

لذا فان على الآباء احتواء الأبناء ومصاحباتهم اقتناعا منهم إن أسلوب معاملتهم لم يعد ناجعا، وفى هذا الصدد يقول هشام شرابى " اننا نحرم اولادنا من مواهبهم ونحد من مقدرتهم لاننا لا نسعى بغية جعلهم على صورتنا ومثالنا كما فعل اباؤنا فجعلونا على صورتهم ومثالهم".[48]

فوعى الآباء بضرورة التعامل مع الأبناء بما يفرضه عصرهم وثقافتهم عمل كثير على انفتاح العلاقة بين الآباء والأبناء، والسماح لهم بتحمل مسؤوليات قراراتهم التابعة من إرادتهم المطلقة مما يسمح فى بناء شخصية مستقلة عن شخصية الآباء.

ج- القيم الشبابية:

إن انتشار التكنولوجيات الجديدة كالاعلام والاتصال ساهم فى التدفق المعلوماتى والذى ادى الى مواجهة ثقافية ما يسمى بالغزو الثقافى لانها الوسائل الحديثة غير مجدرة من قيم اصحابها فمثلا " برامج الحاسوب ليست كلها حيادية فهى تعكس محيط وتطلعات وخصوصيات شخصية التى أعدوها ".[49]

"ولقد بنيت دراسة علمية ان تعرض الشباب لآليات الاعلام زاد من انحراف الشباب5/ 60 وترتفع هذه النسبة كلما زاد تعرضهم واستهلاكهم لوسائل الاعلام.

كما كشفت ان هناك علاقة طردية بين زيادة نسبة الإدمان على المخدرات وظهور جرائم مستحدثة ونسبة تعرض الشباب لمختلف وسائل الاتصال الحديثة وذلك بنسبة 55/60.[50]

ثامنا: المـــــراجع

[1]- عبد الله طارق، دعه فإنه مراهق، ص 201.

[2]- على دغربى، غياب الهوية الثقافية لدى الشباب

[3]- محمد شريف عبد الرحمن، العولمة والهوية، دار الهدى للنشر والتوزيع ،ط1، 2008 ،ص52

[4]-كودس باركر، التلفزيون والعولمة والهويات الثقافية، تر: علا احمد صلاح، ط1، مجموعة نيل العربية، مصر 2006، ص118.

[5]- مولود زايد الطبيب، العولمة والتماسك المجتمعى فى الوطن العربى، المركز العالمى للدراسات وابحاث الكتاب المختصر، ط1، لبنان، 2005،ص 228.

[6]- محمد شريف عبد الرحمن، مرجع سابق ص 52

[7]- بيميمون كلثوم، تصور وممارسة الهوية الثقافية لدى الشباب الجزائرى بين الفضاء الالكترونى والممارسة الواقعة ،مجلة دراسات التنمية والمجتمع ،العدد2015،2، ص11.

[8]- محمد عابد الجابرى، العولمة والهوية الثقافية ،عشر اطروحات ،مجلة المستقبل ،العدد 1998،288

[9]- محمد الهوارى، العولمة الثقافية واثرها على الهوية العربية الاسلامية، مجلة الحكمة،العدد18، 2013، ص159.

[10]- محمد الشريف عبد الرحمن، مرجع سابق، ص62

[11]– نفس المرجع، ص62

[12]– مولود زايد الطبيب، مرجع سابق، ص230.

[13]– احمد حمودة واخرون، المجتمع العربى، الشركة العربية للتسويق والتوريدات، مصر، 2009، ص20.

[14]– احمد عزت عبد الكريم واخرون، المجتمع العربى، دار النهضة العربية، بيروت ،1970، ص100.

[15]–احمد حودة واخرون، مرجع سابق، ص31.

[16]– مولود زيد الطبيب، مرجع سابق، 67.

[17]– حليم بركات، المجتمع العربى نحو القرن العشرين – بحث ميدانى نحو تغيير الاحوال والعلاقات، مركز الوحدةالعربية للدراسات، بيروت، 2001، ص 684.

[18]– محمد شريف عبد الرحمن، مرجع سابق، ص .68

20– حسن عالى، اشكالية التنمية الاقتصادية دون تنمية بشرية، مجلة دراسات فى التنمية والمجتمع، العدد2، دار التل للطباعة ،2015، ص 110.

[20]– سمير أمين وآخرون، المجتمع والاقتصاد امام العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط2004،1، ص113.

21 –امولود زايد الطبيب، مرجع سابق ،ص177.

[22]– نقلا عن: محمد شريف عبد الرحمن، مرجع سابق، ص68.

[23]– مرجع سابق، ص70.

[24]– السيد رشاد غنيم، التكنولوجيا والتغير الاجتماعى، دار المعرفة الجامعية، ط1، الاسكندرية، 2008، ص269.

[25]– يسرى احمد العكاشى، تشكل الهوية الانا والتحديات الثقافية الى تواجه الشباب الجامعى

[26]– نقلا عن: خليل حسن، قضايا دولية معاصرة، دراسة موضوعات النظام العالمى الجديد، دار المنهل، لبنان، ط 1، 2007،

[27]– نقلا عن: محمد شريف عبد الرحمن، مرجع سابق، ص115

[28]– محمد الهوارى، العولمة الثقافية واثرها على الهوية العربية الاسلامية، مجلة الحكمة، العدد 18، كنوز المعرفة، 2013، ص156.

[29]– سعاد حنبل سعيد، القيم العالمية واثرها فى السلوك الإنسانى، عالم الكتب الحديث، الاردن، ط1، 2008، ص42.

[30]– طه عبد العاطى نجم، الاتصال الجماهيرى فى المجتمع الحديث، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2008، ص 218.

[31]– محمد الشريف عبد الرحمن، مرجع سابق، ص124.

[32] –محمد شريف عبد الرجمن، ص119.

[33]– نفس المرجع، ص120

[34]– خليل حسن، مرجع سابق، ص68.

[35]– نجم طه عبد العاطى، مرجع سابق، ص .214

[36]– محمود شريف عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 121.

[37]– محمد عرابى، تاثير العولمة على ثقافة الشباب، دار الثقافة، القاهرة، ط2006،1، ص 131.

[38]– مولود زايد الطبيب، مرجع سابق، ص 20.

[39]– محمد شريف عبد الرجمن، ص 119.

[40]– محمد شريف عبد الرجمن، مرجع سابق، ص 59.

[41]– بيميمون كلثوم، مرجع سابق، ص 11–12.

[42]– محمد شريف عبد الرجمن، مرجع سابق، 59.

[43]– عبد الهادى عباس. المراة والأسرة فى حضارة الشعوب وانظمتها، ط1، ج1، دار الطلاسق، سوريا، 1987، ص 1923.

[44]– مصطفى بوتفنوشت، العائلة الجزائرية: الخصائص الحديثة، تر احمد دمبرى، د، م، ج، 1984، 307.

[45]– محمد احمد البيومى، القيم وموجهات السلوك الاجتماعى، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2006، 158.

[46]– محمد عرابى، مرجع سابق، ص 231.

[47]– فضيل دليو، التكنولوجيا الحديثة للاعلام والاتصال المفهوم، الاستعمالات، اللافاق، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، 151.

[48]– هشام شرابى، النظام الابوى واشكالية تخلف المجتمع العربى، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1981، 165.

[49]– فضيل دليو، مرجع سابق، ص116.

المعوقات الاجتماعية لمشاركة المرأة فى عملية التنمية

Social constraints of women's participation in the development process

د .سعداوي زهرة
جامعة حسيبة بن بو علي الشلف
أ. زاوى فاطمة الزهراء
جامعة حسيبة بن بو علي الشلف

ملخص :

تهتم هذه الدراسة ببحث دور المرأة في عملية التنمية وما هي اهم العوائق الاجتماعية التي تحد من دور المرأة في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال التركيز على الموروثات الثقافية التي اصبحت من بين الرواسب التي لها تأثير على سلوك المرأة من خلال الحد من مشاركة المرأة فى عملية التنمية .

الكلمات المفتاحية :

المرأة، التنمية، المعوقات الاجتماعية

Abstract:

This study focuses on the role of women in the development process and what are the most important social obstacles that limit the role of women in the process of social and economic development by focusing on the cultural heritage that has become one of the sediments affecting women's behavior by limiting the participation of women in the development process.

key words : Women, Development, Social Constraints

مقدمة :

تعد التنمية من بين القضايا والمستجدات التي دار حولها النقاش في مختلف التيارات الفكرية،والاقتصادية، والسياسية، الاّ انّ التنمية تهدف الى تحقيق وتطوير المجتمع من حالة الركود الى حالة التطور وتقدم المجتمع، الا أنه من الملاحظ ان التنمية تختلف من مجتمع لآخر هذا راجع الى اختلافات في السياسات الاجتماعية والثقافية لكل مجتمع واختلاف المناهج التنموية، لذا يعتبر المجتمعات الأوروبية المتقدمة من بين المجتمعات التي حققت تطورا في تبنى الاستراتيجيات السياسية والاقتصادية في حدوث التطورات التكنولوجية والعلمية، بينما تعد الدول المتخلفة تعانى من ازمة التخلف وعدم مشاركة المجتمعات الاوروبية في تطوير العلم والتكنولوجيا والنهوض من حالة الاستقرار الى حالة الديناميكية المتطورة، وتعد المرأة من بين اكثر الاثار السلبية التي خلفتها السياسة الاجتماعية في تطوير

المرأة في مختلف المجالات الاقتصادية، والسياسية،وان كانت مشاركتها فأنها تبقى في الاطار التي رسمها اياها المجتمع (التعليم –الصحة – الادارة).

لذا فان الرؤية الداروينية التي تؤكد تفوق الرجال على النساء هي من كرست دونية المرأة وتفوقها وهذا ما هو الا امتداد للرواسب الثقافية للمجتمع الى حد تعبير العالم الاجتماعي الإيطالي فألفريدو باريتو اذ اصبح يتشكل ويعيد انتاج النظام الثقافي المهيمن، اذ تؤكد الدراسات السوسيولوجية مزال دور مشاركة المرأة وصنع القرار فى المجال السياسي محدود

ومن هذا المنطلق سنحاول في هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على ما تم التطرق اليه في محورين :

الاول :التأصيل النظري والمفاهيمى للمصطلحات البحث .

المحور الثانى : سنركز على دور المرأة فى التنمية .

المحور الثالث : سنركز على اهم العقبات والعوائق الى تحد من دور ومشاركة المرأة فى عملية التنمية

أولا : التأصيل المفاهيمى والنظري لمصطلحات البحث :

لقد استحوذت قضية التنمية على اهتمام العلماء والباحثين فى مختلف التوجهات الفكرية والاجتماعية، والاقتصادية لبلدان العالم، وفى ضوء ذلك اكتسب المفهوم اهمية وتعددت الرؤى الفكرية وتباينت تعريفاته فى محاولة البحث عن تعريف يوحد اطاره فى مختلف التوجهات الفكرية.

تعريف التنمية والمفاهيم ذات العلاقة"

"يعرفها محمد عاطف غيث بأنها التحريك العلمي لمجموعة العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال ايديولوجية معينة لتحقيق التغير المستهدف من اجل الانتقال من حالة الغير المرغوب فيها الى حالة مرغوب الوصول اليها "[1]

"ايضا تشير التنمية "الى الزيادة السريعة والمستمرة فى مستوى الدخل الفردي عبر الزمن، بل ذهب الى إعطاء تحديد كمي للزيادة السنوية المطلوبة فى النتاج القوميالإجمالي استنادا الى خبرة الدول المتقدمة في مراحل تطورها المبكرة ليصبح فيها الاقتصاد القومي قادرا على توليد زيادات سريعة ومتواصلة في معدلات الناتج القومي بمعدلات تتراوحما بين 5%الى 7% وهذا يعنى زيادة متواصلة في مستوى الدخل الفردي بمعدل يتراوحما بين 2%، 4%وذلك بفرض ان معدل نمو السكان يبلغ 3%سنويا."[2]

"وتعنى التنمية بشكل عام : عملية تغيير مخطط للانتقال بالمجتمع المحلى من حالة الى حالة اخرى في اطار هذه الجزئية من الضروري ادراك الفرق بين التغير والتغيير فالتغيير عملية تغير مقصودة وواعية ومخططة، اما التغير فهو عملية تلقائية تنتج عن التفاعل الطبيعي الذى يحدث في المجتمع "[3]

"لذا تشير التنمية في تقارير الامم المتحدة وفى الفكر الاقتصادي الغربي بشكل خاص وبخاصة في الخمسينات والستينات من هذا القرن على انها تعنى بشكل أساسي تحقيق النمو المستمر فى الناتج القومي الإجمالي وما ينتج عنه من نمو مستمر فى معدل الدخل الفردي الإجمالي مع الاشارة الى جوانب غير

اقتصادية تتعلق اساسا بتحسين ظروف المعيشة للمواطنين في البلدان الغير غربية الى عرفت بالبلدان النامية "[4].

نلاحظ من خلال هذه التعاريف ان التنمية يجب ان تكون مخطط لها بشكل منظم وغير عشوائي غير منظم ولكى تحقق التنمية لابد من التركيز على الجانب السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي .

ثانيا :مفاهيم التنمية :

النمو :

"يصعب ايجاد خط فاصل بين التنمية والنمو فكل منهما امتداد للآخر وهما يتداخلان في أنظمة المجتمع وانساقه الاجتماعية زمنيا ويتفقان معا نحو التحسن والارتقاء وهما في هذه النقطة يختلفان عن التغير فمفهوم التغير يشير الى حدوث تغيرات في الظواهر والاشياء دون لأن ان يكون لهذا التغير اتجاه واضح يميزه فالتغير يكون تقدما او ارتقاءا أو تخلفا وتأخرا."[5]

"لذا يختلف معنى النمو عن التنمية فالنمو ظاهرة تحدث فى جميع المجتمعات على اختلاف مستوياتها الاجتماعية، والاقتصادية، والحضارية " كما ينظر اليه على انه عملية تلقائية تحدث من غير تدخل جانب الانسان، اما التنمية فهي تشير الى النمو المتعمد الذى يحدث عن طريق الجهود المنظمة التي يقوم بها الانسان لتحقيق أهداف معينة.[6] "

التطور : "

يقصد بالتطور ذلك التغير التدريجي ويأخذ التطور عدة انواع هى :

أ-**تطور كونى** :وهو يدل على العالم والاجرام السماوية مع النشوء الى الارتقاء ثم الفناء.

ج-**تطور عضوي** :ويطلق على النمو فى الكائن الحى الذى يأخذ دورة في تطوره تبدأ منذ تكوين الخلية الاولى، ثم الجنين فالولادة، فالنضوج ثم الوفاة

د- **تطور عقلي** :وما يصاحبه من نمو وارتقاء فى التفكير والشعور والإدراك

ثم نضوج ثم اضمحلال ويعتمد ذلك على القدرات الذهنية والعقلية ."[7]

هـ-**التغير :**

"لقد استخدم ميرتون مصطلح المتغير فيصف المفاهيم بأنها متغيرات تنشابين علاقات امبريقية مثل مفاهيم المكانة والدور، والمعيارية،لذا فقد استخدم المتغير للإشارة الى المتغيرات الكمية او الكيفية، ويتكون المتغير الكيفي من فئات وليست من وحدات عددية، اما المتغير الكمي فهو يتكون من سلسلة ووحدات عددية، وتتمثل المتغيرات الداخلية فى سياسة الانفتاح وما يصاحبها من تحولات اقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وقيمية، امّا المتغيرات الخارجية فهة تتمثل فى اليات التبعية ومنها ثورة الأعلام، ونقل التكنولوجيا، والشركات المتعدّة الجنسيات، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والمساعدات الخارجية والقروض "[8]

التقدم :"

قد استخدم فى البداية بصورة عامة ليشير الى التحسن، وقد عرفه **دافيد هيوم** "بأنه التحسن الذى طرأ على المجتمع الانسانفى انتقاله من الحالة الفطرية الأولى الى حالة اعظم كمالا."[9]

ثالثا: مؤشرات التنمية:"

-انها تتطلب الجهد المنظم والمستمر لتحسين الاوضاع الغير مرضية الى أوضاع مرضية أخرى جيّدة .

-ان التنمية تعتمد على الجهود الشعبية المنظمة

-التغير من وضع معين الى وضع أفضل .

-الاهتمام بجميع الفئات وكل القطاعات والمجالات .

-امّا **نلس، ورامس، وفرنت،** فانهم يرون ان تنمية المجتمع اولا وقبل كل شئ**هعمليةو توجيه** من أجل العمل ومن خلالها يكتسب أفراد المجتمع المهارات الضرورية لمواجهة مشكلاتهم ".[10]

يرى **ديسكون**باللأضافة الى ماسبق انّ هناك عددا من الابعاد تعتبر أساسا عن التنمية وهى:

-انّ التنمية ترتكز على الانسان

-انها عملية وليست مجرد حادثة

- انها تتطلب التنظيم من جانب كل المشاركين فى هذه العملية [11]

رابعا :مستويات التنمية:

يرى محمد الجوهرى ان هنالك ثلاث مستويات للتنمية :"

المستوى التكنولوجى: يعمل على تغيير أساليب الانتاج والنقل، والاتصال ....الخ

-**المستوى الاقتصادى**:يهتم بالانتاجية وتوزيع العائد

-**المستوى الاجتماعي** :يشمل مجالات العلاقات الاجتماعية، والوعى والمسؤولية ودراسة توزيع القوة، والتعليم، والدخل."[12]

خامسا : مبادئ التنمية الاجتماعية:

لقد قدم العديد من العلماء والباحثين مجموعة من المبادئ والاسس الى ينبغى التقيد بها من اجل تحقيق التنمية وتطوير المجتمع ورقيه :

أ -مبادئ التنمية الاجتماعية عند خبراء الامم المتحدة:"

-مراعاة ان تكون برامج التنمية قائمة على أساس الحاجات الاساسية صغيرة عما يشعر به الاهالى فعلا .

-مراعاة التوازن فى مجالات التنمية المختلفة حتى لاتكون برامج التنمية مجرد أنشطة متناثرة تقوم بها جهود متباعدة -يجب ان تستهدف برامج التنمية الاجتماعية زيادة فاعلية مشاركة ألاهالىفى شؤون المجتمع المحلى وتدعيم نظم الحكم او أقامتها أن لم تكن موجودة من قبل

-ان مهمة تغيير اتجاهات أهالى المجتمع المحلى ليست أقل أهمية بل هى أخطر من الانجازات المادية او برامج التنمية الاجتماعية والانتاجية

–أكتشاف وتدريب القيادة الشعبية المحلية وتشجيعها ولذلك لأن التنمية لا يمكن أن تتحقق من خلال القيادات المهنية المأجورة وحدها .

–بذل المزيد من الاهتمام لتدعيم دور النساء والشباب فى برامج التنمية وذلك عن طريق برامج التربية الاساسية وتعليم الكبار، نوادى الشباب وأجهزة رعاية الامومة والطفولة والجمعيات والاندية النسائية."[13]

سادسا : دور المرأة فى التنمية الاجتماعية :

تحتل المرأة دورا هاما في النّظام الاجتماعي وفى بناء المجتمع وتقدمه، وأنّ اى مجتمع لا تكتمل صورته النهائية الاّ بتقدم المرأة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

"يقصد بتنمية المرأة مختلف الجهود والاسهامات التي تبذلها المرأة سواء اتسمت بالطابع الاقتصادي، أو الاجتماعي، والتى تؤدى ألى أحداث التغير الاجتماعي وتسهم فى تحقيق درجة من التقدم الاجتماعي "[14]

وتعد المرأة طاقة بشرية فهى تكون نصف الموارد البشرية فهى تؤثر وتتأثر من خلال تبنيها مختلف الاستراتيجيات لتطوير عملية التنمية فى مختلف المجالات، ويتوقف الدور التنموى عند المرأة من خلال وعيها بقيمة التنمية ودورها فى تحقيق التطور للمجتمع .

لقد عرفت المرأة الجزائرية تغيرا محدودا فى الوظائف التعليمية، والاجتماعية، والاقتصادية مما ادّى بها الى خروجها الى ميدان العمل وهذا ممّا ادى تطوير مشاركتها فى مجال الحياة الاجتماعية والاقتصادية

أ – تطور الوضع التعليمى للمرأة :

لقد تبنت الدولة مجموعة من الاستراتيجيات والخطط التنموية من أجل بناء مجتمع متطور وايضا من اجل تطوير المرأة والخروج من ازمتها ووضعها المتدنىالعلمى، ".حيث بلغت نسبة التمدرس من 39،60% ليصل الى 94،06%سنة 2006ويشكل هذا تحولا كبيرا فى تعليم المرأة فى الجزائر، وهو ما يؤهلها للمشاركة أكثر فى الحياة الاجتماعية، ويزيد من فرص تقلدها مناصب المسؤولية ألامر الذى ينعكس ايجابا على مكانتها داخل الاسرة وخارجها."[15]

ب– تغير المنظومة القانونية للمرأة :"

لقد كرس الدستور الجزائري المساواة بين الرجل والمرأة فى العديد من مواده وذلك يتمثل فى الحقوق والواجبات فى التعليم والعمل، وفى تقلد المهام والوظائف، كما تضمن التعديل الدستوري الاخير أضافة مادة تؤكد على سعى الدولة على ترقية المرأة فى المجال السياسي، وانبثق عنه نظام الكوطابالنسبة للمرأة في جميع الاستحقاقات للوطنية

على جميع المستويات، ويشكل ذلك تطورا ملحوظا ومكتسبا عند المرأة الجزائرية، وخاصة ان الدستور أعلى مرتبة من جميع القوانين، حيث يفرض مبدأ دستورية القوانين مطابقة وعدم تعارض جميع التشريعات الوطنية مع أحكامه."[16]

ب- **خروجها الى ميدان العمل :**

مما لاشك فيه انّ ولوج المرأة الى ميدان العمل ما هو الا نتاج للواقع الاجتماعي وما يتضمنه من تطورات اقتصادية واجتماعية، وسياسية دفعت بها ألى مشاركتها فى الحياة الاجتماعية

"1/ **دور المرأة فى النشاط الاقتصادي :**"

لاتزال هناك نسبة كبيرة من النساء العاملات تعملن فى قطاع الزراعة، والخدمات، فتشير المعطيات الاحصائية انّ حوالى 83،1% من قوة العمل فى البلدان العربية ترتكز فى قطاع الزراعة والخدمات السياحية التأمين، المصاريف، الخدمات الصحية، والاتصالات الذى يأتنفى المرتبة لمجموع البلدان العربية فالنسبة للنشاط الاقتصادي للنساء العاملات فى العالم العربي، فى حين تمثل قطاعات الصناعة والبناء والتشييد وغيرها نسبا متدنية جدا لأشراك المرأة، وهذا يعنى نسب اشتراك المرأة فى قطاعات الانتاج المادي ما عدا الزراعة متدنية جدا اذا ما قورنت بنية اشتراك الرجال بينما تستقطب قطاعات الخدمات الصحية، والتعليمية، الأغلبية الساحقة من النساء العاملات فى البلدان العربية عموما وأن تفاوت ذلك من بلد لآخر ."[17]

"لذا تشير بعض المهن التى تهيمن عليها النساء مثل التمريض والخدمة الاجتماعية 68%للتمريض، 40% للتدريس، 50% من خريجى كليات الصيدلة من التمريض والنساء، امّا فى قطاع الصناعة فأن الملاحظ ان المرأة العاملة فى البلدان العربية يتركز وجودها فى بعض الصناعات مثل صناعة الملابس الجاهزة والمنسوجات حيث تصل نسبة شغل النساء للوظائف ببعض المصانع ألى 60% فيما يعرف بتأنيث يعض الصناعات فى البلدان العربية، كذلك أن هنالك قطاعات العمل مثل تمركز النّساء فى القطاعات الحكومية، ووفقا لدراسة اجرتها منظمة العمل العربية على حوالى 13 مدينة عربية، فقد تبيّن انّ نسبة عمل المرأة فى الاقتصاد العشوائى غير المنظم 36،1%فى تونس، 56%فى المغرب، 25% **فى الجزائر**، 43% فى مصر "[18].

اذ انّ الملاحظ ان لكل مجتمع تختلف لدية لبعض الخصوصيات الثقافية والاجتماعية وبالتالي تختلف عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الا انهم يشتركون فى النظرة المجتمعية للمرأة مما يطرح لنا إشكالية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدى المرأة .

وتجدر الاشارة بنا الى انّ المرأة فى المجتمع الجزائري اقتحمت مجالات عديدة فى الصحة والتمريض والتعليم والتى تعتبر كمهن تقليدية التى كانت تمارسها المرأة، الان نجد انّ المرأة دخلت مجال المقاولاتية بعدما حدثت تغيرات هيكلية اصاب المجتمع الجزائري سنة 1989 والتوجه نحو المسار الرأسمالي مما أدى الى انتشار الظروف الاجتماعية والاقتصادية المزرية، وارتفاع نسبة البطالة وتعتبر المرأة من بين أكثر المتأثرين بهذه ألازمة مما ادى بها الى اقتحامها الى ميدان المقاولاتية بعدما كانت مقتصرة على الرجل " حيث بلغت نسبة النساء المقاولات فى الجزائر 9500أمرة مقاولة ومع ذلك استطاعت أن توفر 25000 منصب عمل، وبالموازاة تشير إحصائيات غير حكومية أعدتها لجان تابعة

للمرصد الوطنى للمرأة الجزائرية بالتنسيق مغ غرفة التجارة والصناعة الجزائرية ألى وجود 29 ألف سيدة أعمال جزائرية تنشط حوالى تسعة ألاف سيدة أعمال فى مجال البناء والمقاولات، بينما تشتغل أحدى عشر ألف فى قطاع الخدمات فى الوقت التى تزيد قرابة 10 الاف سيدة مشاريع فى مجالات مختلفة بداية فى قطاع الصيد البحرى مرورا بأدارة مشاريع بيتية كالخياطة والطرز ووصولا ألى أدارة المدارس الخاصة[19].".

2/: دور المرأة فى المشاركة السياسية :

لقد أصبحت قضية المشاركة السياسية عند المرأة من بين أولويات النظام الاجتماعي داخل المجتمع وهذا راجع بعد حصول المرأة على مختلف السياسية ممّا ساهمها فالترشح لأخذالقرارات السياسية ولأثبات وجودها بعدما تطورت علميا فى مختلف المجالات، وهذا راجع ألىتأكيد الدستور الجزائري على المساواة «بين الجنسين فى الحقوق السياسية وهذا ما نصت عليه المادة 31 مكرر من الدستور .

"حيث بلغت سنة 2002 عدد مقاعد المرأة ب25 مقعد فى البرلمان اى بنسبة 6،2%."[20]

كما تضمن العرض الاخير للدستور الى اقرها الرئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة تكريس المساواة بين الرجل والمرأة وتشجيع على ترقية المرأة تقلد مناصب المسؤولية فى الهيئات الادارية، وقد تبين نظام الحصص للتمثيل النسويفى المجالس المنتخبة نسبة منحهن 30% مقعد فى البرلمان كحد أدنى .

"كما بلغت نسبة النساء المقاعد فى المجلس الشعبي من 2012-2017حوالى 316"[21]

ونفس السياق نرى أن المرأة اقتحمت المجال السياسي واتخذت السلطة والقرار مما عزز من مكانتها الاجتماعية بعدما أصبح لديها وعى بحقوقها بعدما التحقت بالتعليم ودخولها الجامعة راجع ألى أنّ هنالك ديموقراطية ومجانية التعليم كلّه انعكس على النظام الاجتماعيوالتغيرفى النطام القيمي نوعا ما .

3/قطاع القضاء :"

لقد بلغت عدد النساء القاضيات 957 من مجموع 2897فاضيا سنة 2004، اما حاليا لقد بلغ عدد النساء القاضيات 2064قاضية بنسبة 4141%من العدد الإجمالي، اما مناصب المسؤولية فقد تقلدت المرأة منصب رئيس مجلس الدولة 1ورئاسة مجلس قضائي 02، اضافة الى 29 منصب رئيسة محكمة، كما دخلت المرأة مجالات عديدة كانت حكرا على الرجال دون غيرهم"[22] .

3مجال الأمن الوطنى:

"لقد تقلدت المرأة مجالات عديدة فأنخرطتفى المجال الامنىالوطنى حيث بلغ عدد الشرطيات 9700شرطية سنة 2011، من بينهن 7300 عونات الامن العمومى و 369 حافظة ألأمن العمومى، فيما يتعلق بلغ عدد المفتشات الشرطيا 1086 مفتشة وعدد الضابطات 634، 129 محافظة شرطة، و22 عميدة شرطة، كما توجد 5 نساء فى رتبة عميد أول للشرطة ."[23]

من خلال ما تقدم نجد أن المرأة لها دور فاعل فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بفعل عملية التغيرالاجتماعي الذى شهده المجتمع الجزائري وتغير الرؤية المجتمعية لدى المرأة مما ساهم فى أقحامها

المجالات أللاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية، لكن الملاحظ مازالت مشاركة المرأة في عملية التنمية محدودا بالرغم من أن نص الدستور ساهم فإعطاء المرأة حقوقها وواجباتهاوالمساواة بين الجنسين تبقى الثقافة المجتمعية(القيم الذكورية) هى المهيمنة في أتجهات المرأة وسلوكها ويبقى الرجل هو من يرسم تلك المكانة الاجتماعية عند المرأة، كما يتأثر الدور التنموي عند المرأة بقوة العادات والتقاليد والموروثات الثقافية والتي تتمثل فى الامثال الشعبية التى تكرس من دونية المرأة وتؤثر عليها فى الدور التنموى عندها .

ثانيا: القيود الاجتماعية المفروضة التى تحد من دور المرأة فى عملية التنمية :

أ/ المرأة بين اليات التنشئة الاجتماعية والرقيب الداخلي :

مما لاشك فيه انّ للموروث الثقافي للمجتمع الجزائري يلعب دورا أساسيا فى التأثير على سلوك المرأة وأضعافها، اذ نجد انّ هنالك اختلاف أساسيفي تربية الفتاة وتنشئة الذكور، فالفتاة منذ ولادتها تربى على أساس انها تابعة للرجل باعتقادها أنها هو من يوفر لها الحماية والرعاية الاجتماعية بل تعدى ذلك بأن المرأة هىالتى اطرت وحددت تلك الصورة النمطية والسلبية لها بتقبل العنف الممارس ضدها، وتجدر الاشارة بنا الى أن الامثال الشعبية هى من كرست دونية المرأة واضعاف قدرتها فى مجالات الحياة الاجتماعية " وسنذكر هذه الامثال الشعبية التى دفعت بالمجتمع بالتقليل من قيمتها "

الى مالوش ولد عديم الظهر والسند (تفضيل الذكور على الاناث)

لما قالو ذا ولد انشد ظهري واشتد (تفضيل الذكور على الإناث)

لما قالو ذي بنية اتهد ركن البيت عليه (تفضيل الذكور على الاناث)"[24]

ولذا فأن نمط التنشئة الاجتماعية اعطت للذكور قيما عليا وايجابية أكثر من الاناث وهذا مما ساهم فى ظهور أشكال التمييز ضد المرأة كالعنف الرمزى . اللفظى، والجسدى ...، وأحط من قيمتها بل تعدى ذلك الى ظهور أشكال التمييز فى قطاعات المجتمع، أو بالأحرى مؤسسات الضبط الاجتماعي الرسمية والغير الرسمية.

"لذا التأثير الفعال لثقافة المجتمع بعاداتها وتقاليدها وقيمها بمكن أن تمثل الرقيب الداخلي الذى يوجه للمرأة ألى ماينبغى أن تكون عليه وما يرغبه المجتمع والاخر منها، الا أن تكثيف تأثير هذه الثقافة وتأطيرها لنموذج نمطى للمرأة وصورتها في المجتمع يدفع ألي تبنى هذا النموذج والدفاع عنه حتى وأن كان يتعارض فى بعض الأحيان مع إنسانيتها وهو ألامر الذى يدعونا بموضوع الرقيب الداخلي للمرأة الذى يعيقها فى كثير من الأحيان من أن تقوم بأدوار ومهام من شأنها أن تحقق إنسانيتهاوإنسانية المجتمع المعاصر ."[25]

لذا لقد لعبت القيم الموروثة دورا بارزا فى اعاقة المرأة فى عملية التنمية مرتكزين على ذلك الجانب الفيسيولوجي الذى يتلاءم مع أدوار المرأة كأم، كزوجة وأن دورها ينحصر في العمل المنزلي لذا لقد امتدت هذه الرواسب وتشكلت وأعادت أنتاج هذه الثقافة فى المجتمع الجزائري، وتجدر الإشارة بنا الى أن

هنالك علاقة عدائية تاريخية بين الرجل والمرأة فبإعطاء الفرص المتساوية بين الجنسين وهذا ما يخلق لدينا إشكالية الممارسة التنموية لدى المرأة فى المجتمع الجزائري .

"لذا يمكن القول أن مشاركة المرأة فى المجال الاجتماعي العام محدودة (الصحة /التعليم) التي تعتبر من بين أولى الانظمة التقليدية، وتتأثر كثيرا المفاهيم وقيم الاسرة والمجتمع لذلك نلاحظ أن أكثر المجتمعات الديموقراطية تقدما غياب المرأة فى المجال السياسي بشكل واضح مع استثناء بعض الحالات القليلة ."[26]

وهكذا تخضع الفتاة الجزائرية منذ تاريخ نشأتها أهم القيم الاجتماعية والمعايير الاجتماعية التى على أساسها تربى كيف ينظر الى الطفل وكيف ينظر اليها وكيف تستقبل الفتاة عند ولادتها، وكيف يستقبل الطفل عند ولادته وأهم التصرفات التى تقوم بها الاسرة عند ولاة الطفل وأيضا ينظر على أن هنالك اختلاففى البناء الفيسيولوجي للفتاة وبين قدراتها اقل منه سواه فى الوظيفة أو فى التعليم حتى نرى أن التخصصات العليمة يجب أن توجه الى الذكور أكثر منه على الاناث لانها قدراتها العلمية لا تسمح بالتخصص العلميوبالتالي توجه الى الآداب وتنتقل هذه القيم من جيل ألي جيل الا ان تصبح بشكل لاشعوري مترسبة في البنى الذهنية للمجتمع الجزائري.

ب/ **تنشئة الرجل كمعيار وحيد :**

"يعتبر الرجل فى المجتمعات بصفة عامة والمجتمع الجزائري بصفة خاصة المعيار الأساسي للعائلة فى كثيرمن المجتمعات العربية فى الشرق الأوسط أو بالأحرى المجتمع الجزائري، وتشير قوانين فى المنطقة ألى أن النساء والاطفال بحاجة ألى الحماية، مما يوحى أن النساء لا يستطعن ولا حتى يحتجن ألى أعالة أنفسهن وتستدعى مثل هذه ألاحكام والقوانين التساؤل عن حق النساء فى العمل لان عملهن يعتبر يعتبر خياريا وليس أساسيا، وعلى سبيل المثال ينظر ألى أوقات البطالة العالية عند النساء بأنهن يسلبن من الرجال الوظيفة بدلا من أن يكون لهن الحق فى العمل، فأن العمل نساء خارج المنزل ينظر عليه على أنه مؤشر عجز اقارب الذكور من أعالة الاسرة، ومن شأن هذا المفهوم ان يفرض ضغطا اجتماعيا ونفسيا على الرجال اذا اشتغلت زوجاتهم خارج المنزل ."[27]

ج/الأمية :

أن من بين عوامل عدم اندماج المرأة في المجال العام هو تدنى فى المستوى العلميوبالتالي تؤثر فى الخطط التنموية للمجتمع الجزائري، "لذا من خلال تقارير الخاص لهيئة ألامم المتحدة عام 1971ان عوامل الفشل التى تقابل برامج التنمية فى الدول النامية التي تشارك فيها المرأة تتبع أساسا من عدم الحصول المرأة على حق التعليم، والنقص الشديد فى الخدمات التى تتمتع بها هذا من ناحية ومن ناحية أخرى ترجع عوامل الفشل بالنسبة للبرامج التي تستخدم فيه جهود المرأة وتأثير هذه الظروف على التنمية الاقتصادية والاجتماعية ."[28]

"حيث العلاقة بين التعليم والتنمية الاجتماعية، الاقتصادية تعتبر واضحة فى مجال التغير الاجتماعي للمجتمع أو كوسيلة تمهد لتحويل المجتمع الى التصنيع والتطور، وزيادة الانتاجية، وتحقيق التنمية التكنولوجية "[29].

لذا نجد أن المرأة عانت لفترات طويلة فى المجتمع الجزائري بتندى مستواها التعليمي (الامية)كنتيجة للاتجاهات التقليدية القيم والاعراف الاجتماعية التى تحد من دور المرأة فى العملية التعليمية اذ نستخلص هنا بأن هناك علاقة بين التعليم والتنمية لتطوير المجتمع، وأذا كانت تعانى المرأة من الامية كيف تستطيع أنماء المجتمع ولاسيما أن التنمية تعتمد على خطط استراتيجية من أجل تنظيم المجتمع وتفعيله.

د/**التمييز ضد المرأة :**

"ورد فىاتفاقية منع أشكال التمييز ضد المرأة التىاتخذته الامم المتحدة فى عام 1979 على أن التمييز يشير ألى الاستبعاد والتفرقة، ويكون من أثاره أو أغراضه تهين أو أحباط للاعتراف بدور المرأة بحقوقها الانسانية والحريات الاساسية، والاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية، او المدنية، التى توهن من تمتعها بهذه الحقوق أو ممارستها لهذا يصرف النظر عن حالتها الزواجية وعلى أساس المساواة بين الرجل والمرأة "[30].

لذا تعتبر المرأة فى المجتمع الجزائري من بين أكثر المتضررين جراء التمييز التى عانت منه بل اصبح جزء لا يتجزأ من ثقافة المجتمع بل هى ليست قضية مساواة فحسب أو التعليم، او قضية عمل بل هى قضية التقاليد الراسخة التى تؤكد التفوق الذكوري على المرأة وهنا يخلق لنا إشكالية اندماج المرأة فى العملية التنموية .

" لذا تقوم الثقافة الذكورية فى المجتمع الجزائري الاعلام من شأن القيم الذكورية وقيم الرجولة (الفحولة) ولكنها ترتكز حول قيمة هامة هى ضرورة تحمل المسؤولية فى مختلف مواقف الحياة وشتى مجالات الحياة الاجتماعية بحيث يرتبط الذكر أكثر من ألاناث على اعتبار الذكور أكثر إيجابية أكثر قدرة على تحمل المسؤولية وأكثر علانية فى أتخاذ القرارات وتنفيذها كما ينعكس ذلك فى العلاقات والانشطة داخل العائلة وأشكال التنظيم وتفرعاته المختلفة، وتعتبر الثقافة الذكورية (الابوية /البطريركية)فىإعطاء أولوية تكاد تكون مطلقة للرجل مع تهميش دور المرأة وعدم الاعتماد عليها لذا يتم تنشئة أعضاء المجتمع وأفراده من البداية ومنذ الميلاد وسنوات الطفولة الباكرة على تقبل هذه التفرقة والعمل بمقتضياتها ويعد عنصر التقبل عاملا هاما فى ترسيخ قيم الذكورة والمبادئ التي تقوم عليها هذه القيم ."[31]

"لذا لقد أكدت النظرة لدى البعض كما تروجه بعض الامثال الشعبية السائدة أن المرأة لايمكن أن تأتى بخير أو عمل ناجح وأذا حدث أن تفوقت أمرأة أو قدمن عملا ناجحا يقابل ذلك لدى الاسرة الجاهلية بالتهكم والازدراء **وترددالمثلالشعبى الناقة ناقةلو هدرت**، ولاشك أن أتهام عقلية المرأة وسوء رأيها امر غير صحيح لأن عقلية المرأة أحدى عناصر العقلية الاجتماعية وعندما تتضح ثقافة االمجتمع تنضج المرأة بحم أنها جزء لا يتجزأ من المجتمع ."[32]

هـ/الثقافة الشعبية:

لقد عملت الثقافة السائدة فى المجتمع الجزائرى على تحديد دور المرأة فى المجال االمنزلى أكثر من مجال الحياة السياسية والاقتصادية وأن دورها ينحصر فى تربية الاولاد ورعايتهم وأن العمل من اختصاص الرجل لأنه الأجدر به أكثر من المرأة فى تطوير المجتمع وتنظيمه وهذا ما يؤثر على تفعيل دور المرأة فى التنمية .

لذا يرى مالينوفيسكى " ان لما يظهر فى ثقافة المجتمع من اتجاهات فكرية تعكس أثرها على وضع المرأة ومكانتها وبالتالي على دورها، ويتأثر الدور التنموي اخير بالعوامل الشخصية المتعلقة بقدراتها الفعلية فهيالتي تشكل هذا الدور وتؤثر فيه "[33]

و- التحديات الاقتصادية :

لقد أثرت التحولات الاقتصادية في المجتمع الجزائري على المرأة مما ساهم فى التحاقها ألى الميدان العملي بسبب الظروف الاجتماعية الصعبة لكن دخولها الى العمل ساهم فى ظهور العديد من المشاكل الاجتماعية مما أدى أعاقة الدور التنموي للمرأة فى المجتمع الجزائري

1/عمل المرأة بين الموروث الثقافي وبين الدوافع الاقتصادية :

من المفارقات العظيمة أن الدور الأساسي للمرأة ينحصر فى الامور المنزلية كزوجة، وكأم ربة البيت هذا فى البناء التقليدي ولكن بتطور المجتمع عرفت المرأة احتكاك بالرجل فى مختلف المجالات الاقتصادية، والاجتماعية،و السياسة، لكن مع الظروف المزرية جعلتها تتحدى القيم الموروثة ودخولها ميدان العمل وهنا تطرح مشكلة الصراع بين القيم التقليدية وبين القيم الحداثة

وخصوصا لقد أثبتت العديد من الدراسات السوسيولوجية بأن المرأة ليست مجبرة على العمل وأن الرجل هو الكفيل لذا تعتبر الزواج والامومة عند المرأة هما من أولويات البناء التقليدى للمجتمع الجزائري .

2/ **أشكالية الموازنة بين العمل المنزلى والعمل الوظيفى:**

أن اقتحام المرأة وإدماجهافى التنمية اجتماعيا خلق لنا صراعات اجتماعية بين دورها كزوجة كأم وبين العمل الوظيفي وهذا ما يفرز لنا مشاكل داخل الاسرة نظرا لطبيعة العمل والى افتقارالأولاد للرعاية الاجتماعية (الاكل، الملبس) وانحصارهم فى الحضانة مما ساهم فى تقصير الوظائف الاجتماعية لدى المرأة وانشغالهافى تلبية الاحتياجات أللاقتصادية أكثر من انشغالها فى الجانب التوعوي للأبناء مما نجم عنه صراعا نفسيا واجتماعيا .

3/ **عدم المساواة بين الجنسين :**

"يعد التفرقة بين الجنسين من الجوانب الهامة فى غياب المساواة نتيجة لتجاهل مشاركة نصف السكان فى عمليات التنمية حيث تشكل المرأة ومجموع جنسها ولها دور أساسيفى المجتمع الذى تعيش فيه ودورها من الاتساع بحيث يستوعب مختلف نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والانسيابية من الشمول بحيث لا يقتصر على نوعية معينة من النساء دون غيرهن، فالمرأة ربة المنزل، والمرأة العاملة،

والمرأة الريفية لكل منهن لديه دور ووظيفة فى المجتمع، وفى تنمية مختلف المجالات الحياة كما انّ المرأة ذاتها فى حركتها كعنصر بشرى سياسيفي المجتمع لها كذلك دورها فى العمل الوطنيوالسياسي"[34] ويتأثر الدور الاجتماعي للمرأة حسب طبيعة المجتمع وخصوصياته الثقافية فأن مسالة عدم المساواة بين الرجل والمرأة بقى منصوص عليه فى الدستور، لكن فى الواقع الاجتماعي لا يتجسد مازالت التفرقة بين الجنسين موجودة في المجتمع العربي والاخص الذكر المجتمع الجزائري الذى تدحضه القيم والموروثات الثقافية التى تؤكد على الفوارق الموجودة بين الرجل والمرأة من حيث المستوى التعليمي كالذكاء وغيره التى تؤكد من دونية المرأة وعدم قدرتها على مسايرة الواقع.

أ – عدم المساواة الاقتصادية :

"تشير العديد من البلدان النامية مسؤولة عن الانتاج الزراعي والعمل السوقي والعمل الغير السوقي غير المأجور ويمتد العمل الغير المأجور من الرعاية للأطفال والمسنين والمرضى الى الانتاج الكفافى واعمال المنزل الروتينية التى تتضمن فى الدول النامية الى أن المرأة تعمل ساعات أطول من الرجل فى كل بلد من البلدان تقريبا وتتحمل 53% من مجموع عبئ العمل فى البلدان النامية و51%فى البلدان الصناعية [35]".

ب/ عدم المساواة فى التعليم :

"مازالت التفاوتات بين الجنسين فى التعليم كبيرة ففى البلدان النامية مازال عدد النساء الاميات أعلى من الرجال الاميين بنسبة 60%ومازال قيد ألاناث فى مرحلة التعليم الابتدائي أقل نسبة 6%من قيد الذكور، وتشير التقارير ألى أن الفجوة بيم الجنسين فى التعليم قد ضاقت خلال العقد الماضي، ولكن الظروف الغير المواتية نسبيا مازالت تعوق قيد البنات فى المدارس والثانوية فى معظم الدول الافريقية، فقد كان 31%من النساء بدون تعليم رسمىفى عام 2000، مقابل 18 % من الرجال "[36].

د–عدم المساواة فى الحقوق السياسية:

"أن الحيز السياسي ملك لجميع المواطنين ولكن الرجال يحتكرونه ومع أن وضع المرأة تشكل نصف عدد الناخبين، فأنهالا تشغل سوى 10%من المقاعد فى برلمانات في العالم، ونسبة 6%من المقاعد فى مجلس الوزراء الوطنية، حيث أن التغيرات فى المجتمع تحدث عادة من خلال العملية السياسية، فأن افتقار المرأة الى الفرص السياسية يمثل شاغلا خطيرا ."[37]

هـ–غياب القوانين المنصفة للمرأة

عد غياب القوانين عاملا رئيسيا لضعف مشاركتها فى الحياة السياسية، فالمشروع فى العديد من الدول العربية ينظر الى قضية المشاركة السياسية للمرأة نظرة ثانوية كذلك غياب القوانين التى تكفل الحقوق المدنية، هذا بالإضافة ألى غياب الوعى لدى المرأة نفسها وهذا ما يظهر فى الدول العربية، حيث تعطى للمرأة صوتها للمرشحات السيدات وذلك لعد وعى السيدات بأهمية أن تمثلهن من تنوب عنهن ."[38]

و –ندرة برامج التنمية المخصصة للمرأة ":

تمثل المرأة نصف المورد الا انّه ليس هناك برامج كافية موجهة الى المرأة فى المناطق الريفية أو الحضرية فلا توجد دراسات كافية تدلنا عن ما هية الاحتياجات الخاصة بالمرأة والتيفضوئها يمكن أن تحدد الوسائل الخاصة بالمرأة والتيفي ضوئها يمكن أن تحدد الوسائل التي تمكننا من تعميم ببرامج تدريبية لتأهيلها للقيام بدورها فى التنمية الاجتماعية، وربما يرجع ذلك ألي عدم الاعتراف الرسمي يقدرها فى المشاركة في عمليات التنمية وهذه البرامج التنموية التي تواجه المرأة لها أهمية خاصة، ويجب أن تعمم بطريقة علمية تأخذفي الاعتبار نوعية المرأة التي سوف توجه لها هذه البرامج، كما يجب الا تعد هذه البرامج بمعزل عن ظروف المجتمع الذى تعيش فيه ولكن من خلال أطار العمل الخاص بالمرأة وعلى أتساق بالشرائح الاخرى السكانية في هذا المجتمع كالأطفال، والشباب، والمسنين .|"[38]

خاتمة :

لازالت القيم الموروثة تشكل هاجسا في المجتمع الجزائري نظرا لما تشكله من قيود تحد المرأة من عملية التنمية نظرا لطبيعة الرواسب الكامنة التي أعطت للرجل كافة الامتيازات لدوره فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية أكثر من المرأة التى كرست من قيمتها لتفعيلها فى العملية التنموية، وتجدر الاشارة بنا الى أن بالرغم من النصوص القانونية الى أعطت للمرأة كافة الحقوق الا انّها أصبحت مجرد شعارا لا أقل، اذ تبقى الثقافة المجتمعية بما فيها قيم وعادات، والتقاليد هالتى ترسم ملامح الصورة ألاجتماعية للمرأة، وبالتالي تبقى المشاركة التنموية للمرأة محدود. ا على غرارات المجتمعات الاخرى وهذا راجع للخصوصية الثقافية والمجتمعية لأى بلد

قائمة المراجع :

1. حسين عبد الحميد احمد رشوان، **التنمية اجتماعيا وثقافيا، اقتصاديا، سياسية، اداريا، بشريا**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009ص10
2. هانى خميس احمد عبده، عبد الرزاق جلبى واخرون، **علم الاجتماع التنمية رؤية نظرية وتجارب سياسية**، دار المعرفة الجامعية، مصر ،2009ص16
3. محمد عبد الحميد حسن واخرون، **علم الاجتماع الريفى،قراءات ودراسات**، دار الوفاء، الاسكندرية، ط1، 2012، ص21
4. –مجد الدين خمش، **الدولة والتنمية في اطار العولمة تحليل سوسيولوجى لازمة التنمية العربية ودور الدولة في تجاوزها**، دار مجد لاوى، الاردن، ط2004،1، ص23
5. –حسين عبد الحميد احمد رشوان، **التنمية اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا، اداريا، بشريا**، مرجع سابق، ص18
6. محمد مصطفى خاطر، **التنمية ألاجتماعية المفهومات الاساسية، نماذج وممارسة**، المكتب الجامعى الحديث، مصر، 2002، ص13
7. –حسين عبد الحميد احمد رشوان، **التنمية اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا، سياسيا، أداريا بشري**ا، مرجع سابق، 21
8. –ابو الحسن عبد الموجود أبراهيم، **التنمية وحقوق ألانسان نظرة اجتماعية**، المكتب الجامعى الحديث، مصر، 2006، ص09
9. –عبد الرحيم تمام ابو كريشة، **دراسات في علم ألاجتماع التنمية**،المكتب الجامعى الحديث، الاسكندرية، 2003، ص30
10. –رشاد أحمد عبد اللطيف،**تنمية المجتمع المحلى** مرجع سابق، ص19
11. رشاد أحمد عبد اللطيف،**تنمية المجتمع المحلى** مرجع سابق ص19
12. نفس المرجع ص19/18.
13. عبد الرحيم أبو كريشة، **دراسات في علم الاجتماع التنمية**، مرجع سابق، ص395.
14. سامية حسن الساعاتى، **المرأة والمجتمع المعاصر**، الدار المصرية، القاهرة، 2006، ص115.
15. –تركى حسان، حجام العربى، **الابعاد الاجتماعية والثقافية لمشاركة المرأة في عملية التنمية**،مجلة مخبر المجتمع ومشاكل التنمية المحلية بالجزائر، العدد 03، 2015، ص288
16. نفس المرجع، ص288.
17. طاهرة عبد الخالق الواتية، **قضايا المرأة رؤية وواقع**، ملتقى المرأة الرابع 2015/04/11، مصر ،ص06–
18. –نفس المرجع، ص08

19.شلوف عيدة، **المرأة المقاولة في الجزائر دراسة سوسيولوجية**، جامعة قسنطينة (الجزائر)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير،تخصص علم الاجتماع التنمية وتسير الموارد البشرية، 2009/2008، ص-ص58/48

20-ايمان بيبريس، **المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي**، جمعية النهوض وتنمية المرأة ص19

21.-تريكى حسان، حجام العربى، **الابعاد الاجتماعية والثقافية لمشاركة المرأة الجزائرية في العملية التنموية**، مرجع سابق،ص292

22.-تريكى حسان، حجام العربى، **الابعاد الاجتماعية والثقافية لمشاركة المرأة الجزائرية في العملية التنموية**، مرجع سابق ص290

23.نفس المرجع،ص291

24.-شادية فتاوى، **قضايا عربية معاصرة**، مرجع سابق، ص196

25.-شادية فتاوى، **قضايا عربية معاصرة**، مرجع سابق، ص 198

26أحمد جابر أخرون، **المرأة العربية في المواجهة النضالية والمشاركة العامة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص166

27-تقرير عن التنمية في الشرق الاوسط وشمال أفريقيا، **النوع الاجتماعى والتنمية في الشرق الاوسط وشمال أفريقيا المرأة في االمجال العام**، البنك الدولى،ط1، 2005، ص156

28-أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمع المحلى الاتجاهات المعاصرة، الاسترتيجيات، نماذج الممارسة، المكتب الجامعى الحديث، الاسكندرية، 2000، ص360

29.أحمد مصطفى خاطر، **تنمية المجتمع المحلى**، مرجع سابق،ص366

30-محمود فوزى حلوة، **تنمية المرأة العربية**، دار اجنادين، عمان الاردن، الرياض، ط 1، 2007، ص16

31.-سامية حسن الساعاتى، **المرأة والمجتمع المعاصر**، دار قباء الحديثة،القاهرة، 2007، ص-ص 312-311

32.رشدى شحاتة أبو زيد، **العنف ضد المرأة وكيفية مواجهته**، دار الوفاء، الاسكندرية، ط1، 2008، ص220

33سامية حسن الساعتى، **المرأة والمجتمع المعاصر**، مرجع سابق، ص155

34.-طلعت مصطفى السروجى، **التنمية ألاجتماعية من الحداثةألى العولمة**، المكتب الجامعىالحديث، الاسكندرية، 2009، ص254

35.عبد الله عطوى، **السكان والتنمية البشرية**، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 2004، ص502

.36.نفس المرجع، ص576

37.عبد الله عطوى، **السكان والتنمية البشرية**،مرجع سابق ص567

38.أحمد مصطفى خاطر، **تنمية المجتمع المحلى الاتجاهات المعاصرة الاستراتيجيات، نماذج وممارسة**، مرجع سابق262،

العوامل الاجتماعية المؤثرة في التهرب الضريبي

Social factors affecting tax evasion

أ.اسماء سعدي باحثة دكتوراه جامعة حسيبة بن بو علي الشلف

ا.د ضامر وليد عبد الرحمن .جامعة حسيبة بن بو علي الشلف

ملخص:

تتناول هذه الورقة البحثية موضوع الضريبة كمصدر من مصادر تمويل الدولة . والعوامل الاجتماعية المؤدية الى التهرب الضريبي وإشكاله .من خلال عرض أهم تعريف الضريبة وإشكال الغش الضريبي والاسباب الاجتماعية والاقتصادية للتهرب الضريبي. ونتائج التهرب الضريبي على الاقتصاد الوطني

This paper discusses the subject of taxation as a source of state funding. And the social factors leading to tax evasion and its forms. The presentation of the most important definition of tax and the form of tax fraud and the social and economic reasons for tax evasion. And the consequences of tax evasion on the national economy

مقدمة:

من المسلَّم به أن لقيتمسألة التنمية بأبعادها المختلفة (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية...)، وبإعتبارها هاجس لمختلف الدول ولاسيما دول العالم الثالث اهتمام الكثير من الباحثين والدارسين على اختلاف الحقول العلمية و المعرفية التي ينتمون اليها، وعليه تسعى مختلف الدول جاهدة لتحقيقها من خلال تأمين مصادر تمويلية، وتعد **الضريبة** واحدة من بين أهم الوسائل المالية التي تتبعها الدولة ومختلف سلطاتها العامة لتحقيق مختلف أغراضها وكذا سد نفقاتها، لذا أصبحت **الضريبة** ضرورة حتمية تلازم كل الدول وذلك عبر إلزامها الأفراد المساهمة في أعبائها العمومية، لذا كان من الضروري اللجوء إليها **(الضريبة)**، لتأدية الدور المنوط بها حيث تعتبرها الدولة " واجب اجتماعي مقدس"، يهدف إلى تحقيق النفع العام للمجتمع. وذلك حسب القدرة المالية التكليفية لدافع الضريبة، أي مساهمة المكلف تكون متناسبة طرديا مع دخله ومفاد هذا المبدأ أن الفرد الذي يكون دخله وفير فعليه أن يساهم في نفقات الدولة بشكل أوفر من الفرد الذي يحصل على دخل قليل، وفي هذا يقول **آدم سميث:**

"يجب أن يسهم رعايا كل دولة في نفقات الحكومة بحسب مقدرتهم النسبية بقدر الإمكان أي نسبة الدخل الذي يتمتعون به في ظل حماية الدولة".[1]

إذا فلابد للفرد المشاركة و المساهمة في أعباء الدولة، وهذا ما أطلق عليه **جون جاك روسو** " بالعقد الاجتماعي"،**socialcontract** ويشير هذا المصطلح إلى العقد الضمني المبرم بين طرفين أي بين الدولة

و أفراد المجتمع (الشعب)أو بين الحاكم و المحكومين والذي يهدف إلى تقنين وتنظيم هذه العلاقة بينهما ومفاد هذا العقد تذويب الإرادة الفردية لصالح الإرادة العامة حيث وبموجبهيتنازل الأفراد عن بعض حقوقهم للسلطة العامة في مقابل حماية الجزء الآخر وبعبارة أخرى يعتبر هذا العقد كعقد بيع خدمات نظير الأمن و الاستقرار، التعليم... التي يحصل عليها الفرد بإعتباره عضو في المجتمع، لكن إذا انعدم هذا المبدأ وحل محله تغليب الواجب على الحق فإنه لأمر طبيعي أن تنتج ردود أفعال المكلفين حيالها **(الضريبة)** بالرفض وذلك دفاعا عن مصالحهم وذلك إما بتفاديها كليا أو جزئيا حيث في اعتقادهم أن الضريبة ""**شرلابدمنه**" ومن هنا نشأت ظاهرة التهرب الضريبي .

وفي هذه الأوراق البحثية سنتطرق إلى عرض مفصل عن الضريبة وأهم المفاهيم المرتبطة بها حت يتسنى للقارئ فهم موضوع التهرب الضريبي، إذ لا يعقل أن نشرح التهرب الضريبي للقارئ وهو يجهل مفهوم الضريبة في حد ذاتها، وخصائصها، أهم المبادئ العامة لها، وانواعها ومن ثم التطرق إلى التهرب الضريبي، مفهومه، أسبابه، أنواعه وآثاره.

التأصيل المفاهيمي و النظري لمصطلحات البحث:

الضريبة: تعددت التعاريف الخاصة بالضريبة بتعدد الباحثين واختلافهم وإن كان اختلافها من حيث الشكل فإنها في معضمها تصب في معنى واحد.

* فريضة مالية إجبارية يدفعها الفرد للدولة أو الهيئات العامة المحلية بصفة نهائية دون مقابل مباشر يعود عليه تمكينا للدولة من تحقيق أهدافها.[2]

* الضريبة هي من المكونات الأساسية لواردات الدولة، وتشكل جزءا مهما من الموازنة العامة، وهي واجب على المواطن في مقابل الحقوق.[3]

* **عرفها طاهر الجنابي:** "اقتطاع نقدي جبري تجريه الدولة أو إحدى هيئاتها العامة على موارد الوحدات الاقتصادية المختلفة بقصد تغطية الأعباء العامة دون مقابل محدد وتوزيع هذه الأعباء بين الوحدات الاقتصادية على وفق مقدرتها التكليفية".[4]

وبناءا على ما سبق نستخلص أن **الضريبة** مبلغ من المال تفرضه الدولة على المكلفين بصفة قسرية وجبرية وبصورة نهائية من أجل المساهمة في تغطية أعبائها العمومية و تمكينا لها من تحقيق أهدافها على اختلاف أنواعها (السياسية،الإقتصادية،الإجتماعية، الثقافية...).

التهرب الضريبي:يقصد بالتهرب الضريبي عدم قيام الممول بأداء الضريبة المستحقة عليه في الميعاد أو التخلص من دفعها بإستعمال طرق غير مشروعة ،وبعبارة أخرى هو سلوك غير مشروع يرتكبه شخص ذو صفة معينة بهدف التخلص من أداء الضريبة المستحقة عليه.[5]

ويعرف أيضا بأنه محاولة المكلف الخاضع للضريبة عدم دفع الضريبة كليا أو جزئيا متبعا في ذلك طرق وأساليب مخالفة للقانون وتحمل في طياتها طابع الغش.[6]

وتعرفه الدكتورة **فاطمة السويسي** بأنه: "تخلص المكلف نهائيا من الضريبة المتوجبة عليه للدولة كليا أو جزئيا دون أن ينقلها للغير.[7]

فالتهرب الضريبي إذا هو محاولة الفرد المكلف من التخلص من التزاماته الضريبية بصفة جزئية أو كلية مستعينا في ذلك بوسائل قد تكون مشروعة كإستفادته من وجود الهفوات و الثغرات القانونية قصد التهرب من دفع الضريبة المستحقة عليه وبذلك يكون قد تمكن من ذلك وبصورة مشروعة، واما بطرق غير مشروعة عن طريق استخدام مختلف أساليب التحايل والغش و التزوير و التدليس.

الغش الضريبي: الغش الضريبي قديم قدم الضرائب.[8] ويعني التهرب من دفع الضريبة عن طريق الإعتداء المباشر على القواعد القانونية المتعلقة بكيفية تحصيل الضريبة، كما يعني التصريح الإداري غير الصحيح حول الأنشطة والدخول موضوع الخضوع للضريبة.[9]

* إقدام المكلف على مخالفة الأحكام القانونية، سلك طرق الغش مرتكبا بذلك جرائم مالية يعاقب عليها القانون.[10]

فالغش الضريبي كما اشرنا اليه مسبقا فهو استخدام الفرد لأساليب غير مشروعة ومخالفة للقانون كتزوير البيانات و المعطيات ومختلف المعلومات التي يدلي بها الى الادارة الضريبية.

الإطار النظري للضريبة :

كما ذكرنا في تعريف مصطلحات البحث أن**الضريبة** فريضة مالية تجبيها الدولة من الأفراد بصورة جبرية اي عنوة دون أدنى مراعاة لرغبة الفرد الشخصية، ودون مقابل مباشر يعود على المكلف بأدائها قصد تغطية الأعباء العامة للدولة .وبنا على التعاريف التي تم عرضها نستخلص جملة من الخصائص للضريبة و هي كالأتي:

1-الضريبة فريضة نقدية:حيث أن الضريبة تجبى ماليا وهذا نظرا لتطور النظام الاقتصادي عما كان عليه مسبقا فكان سداد الضرائب آنذاك عينيا حيث لم يكن استخدام النقود شائعا من قبل ولكن في الوقت الراهن أصبحت النقود هي الوسيلة الرئيسية في مختلف المعاملات و المبادلات وبالتالي يتطلب سداد الضرائب بالنقود وهذا تماشيا و طبيعة النظام الاقتصادي.

2-الضريبة جبرية: فإسمها يدل على خاصيتها وتعني أن الفرد ليس مخيرا في تأديتهاوإنما مجبر على ذلك بغض النظر عن رغبته أو استعداده في دفعها، وإن امتنع عنها فهو حتما سيقع تحت طائلة العقاب القانوني، فهي إذن التزام محض.

3-الضريبة تدفع دون مقابل:فالضريبة لا تتم وفق مقابل معين أو فائدة مباشرة تعود على دافعها،أيأن الفرد المكلف بها لا ينتظر الحصول على منفعة من جراء دفعه للضريبة ولكن هذا لا ينفي تمتعه بمنافع غير مباشرة كإستفادته من مختلف الخدمات الإجتماعية المموَّلة من الضرائب كالصحة واستتبابالأمن و الإستفادة من المرافق العمومية ومختلف الهياكل التحتية...

4-الضريبة تمكن من تحقيق أهداف المجتمع:ومعنى هذه الخاصية أن الدولة تستخدم الحصيلة الضريبية لتغطي الأعباء العامة لها وتدعيم مختلف أهدافها و أغراضها وكذا تحقيق الأهداف العامة للمجتمع كالحدً من التفاوت الطبقي وتحقيق العدالة الإجتماعية بين الأفراد ومحاربة بعض الظواهر السلبية المنافية لقيم ومعايير الجماعة كتجارة الخمور والمسكرات ،السجائر...وهذا عن طريق فرض ضرائب مرتفعة عليها قصد التخلص من هذا النوع من الأنشطة غير المرغوب فيها.

5-الضريبة نهائية:والمراد من هذه الخاصية أن الفرد الملزم بأداء الضريبة إنما يدفعها بصفة نهائية للدولة ولاينتظر استرجاعها ولايحق له طلب استرجاعها بأي شكل من الأشكال ولاحتى المطالبة بفوائد عنها.

6-تفرض وفقا للقدرة التكليفية للأفراد: ففرض الضريبة يكون وفقا للمقدرة التكليفية للأفراد الملزمين بها أيأن الدولة ومختلف الهيئات التابعة لها و المكلفة بفرض الضرائب تقوم بفرض الضرائب على أساس مقدرة الأفراد على الدفع ومفاد هذا القول أن مساهمة الأفراد في الأعباء العامة يكون متناسبا طرديا مع الدخل الذي يحصلون عليه فكلما كان الدخل وفيرا كانت مساهمة الفرد وفيرة وبقسط اكبر من الفرد الذييتحصل على دخل قليل.وفي هذا قال" **ادم سميث "يجب أن يسهم رعايا كل دولة في نفقات الحكومة بحسب مقدرتهم النسبية بقدر الإمكانأي نسبة الدخل الذي يتمتعون به في ظل حماية الدولة."**[11]

أهدافالضرائب:

تتبوأ الضريبة مكان الصدارة مقارنة بغيرها من الإيرادات التي تشبع احتياجات الدولة العمومية ،فلقد كان لهذه الأخيرة و في نهاية العقد المنصرم إلى بداية هذا القرن هدف واحد ألا وهو الهدف المالي، ولكن سرعان ماتغيرت هذه الأهداف التي تصبو إليها الضريبة وأصبحت متعددة ومتشعبة،سنوجزها بإختصار فيما يلي:

1 **الهدفالمالي:** ويعتبر من أهمالأهدافالأساسية و الرئيسية للدولة،ويتضمن حاجة الدولة دائما إلى توفير اكبر حصيلة من الضرائب لتغطية النفقات العامة و تطوير القطاعات المختلفة.[12]فالهدف المالي هو الهدف التقليدي للضريبة،إذ تستعملها الدولة لتمويل خزينتها،وبالتالي تسديد مختلف النفقات التي تقع على عاتقها،حيث أنأهمية الضرائب في تمويل الخزينة العمومية في الجزائر تأتي في المرتبة الثانية بعد الجباية البترولية .[13]

إذا فالهدف المالي للضريبة يكمن في كونها تؤمن مصادر مالية لتدعيم الخزينة العمومية للدولة من اجل تنفيذ مشاريعها التنموية والاجتماعية كالإستفادة منها في تشييد البنى التحتية .

2**أهدافاقتصادية:**تعتبر الضريبة من بين أهمالأدوات المالية التي تتيح للدولة وتمكنها من التدخل في النشاط الاقتصادي وكذا توجيهه،ليصل بذلك إلى حالة من الاستقرار و التوازن وكذا الدفع بعجلة التنمية فضلا عن معالجتها لبعض الأزمات و المشاكل الاقتصادية كالركود،التضخم.

فالضريبة لا تستقطع دون أن تثير انعكاسات على الإستهلاك والإنتاج والإدخار والإستثمار لذلك تقوم الحكومات الضريبية لتوجيه سياستها الإقتصادية ولحل الأزمات التي تتعرض لها بتشجيع فروع الإنتاج الضرورية ومعالجة الكساد والركود ومحاربة التكتل والتمركز في بعض القطاعات الإنتاجية.[14]

فمثلا قد تستخدم الضرائب كوسيلة لحماية المنتوجات الوطنية من المنافسة الأجنبية وهذا يتأتى عن طريق لجوء الدولة إلى فرض ضرائب جمركية مرتفعة على السلع والخدمات الوافدة من الخارج مما يسمح بالحد من عملية الاستيراد وبالتالي تشجيع المنتوج الوطني.

3الهدفالسياسي:لا يقتصر الهدف من وراء الضريبة على الناحية المالية أو الاجتماعية أو الإقتصادية على نحو ما سبق، بل يلعب الدور السياسي فيها دورا لا يقل أهمية عن الأدوار الأخرى.[15]

ففي إطار السياسة الداخلية للدولة تساعد الضريبة إذا كانت عادلة على ترسيخ مفهوم المواطنة، وشعور الفرد بإسهامه في رفعة ورقي دولته. أما في إطار السياسات الخارجية للدول فقد تكون الضريبة وسيلة من وسائل تقوية العلاقات الدولية أو على العكس فسادها.[16]

4 **الأهدافالاجتماعية:** فالأهداف الاجتماعية للضريبة عديدة نذكر بعضا منها:

1تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية: فالمبدأ العام الذي وجدت من اجله الضريبة هو القضاء على الطبقية التي تسود بين أفراد المجتمع وتحقيق اكبر قدر من العدالة و التوازن الاجتماعي، خصوصا في ظل تمركز الثروة في أيدي طبقة معينة على حساب طبقة أخرى، أي تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين الطبقتين المالكة و الفاقدة للثروة.

2 توجيه سياسة النسل: بحيث تستخدم في مجال تنظيم الأسرة فمثلا تستخدم الضريبة في الدول التي تعاني من قلة عدد السكان كوسيلة لرفع كثافتها السكانية، وهذا يتأتى مثلا عن طريق منح إعفاءات وامتيازات ضريبية للأسر التي يزيد عدد أفرادها عن عدد معين.أو تقسيم الضريبة على الدخل على عدد أفرادها.والعكس بالنسبة للدول التي تعاني من انفجار ديمغرافي فهي تستخدم الضريبة كوسيلة لتنظيم و تحديد النسل،وذلك برفع معدل الضريبة على الدخل كلما ارتفع عدد أفراد الأسرة عن حد معين.

3 القضاء على الظواهر الاجتماعية السلبية:تعتبر الضريبة أداة مساهمة في القضاء على بعض الظواهر المستعصية و التي تخالف قيم ومعايير المجتمع، وتؤثر سلبا على البناء الاجتماعي بصفة عامة و على المنظومة القيمية بصفة خاصة، حيث و للقضاء على هذه الظواهر تقوم الدولة بفرض ضرائب مرتفعة على بعض السلع الاستهلاكية والتي يكون استهلاكها مضر بصحة الفرد و المجتمع كالتبغ و الكحول.وبالتالي الحد من عملية استيرادها.

أسباب التهرب الضريبي:هناك مجموعة من العوامل التي تساهم على نحو بارز في تفشي الظاهرة، وتعود أسباب استفحالها إلى مجموعة من الأسباب حيث تتعدد هذه الأخيرة وتختلف بتعدد المصادر واختلافها، فمنها **التشريعية** ومنها **الإدارية**، وأخرى متعلقة **بالمكلف**، وسنتطرق إلى كل منها بنوع من التفصيل:

1- الأسباب التشريعية:

وهي من أهمأسباب التهرب الضريبي و يرجع ذلك إلى النقص في التشريع الضريبي وعدم إحكام صياغته و احتوائه على ثغرات ينفذ فيها المكلفون ليتخلصوا من دفع الضريبة وربما يرجع إلى عدم دقة التشريعات الضريبية التي غالبا ما تصدر في البلدان النامية بصورة سريعة و تصاغ من قبل أشخاص غير أكفاء وكذلك عدم اشتراك العاملين في حقل التطبيق في إعداد التشريعات للقوانين المالية.

كماأن عمومية التشريع وتعديله باستمرار، وما يترتب عليهما من غموض وعدم تحديد وصعوبة الفهم يفسحان المجال لثغرات يستفيد منها المكلف والإدارة للتهرب من الضريبة.[17]

بناءا على ما ذكر مسبقا نستخلص بأن غموض الصياغة القانونية وكذا تعقدها و تتبع التعديلات التي تلحق بهابصفة مستمرةو بصورة متواصلة لعدة اعتبارات قد تكون سياسية، اقتصادية، مالية... يزيد من احتمالات تهرب المكلفين من دفع الضرائب المستحقة عليهم وهذا لجهلهم وعدم احاطتهم بتلك التغييرات التي تطرأ بين كل فترة و أخرى.وبالتالي فكلما كانت القوانين الضريبية مبهمة وغير واضحة كلما فسح المجال أمام المكلفين للتخلص من ادائها.

وفي هذا الشأن يرى **عبدالحميدمحمدالقاضي:** " أنه كلما كانت صياغة القانون معقدة يكون القانون أقل وضوحا ويترك مجالا لتدخل أعوان الإدارة في تحديد الإعفاءات والتخفيضات وهذا يؤدي إلى عدم قناعة المكلف بالضريبة المفروضة عليه وبالتالي يحاول التهرب منها".[18]

2 الأسباب الإدارية:

بإعتبارأنالإدارة حلقة وصل بين السلطة المشرعة للضرائب والمكلفين بها.

قد تعتبر الإدارة الضريبة من بين أهم البواعث التي تؤدي بالمكلفين العزوف عن دفع مستحقاتهم من الضرائب في كل من الحالات التالية الذكر:

* عدم كفاءة الإدارة الضريبية كما ونوعاوالتي تعود لانخفاض عدد العاملين بها وانخفاض مستواهم المهني من تعليم وتدريب.[19]

إن تدهور الإدارة الضريبية كمًا و نوعا كتخلف مستوى الأداء العملي و نقص الكفاءة والخبرةالمحدودة، ونقص القوة العاملة المتخصصة وعدم كفايتها وكذا الآليات التي تتبعها الإدارة الضريبية من سوء المعاملة والبيروقراطية وكذا اللامعيارية التي تسودها وما شابه ذلك من تعقد الإجراءات الخاصة بتحصيلها حتما ينعكس سلبا على طبيعة العلاقة بين المكلف بالضريبة والإدارة الضريبية إذ يؤدي إلى خلق نوع من المعارضة والنفور والكراهية إزاء الضرائب وتلافي الالتزام بها.

* عدم المساواة في تطبيق الإجراءات: الضريبة لا تكون عادلة إلا إذا استوفت ركني **العدالة:** أي عدالة تقرير الضريبة وعدالة تطبيقها والأخيرة منوطة بكفاءة الإدارة المالية، ومن الثابت أن عدم المساواة في التطبيق تضعف الثقة العامة بعدالة الضريبة وتكون من دواعي التهرب منها.[20]

* افتقار الإدارة للأجهزة الإلكترونية الحديثة اللاّزمة لتمكينها من رفع مستوى خدماتها وحصر مختلف المكلفين وتحديد ما يستحق عليهم من ضرائب وكشف التهرب، فهو سبب من الأسباب الإدارية للتهرب من الضريبة.[21]

فعدم كفاية و نقص الوسائل المادية الحديثة والمتطورة لمعالجة المعلومات والبيانات (أجهزةالحواسيب، البرامج الإلكترونية...) من أجهزة الإعلام الآلي والتي أصبحت ضرورة ملحة والتي انتشرت حديثا على نطاق واسع في مختلف مجالات الحياة الإجتماعية كونها من إفرازات التطور العلمي، خصوصا في مجال الإدارة فهي تسهل على العمال ذوي الكفاءة والخبرة المحدودة من اتخاذ القرارات بناءا على المعلومات والمعطيات التي تقدمها، وكذا اعتماد الإدارة على الأساليب التقليدية في عملية تحصيل الضريبة يعد من بين أهم العوامل التي تبعث بالمكلفين إلى التهرب من دفعها.

* انخفاض أجور العاملين فيها وعدم تناسبها مع طبيعة أبعاد ما يضطلعون به من مسؤوليات، وانخفاض مستوى أخلاقياتهم، وما يتعرضون له من إغراءات مادية من المكلفين.[22]

3 أسباب نفسية و اجتماعية: تعود الأسباب العائدة للمكلف إلى درجة الوعي عنده بالإضافة إلى ما تحدثه الضرائب من ضغوطات نفسية تدفعه للتهرب، فكلما انخفضت درجة تعليم المكلف، ومستواه الثقافي، كلما زاد اقتناعه بعدم عدالة الضريبة، وبأنها ليست التزام يتعيَّن عليه أداؤها، بل يعتبرها استقطاعا جائرا تحصل عليه الدولة ظلما دون تحقيق أي نفع حقيقي للمجتمع وبالتالي تنتشر ظاهرة التهرب الضريبي.[23]

فالوعي ضرورة من ضروريات المجتمع، بل في الواقع ضرورة أساسية لقيام المجتمعات، ذلك لأن المجتمع لا يمكن أن يتقدم إلا إذا تحقق لأفراده الوعي والإدراك لحاجات النوع الإنساني وظروفه، وإمكاناته والمجتمع الذي ينعدم فيه الوعي، إما أن يكون مجتمع بدائيا ولم يكتمل نضجه بعد، وإما أن يكون مجتمع تسوده حالة التفكك والتملك بفعل دوافع غير طبيعية.[24]

ويعرف **الوعي**بأنه حصيلة ما لدى الإنسان من أفكار و وجهات نظر و مفاهيم عن أهمية الضريبة وكيفية أدائها.[25]

فالفرد المثقَّف والمتعلم يكون أكثر قدرة على استيعاب وفهم ماله من حقوق وما عليه من واجبات والتزامات اتجاه وطنه حيث أن المستوى الثقافي يعكس درجة وعيه ومدى التزامه من عدم التزامه لأداء الضرائب، فالعلاقة عكسية فكلما زاد وعي الفرد كلما نقصت بواعثه للتهرب من الضريبة والعكس صحيح أي انخفاض وعي الفرد يقابله انخفاض دافعية أداء الضريبة وارتفاع نسبة التهرب من دفعها.

علاوة على ذلك شعور الفرد بضعف مستوى الخدمات المقدمة من طرف الدولة كحق مشروع له وبدون أي منازع كإستتبابالأمن؛ الصحة؛ النظافة العمومية؛الخدمات التشغيلية... وغيرها من الخدمات الإجتماعية التي تكفل له مستوى من الرفاهية الاجتماعية؛ فشعور الفرد بأنه لايجد من الخدمات مايقابل الضريبة التي يقوم بدفعها أي عدم الإحساس بمقابلها يدفعه إلى اعتبار أن الضريبة أداة تعسفية تجعله

يسلك مختلف الآليات و الوسائل المشروعة وغير المشروعة كسبيل للتخلص من عبئها؛و العكس صحيح أي كلما شعر الأفراد بجدوى الضريبة وبالنفع الذي يعود عليهم من جرّاء تسديدها كتوفير المرافق العامة من مدارس و طرق و مستشفيات ومختلف المراكز العمومية...فتوفير هذه الخدمات على مستوى جيد ومرضي يشجع الأفراد على الإلتزام بها و يضمن بدفع ماعليهم من مستحقات ضريبية.

4الأسباب الاقتصادية :

تؤثر التقلبات الإقتصادية التي تتعرض لها الدولة على مختلف مجالات الحياة و ينسحب هذا التأثير على النظام الضريبي و مدى انخفاض و ارتفاع نسبة التهرب الضريبي ،إذ يلاحظ في فترة الانتعاش الاقتصادي من خلال ارتفاع متوسط دخل الفرد يؤدي إلى زيادة المقدرة الفردية على تسديد الضريبة المفروضة عليه وتبعا لذلك يقل وينعدم التهرب لأن المكلّف لا يشعر بعبء الضريبة المفروضة عليه.أمّاإذا تعرض الإقتصاد للكساد و الإنكماش فيؤدي إلى انخفاض في متوسط دخل الفرد ومن ثم تدني قدرة المكلف على تسديد الضرائب، لذلك فإن نسبة التهرب الضريبي سترتفع.[26]

ومن جهة أخرى نرى موقف الدولة من التهرب يختلف أثناء الكساد، ففي حين تبدي الدولة نوعا من التساهل أثناء الرخاء بسبب زيادة إيراداتهاإلاأنها تتشدد في رقابتهاأثناء الكساد بسبب انخفاض إيراداتها.[27]

أشكال التهرب الضريبي :

لكي يتحقق التهرب الضريبي يتخذ الفرد المكلف بالضريبة طرق عدة في ذلكوقدتكون هذه الأخيرة مشروعة أو غير مشروعة لذلكيمكن التمييز بين نوعين من التهرب الضريبي وهما:

1- **التهرب المشروع:** وهو استغلال المكلف لبعض الثغرات القانونية بغية عدم تحقق الضريبة بصورة صحيحة وعدم الإلتزام بدفعها، أي أن الشخص يتمكن من التخلص من الإلتزام بدفع الضريبة دون أن يضع نفسه في مركز المخالف للقانون، ويمكن أن يحدث التهرب المشروع عن طريق طبيعي وذلك بتجنب الواقعة المنشأة للضريبة، ويفضل البعض تسمية هذا النوع من التهرب بالتجنب الضريبي Avoidane of tax[28]

2- **التهربغيرالمشروع:** أو ما يعرف **بالغشالضريبي** فهو شكل من أشكال التهرب من الضرائب الذي يعاقب عليه القانون الجنائي عموما، ويشمل المصطلح الحالات التي يتم فيها تقديم بيانات كاذبة مزيفة أو تقديم مستندات مزيفة.[29]

فالفرد إذا في هذه الحالة يستخدم مختلف طرق الغش وكذا الإحتيال وذلك إما بتقديم كشوفات غير صحيحة أو بإدراج بيانات مزيفة و كاذبة أو بتزوير دفاتر أو حسابات وغيرها من أساليب الغش والتدليس والتي يهدف من ورائها إلى التملص من دفع الضرائب التي تقع على عاتقه.

* عموما فإنه يمكننا أن نميز بين التهرب المشروع والتهرب غير المشروع في انهفي الحالةالأولى **(التهربالمشروع)** المكلف يتهرب من أداء الضريبة دون مخالفة صريحة للقانون وهو مايطلق عليه بالتجنب الضريبي كأن يمتنع الفرد عن تصدير أو استيراد سلعة معينة تفرض عليها ضرائب أو كأن يمتنع

عن استهلاك مواد تخضع لضريبة الإستهلاك مثل: السجائر وبالتالي فلا عقوبة له وان كان كذلك فهو يدل على غياب الضمير الاجتماعي.

أما في الحالة الثانية **(التهرب** غير **المشروع)** فهو مخالفة صريحة و مقصودة وهو ما يطلق عليه **بالغشالضريبي،** لذا يجب توفر عنصرين أساسيينلإعتبار سلوك معين بغش ضريبي وهما:العنصر المادي المتمثل في استخدام الطرق غيرالمشروعة بالإضافةإلى توفر النية السيئة لذلك

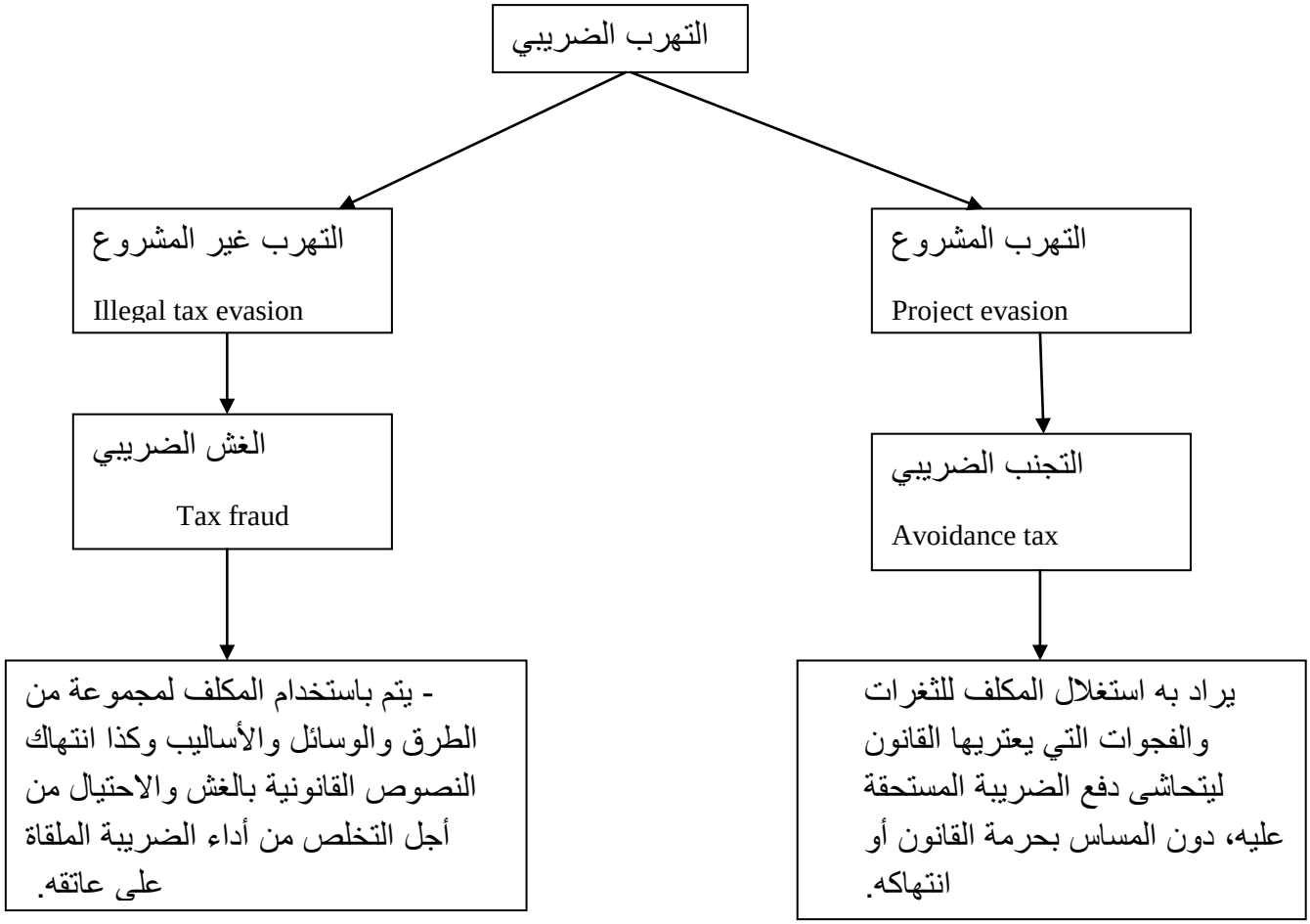

* نستنتج أن كلا الشكلين اللذين يتخذهما التهرب الضريبي يهدفان إلى غاية مشتركة ألا و هي التملص منأداء الضريبة الملقاة على عاتق الأفراد، كما أن كلاهما يؤثر على مدى فعالية النظام الضريبي وكذا إلحاق الضرر بالسياسة التنموية المسطرة من طرف الدولة وبصفة عامة على الاقتصاد الوطني ككل على اعتبار أن الضريبة وسيلة إستراتيجيةفاعلة، كما وأنها تعد من أهمالإيرادات التمويلية للخزينة العامة التي تعتمدها الدولة في تغطية أعبائها نظرا للأدوار التي تقوم بها من تحقيق التوازن الاقتصادي و الاجتماعي وكذا تحقيق المصالح العامة لأفراد المجتمع كبناء المرافق العمومية و رفع مستوى البنى التحتية من طرق، مدارس، مستشفيات، مراكز ترفيهية ...وتحقيق العدالة الاجتماعية بين مختلف الأفراد عن طريق إعادة توزيع الدخول والقضاء على الطبقية بينهم، فالضريبة إذاتتبوأ مكان الصدارة مقارنة بغيرها من

الإيراداتالأخربكأداة مساهمة في الدفع بالعجلة التنموية من تدعيم و تشجيع الاستثمارات في مختلف القطاعات و المجالات.

آثار التهرب الضريبي:

للتهرب الضريبي آثار عديدة ومتعددة، حيث يشكل عائق أمام تحقيق أهداف الدولة وإفشال استثماراتها الاقتصادية، المالية، الاجتماعية والسياسية...ومن أهم هذه الآثار:

1- الآثار الاقتصادية و المالية: وتتلخص الآثار الاقتصادية بكبح روح المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية، حيث يلاحظ أن درجة الامتياز عن المؤسسات المتهربة منها على حساب المؤسسات التي تقوم بواجباتها الضريبية، فالمؤسسات تبحث عن تعظيم أرباحها باستعمال أنجع الطرق لأنها تجد أن التهرب الضريبي من أنجح الوسائل لتعظيم ربحها وبصفة سريعة. وللتهرب آثار اقتصادية سلبية أهمها:

* على تمويل التنمية.
* على غدارة المشروعات.
* على المنافسة بين المشروعات.
* على الصناعة الوطنية.
* على المستوى العام للأسعار.
* في الحافز على الإنتاج.[30]

الآثار الاجتماعية و النفسية:

يتسبب التهرب الضريبي في إضعافأخلاق الجماعة و الإخلال بفكرة العدالة في توزيع الضرائب، كما يساهم في زيادة العبء الضريبي الملقى على المكلفين، وتعميق الفوارق الاجتماعية، ويلاحظ أن زيادة الأعباء الملقاة على المكلفين غير المتهربين قد يدفعهم بدورهم إلى التهرب بسبب شعورهم بالغبن وهكذا تشيع روح الغش في الجماعة .

أ- انتشار آفة الفساد وانعدام العدالة والأمانة، ضعف التضامن بين أفراد المجتمع.

ب- الإخلال بأهم قواعد التشريع الضريبي (قاعدة العدالة) حيث يقوم البعض بسداد الضريبة وتعليق البعض الآخر بحسب مراكزهم وقواعدهم.

جـ- التأثير على سيكولوجية المكلفين النزهاء نظرا لسقوط العبء الضريبي كله عليهم فانتشار الغش والخداع بين مختلف طبقات المجتمع مما يؤدي إلى غياب الوعي الفردي لدى المكلفين، وغياب الثقة في سياسة الدولة الاقتصادية والاجتماعية.[31]

د-يؤدي التهرب من تأدية الضريبةإلىإحباط الهدف الأساسي لها و المتمثل في تحقيق العدالة الإجتماعية،بحيث يتحمل الأفرادأصحاب الدخول المنخفضة العبء الأكبر منها،بينما يتهرب منهاأصحاب الدخول المرتفعة وبالتالي زعزعة عدالة النظام الضريبي و شفافيته.

هـ-يشكل التهرب احد اهم المعوقات التي تعرقل عملية تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

و–التهرب يؤدي الى زعزعة الثقة بين المكلفين و الادارة الضريبية، مما يقلل من الالتزام بها،ويزيد من احتمالات التهرب منها.

خاتمة :

وفي ختام هذه الأوراق البحثيةسنقدم بعض التوصيات التي من شأنها التقليل من ظاهرة التهرب الضريبي بإعتبارها جريمة اقتصادية تؤثر سلبا على الخزينة العمومية بصفة خاصة و الاقتصاد الوطني بصفة عامة،لذا كان من الضروري وفي إطار التحكم في انعكاسات هذه الظاهرة على مسار التنمية من وضع برامج ومشاريع من شأنها التقليل منها و من حدة تفاقمها،ترسيخ الوعي الضريبي لدىأفراد المجتمع والذي يضمن بدوره تشجيعهم على أداء الضرائب التي تقع على عاتقهم، القيام بحملات توعوية و تحسيسية تؤكد على الدور الفعال للضرائب كمصدر رئيسي للخزينة العمومية وكممول لمختلف المرافق العامة و البنى التحتية، ايضا تشديد الرقابة الجبائية على المكلفين كإختصاص من اختصاصات الإدارة الضريبية و هذا من خلال التدقيق و التحقق من سلامة المعطيات و البيانات و التصريحات المصرح بها من طرف الأفراد المكلفين بالضريبة حتى يتسنى لها كشف المغالطات وحالات الغش و التهرب الضريبيين،تشديد جملة العقوبات في حالة وجود مخالفات و تجاوزات والتي من شأنها ردع المكلفين الذين تخول لهم انفسهم محاولة التهرب. ولهذه التوصيات قيمتها الكبرى في مجال الضرائب ان اخذت بعين الاعتبار.

المراجع

[1] حسن عواضة، المالية العامة، (دط)، بيروت: دار النهضة العربية، 2002، ص 101

جلال الشافعي، مبادئ المحاسبة الضريبية، الزقازيق: القصر للطباعة، 2006، ص 16.[2]

[3] محمد سليم وهبة، واقع التهرب الضريبي، المؤتمر الثانني للشبكة العربية لتعزيز النزاهة لمكافحة الفساد، صنعاء الجمهورية اليمنية، 27/26 تموز، 2010، ص 03.

طالب نور الشرع، الجريمة الضريبية، (ط1)، عمان: دار وائل، 2008، ص 22.[4]

حسني الجندي، القانون الجنائي الضريبي، ج2، (ط1)،2008، القاهرة: دار النهضة العربية، ص 37.[5]

التهرب الضريبي في الأردن، أسبابه، طرقه وحجمه، المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، 2013، ص 23.[6]

فاطمة السويسي غانم، المالية العامة، (دط)، لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب، 2005، ص 221.[7]

[8] Robert baconnier et Michel taly, fraude fiscale :caractérisations et enjeux, p 195.

[9]سعدان شبايكي وملاك قارة، التهرب الضريبي: دراسة ميدانية في ولاية قسنطينة، مخبر البحث، المغرب الكبير الاقتصاد والمجتمع، ص 161.

[10]Jonathan burger, les délitspénauxfiscaux : une mise en perspective des droits.Francais luxembourgeois et internationaux, école doctorale des sciences juridiques, politiques, économiques et de gestion, le 25 janvier 2011, p 13.

[11]حسن عواضة، مرجع سابق، ص101 .

[12]ياسر صالح الفريجات، المحاسبة الضريبية على الرواتب والأجور،(ط1)، الاردن:دار المناهج، 2007 ص18.

[13]خلاصي رضا،النظام الجبائي الجزائري الحديث، ج1، الجزائر: دار هومة، ص21.

[14] خالد الخطيب و احمد شامية، التهرب الضريبي، مجلة جامعة دمشق، المجلد16، العدد الثاني، 2000، ص154. [15]اكرامي بسيوني عبد الحي خطاب،المخالفات الدستورية في قانون الضريبة العقارية،(ط1)،مصر:المكتب الجامعي الحديث،2012،ص45

[16]نفس المرجع، ص 45.

[17]فاطمة السويسي، مرجع سابق، ص232.

[18]بوشيخي عائشة، بوشيخي فاطمة،أسباب التهرب الضريبي وأثره على الخزينة العامة في الجزائر، جامعة تلمسان، ص135.

[19]فاطمةالسويسي، ص232.

[20]يسرى مهدي حسن السامرائي وزهرة خضير عباس العبيدي،تحليل ظاهرة التهرب الضريبي،مجلة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد4، العدد9، جامعة بغداد،2012، ص 134.

[21]فاطمة السويسي، مرجع سابق، ص232.

[22]نفس المرجع، ص233.

[23]نفس المرجع، ص 233.

[24]معين عباس احمد الحسون وآخرون، اثر الوعي الضريبي في تحقيق التنمية الاقتصادية، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد15، العدد الثاني، سنة 2013، ص144.

[25] نفس المرجع،ص144.

[26]ايمان يحي محمد، التهرب الضريبي أسبابه وآليات مكافحته،مجلة الادارة و الاقتصاد، العدد94، سنة2013، الجامعة المستنصرية، ص167.

[27]نفس المرجع، ص167.

[28]خالد الخطيب، مرجع سابق، ص161.

[29]fary otto and authers tax avoidance tax evasion and tax havens may2015 p06.

[30]صالح حسن كاظم، مكافحة التهرب الضريبي ضرورة ملحة في الحد من الفساد، قسم البحوث و الدراسات، دائرة الشؤون القانونية، ص31.

[31]احمد لدرم، التهرب وآليات مكافحته في المجتمع الجزائري، مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية، العدد الثامن،ص80.

تأثير العامل السوسيو– إقتصادي على ظهور الجماعات الإسلامية في المجتمع الجزائري.

The influence of socio - economic factor on the emergence of Islamic groups in Algerian society

أ. شالي خيرة .باحثة ذكتوراه .جامعة حسيبة بن بو علي الشلف

ا.د ضامر وليد عبد الرحمن جامعة حسيبة بن بو علي الشلف

ملخص :

شهد المجتمع الجزائري خلال ثمانينات القرن الماضي أزمة سوسيو– اقتصادية أثرت على منظومة القيم الاجتماعية والثقافية والدينية والسياسية، مما ساعد إلى إعادة النظر في بناء هيكل تنظيمي كمرجع لمفهوم الديمقراطية انطلاقا من تجسيد فكرة التعددية الحزبية كحل نسبي ومؤقت للأزمة والتي لم يحسب لنتائجها في التاريخ السياسي والاجتماعي للمجتمع، فالهدف وإن كان في ظاهره يعبر عن تفعيل معنى الديمقراطية، فإن في كامنه معاني التجميد والتكديس لمخلفات النظام الفاشل في التنمية الاقتصادية، مما أدى إلى صعود التيار الإسلامي بقوة الخطاب الديني الموجه للأفراد والمؤسسات الرسمية والغير رسمية، واتخاذ فقدان الثقة من طرف الشعب في أجهزة الدولة وخاصة مايتعلق بمستواهم الاجتماعي والاقتصادي، إلى إبراز أهمية التيار الإسلامي في حل المشكلات التي تعرقل تطور هذا المجتمع.

Abstract

During the 1980s, the Algerian society witnessed a socio-cultural, religious and political crisis which helped to re-examine the structure of the organization as a reference to the concept of democracy. The idea of multiparty was reflected as a relative and temporary solution to the crisis. To the society, the goal, although in fact reflects the activation of the meaning of democracy, the latent meanings of the freezing and accumulation of the remnants of the failed system in economic development, which led to the rise of the Islamic trend strongly religious discourse directed to individuals and institutions And to take the loss of confidence by the people in the organs of the state, especially with regard to their social and economic level, to highlight the importance of the Islamic trend in solving the problems that hinder the development of this society.

مقدمة:

تعد الظروف الاقتصادية والاجتماعية، السياسية، الثقافية والدينية، أحد الركائز الأساسية لنمو المجتمعات العربية والغربية على حد سواء، فهي تساهم في تشكيل البناء الكلي للمجتمع، وتساعد على فهم العلاقات المتبادلة بين الأفراد انطلاقا من فهمهم المتبادل بينهم وبين غيرهم من الجماعات وذالك من خلال تواصلهم الدائم بمؤسسات المجتمع لتلبية حاجاتهم الضرورية في ظل الظروف المتاحة لهم، وإن وجود أي خلل في تركيبة أحد الأنساق المكونة للبناء العام يؤثر على باقي الأنساق الأخرى، ويصيب المجتمع نوع

من الصراع الناتج عن عدم التوازن والتكامل التنظيمي للنظم الاجتماعية، فالبنية التشكيلية لأي مجتمع تبنى من ترابط أجزائها من جهة، وعمل هذه الأجزاء لاستمرارية الحياة من جهة أخرى، وإن قياس الوظيفة التركيبية للمجتمع الجزائري على هذا النحو يقود الدراسة إلى طرح إشكالية الصراع الإيديولوجي المؤسس للأزمة الجزائرية من منطلقات اقتصادية، اجتماعية، دينية، وثقافية، وما نتج عنها من مظاهر سلبية لم يعرفها تاريخ المجتمع الجزائري من قبل، ولا يمكن أن تقارن بما سبقتها من أزمات في الوطن العربي، وإن الطرح السوسيولوجي لإشكالية الظواهر المتعلقة بالأزمة لها جذورها التاريخية ومرجعياتها التي أسست لنشوئها وتطورها في المجتمع، فقياس الظاهرة الإجرامية التي تشكلت وفق السياق المتأزم من جراء الحوادث المتتالية للوقائع الحادة، يتجلى في عدة معطيات ومنطلقات تتمركز حول ماهية الظاهرة من حيث تشكيلها، تطورها، وأهم المصادر التي تؤول إليها، ومن هذا المنطلق يمكن تشخيص الحالة الإجرامية التي آلت إليها الأوضاع بتسليط الضوء على البعد الاقتصادي واعتباره المكون الأساسي لتفسير تعثر الحياة خلال ثمانينات القرن الماضي من التاريخ الاجتماعي للمجتمع الجزائري، إن البعد الاقتصادي وان يبدو في ظاهره منفصلا عن المشكلات التي تصيب المجتمع فهو في غالبه يشكل المصدر الأول لكافة الأزمات، وتشير الدراسة في هذا المجال إلى تلك النماذج التي تبنتها السياسة الاجتماعية لحفظ الأمن الغذائي لأفراد المجتمع، وتبني نظام اقتصادي يساير الأنظمة العالمية ويشكل قطاع تنموي متطور يزحف إلى احتلال المراتب العليا في الترتيب العالمي أن صح التعبير، إلاّ أن هذا المشروع لم يدم بالقدر الذي تحتاجه مجتمعاتنا العربية، والمجتمع الجزائري على وجه الخصوص، وإذا اعتبرت الفترة ما بين (1962،1982) من عمر الأزمة، تلك الفترة التي حاول فيها تبني فكرة إعادة البحث عن بناء اقتصادي قوي، من خلال إستراتيجية الراحل هواري بومدين، الذي استعمل السلاح النفطي ضد الدول المسيطرة على العالم بنفوذها وقوتها الاقتصادية وتحكمها في السوق العالمية، هذا الوضع الذي بدأ يقارب الجزائر تدريجيا انعكس عليها من أجل تحطيمها والعودة بها إلى صراع آخر ولكن بتكلفة أكبر، خصوصا من الجانب المعنوي للأفراد وتأثرهم الظاهر للفشل التنموي الذي وصل إليه المجتمع، وما صاحب هذا الفشل من إستيائهم وبحثهم عن من يخرجهم من الأزمة وصولاً إلى فكرة اتخاذ الإسلام كمبدأ أساسي تم التعبير عنه من خلال ظهور حزب الجبهة الاسلامية للإنقاذ، وما يحويه من برامج وأهداف تناقش الوضع المزري الذي وصلت إليه الجزائر، وينطلق من معالجة مواضيع وانشغالات الشباب، ليصل إلى الأزمة الحقيقية التي شهدها المجتمع الجزائري خلال عشرية من الزمن، راح ضحيتها الآلاف من البشر والعديد من الخسائر المادية، إضافة إلى الأزمات النفسية والإجتماعية التي سجلت محاور أساسية في دراسات وبحوث العالمين العربي والغربي.

أولا: الظروف الاقتصادية الممهدة للأزمة السياسية

لقد نتج عن إخفاق تجربة الثورة الزراعية عدة مشكلات، أثرت على الحياة المعيشية للأفراد، ففي عام 1978 وفي شهر رمضان تعرضت المخابز الجزائرية إلى الإغلاق، وظهرت بذالك أزمة الخبز، مما زاد

من تذمر المواطنين للحالة التي آلت إليها الجزائر، وأعقب تاريخ هذه الوضعية معالجات بيروقراطية للمشاكل المرتبطة بالتسويق وكذالك تسعير المنتجات الزراعية، وهذا ما انجر عنه مشكلة الانقطاع في المواد الغذائية الواسعة الاستهلاك وخاصة ما يتعلق بالحليب والخبز، ولأن توظيف العائد البترولي في شراء السلم الاجتماعي حال دون تطوره، وخاصة بعد تراجع أسعار النفط الذي عرفتها الأقطار العربية عامة والمجتمع الجزائري خاصة.

ويقول محمد الميلي في هذا الشأن" يمكن التذكير، زيادة على ذالك، بإخفاق الجزائر في تحقيق طموحها لأن تكون هي "يابان العالم الثالث" حسبما صرح بذالك وزيرها للمالية عند تدشين صندوق التوفير، في بداية السبعينيات. ويقصد بذالك نجاح اليابان اقتصاديا وتكنولوجيا، لكن غاب عنه دور التراث الياباني في تهيئة السرير اللازم، دونما هزة لاكتساب العلوم والتكنولوجيا في ظل تواصل متوازن.

وفي العام الثاني من رئاسة بن جديد تم ضبط برنامج سمي " البرنامج ضد الانقطاع " الذي كان يهدف إلى تأمين المواد الاستهلاكية غير المتوفرة باستيرادها من الخارج بكميات ضخمة، بعنوان الترفيه على الناس والتهيئة لتحقيق الشعار الذي رفع بعد ذالك بعامين " من أجل حياة أفضل ". وقد استنفد هذا البرنامج نسبة عالية من العوائد البترولية، استفاد منها تجار المواد المستوردة، دون أن توظف في الاستثمار [1].

في عقدين أخذت الجزائر مكانتها بين قوى الحوض المتوسطي الاقتصادية. كان نتاجها الداخلي الخام (36 مليار دولار سنة 1980) يضعها في مرتبة مباشرة بعد إسبانيا، وعلى قدم المساواة مع تركيا ويوغسلافيا، وقبل اليونان والبرتغال والمغرب ومصر. وفي العام نفسه، كان دخل الفرد الواحد 1935 دولار، أي ضعف دخل الفرد في المغرب المجاور.

لا ريب أن بومدين واحدٌ من عمالقة تاريخنا الحديث. لكنه "عملاق برجلين من صلصال" فمأثرتُهُ ونقطة قوته، بنحو خاص، تكمنان في أنه حمل للجزائر عنصراً جديداً، جوهرياً في صيرورة الأمم: مشروع مجتمع، تنهض به رؤية شاملة وإستراتيجية بعيدة المدى... فأعظم نجاحات بومدين – تأميم النفط، بناء قوة اقتصادية إقليمية، استعمال سلاح النفط ضد القوى الغربية، المطالبة بنظام اقتصادي عالمي جديد، حوار الشمال – الجنوب، تعزيز حركة عدم الانحياز – جعلت الجزائر في مقدمة المسرح العالمي، بوصفها مصدر قوة إقليمية ينبغي احتوائها... فمنذ تلك اللحظة وضعت القوى الغربية الجزائر على لائحة الأنظمة التي يجب ضربها.

إذ أن انهيار المعسكر الاشتراكي جعل بلدان الجنوب تدفع تكلفة قيام النظام العالمي الجديد، وهي الجزائر، مصر، العراق، الهند ويوغسلافيا. فهذه البلدان الخمسة كانت على رأس حركة عدم الانحياز، والنضال ضد الإمبريالية وكانت تمثل " خزان قوة إقليمية"، فإذا لم ندخل هذا المعطى الجيوسياسي في التحليل، فلن نفهم لماذا أصاب العنف الإسلاموي الجزائر وبلغ فيها مستوى لم يبلغه في أي مكان آخر من العالم الإسلامي [2].

ولأن الجزائر كانت محط أنظار العالم كله بعد احتضانها لمؤتمر دول عدم الانحياز بعد " باندونغ " فإن هذا الثقل السياسي قد حملها تبعات غدت جذور الصراع الداخلي فيها، إذ لم تنسى لها الصهيونية العالمية مقالة رئيسها الراحل هواري بومدين " نحن مع فلسطين ظالمة أو مظلومة "، وما غفرت لها السوق البترولية مقالته أيضا "قالوا إن بترول الجزائر أحمر... نعم هو أحمر، ولكن بدم الشهداء" ولم تطو من ملف العسكرية الأممية ورقة انضمام الجزائر إلى دول الصمود والتصدي برغم بعدها عن دول الطوق ووقوفها مع كل حركات التحرر العالمية في اسيا وإفريقيا و أمريكا اللاتينية...الخ [3].

وأكثر ما يتصف به النظام في هذه المرحلة الانتقالية هو أنه نظام متغير باستمرار بسبب قيام الدولة الحديثة، والاندماج بالنظام الاقتصادي العالمي، وسياسات الإصلاح الزراعي، واكتشاف النفط، وهو ما ساعد في قيام دولة الريع، وهجرة الأيدي العاملة، والإقبال الشديد على التعليم في مراحله المختلفة، وقيام الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والمهنية، والانقلابات العسكرية، واسترداد التكنولوجيا الحديثة، وتوسع سبل المواصلات وقيام الثورة المعلوماتية، وهيمنة العولمة في العقد الأخير من القرن العشرين. إن من مظاهر هذه الانتقالية في العقدين الأخيرين من القرن العشرين دخول المجتمع العربي في عصر العولمة الذي تهيمن عليه الرأسمالية الأمريكية بفعل انهيار الاتحاد السوفيتي، وقيام نظام البعد الواحد، وسعة انتشار ثورة المعلوماتية والاتصالات، وإزالة ضوابط حركة التبادل التجاري [4].

لكن الحالة كانت بالتأكيد عن ذالك، إلاّ أن الصدمة النفطية الأولى لعام 1973، أبرزت وجود مبالغ ضخمة من البترودولار الموظفة بشكل سيء، وقد عبأت المصارف الدولية هذه المبالغ في سوق الأورودولار ووجهتها لتمويل برامج التنمية في بلدان الجنوب، والتقت الطلبات العديدة للاعتماد بالسيولة المالية الكبرى للمصارف، وأبرمت عقود القروض بكل قوة الذراع، وبمعدلات منخفضة نسبيا، ولكن متغيرة، وأخذت الصادرات حصة متزايدة الارتفاع من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الصناعية 12 بالمائة في عام 1973، و20 بالمائة في بداية الثمانينات، وفي أقل من عشرات سنوات، ازدادت ديون العالم الثالث التي كانت تقل عن 50 مليار دولار في نهاية الستينيات لتبلغ 500 مليار دولار في نهاية السبعينيات [5].

أما مظاهر الأزمة الاقتصادية وانتشار الفساد، فقد تسارعت مع بداية الثمانينات، ويكتب أحد الباحثين: " كانت الجزائر، بعد وفاة بومدين في عام 1978، متجهة نحو نهاية مرحلة عرفت تنمية صناعية مكثفة تسببت في تقليص للمداخل الفردية، وللاستهلاك، ولاحتياجات السكان"، وانخفضت أسعار النفط من 31 دولار عام 1981 إلى 12 دولار عام 1986، وتقلصت عائدات البلاد إلى أقل من النصف، وصارت الدولة تشكو من ندرة الموارد. وكان التركيز على الصناعة على حساب القطاع الزراعي قد أضر اجتماعيا واقتصاديا بالجزائر، ففي الفترة من عام 1967 وحتى عام 1978 تم استثمار نحو 220 مليار دينار جزائري، وقد بلغت حصة القطاع الصناعي والمحروقات 60 بالمائة مقابل أقل من 10 بالمائة للقطاع ألفلاحي [6].

رغم الاستفتاء على " **الرئيس الشاذلي** "، لم يحظ خليفة " **بومدين** " بنفس مستوى التقدير سريعا، كان الرئيس حذرا خلال سنواته الأولى، وحتى تعديلاته، لم تكن خارجة عن نطاق الاشتراكية حينها، مع مرور الوقت، بعدت السياسة الداخلية تدريجيا اشتراكية بومدين، وغير "**بن جديد**" طاقم الحكومة، كما كان واثقا هذه المرة، من تغيير يطلبه المجتمع أيضا، كان " **بومدين** " مهووسا بالصناعة، كتحديث للمجتمع، صناعة دخلتها الدولة بغياب القدرات والمؤهلات لصيانتها، وأكدت أخيرا، أنها أفقرت البلد وأضرته، أكثر من نفعها له، سقوط أسعار النفط خلال الثمانينيات، ترك البلد في إدمان حقيقي، الزراعة المهملة قبلا، أعطت نتائج مخيبة دائما. زاد في البلية، بطالة زاحفة (3.1 بالمائة خلال الثمانينات)، جعلتها أشياء مزعجة للحكومة، أما نظرة " **بن جديد** " للتجديد كانت اقتصاد السوق، تحرير الأسعار، الاهتمام بالزراعة، والتركيز على الصناعة الخفيفة بدل الثقيلة، قام أيضا بن جديد بحملة ضد الفساد، ورغم ما يقال عن نجاعتها، إلى أنها كانت سبب نزع الموالين لحط " **بومدين** ".

رغم كل هذه الإصلاحات، أو بسببها ربما، وجدت الجزائر نفسها في نقطة فاصلة عام 1988. إعادة الهيكلة، أخلطت الاقتصاد الهش. البطالة ظهرت بعد الخوصصة، ونقص العائد المالي في الميزانية، بالاسترداد، سقطت قيمة الدينار ... وفقدت الثقة في إصلاحات " **بن جديد** " [7] .

أدى نظام التوزيع الغير عادل الذي نهجه النموذج أوائل الثمانينات، وما نجم عن ذالك من حرمان وسلب للحقوق إلى سلسلة من التمردات الاجتماعية التي تنادي بتحقيق العدالة في توزيع الثروة الوطنية.

وحتى في منتصف الثمانينات، وفي حدود وفاق اجتماعي ضمني، كانت الغالبية العظمى من المواطنين راضية ببنية الهيمنة القائمة في مقابل ترك الباب مفتوحا لآليات توزيع عوائد البترول، وأصبحت التجارة الخارجية بوصفها أداة السيطرة الاقتصادية شريان الحياة للنظام.

وأصبح توزيع الثروات ومصادر الدخول دون أي اعتبار لمبدأ العائد، وفي غياب المقابل بمعنى خلق الثروات، وبالتالي الوظائف، لا يتم إلا بناءا على اعتبارات سياسية في الجوهر، ضمان السلام الاجتماعي وإفراز علاقات هيمنة لصالح القيادة الحاكمة [8] .

لا يمكن إنكار الدور الكامن للعوامل الاقتصادية، كما أن الانخفاض الحاد في طاقات إعادة توزيع الثروة في الدول النفطية الذي حدث في بداية الثمانينيات (إثر انهيار أسعار المحروقات) ساهم كما يبدو، لدى هؤلاء الذين تخلخلت أوضاعهم بفضل التقشف المتزايد، في الاعتقاد بانتماء "إسلامي" ينظر إليه كبديل لانتماء هذه النخب الحاكمة، العلماني وبالتالي " الأجنبي " التي لم تعد قادرة على تلبية طموحاتهم الاقتصادية لكن هذه الأسباب المتنوعة لا تستطيع تسويغ الحتمية الاجتماعية التي لا تزال سائدة غالبا لتفسير الصحوة الإسلامية بكاملها، ويجب أن يكفي حال المملكة السعودية الغنية، المُشهر بها لغناها والمتهمة دوما في الوقت نفسه بأنها " المصدر العالمي للإسلام السياسي "، للاقتناع بأن كل نفط العالم أو ذهبه، وكذا كل قروض البنك الدولي لن تنجح في إعادة تغيير أنصار إعادة شرعية المعاني الرمزية للثقافة الإسلامية، في مجتمعاتهم، أو في حلبة الشمال/ جنوب، وجعلهم "علمانيين" أو "ماركسيين" [9] .

إن المشكلة التي تركتها الأزمة الاقتصادية في الجزائر ألحقت العديد من الأفراد إلى سلوك عدواني وعنيف ظهر للعيان من خلال الاحتجاجات والمظاهرات في أوساط الشوارع، سنوضحها فيما يلي:

انتفاضة الشارع الجزائري كبداية للصراع الإيديولوجي:

أول ما يلفت الانتباه استخدام مفهوم " الشارع "ضمن سياقات مفاهيم الحزب والمعارضة والانتخاب... آخ. ونشير هنا إلى أنه قد يتعلق هذا المفهوم بالمسيرات والانتفاضات، إلاّ أنه صار في أدبيات السياسة والإعلامية مرتبطا بالمعارضة حين تتخذ طابعا عنيفا في أشكاله الدنيا، لأن الشارع مساحة تنفس وتنفيس، ومجال أرحب للعنف الخطابي في الشعارات المرددة والمحمولة. وتصاحبه حالة من الهيجان والخوف والتردد والحماسة، ويكون قابلا للتحول إلى العنف الدموي في المواجهات. وهو قوة شعبية تعبيرية تغييريه. ولعل قوته في سلميته التي تقلق السلطة، وتحاول جره إلى العنف كما يحدث في كثير من البلدان العربية. ومن آثاره التأثير في قرارات السلطة إذ قد يطيح بالنظام حينما يكون عاما ومنظما وله قوة الاستمرار والمقاومة.

ولهذا نجد العقد الأخير من تاريخ الجزائر المعاصر يؤرخ له بانتفاضة أكتوبر 1988 وليس بانقلاب أو تصحيح ثوري كما كان سابقا [(10)]،

ويؤكد " **أحمد عبد الحليم عطية** " في قراءته لكتاب " **أحميدة عياشي** " بأنه سجل انطباعاته عن الشارع الجزائري في ظل تلك الأحداث، ومثله مثل من تنبئوا بالفوضى آنذاك: يعتبرون أن الشارع الجزائري يفتقر إلى أدنى أبجديات الفكر والثقافة السياسيين، فهو شارع عاطفي منفلت وغير منسجم تخضع ذهنياته إلى قوانين تتناقض مع الوعي بالديمقراطية وممارساتها، كيف له إذن أن يطالب بها أو يتضاد مع ما عداها، وفي نظر هؤلاء فإن الشارع الجزائري يشبع إلى حد كبير بثقافة الحزب الواحد، وتربى على تراث مثقل بسلوكيات العقلية القبلية والجهوية، والعداء الفكري لكل ما هو مستورد على مستوى الثقافة والسياسة، ويحمل تعارضا بين الظاهر والباطن، وفي نظرهم أن المسيرات تحمل طابعا فولكلوريا، ولا تعبر عن وعي بأي حق سياسي [(11)].

في الخامس من أكتوبر 1988 خرج الجزائريون إلى الشارع في عملية احتجاج وتذمر غير مسبوقة في تاريخ الجزائر المستقلة. إنهم يحطمون ما يرمز للدولة من بلديات وإدارات ومقرات الحزب الحاكم وغيرها.

فما الذي جعل " المقاومة بالحيلة " أو " المقاومة السلبية " أو " التذمر المكتوم "، الذي كان ملموسا وظل يكبر يوما بعد يوم طيلة السنوات السابقة، يتحول في أكتوبر 1988 لاحتجاج علني يتسم بنوع من الغضب الخانق وبنوع من العنف؟

هل يمكن أن نأخذ هذه المظاهرات والأحداث التي صاحبتها على أنها بداية الأزمة؟ في الواقع هي بداية تعبير علني قوي عن التذمر، أو وصول تراكمات الوضع إلى حال من التأزم في أبعاد مختلفة ومتنوعة. ولكن شكْلُ التعامل مع هذا التعبير عن التذمر ثم فهم رسالة هذا التذمر وترجمتها والرد عليها، هو الذي أفصح عن أزمة جديدة بأبعاد جديدة في النظام؟ [(12)].

ولأن السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح في هذا الإطار هو، هل أن خروج المتظاهرين إلى الشارع كان من أجل المطالبة بالتعددية السياسية؟ طبعا لا يمكن إثبات ذالك، فالمجتمع الجزائري في هذه الأثناء كان يعيش وضعا اقتصاديا صعبا بعد ما توقفت مشاريع التنمية منذ مجيء الرئيس " **الشاذلي بن جديد** " إلى سدة الحكم، بعد انهيار أسعار النفط فجأة ومن دون سابق إنذار سنة 1986 وبحكم أن الاقتصاد الجزائري هو من النوع ألريعي، إضافة إلى المديونية الكبيرة مقارنة بالفترة السابقة – **بومدين** – ومقارنة بالمشاريع التنموية التي توقفت كليا، أدى هذا الوضع إلي استفحال ظاهرة البطالة بين الفئات الشبابية وخاصة المدينة منها [13].

إن ما جرى في أكتوبر 1988 كان درسا بليغا ليس فقط للنظام السياسي الجزائري الذي غاص في أزمة مستعصية على الحل بسبب مساراتها المتشابكة والمعقدة وما سادها من عنف استئصالي، إنما كانت إنذار لكل الأنظمة السياسية المجاورة وحتى غير المجاورة، عربية كانت أم غير عربية، ولاسيما في حوض المتوسط، حيث أن عملية الاستقرار تبدو الشغل الشاغل لكل دول المنطقة وتكتلاتها الإقليمية. ومن هنا فأن الانتفاضة بقدر ما كانت تعبيرا عن غضب جماهيري في وضع اقتصادي متردي، إلاّ أنها أحدثت تغيرات سياسية حاسمة وجذرية وقلبت كل المعادلات السابقة رأسا على عقب وجعلت النظام يتخبط في حلول ووعود، وتردد إزاء هذا السيل الجماهيري...إلاّ أنه في الأخير قد حسم الأمر بضرورة الانتقال من التنظيم السياسي الواحد إلى التعددية السياسية الحزبية، اختيار الديمقراطية كمنهج للحياة السياسية الجزائرية التي شهدت متغيرات عميقة، كان في قمتها عدم الاستقرار الهيكلي للنظام السياسي لكثرة التغيرات والتعديلات الحكومية، إضافة إلى فيضان الساحة السياسية بموجة عارمة من الأحزاب والتنظيمات السياسية التي لا تعد ولا تحصى، التي وجدت في هذا الانفتاح السياسي فرصتها في تأكيد حضورها بمختلف اتجاهاتها وتياراتها [14].

أصبح من المألوف ربط صعود الحركات الإسلامية السياسية بتفاقم الأزمات المجتمعية والسياسية والاقتصادية، فبعد مرور عقد من الزمن على وفاة هواري بومدين، واجه نظام الشاذلي بن جديد بوادر الانفجار الاجتماعي، وكانت أحداث تشرين الأول/ أكتوبر 1988 – كما قال عدد من الباحثين – هي نهاية عهد، ولكن يصعب القول بأنها بداية عهد جديد لو قصدنا وجود قوى سياسية تقدم مشروعا بديلا، فقد كانت بداية الاحتمالات المفتوحة بعد أن دخلت الجزائر حقبة تتميز بالحريات في مجتمع ركن إلى سيطرة الدولة التي حرمت المجتمع المدني من حركته الخاصة على المستوى العلني والعام.

كان الانفجار الاجتماعي الكاسح في تشرين الأول / أكتوبر 1988 سببا مباشرا في التعديلات والإصلاحات السياسية والدستورية، وترك هذا المناخ المتأزم أثره في تكوين ومسيرة القوى التي ظهرت حينذاك. فإذا سألنا: لماذا انفجرت الأحداث في هذا الوقت بالذات؟ فإننا نجد مجموعة من الأسباب الداخلية والخارجية. يقول "**بورغا**" في هذا الصدد: "لأن الأمور وصلت أولا إلى قمة الأزمة بعد ثمانية أعوام من (ربيع تيزي وزو)، وبعد عامين من فتن قسنطينة. [15].

إن مظاهرات تشرين الأول/ أكتوبر أسفرت عن إعادة تشكيل الخارطة السياسية التي تشكلت نتيجة لذالك كله، إذا كانت تختلف كليا عن سابقتها، فإنها لم تضع حدا لصراع الكتل ولم تنجح بتعبيد الطريق لتطبيق الديمقراطية، على مراحل، علما بأن تطبيقها في بلد مثل الجزائر لا يمكن أن يتم دفعة واحدة في نظر معظم المعنيين.

ذالك أن الجهات التي حركت " الديمقراطية " كانت تقصد إلى التحكم في تنفيذها حتى تستمر في الحكم بعد أن تكون قد اكتسبت شرعية جديدة تجعلها مقبولة من الشعب.

لكن مكمن الضعف في هذا المسعى هو أنه قد ضبط من طرف تقنوقراط، أو مناضلين أصبحوا تقنوقراطاً بعد أن انقطعوا عن نبض الشارع، وتعودوا على الحسابات "المخبرية" إن صح هذا التعبير [16] .

البعد الاجتماعي :

لعل أهم ما ميز هذا الجانب من الأزمة الراهنة هو الاختلال الحادث في سلم القيم والمعايير التي تحكم وجود المجتمع وتنظيمه وسيره بما هو مجموعة علاقات ذات طابع مؤسسي تخضع لقواعد تحظى بالاتفاق النسبي للأفراد والجماعات، ويتجلى ذالك الاختلال القيمي بحدة في غياب أطار مرجعي يمثل قاعدة مقبولة لبلورة نماذج الفعل وأنماط السلوك والعلاقات... وتبدوا هذه القضايا بوضوح أكبر من خلال الممارسة في تدهور قيم العمل، والأداء والفاعلية، والكفاءة... آخ. وهي عناصر قيمية أساسية لقيام مجتمع مؤسس على الاستغلال الرشيد لموارده البشرية والمادية.

لابد من تأكيد أهمية الجانب الاجتماعي – الثقافي للأزمة التي ترتبط في جزء كبير منها بعجز المجتمع عن تحقيق الانتقال من وضعية تقليدية متميزة بسيطرة بنية اجتماعية قائمة على روابط الدم والعرق والانتماء إلى مجموعات تضامنية محدودة في الزمان والمكان، تحدد هويتها مثل الدين واللغة، في عزلة عن التفاعل مع المحيط ومواجهة التحديات والضغوط التي يفرضها وسط ثقافي متنوع ومتجدد في بنائه وتعبيره ودلالاته القيمية والمعيارية، ذالك أن المجتمع العصري يقوم على التنوع والتعدد المستند إلى خاصيات، مهنية، مهارية وعقائدية مرتبطة بدور الأفراد والمجموعات ومكانتهم في البناء الاقتصادي... وفي الوقت ذاته إخضاعها لقواعد تحضا باتفاق نسبي من أجل تنظيم المنافسة السليمة بين الفئات والشرائح، بعد أن يكون دورها ومكانتها قد تحددا في إطار النسق العام الذي يحدد كذالك أساليب الارتقاء والحراك الاجتماعي، وطرق التداول على السلطة ودوران النخب، وأسس توزيع القوة في المجتمع، إضافة إلى تأسيس الصراع[17].

فما هي العناصر التي تخولنا عن تاريخية العنف في الجزائر؟

أنها عناصر متعددة ومتنوعة تطفو زمن الأزمات لتطرح علاقة الدولة بالمواطنة معبرة عن رفض عميق لنموذج العلاقات القائمة بين الأفراد والمؤسسات من جهة، وبين السياسة والاجتماع من جهة أخرى، فيكفي أن ننظر في حجم التخريب الذي أصاب هياكل الدولة وأجهزتها إبان تشرين الأول/ أكتوبر 1988 لنتأكد من حجم العداء المختزن طوال سنوات عديدة. فقد شمل العنف المدمر طوال يومين قطاع

المؤسسات العمومية (مثل أسواق الفلاح، ومقرات جبهة التحرير الجزائرية– الحزب الحاكم سابقا، وممتلكات الدولة وسياراتها، ومساكن رموز السلطة). ولا يمكن إنكار هذا العنف بسياسة الدولة، فذالك متأكد تاريخيا وسياسيا، وإنما هي ظاهرة تضرب جذورها في عمق التاريخ الجزائري، باعتبارها جزءا أساسيا من حركة المجتمع الاجتماعية والثقافية [18].

وبقدر ما كانت أزمتا الجزائر الاقتصادية والسياسية تحتدان في أواخر الثمانينات، كان التحدي السوسيوثقافي يحتد أيضا. فقد نتجت هذه الأزمة من جانب السياسات السابقة وكانت نتيجة لضغوط النمو االديمغرافي الكبير من جانب آخر، وتجلى هذا المشكل في الأعداد الهائلة من الشباب العاطل والرجال الذين لم ينهوا تعليمهم والذين كانوا يملئون شوارع المدن الرئيسية، كانوا يعرفون ب: "رجال الحائط" أو les hittistes وذالك لاعتيادهم الاتكاء على الجدران دون القيام بأي عمل [19] .

وقادت برامج تحقيق الاستقرار هذه إلى خفض مستوى حياة السكان، وزيادة البطالة، وتنمية الاقتصاد اللارسمي، وظهور إختلالات جديدة ويفسر هذا الأمر جزئيا، ثورات الجوع التي تلت هذه البرامج في بلدان عديدة [20]، ولأول مرة ومنذ عهد طويل، تسبب الانفجار السكاني غداة انهيار أسعار البترول في عام 1986 وانهيار أسعار الدولار، في انخفاض منحنى النمو الإجمالي للناتج القومي إلى مستوى أقل من الخط الأفقي، وبالتالي حل اليأس محل الشك عند الشباب الذين يقل سنهم عن عشرين عاماً، وهم يمثلون خمسة وستين بالمائة من المجتمع، ويضيف إلى ذالك سببا آخر يكمن في الاختلافات الموجودة داخل نظام الحكم بين دعاة الانفتاح الاقتصادي، وعلى رأسهم مجموعة "**الشاذل** "، وأنصار الاستمرارية في سياسة " **بومدين** "، وهذا ما أثار سخط الجماهير[21]، أدت هذه السياسة التي تتنافى ومنطق الإنتاج إلى مجموعة من الإفرازات أهمها نمو " طبقات " اجتماعية من خلال الممارسة السياسية، أصبحت تنادي بمشروع اجتماعي يختلف عن الذي أنتجها، وأزمة اندماج لفئة الشباب التي تمثل 70 بالمائة من مجموع السكان، هذه الفئة وجدت نفسها مهمشة على مختلف الأصعدة، دافعة ثمن فشل سياسة التوزيع التي زاد من حدتها انخفاض العائدات النفطية، والتي شكلت أبرز مظاهر التبعية [22].

العامل الثقافي والديني:

كان للقضية الثقافية دور مهم في نمو ظاهرة الإسلام السياسي في الجزائر، فقد اقتضت عملية التعريب توفير عدد كبير من مدرسي اللغة العربية جلبتهم الجزائر من المشرق، وبالذات من مصر. ويرى بعض الباحثين أن عبد الناصر– خلال صراعه مع الإخوان المسلمين – أرسل أعدادا كبيرة من الأصوليين بقصد التخلص منهم، وكان أثرهم واضحا بين الطلبة والتلاميذ في مطلع السبعينيات مع " بروز أولى طلائع الشباب الذي يرتدي الجلباب ويطلق اللحى وظهور الفتيات المحجبات".

كان الاتجاه الغالب على إيديولوجية الدولة الوطنية هو الانتقائية، لذالك حاولت أن تضمن "الإسلام" أو الدين بحسب فهمها ومصالحها في مشروعها وخطابها. فقد حاولت الدولة التقريب بين الإسلام والاشتراكية، وشكلت المجلس الإسلامي الأعلى في شباط/ فبراير 1966. وقبل ذالك تمت الموافقة عام

1964 على "جمعية القيم" التي أصدرت مجلة **التهذيب الإسلامي** وكان رئيسها "**الهاشمي ألتيجاني**" المتأثر بأفكار الإخوان المسلمين.

وتم حظر نشاط الجمعية في أيلول/ مارس 1966 لاحتجاجها برسالة " **لعبد الناصر**" على إعدام **سيد قطب**، وحلت الجمعية في آذار/ مارس 1970. وبعد ذالك أي في عام 1971، أشرفت الحكومة على إصدار مجلة الأصالة لتعبر عن وجهة النظر الرسمية في المجال الديني. ومن أهم الشخصيات في هذه الفترة "**عبد اللطيف سلطاني**" (1902– 1984) الذي يعتبره بعضهم " الأب الروحي" المحلي للحركة الإسلامية الجزائرية، فقد لعب دورا كبيرا في مهاجمة الاشتراكية [(23)].

وقدم النظام تنازلات عديدة استفادت منها المجموعات الإسلامية. ومع مجيء "**بن جديد**" تصاعد التيار الإسلامي نتيجة لسياساته التي اختلفت عن المرحلة السابقة، والتي سمحت بقدر من حرية التعبير. وحاول بن جديد من البداية كسب ود الإسلامويين، فقد سمح للخطباء باستخدام المساجد في الحديث، وقرر إذاعة الأذان في الراديو بعد أن كان ممنوعا، وأعلن عن مشروع لإقامة جامعة إسلامية في قسنطينة، وكان يؤكد في خطبه وأحاديثه بأن الإسلام هو ديانة وعقيدة الجزائر[(24)].

إن الإسلام نظر إليه في هذا الصدد كعامل منطوي بعهدة الدولة حراسته، لذالك فإن إلحاقه بأجهزتها كان خيارا أساسيا يضمن سيطرتها على الحقل الديني كبعد هام من أبعاد الحقل الثقافي المراد هو الآخر السيطرة عليه وتوجيهه.

وهكذا أصبحت الدولة – بمحاولاتها مؤسسة الدين من خلال تشكيل إسلام دولة يضطلع به رجال دين رسميون يتم تكوينهم في المعاهد المعدة لهذا الغرض...

وإذا كانت الجرأة لم تذهب بالنظام الحاكم إلى حد الفصل بين الدين والدولة أو اعتبار الدين مسألة شخصية فإن بعض توجهاته كانت تشير بأن له مقاربة خاصة حيال موضوع الدين فقد اتجهت بعض جهوده إلى محاولة توظيف الإسلام بما يخدم تصوراته واختياراته ويضفي عليها نوعا من المشروعية، حيث تم إلحاق المؤسسات الدينية وعلى رأسها مؤسسة المسجد لتصبح قناة من قنواته السياسية والأيديولوجية. كل ذالك من أجل الإبقاء على الدين داخل مجال هيمنته للظفر– في النهاية – بهيمنة كلية على المجتمع على اعتبار ما يشغله الإحساس الديني والتعلق بالإسلام من حيز هام في الضمير الشعبي[(25)].

على هذا الأساس اتجه خطاب السلطة إلى تزكية البعد الثقافي – الحضاري ولهوياتي للإسلام، أما النظر إليه كنظام عبادي طقوسي ونسق قيمي معياري، فقد كان أقل اعتبارا: حيث تراجعت مظاهر التدين في هذه المرحلة وبرزت إلى السطح عديد الظواهر المنافية لروح الإسلام، ناهيك عن تكريس تهميش الإسلام في مرجعية الدولة السياسية والاقتصادية وعدم الاعتقاد في فعاليته وجدواه كنظام سياسي واقتصادي.

لكن الإطار العام الذي كان يحكمها هو إطار التنازل الشكلي وتحسين المظهر، وامتصاص الغضب الشعبي، والظهور بمظهر المؤتمن على الدين والحافظ له، وبالتالي قطع الطريق أمام الحركات

الاجتماعية الإسلامية التي بدأت حينها تتبلور متخذة من مثل هذه الموضوعات أرضية للتعبئة وأساسا للنشاط والاحتجاج [26].

خاتمة :

نستخلص من خلال هذه الدراسة السوسيو– إقتصادية حول الوضع الذي آل إليه المجتمع الجزائري خلال عشريتين من التاريخ، تميزت فيها الآولى بأزمة إقتصادية ظهرت بوادرها في ثمانينيات العقد الماضي، أثرت على الحالة السوسيولوجية للأفراد، وصاحبت تذمرهم واستيائهم المدعم بالرفض التام للمسؤولين، والمُعَبر عنه من خلال المسيرات والمضاهرات في شوارع مدن الجزائر الكبرى، وقد أعطت هذه المرحلة نقطة مهمة من النقاط التي سجلت محاور إنطلاق الموجة الثانية ولكن بتكلفة أكبر، فالميزة الأساسية التي عرفتها هذه المرحلة من تاريخ تسعينيات العقد المذكور سابقاً يرتبط إرتباطا وثيقا بالأوضاع الاجتماعية والسياسية والإقتصادية وحتى الثقافية والدينية التي سبقت ظهور الأزمة المؤسسة للصراع الإديولوجي، بين التيارات الإسلامية الصاعدة لتحريك المجتمع إنطلاقا من تجسيد فكرة التغيير نحو الأفضل وفق ماتمليه الشريعة الإسلامية، في مقابل الأجهزة التي ترمز للدولة و لطبيعة النظام القائم دون توفير تنمية شاملة في المجالات المذكورة سلفاً.

إن الفشل الظاهر للقطاعات الإقتصادية وما انجر عنه من فشل في سلم المعايير الاجتماعية، أنتج خلط وزعزع البناء الكلي للمجتمع، فظهر الفقر والجوع وانقطاع المواد الغذائية الواسعة الإستهلاك، وتحملت الدولة عاتق المديونية، وانتشرت الرشوة والفساد والمحسوبية، وأصبحت الحالة الاجتماعية تعبر عن أزمة حقيقية شهدها المجتمع الجزائري، حاولت من خلالها السياسات الحكومية المسيرة أنذاك فتح باب التعددية الحزبية كحل لهذه المشاكل والخروج من دائرة الحزب الواحد أو النظام الواحد، ولعل هذه الإجراءات المفاجئة التي اتخذتها الدولة، أعطت للدمقراطية معنى نسبي يتمحور حول تهدئة الوضع والشروع في تطبيق العدالة، وبالتالي إتاحة الفرص أمام الجميع لخوض التجربة السياسية، وبهذا المعنى اكتمل الفهم لبعض الأطراف لتحقيق أهدافهم المشروعة في التحضير للإنتخابات، وتجسيد أفكارهم وبرامجهم لخدمة المجتمع. ولعل هذه المرحلة تعد نقطة البداية لظهور الحركة الإسلامية من خلال حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، هذه الحركة التي اتخذت من الخطاب الديني رمزاً لها استطاعت من خلاله التأثير على أفراد المجتمع المشبع بالقيم الدينية، والذي لم يجد إلاّ سبيل الإسلام كحل وحيد لمشكلة الأزمة التي عانا منها، وبالتالي العمل على تفريغ الشحنات السالبة من جراء مله المتضاعف من الوعود الكاذبة والفاشلة للأنظمة السائدة والعاجزة عن تحقيق مطالبه.

انقلبت الموازين وتشكلت الظواهر العنيفة من جراء فقدان الحزب السابق ذكره لمرتبته ومكانته في سلم الترتيب، وهذا بعد ما حضيّ بأغلبية المواطنين المصوتين له في الإنتخابات التشريعية، فااتخذ من هذا الموقف سلوكا معاديا للنظام الرافض لتواجد الحزب في كرسي الرئاسة، مما استدعى إلى تفكيك أطراف التيار الإسلامي، وتشكيل الجماعات الإسلامية المطالبة بااسترجاع حقوقها المهضومة.

فتجلت المفاهيم المتصلة بالجماعات الاسلامية في الكثير من الكتابات العربية والغربية على معنى الإسلام في حقل السياسة العامة للمجتمع، ولم يبتعد هذا المفهوم عن الأصل المؤسس لوظيفتها التي أنشأت من أجلها، فتصور الظاهرة الإسلامية التي ميزت المجتمعات العربية والمجتمع الجزائري على وجه الخصوص، أعطت نماذج من الأفعال الإجرامية الناتجة عن الخلاف الدائم حول من يحكم المجتمع.

الهوامش

[1]– محمد الميلي، الجزائر... إلى أين؟، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ط1، ص 424–425.

[2]– خليل أحمد خليل، الجزائر الرعب المقدس، دار الفرابي، بيروت، 2003، ط1، ص 79–80.

3– أبو جرة سلطاني، جذور الصراع في الجزائر، شركة دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 1999، ط2، ص235.

4 – حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين بحث في تغيير الأحوال والعلاقات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ط1،ص292–293.

5– مصطفى طلاس، تحدي العولمة (العوامل،الآثار، البدائل)، مكتبة دار طلاس، دمشق،2008، ط2، ص 217.

[6]– علي حيدر إبراهيم، التيارات الاسلامية وقضية الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999،ط2، ص 72–73.

[7]– إبراهيم الفاعوري، تاريخ الوطن العربي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ط1، ص

8– حمادة إبراهيم، الإسلاميون الجزائريون بين صناديق الانتخاب والأدغال، مكتبة طريق العلم، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2003، ط1، ص 29–30.

[9]– سحر سعيد، الإسلام السياسي في زمن القاعدة، شركة قدمس للنشر والتوزيع، دمشق، 2006، ط1، ص 37.

10– بومدين بوزيد، قوة الشارع في التغيير السياسي " محاولة في فهم تعثر التجربة الديمقراطية في الجزائر" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ط1، ص210–211.

11– أحميدة عياشي، قراءة: أحمد عبد الحليم عطية، الإسلاميون الجزائريون بين السلفية والرصاص، دار الحكمة، الجزائر، 1991، ط1، ص84.

11- مصطفى هميسي، من بربروس إلى بوتفليقة كيف تحكم الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2013، ط2، ص 416-419.

12- أحمد عبد الحليم عطية، الإسلاميون الجزائريون بين السلطة والرصاص، مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2011، ط1، ص84.

13- حافظ عبد الرحيم، فتحي العفيفي، السيادة والسلطة الافاق الوطنية والحدود العالمية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2006، ط1، ص 201.

14- ناظم عبد الواحد الجاسور، الجزائر محنة الدولة ومحنة الإسلام السياسي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن،2001، ط1، ص 15.

15- علي إبراهيم علي، مرجع سابق، ص259.

16- محمد الميلي، مرجع سابق، ص 426-427.

17- المنصف وناس، الدولة الوطنية المجتمع المدني في الجزائر: محاولة في قراءة انتفاضة تشرين الأول/أكتوبر 1988،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ط2، ص241-242.

18- العياشي عنصر، سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ط2، ص 227-228

19- نزيه أيوبي، جيل كيبل وآخرون، الإسلام السياسي وأفاق الديمقراطية في العالم الإسلامي، مركز طارق بن زياد للدراسات والأبحاث، الرباط،،2000، ط1، 2000، ص: 128.

20- مصطفى طلاس، مرجع سابق، ص: 217.

21- علي حيدر إبراهيم، مرجع سابق، ص259.

22- عبد الباقي الهرماسي، حمود العودي وآخرون، الدين في المجتمع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ط2، ص 493-494.

23- حيدر إبراهيم علي، مرجع سابق، ص 73-.74

24- الطاهر سعود، الحركات الإسلامية في الجزائر الجذور التاريخية الفكرية، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي الإمارات العربية المتحدة، 2012، ط1، ص 363.

25- نفس المرجع، ص 365- 366.

26- نفس المرجع، ص 74.

بعض العوامل المفسرة لصعوبات التعلم لدى تلاميذ المرحلة الإبتدائية حسب أراء المعلمين.

د. بوخيار ربيع أستاذ مؤقت،جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف
د. لونيس زهير جامعة حسيبة بن بوعلي –الشلف

الملخص:

تعتبر صعوبات التعلم من الموضوعات الجديدة في مجال التربية الخاصة شهدت نموا متسارعا، واهتماما متزايدا بحيث أصبحت محورا للعديد من الأبحاث والدراسات. وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة أراء المعلمين حول بعض العوامل المفسرة لصعوبات التعلم لدى التلاميذ بحكم أن المعلم من أهم أطراف العملية التعليمية وأقربها إلى التلميذ. ومن بين النتائج الهامة التي توصلت إليها هذه الدراسة، هو أن صعوبات التعلم لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية ترجع إلى عوامل متعلقة بالتلميذ، نجد أن أراء المعلمين تميل إلى الموافقة على أن صعوبات التعلم ترجع إلى عوامل خاصة بالتلميذ، أي أن نقص الدافعية، عدم وجود معنى لما يقدم من معرفة للتلميذ، الإرهاق الناتج عن كثافة الحجم الساعي والإستراتيجيات التي يعتمد عليها المتعلم في التعلم، كلها عوامل متعلقة بالتلميذ وتؤدي إلى ظهور صعوبات التعلم لديه.

Abstract:

It is the learning difficulties of the new topics in the field of special education has seen rapid growth, increasing interest so that became the focus of many research studies.

This study aims to find out the opinions of teachers about some of the explanatory factors for the difficulties of learning among students that the teacher by virtue of the main parties to the educational process and the closest to the student. Among the important findings of this study, is that the learning difficulties in primary school pupils due to related pupil factors, we find that the opinions of teachers tend to agree that learning difficulties due to special factors pupil, ie the lack of motivation, lack of sense of what It provides the knowledge of the pupil, fatigue from the intensity of the courier and strategies in size upon which the learner in the learning, all relevant factors relating to the student and lead to the emergence of learning difficulties has.

1 – مقدمة:

إن صعوبات التعلم أصبحت من المواضيع التي نالت إهتمام العديد من الباحثين (صموئيل كيرك Kirk، هايدر Haider، فينر Weiner)، فالدراسات بينت أن صعوبات التعلم ترجع إلى عوامل داخلية مختلفة، فقد أرجع" هايدر "من خلال دراسة قام بها أن عوامل صعوبات التعلم ترجع إلى عوامل داخلية تخص التلميذ وعوامل خارجية ترجع إلى البيئة، بينما" نبيل عبد الفتاح حافظ "يضيف عوامل أخرى تؤّثر على العملية التعليمية مثل المناهج الدراسية، الوسائل التعليمية، شخصية المعلم. وإن مازاد إهتمام الباحثين بموضوع

صعوبات التعلم هو وجود بعض الأطفال داخل الأقسام الدراسية العادية لكنهم لا يتعلمون بالصورة المناسبة، وما زاد الأمر صعوبة أن هؤلاء الأطفال لا يعانون من أي إعاقة، كما أنهم ليسوا متخلفين عقليا، إذ يتسم هؤلاء الأطفال أنهم ذوي ذكاء متوسط أو فوق المتوسط. ونظرا لما لصعوبات التعلم من تأثيرات وانعكاسات على التلميذ خصوصا وعلى العملية التعليمية عموما، فقد رأينا أّنه من الضروري تناول هذه الظاهرة، وتكمن أهمية هذه الدراسة إلى ازدياد الحاجة إلى الدراسات في مجال صعوبات التعلّم على مستوى مختلف المراحل التعليمية.

2- مشكلة الدراسة:

يعتبر موضوع صعوبات التعلم من أهم المواضيع التي شغلت ومازالت تشغل بال الباحثين والمتخصصين في مجال التربية والتعليم، وجاء هذا الإهتمام بموضوع صعوبات التعلم لوجود أطفال غالبا ما يبدو أنهم عاديون تماما في معظم المظاهر النفسية إلا أنهم يعانون قصورا واضحا في مجال أو أكثر من المجالات الأكاديمية الاستيعاب والتحصيل الدراسي. ويشير صموئيل كيرك وهو أول من إستخدم مصطلح صعوبات التعلم أن هذا المصطلح يستخدم لوصف " مجموعة من الأطفال ليس لهم مكان في التصنيف المعتاد لفئة الإعاقة فقد يظهرون تأخر في الكلام أو لديهم صعوبة عظمى في تعلم القراءة أو الكتابة أو الحساب وبعض هؤلاء الأطفال لديهم قصورا لغويا مع أنهم غير صم أو يعانون من قصور في فهم ما يرونه مع أنهم ليسوا مكفوفين وبعضهم لا يستطيع التعلم بالطرق المعتادة مع أنهم ليسوا متخلفين عقليا "[1].

غير أن الكثير من المتخصصين في مجال صعوبات التعلم يركزون على الأسباب البيئية فقد ركزت النظريات التي تقوم على ظروف التعلّم على أن العوامل البيئية تسهم في خلق اضطرابات تعلم لدى الأطفال العاديين أو في تضخيم نواحي الضعف الموجودة بالفعل لدى الأطفال ذوي مشكلات التعلّم. ومن العوامل البيئية التي تكون مسؤولة عن صعوبات التعلّم : التغذية – الاستشارة غير الكافية – الفروق الاجتماعية والثقافية و المناخ الانفعالي غير الملائم والتدريس غير الفعال. ويؤكد "هلهان و كوفمان" على أن التدريس غير الفعال أو الضعيف من الأسباب البيئية الممكنة لصعوبات التعلّم[2].

أما "هايدر" فقد أرجع عوامل صعوبات التعلم إلى أسباب داخلية تخص التلميذ وأسباب خارجية ترجع إلى البيئة، ونفس الشيء عند "كيلي" الذي يعيد هو الآخر عوامل صعوبات التعلم أو الفشل في الدراسة إلى عوامل شخصية تخص المتعلم وعوامل خارجية تخص البيئة. بينما نبيل عبد الفتاح حافظ يضيف عوامل أخرى تؤثر على العملية التعليمية مثل المناهج الدراسية، الوسائل التعليمية، شخصية المعلم، نظام الانتقال، الإدارة المدرسية ووسائل الإعلام وجماعة الأقران[3].

ومن خلال ما تم ذكره آنفا تتحدد مشكلة هذه الدراسة في الإجابة على التساؤل التالي:

1-1- إلى أي عوامل يرجع معلموا المرحلة الإبتدائية صعوبات التعلم لدى التلاميذ؟

وينبثق عن هذا السؤال التساؤلات الجزئية التالية:

1-1-1- هل ترجع صعوبات التعلم لدى تلاميذ المرحلة الإبتدائية إلى عوامل متعلقة بالتلميذ؟

1-1-2- هل ترجع صعوبات التعلم لدى تلاميذ المرحلة الإبتدائية إلى عوامل متعلقة بالمناخ البيداغوجي؟

3- أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث الحالية في:

تحديد العوامل المفسرة لصعوبات التعلم في المدرسة وخاصة في المراحل الأولى من التعلم له أهمية بالغة في العناية بالتعليم ويساعد على كشف وتحديد هذه الأسباب في بداية ظهورها ولذا يكون علاجها أسهل، كما يساعد المعلمين على تصحيح أخطاء التعلم لذوي صعوبات التعلم والتقليل من آثار الفشل في تعلم المهارات الأساسية على الأداء المستقبلي للتلاميذ.

4- أهداف البحث:

وتهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

معرفة أراء المعلمين حول بعض العوامل المفسرة لصعوبات التعلم لدى التلاميذ بحكم أن المعلم من أهم أطراف العملية التعليمية وأقربها إلى التلميذ.

5- تحديد المفاهيم الأساسية للدراسة:

5-1- صعوبات التعلم:

هي عبارة عن اضطراب في العمليات العقلية أو النفسية الأساسية التي تشمل الإنتباه والإدراك وتكوين المفهوم والتذكر وحل المشكلة يظهر صداه في عدم القدرة على تعلّم القراءة والكتابة والحساب وما يترّتب عليه سواء في المدرسة الابتدائية أساسية أو فيما بعد من قصور في تعلّم المواد الدراسية المختلفة.

5-2- التلميذ:

هو المحور الأول أو الهدف الأخير من كل عمليات التربية والتعليم، فهو الذي من أجله تنشأ المدرسة وتجهز بكافة الإمكانات.

5-3- المرحلة الإبتدائية:

وفيها يتلقّى الطفل تعليمه في المدرسة الابتدائية وهي تبدأ من السنة السادسة حتى سن الثانية عشر وهي تضم كل الأطفال ماعدا المتخلفين عقليا والمعوقين جسميا، وفيها يعاد تشكيل ما إكتسبه الطفل من لغة وسلوك.

5-4- المعلم:

المعلّم هو أهم عنصر لنجاح العملية التعليمية، فهو الذّي يقود عملية التعلم ويؤثر فيها وهو المسؤول عن حمل أعباء التدريس ومتطلباته والتأثير في مدى اكتساب الطلاب للخبرات والمعارف والمهارات والمواقف التي تسعى المدرسة إلى تكوينها.

6- الخلفية النظرية للدراسة:

يعد مجال صعوبات التعلم من المجالات الحديثة نسبيا في ميدان التربية الخاصة حيث شهدت نموا متسارعا، واهتماما متزايدا بحيث أصبحت محورا للعديد من الأبحاث والدراسات، وقد بدأ الإهتمام بهذا

الميدان في النصف الثاني من القرن العشرين في بداية الستينات على وجه التحديد وذلك من أجل تقديم الخدمات التربوية والبرامج الإرشادية لفئة من الأطفال يتعرضون لأنواع مختلفة من الصعوبات تقف عقبة في سبيل تقدمهم العلمي وتحصيلهم الدراسي مؤديه إلى الفشل التعليمي أو التسرب من المدرسة إذا لم يتم مواجهتها والتغلب عليها.

6-1- تعريف صعوبات التعلم:

عن ناجي بن عبد الله (2000) أن عواد (1997) يعرف صعوبات التعلم بأنها مصطلح عام يصف مجموعة من التلاميذ في الفصل الدراسي العادي يظهرون إنخفاضا في التحصيل الدراسي عن زملائهم العاديين مع أنهم يتمتعون بذكاء عادي أو فوق المتوسط، إلا أنهم يظهرون صعوبة في بعض العمليات المتصلة بالتعلم كالفهم أو التفكير، أو الإدراك، أو الإنتباه أو القراءة أو الكتابة أو التهجي، أو النطق، أو إجراء العمليات الحسابية، أو في المهارات المتصلة بكل من العمليات السابقة. ويستبعد من حالات صعوبات التعلم ذو الإعاقة العقلية والمضطربون إنفعاليا والمصابون بأمراض وعيوب السمع والبصر، وذو الإعاقات المتعددة، وذلك حيث أن إعاقاتهم قد تكون سببا مباشرا للصعوبات التي يعانون منها.

أما الزيات (1988) فيرى أن تعريف صعوبات التعلم أنه أكثر التعريفات قبولا بين علماء النفس المهتمين بهذا المجال وهو " أن الأطفال ذوي صعوبات التعلم هم أولئك الأطفال الذين يبدون إنحرافا سالبا عن المتوسط في واحدة أو أكثر من العمليات الأساسية المستخدمة في فهم اللغة المنطوقة أو المكتوبة، وهذه ربما تعكس إضطرابا في التفكير أو الحديث أو القراءة أو الكتابة أو التهجي أو الحساب أو الذاكرة أو الإنتباه، مع أنهم أطفال عاديون عقليا وحسيا وحركيا.

6-2- تصنيف صعوبات التعلم:

كان من أبرز التصنيفات لصعوبات التعلم والأكثر دقة وشمولية، ذلك التصنيف الذي قدمه (كيرك وكيرك) عن صعوبات التعلم والذي سار على نهج هذا التصنيف العديد من الدراسات والبحوث ويميز هذا التصنيف بين مجموعتين من صعوبات التعلم، كما يذكرها السرطاوي (1988) على النحو التالي:

6-2-1- صعوبات التعلم النمائية:

وهي تلك الصعوبات التي أشير إليها في تعريف الحكومة الإتحادية الأمريكية "العمليات النفسية الأساسية"، وتشمل صعوبات التعلم النمائية على تلك المهارات التي يحتاجها الطفل بهدف التحصيل في الموضوعات الاكاديمية وتصنف هذه الصعوبات إلى:

- الإنتباه:

وهو القدرة على تركيز الوعي على المثيرات الخارجية والداخلية، ويتميز الأطفال الذين يعانون من عجز في عملية الإنتباه بعدم قدرتهم على الإنتباه ولو لفترة قصيرة كما يعانون من عدم قدرتهم على الإنتقاء من بين المثيرات الداخلية والخارجية ماله علاقة بالموضوع ويؤدي ذلك إلى صعوبة في إتباع الإرشادات أو لإنجاز المهام او أداء أي عمل من الأعمال.

- الذاكرة:

وهي القدرة على التعرف أو إستدعاء أو إسترجاع المعلومات التي سبق تصنيفها وتخزينها، والقدرة على التعلم ترتبط إرتباطا كبيرا بالذاكرة، وأن أي قصور يها يمكن أن يقلل من عملية التعلم وقد يعيقها ويؤدي إلى ظهور صعوبة في التعلم خلال مرحلة الطفولة المبكرة وسنوات الدراسة.

- الإدراك:

يعود الإدراك إلى العملية التي تسهم في الوصول إلى معنى من خلال الإحساس حيث يعمل الإدراك على بناء وتنظيم وتفسير المثيرات السمعية والبصرية والحسية فالأطفال الذين يعانون من صعوبات في الإدراك يعانون من صعوبات في التفسير والحصول على المعنى من بيئتهم.

6-2-2- صعوبات التعلم الأكاديمية:

- صعوبات القراءة :

تعتبر صعوبة القراءة من أكثر أنماط الصعوبات الأكاديمية شيوعا لدى الأطفال المسجلين في الصفوف الخاصة بصعوبات التعلم إذ أنها توجد لدى (60-70%) منهم، وهي مرتبطة بصعوبات التعلم النمائية أو نتيجة لبعض منها.

- الصعوبات الخاصة بالكتابة:

تعتبر الكتابة مهارة سابقة للتهجئة والتعبير الكتابي ولكي يتعلم الطفل الكتابة فإن عليه أن يطور التناسق الحركي والتناسق الحركي البصري والتوجيه المكاني البصري والتمييز البصري وفي حالة عدم توفر تلك المتطلبات لدى الطفل فإنه يعاني من صعوبات في الكتابة.

- الصعوبات الخاصة بالحساب:

قد يواجه الأطفال الذين يعانون من صعوبات خاصة بالحساب من صعوبات في تعلم المهارات الأساسية مثل: الجمع، الطرح، الضرب، القسمة، إلا أن البعض لا يواجه هذه المشكلات إلا عندما يصلون إلى مستويات أعلى في حساب الكسور والأعشار والهندسة ويحتاج هؤلاء إلى ما هو أكثر من الأساليب النمائية العادية في تدريس الرياضيات.[4]

7- أسباب صعوبات التعلم:

وأهم هذه الأسباب أو العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى صعوبات التعلم نذكر ما يلي:

- الأسباب العضوية والعصبية:

إن العديد من المختصين يؤمنون أن سبب صعوبات التعلم عائد إلى خلل في النظام العصبي المركزي. المؤيدون لهذا الرأي يقولون أن هناك الكثير من الأبحاث التي تشير إلى وجود تشوهات عصبية لدى الكثير من الأطفال ذوي صعوبات التعلم، ويؤكدون أن كثير من التطورات في التكنولوجيا الحديثة قد استطاعت تحديد هذه الحالات مثل الصور الطبقية والتخطيط الكهربائي، ويؤدي إلى اضطراب في جزء من أجزاء الدماغ إلى

خلل أو اضطراب في أية وظيفة من الوظائف الجسمية والانفعالية والعقلية أو في كل هذه الوظائف، فإصابات الدماغ تؤدي إلى فقدان القدرة على فهم اللّغة والكلام والقراءة.

- العوامل الوراثية:

يبدأ النمو منذ أن يلقح حيوان منوي ذكري بويضة أنثوية وتكوين الخلية الأساسية، حيث يبدأ النمو الجسدي والعقلي، وأشار علماء الوراثة إلى أن الوراثة تتحكم في لون العينين والشعر والجلد ولون البشرة، وكثير من الخصائص الفسيولوجية سواء كانت سلبية أم إيجابية، وأهم ما يتحدد بالوراثة جنس المولود ذكر أم أنثى، ولقد ثبت أن هناك بعض الأمراض الوراثية التي تنتقل بالوراثة كالضعف العقلي، وهذا بدوره يؤدي إلى صعوبات تعلّم عند الأطفال مستقبلا.

- العوامل البيئية:

تعتبر العوامل البيئية من العوامل المسببة لصعوبات التعلم ويشير كل من "كرو كشناك و هلاهان" إلى بعض العوامل البيئية المتمثّلة في نقص الخبرات التعليمية، وسوء التغذية أو سوء الحالة الطبية أو قلة التدريب أو إجبار الطفل على الكتابة بيد واحدة وغير ذلك.

- العوامل التربوية:

يتطلب النجاح المدرسي في العمليات التربوية داخل الغرفة الصفية تفاعل أطراف العملية التعليمية من الطلاب والبيئية الصفية والمعلمون وطرق التدريس المستخدمة من قبل المعلم والوسائل التعليمية المساندة المتوفرة في غرفة الصف فيعتمد نجاح الأطفال بصورة عامة وأطفال صعوبات التعلم بصورة خاصة على مقدار الانسجام والتفاعل بين هذه الأطراف عموما فكلما ازداد تفاعل الطالب مع أطراف العملية التربوية بصورة إيجابية ازداد تعلمه في حين إذا انخفض تفاعله في البيئة التعليمية بصورة سلبية انخفض مستوى تعلمه.[5]

7- الدراسات السابقة:

ونظرا لأهمية موضوع صعوبات التعلم فقد تناولها الباحثون بالدراسة من جوانب مختلفة ولأن موضوع دراستنا هذه مرتبط بالعوامل المفسرة لصعوبات التعلم لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية حسب أراء المعلمين فقد تناولنا بعض هذه الدراسات ومن بينها نجد دراسة أجراها أنور عبد الرحيم وعصمت فخرو (1992) في دراسة عن صعوبات التعلم والمتغيرات المتصلة بها كما يدركها المعلمون في المرحلة الابتدائية بدولة قطر على عينة قدرها 170 معلما من 25 مدرسة ابتدائية، أوضحت النتائج أن هناك أربع متغيرات مرتبطة بصعوبات التعلم وهي علاقة المدرس بالتلميذ والظروف الأسرية والمنهج الدراسي والإحساس بالعجز وعدم الثقة بالنفس، كما أوضحت النتائج عدم وجود فروق بين المعلّمين والمعلّمات في تقديراتهم وذلك لإرتباط تلك العوامل بصعوبات التعلّم. وكانت العوامل الأكثر تواترا لدى نسبة كبيرة من التلاميذ في المدرسة الابتدائية حسب ترتيبها بصعوبات القراءة والكتابة ثم صعوبات في الدافعية والتحصيل ثم صعوبات الانتباه والذاكرة ثم الصعوبات الانفعالية العامة.

كما يشير أنور الشرقاوي في دراسته بعنوان: "دراسة بعض العوامل المرتبطة بصعوبات التعلم لدى تلاميذ المرحلة الإبتدائية بالكويت"، تكونت الدراسة من 836 معلما ومعلمة، أوضحت النتائج عن إنخفاض درجة ثقة التلميذ بنفسه وجرح شعور التلميذ أمام الآخرين وعدم الإشتراك في المناقشات وشدة التباين بين قدرات التلاميذ وكذلك الخلافات الأسرية وأساليب التربية.

كما نجد دراسة قام بها سيف الدين عبدون (1990) كان الهدف منها التعرف على العلاقة بين صعوبات التعلم وعوامل عزو أسبابها في المرحلة الابتدائية بالأزهر، تكونت عينة الدراسة من 132 تلميذا وتلميذة بالأزهر أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ودالة بين صعوبات التعلم وعزو أسبابها وهي ضعف القدرة، عدم الكفاية بجهد ومزاج التلميذ، والاتجاهات السلبية للمتعلم ومزاجه السيئ وصعوبة المهمة وسوء الحظ والصدفة. [6]

8- تحديد الفرضيات:

8-1- الفرضية العامة:

ترجع صعوبات التعلم لدى تلاميذ المرحلة الإبتدائية حسب أراء المعلمين إلى عوامل خاصة بالتلميذ وعوامل خاصة بالمناخ البيداغوجي.

8-2- الفرضيات الجزئية:

8-2-1- الفرضية الجزئية الأولى:

ترجع صعوبات التعلم لدى تلاميذ المرحلة الإبتدائية إلى عوامل خاصة بالتلميذ.

8-2-2- الفرضية الجزئية الثانية:

ترجع صعوبات التعلم لدى تلاميذ المرحلة الإبتدائية إلى عوامل خاصة بالمناخ البيداغوجي.

9- منهجية البحث وإجراءاته:

9-1- منهج البحث:

عن مرابطي ربيعة (2011) يرى عبد الرحمن العيسوي (1997-1998) أن المنهج هو الطريقة أو الأسلوب الذي ينتهجه الباحث في بحثه أو دراسة مشكلة والوصول إلى حلول لها أو لبعض النتائج.

ونظرا لطبيعة موضوع دراستنا هذه الذي يهدف إلى معرفة "عوامل المفسرة لصعوبات لتعلم لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية حسب آراء المعلمين"، فقد عمدنا إلى المنهج الوصفي، الذي يعرفه سامي محمد ملحم أنه " أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة وتصويرها كميا عن طريق جمع البيانات ومعلومات عن الظاهرة أو المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة.[7]

9-2- عينة البحث:

تكونت عينة الدراسة من (22) معلم للتعليم الإبتدائي، تم إختيارهم بالطريقة العمدية (المقصودة).

9-3- أداة الدراسة:

- باعتبار أن المنهج المستخدم في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي، فإن أحسن وسيلة للبحث هي الاستمارة. وقد عمدنا في بناء إستمارة بحثنا هذا إلى مجموعة من الأسئلة المغلقة (نعم / لا).

10- عرض نتائج البحث ومناقشتها:

10-1- تحليل نتائج المحور الأول: حسب متغير الجنس (ذكور – إناث) والخبرة (أقل من 10 سنوات – أكثر من 10 نوات):

1- حسب متغير الجنس:

-**الفرضية الصفرية:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات المعلمين الذكور والمعلمات الإناث فيما يتعلّق بكون صعوبات التعلم لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية ترجع إلى عوامل متعلقة بالتلميذ.

جدول رقم (1): يمثل إستجابات أفراد عينة البحث على عبارات المحور الأول حسب متغير الجنس.

البدائل / المتغير	نعم	لا	المجموع
ذكور	155	64	219
	141	78	
إناث	89	71	160
	103	57	
المجموع	244	135	379

ملاحظة: القيم العلوية في الجدول تمثّل التكرارات المشاهدة والقيم السفلية تمثل التكرارات المتوقعة.

جدول رقم (2): يوضح قيم ك^2 التجريبية و ك^2 الجدولية.

ك^2 التجريبية	ك^2 الجدولية	درجة الحرية	مستوى الدلالة	النتيجة
9,54	**3,84**	**1**	**0,05**	**توجد فروق ذات دلالة إحصائية**

– بما أن ك^2 التجريبية أكبر من ك^2 الجدولية، ترفض الفرضية الصفرية والفروقات بين استجابات المعلمين لها دلالة إحصائية، إذ يؤثر متغير الجنس (ذكور – إناث) في استجابات المعلمين، فقد اختلفت إجابات المعلمين ذكور عن إجابات المعلمات إناث حول عبارات المحور الأول. وعليه يمكننا القول أن الجنس يؤثر في تفسير أسباب صعوبات التعلّم حول المحور الأول المتعلّق بالتلميذ.

2– حسب متغير الخبرة (أقل من 10 سنوات – أكثر من 10 سنوات):

- **الفرضية الصفرية:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات المعلمين ذوي أقل من 10 سنوات خبرة واستجابات المعلمين ذوي أكثر من 10 سنوات خبرة بالنسبة لكون صعوبات التعلّم لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية ترجع إلى عوامل متعلّقة بالتلميذ.

جدول رقم (3): يمثل إستجابات أفراد عينة البحث على عبارات المحور الأول حسب متغير الخبرة.

البدائل / المتغير	نعم	لا	المجموع
أقل من 10 سنوات	52	56	108
	69,35	38,65	
أكثر من 10 سنوات	192	80	272
	174,65	97,35	
المجموع	244	136	380

جدول رقم (4): يوضح قيم ك^2 التجريبية و ك^2 الجدولية.

ك^2 التجريبية	ك^2 الجدولية	درجة الحرية	مستوى الدلالة	النتيجة
16,95	3,84	1	0,05	توجد فروق ذات دلالة إحصائية

– بما أن ك^2 التجريبية أكبر من ك^2 الجدولية، ترفض الفرضية الصفرية، والفروقات بين استجابات المعلمين لها دلالة إحصائية، إذ يؤثر متغير الخبرة في استجابات المعلمين، فالمعلمين الذين لديهم أقدمية في التعليم يملكون خبرة أكبر من الذين لديهم أقدمية أقل ولهذا تفسيرهم لصعوبات التعلّم يكون نتيجة خبرتهم.

– التعليق على نتائج الفرضية الأولى:

مما سبق عرضه من استجابات المعلمين على عبارات المحور الأول المتعلق بأن صعوبات التعلم لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية ترجع إلى عوامل متعلقة بالتلميذ، نجد أن أراء المعلمين تميل إلى الموافقة على أن صعوبات التعلم ترجع إلى عوامل خاصة بالتلميذ، فالاستجابات جاءت بالأغلبية بتأكيد العبارات المطروحة، أي أن نقص الدافعية، عدم وجود معنى لما يقدم من معرفة للتلميذ (الفائدة التي يجنيها من التعلم)، الإرهاق الناتج عن كثافة الحجم الساعي والإستراتيجيات التي يعتمد عليها المتعلّم في التعلّم، كلّها عوامل متعلقة بالتلميذ وتؤدي إلى ظهور صعوبات التعلم لديه، وكان هناك اختلاف في استجابات المعلمين حسب الجنس (ذكور – إناث) والخبرة (أقل من10 سنوات - أكثر من 10 سنوات) أي أن كل من متغير الجنس والخبرة يؤثر على استجابات المعلّمين على عبارات المحور الأول.

10–2– تحليل نتائج المحور الثاني: حسب متغير الجنس (ذكور – إناث) والخبرة (أقل من 10 سنوات– أكثر من 10 سنوات):

1– حسب متغير الجنس:

-**الفرضية الصفرية:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات المعلمين الذكور والمعلمات الإناث فيما يتعلق بكون صعوبات التعلم لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية ترجع إلى عوامل متعلقة بالمناخ البيداغوجي.

جدول رقم (5): يمثل إستجابات أفراد عينة البحث على عبارات المحور الثاني حسب متغير الجنس.

البدائل / المتغير	نعم	لا	المجموع
ذكور	150	60	210
	142,42	67,58	
إناث	105	61	166
	112,58	53,42	
المجموع	255	121	376

ملاحظة: القيم العلوية في الجدول تمثل التكرارات المشاهدة والقيم السفلية تمثل التكرارات المتوقعة.

جدول رقم (6): يوضح قيم ك^2 التجريبية وك^2 الجدولية.

ك^2 التجريبية	ك^2 الجدولية	درجة الحرية	مستوى الدلالة	النتيجة
2,84	**3,84**	**1**	**0,05**	**لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية**

– بما أن ك^2 الجدولية أكبر من ك^2 التجريبية، فإنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إستجابات المعلمين الذكور والمعلمات الإناث على عبارات المحور الثاني وبالتالي قبول الفرضية الصفرية.

2– حسب الخبرة (أقل من 10 سنوات – أكثر من 10 سنوات):

-**الفرضية الصفرية:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات المعلمين ذوي أقل من 10 سنوات خبرة واستجابات المعلمين ذوي أكثر من 10 سنوات خبرة بالنسبة لكون صعوبات التعلم لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية ترجع إلى عوامل متعلّقة بالمناخ البيداغوجي.

جدول رقم (7): يوضح إستجابات أفراد عينة البحث على عبارات المحور الثاني حسب متغير الخبرة.

البدائل / المتغير	نعم	لا	المجموع
أقل من 10 سنوات	**71**	**37**	**108**
	76,44	**31,56**	
أكثر من 10 سنوات	**193**	**72**	**265**
	187,56	**77,44**	
المجموع	**264**	**109**	**373**

جدول رقم (8): يوضح قيم ك^2 التجريبية و ك^2 الجدولية.

ك^2 التجريبية	ك^2 الجدولية	درجة الحرية	مستوى الدلالة	النتيجة
1,87	**3,84**	**1**	**0,05**	**لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية**

– بما أن ك^2 الجدولية أكبر من ك^2 التجريبية، فإنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات المعلمين ذوي أقل من 10 سنوات خبرة واستجابات المعلمين ذوي أكثر من 10 سنوات خبرة على عبارات المحور الثاني وبالتالي قبول الفرضية الصفرية.

– التعليق على نتائج الفرضية الثانية:

من خلال ما تم عرضه من استجابات المعلمين على عبارات المحور الثاني والمتعلق بأن صعوبات التعلم لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية لا ترجع إلى عوامل متعلقة بالمناخ البيداغوجي فالاستجابات جاءت غير مؤكدة بالأغلبية للعبارات المطروحة، فطريقة التدرج في عرض الدروس وعدم تمكن المعلم من تطبيق المقاربة بالكفاءات وكثافة البرامج الدراسية كلها عوامل متعلقة بالمناخ البيداغوجي التي تؤدي إلى خلق صعوبات التعلم لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية، ومن خلال حساب ك^2 وجدنا أن متغير الجنس لا يؤثّر في استجابات المعلّمين الذكور والإناث في حين لا توجد فروق بين استجابات المعلّمين الذين لديهم خبرة أقل من 10 سنوات والذين لديهم خبرة أكثر من 10 سنوات في التعليم الابتدائي.

وفي الأخير يمكن القول بأن المعلمون يرجعون صعوبات التعلم إلى عوامل متعلقة بالتلميذ بغض النظر عن العوامل المتعلقة بالمناخ البيداغوجي.

11– توصيات البحث:

– محاولة التعرف على التلاميذ ذوي صعوبات التعلم وتقديم الخدمات العلاجية لهم.

– تصميم أنشطة تعليمية تهدف إلى التغلب على المشكلات التي يعاني منها ذوي صعوبات التعلم.

– العمل على تنمية ميول التلاميذ ذوي صعوبات التعلم نحو المدرسة والمواد الدراسية وتنمية الرغبة لديهم في التعلم، والميل اتجاه النجاح.

– مراعاة الفروق الفردية بين التلاميذ خاصة ذوي صعوبات التعلم ووضع مقررات دراسية تتماشى مع قدراتهم وإمكانياتهم المعرفية.

- اختيار الاستراتيجيات التعليمية المناسبة لتعلم الأطفال ذوي صعوبات التعلم.

– التعاون بين المعلم وأطراف العملية التربوية في وضع المقررات الدراسية التي تتناسب مع القدرات المعرفية لذوي صعوبات التعلم.

- الخاتمة:

ومن خلال كل ما تقدم من نتائج الفرضيات وبعد التأكد من نتائجها أن فرضية البحث الأولى تؤكد على أن صعوبات التعلم لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية ترجع إلى عوامل متعلقة بالتلميذ، نجد أن أراء المعلمين تميل إلى الموافقة على أن صعوبات التعلم ترجع إلى عوامل خاصة بالتلميذ، فالاستجابات جاءت بالأغلبية بتأكيد العبارات المطروحة، أي أن نقص الدافعية، عدم وجود معنى لما يقدم من معرفة للتلميذ، الإرهاق الناتج عن كثافة الحجم الساعي والإستراتيجيات التي يعتمد عليها المتعلم في التعلم، كلها عوامل متعلقة بالتلميذ وتؤدي إلى ظهور صعوبات التعلم لديه. أما فيما يخص الفرض الثاني يؤكد على أن صعوبات التعلم لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية لا ترجع إلى عوامل متعلقة بالمناخ البيداغوجي فالاستجابات جاءت غير مؤكدة بالأغلبية للعبارات المطروحة، فطريقة التدرج في عرض الدروس وعدم تمكن المعلم من تطبيق المقاربة بالكفاءات وكثافة البرامج الدراسية كلها عوامل متعلقة بالمناخ البيداغوجي التي تؤدي إلى خلق صعوبات التعلم لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية.

المراجع:

[1]عبد الناصر أنيس عبد الوهاب: "الصعوبات الخاصة في التعلّم - الأسس النظرية والتشخيصية"، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، 2003، ص7.

[1]نفس المرجع، ص52.

[1]مجلة تنمية الموارد البشرية: "التطفل بذوي صعوبات التعلم"، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، العدد الثاني، 2006 ، ص12-13.

[1]ناجي بن عبد الله بن سعيد الغامدي: "مدى فاعلية برنامج إرشادي في تنمية دافعية الإنجاز لذوي صعوبات التعلم الأكاديمي بالمرحلة الإبتدائية"، رسالة ماجستير غير منشورة في الإرشاد النفسي، كلية التربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، قسم علم النفس، 2000، ص28-30.

[1]مرابطي ربيعة: " بعض العوامل المفسرة لصعوبات التعلم لدى تلاميذ المرحلة الإبتدائية حسب أراء المعلمين"، رسالة ماجستير في علم النفس المدرسي، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطوفونيا، 2011، 64-67.

[1]محمد مصطفى الديب: "علم النفس الاجتماعي التربوي - أساليب تعّلم معاصرة"، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة، ط 1، 2003، ص317-318.

[1]مرابطي ربيعة، مرجع سابق، ص89.

- الملاحق:

* التعليمة :

أستاذي الفاضل ... أستاذتي الفاضلة:

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في إطار التعرف على "العوامل المفسر لصعوبات التعلم لدى تلاميذ المرحلة الإبتدائية حسب أراء المعلمين"، نرجو من سيادتكم التكرم بقراءة هذه الإستمارة بعناية. ثم الإجابة عليها بوضع علامة (x) في الخانة المناسبة. تأكدوا من سرية المعلومات التي تفيدوننا بها، واستثمارها لغرض البحث العلمي. ولأجل توضيح العملية سنوضح المثال التوضيحي التالي:

حسب رأيك صعوبات التعلم لدى التلميذ ترجع إلى :

العبارة	نعم	لا
- نقص رغبة التلميذ في التعلم		x

- المعلومات الشخصية:

1- الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2- الخبرة: أقل من 10 سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات ☐

* المحور الأول: عوامل متعلقة بالتلميذ.

حسب رأيك صعوبات التعلم لدى التلميذ ترجع إلى:

1- نقص رغبة التلميذ في التعلم.	☐	☐
2- تراجع مستوى دافعية التلميذ.	☐	☐
3- عدم وجود ميل لدى التلميذ للتعلم.	☐	☐
4- شعور التلميذ بالملل من الدراسة.	☐	☐
5- إنخفاض مستوى الطموح الدراسي للتلميذ.	☐	☐
6- عدم إهتمام التلميذ بالدراسة.	☐	☐
7- إنخفاض ثقة التلميذ بقدراته المعرفية.	☐	☐
8- غياب متعة التعلم لدى التلميذ.	☐	☐
9- عدم وجود فائدة فيما يتعلمه التلميذ.	☐	☐
10- عدم إرتباط ما يقدم من معرفة في المدرسة بالحياة اليومية.	☐	☐
11- تأثير ثقافة المجتمع على سلوك التلميذ.	☐	☐

12- إرهاق التلميذ جسديا لكثافة الحجم الساعي.

13- إرهاق التلميذ فكريا لكثافة التوقيت الزمني الدراسي.

14- عدم تناسب المواد الدراسية مع المدة الزمنية المقررة لتدريسها.

15- إعتماد التلميذ على منهجية عمل لا تساعده على فهم ما يقرؤه.

16- عدم إمتلاك التلميذ إستراتجيات تساعده على التعلم الفعال.

17- سوء التعامل مع المعرفة المتحصل عليها من الأنترنت.

18- إنخفاض ثقة التلميذ بالمعلم في ظل تنوع مصادر المعرفة.

* المحور الثاني: عوامل متعلقة بالمناخ البداغوجي.

حسب رأيك صعوبات التعلم لدى التلميذ ترجع إلى:

19- عدم وجود تسلسل في عرض الدروس.

20- عدم وجود إرتباط وانسجام بين الدروس والتمارين.

21- محتوى الكتاب المدرسي لا يناسب المستوى المعرفي للتلميذ.

22- التمارين تفوق قدرات المعرفية للتلميذ.

23- إكتظاظ الفصل الدراسي تعيق المعلم لتوصيل المعلومة للتلميذ.

24- عدم إهتمام المعلم بمصادر الخطأ في تعلم التلميذ.

25- عدم تمكن المعلم من تقديم بيداغوجية علاجية لأخطاء التلميذ.

26- عدم تمكن المعلم من متابعة المسار التعليمي لكل تلميذ لكثرة عدد التلاميذ في القسم.

27- نقص تكوين المعلم مهنيا.

28- نقص تكوين المعلم في أثناء الخدمة.

29- إعتماد المقررات الدراسية على الجوانب النظرية أكثر من العملية.

30- عدم إحتواء المناهج الدراسية على عنصر التشويق.

31- محتوى المقررات الدراسية لا يتماشى مع واقع التلميذ.

32- بعض أجزاء المقررات الدراسية تفوق القدرات العقلية للتلميذ.

33- ثقل موضوعات المناهج الدراسية.

34- طول البرامج الدراسية وكثافة المعلومات.

35- عدم مراعاة المناهج للفروق الفردية بين التلاميذ.

36- عدم تحقيق المناهج لميول التلاميذ.

الشيخ والمريد، تحليل للعلاقة، وتأسيس للتربية الروحية.

د. شارفي عبد القادر
جامعة حسيبة بن بو علي شلف

ملخص:

نهدف من خلال هذا المقال إبراز مفهوم التربية الروحية، والتي هي هدف التربية الصوفية، التي تسعى إلى تحقيقه من خلال علاقة ثنائية قائم بين شيخ مربي واصل، ومؤيد صادق يبتغي الوصول. ومحتوى هذه التربية هو قيم الروح، وهي قيم اصطلح عليها في أدبيات التصوف الإسلامي بالأخلاق الحميدة، وبتعلقها بالله الذي هو قصد المتصوف كانت أخلاق عبودية مستلهمة من نبع الأخلاق الإلهية.

كما إننا نهدف إلى بيان قيمة هذا النموذج التربوي في تنشئة الفرد المسلم الذي يحتاج إلى أخلاق القلب أكثر من حاجته إلى أخلاق الجوارح. فصدق الباطن أساس لصدق الظاهر. ومن ثم بيان قيمة التصوف التربوي الأخلاقي في تثبيت فضائل الأخلاق وصون المجتمع الإسلامي من مظاهر الانحراف والانحلال.

الكلمات المفتاحية: التربية الروحية، التربية الصوفية، شيخ مربي، المريد، قيم الروح، أخلاق القلب.

Article title:

Sufi – guide and Adapt, analysis of the relationship, and the establishment of spiritual education

Abstract:

In this article we aim to highlrght the concepte of spiritual education. Which is the goal of Mystical education ; which it seeks to ochieve through a bilateral relationship between a sufi guide and an honest adapt seeking access.

The content of this education is the spiritual values. They are values of terminology in the litreature of islamic sufism with good ethics, and attched to god ho is the indeded mystic was the ethics of slavery inspired by the wellspring of divine ethics.

We are also aim to show the value of education model in upbringing the muslim personne who needs the heart ethics more then he need the beleiving the subcontractor the basic of truthfulness apparent. Then to show the value of the educational sufism in stabilization of the vertues of morality and the preservztion of islamic society from manifestetion of deviation and decay .

Key Words : Spiritual education, Mystical education , Sufi guide, Adapt, Spiritual values, Heart ethics

مفهوم التربية الروحية:

ليس الإنسان مجرد جسد ونفس بل هو روح كذلك، لذلك فليس على التربية أن تهتم فقط بالجانب المحسوس فيه ممثلا في متطلبات الجسد والنفس، بل يجب أن تهتم كذلك بما يجعل الإنسان إنسانا، وهو الاهتمام بروحه. فان "مصير الإنسان أن يكون روحا"[1]. وهذه خلاصة فلسفة الإنسان في الوجود، التي تسعى إلى الكشف عن مبدئه ومصيره، وهو ما يجب أن تقوم به فلسفة التربية، ذلك ما يؤكده رونيه روبيه بقوله: "إن فلسفة للإنسان في الوجود هي بالضرورة فلسفة للروح، وقولنا إن الروح هي المنبع الوحيد الذي تنبثق منه الطبيعة والمجتمع والكيان الفردي، يعني أن نقدم للمذهب التربوي مبدأ الوحدة الذي تنزع إليه. والتربية ليست سوى أن نستخلص تلك الفلسفة الروحية من كائن لآخر"[2].

انطلاقا من هذا التصور، فان قوام التربية الروحية يتمثل في العمل على إبراز طاقات الروح التي تنعكس قيمها على سلوكيات الفرد كذات، وفي علاقاته بغيره من أفراد المجتمع، واهم قيمة في ذلك هي في تجاوز الأنماط الثابتة للحياة الفردية أو الجماعية، وإفساح المجال في التطور الخلاق المنبثق أساسا من طاقة الروح المبدعة، بحسب تعبير هنري برغسون.

في الإسلام:

إن ما يذهب إليه مفكرو الإسلام، في هذا الشأن، يقترب من التصور السابق من منطلق أن الإنسان ليس مجرد مادة فقط، بل هو روح كذلك، وهو تصور مستخلص من تعاليم الإسلام ذاتها. يقول احمد عروة في كتابه: "الإسلام في مفترق الطرق" : "الإنسان ... رمز لما في الإسلام من وحدة مذهبية. ونفس تكوين خلقه تعرضه النصوص المقدسة على انه الاتحاد بين مادة الأرض المعدنية، وبين روح الله المتصف بالحياة"[3]. ويضيف قائلا: "وإذا كانت الفلسفات المادية، تجعل من الإنسان نوعا في السلالة الحيوانية، فإنها تتنكر إلى منزعه الميتافيزيقي القائم على وعيه بذاته كذات متفردة تفترق عن غيرها في السلالة الحيوانية بمبدأ الروح الذي يشده في نزوعه الدائم إلى ذلك المبدأ. فالإنسان " بمعزل عن الخبز والملح، لا يقنع بمصير دنيء يجعل منه أخ القرد أو ابن عم التمساح، ومتى أضاء الوعي ذهنه كشف معنى حياته. فإذا كان يعي علائق تربطه بقوانين الطبيعة التي لا تسمح الإفلات منها، فانه يملك في نفسه، من جهة أخرى، هذه الدفعة الروحية، وهذا النداء الميتافيزيقي الذي يرفعه عن الحيوانية، بل يرفعه حتى على إنسانيته. وإنما درجة هذا الازدهار الروحي ودرجة نظامه _ وهو ما يعني رفضه الركيزة الأرضية _ هما المقياس لمجاوزة الإنسان الحقة في انجاز مصيره، لأنه إذا كانت له رسالة حياة، فهي أن يحيا من اجل رسالة"[4].

غير أن التأكيد على الجانب الروحي في الإسلام لا يعنى إهمال متطلبات الجسد ومتطلبات النفس الطبيعية والمحمودة، وإنما دخول تلك المتطلبات تحت سلطان مبدأ الروح، فالإنسان من وجهة النظر هذه روح قبل أن يكون جسدا، فهي مبدؤه الأصلي الذي يرتد إليه كل شيء فيه. لذلك كانت التربية

في الإسلام، تربية تقوم على تحقيق التوازن بين متطلبات الجسد والروح، وهو ما نجده منصوصا عليه في القرآن الكريم، وتعاليم النبي E وسيرته.

التربية الروحية عند المتصوفة:

ليس السلوك الصوفي بدعة في الإسلام، وإنما هو ارث سلوك الأنبياء، ومنهم خاتم النبيين محمد B، وقد حاول المتصوفة تأصيل هذا السلوك وتربية المريدين عليه، فكانت التربية من أهم أولويات مشايخ التصوف، إلى درجة أن أصبح شيخ التربية مفهوما قائما بذاته، له مواصفاته ومحدداته. وكل سالك في الطريق الصوفي هو في حاجة إليه، ولا يمكنه بلوغ مقصده إلا به.

والتربية الروحية عند المتصوفة، هي تربية أخلاقية بالأساس، كما كانت في الإسلام، وهو المصطلح الغالب _ أو مما يشتق منه _ عند المتصوفة، بينما مصطلح التربية الروحية هو من المصطلحات المتأخرة في أدبيات الصوفية. والدراسات الحديثة تدرجه ضمن مباحثها في التربية الصوفية. وكونها أخلاقية إنما الغرض منها تهذيب النفس وتطويعها حتى تكون تحت إمرة مقتضيات الروح. ومبدأ ذلك كله عند المتصوفة جميعا أن الإنسان مكوّن من روح وجسد. والأولوية للروح على الجسد هي أولوية مقرّرة سلفا لوجود الإنسان، إلا أنها مع تعيينه تخضع للمغالبة بين الروح والنفس "فمن غلبت روحانيته على ماديته استطاع أن يكون فعلا خليفة لله والعكس صحيح. فمن مجاهدة النفس أو الروح لهذا المحل السفلي الذي تقررت فيه الروح يبتدئ طلوعها وعروجها إلى محلها الأصلي الذي هو عالم الملكوت أو الجبروت"[5]. وهو تصور نجده في أدبيات التصوف كقوت القلوب لأبي طالب المكي، والإحياء عند الغزالي، وسائر مؤلفات التصوف. مما يعني أن التربية الروحية عند هؤلاء تقوم على إرجاع ما هو أرضي مادي ممثلا في متطلبات الجسد ونوازع النفس إلى متطلبات الروح، أي إلى المبدأ الذي نشا عنه الإنسان. يقول الغزالي في المنقذ من الضلال. "وكان حاصل علومهم قطع عقبات النفس، والتنزه عن أخلاقها المذمومة وصفاتها الخبيثة، حتى يتوصل (بها) إلى تخلية القلب عن غير الله (تعالى) وتحليته بذكر الله"[6].

إن "هدف التصوف هو _ بلا شك _ الوصول إلى الله الحق"[7]. وهو تعبير عن نزوع الروح إلى خالقها والتخلق بأخلاقه، بعد أن تكثفت في الوجود الطيني الذي يحاول أسرها وإمساك قبضتها لما هو أدنى من طبيعتها، لذلك كانت مغامرة التخلق بين الأعلى والأدنى. ولم تكن التربية الروحية عند المتصوفة الذين نالوا درجة التخلق بأخلاق الله (أخلاق الروح) إلا رسم الطريق لعباد الله ليعبروا من خلالها إلى الخلاص المنشود.

والغيبة والفناء والبقاء والصحو والمحو. وتعتبر المعرفة أعلى الدرجات ونهاية الطريق[8]. وقد عبّر الطوسي عن هذه الدرجة بحال اليقين الذي هو المكاشفة، وهو " أصل جميع الأحوال وإليه تنتهي جميع الأحوال، وهو آخر الأحوال، وباطن جميع الأحوال، وجميع الأحوال ظاهر اليقين، ونهاية اليقين: تحقق التصديق

بالغيب بإزالة كل شك وريب، ونهاية اليقين، الاستبشار، وحلاوة المناجاة، وصفاء النظر إلى الله تعالى، بمشاهدة القلوب بحقائق اليقين بإزالة العلل ومعارضة التهم"[9].

وإذا ما تفحصنا المقامات نجدها تعبر عن ما تحلّى به المريد وناله كنتيجة في سلوكه، وهي مقامات اكتسبت بالجد والكسب، وهو المصطلح به عند الصوفية بالرياضة والمجاهدة. وهذه المجاهدة التي تسعى إلى التطهير من الأخلاق المذمومة، يحصرها ابن عجيبة الصوفي في ثلاث، يسوقها عبد المجيد الصغير كما يلي:

1. عيوب النفس:

هي الحظوظ الجسمانية المنحصرة في تعلق النفس بالشهوات الجسمانية وانغماسها في طلب لذات المطاعم والمشارب والمراكب والمساكن والمناكح. فالجميع يدخل تحت شهوتين عامتين هما شهوة البطن وشهوة الفرج. والقصد من هذه العيوب ليس استئصالها فهي طبيعية في الإنسان، ولكن القصد هو عدم السكون إليها، "لأنه إذا سكن منها في قلب إنسان لم يرحل إلى الله أبدا".

2. عيوب القلب:

تسمى بالحظوظ القلبية وأخلاق الشياطين، وهي عيوب معنوية (نفسية) أكثر منها عيوب مادية. منها حب الجاه والرياسة والعز والكبر والحسد والحقد والغضب والحدة (القلق) والبطر (وهي خفة العقل) والمدح والقسوة والفظاظة والغفلة وتعظيم الأغنياء واحتقار الفقراء وكخوف الفقر وهم الرزق والبخل والشح والرياء والعجب.

وهي في نظره أقبح من الأولى وأصعب علاجا، ذلك لأنها أصبحت عادات ترجع إلى المجتمع والى ضغط هذا الأخير على الفرد الذي لا يستطيع بالتالي التخلص منه فيساهم ذلك في حجب الإنسان عن مشاهدة الحقيقة. ومن ثم عُدّ التطهير والتحرّر من هذا النوع من الحظوظ قمة التجريد وعنوان التطهير.

3. عيوب الروح:

تسمى بالحظوظ الروحية أو أخلاق الروحانيين (المنحرفة)، وهي كذلك من أخلاق الشياطين. ويقصد بهذا النوع من الأخلاق المنحرفة تشوف الروح أو الفكر إلى طلب الكرامات والمقامات والقصور والحور... وكذا استطلاع الغيب وأسرار التوحيد. والتطلع إلى ذلك باعتباره الغاية من الوجود هو غفلة عن حقوق العبودية. إذ الظن بالظفر بذلك هو حجب عن الحقيقة لأنه سيؤدي به إلى التراجع من حيث لا يدري "فطلب الكرامة والوقوف مع المقامات ليس من المعرفة الصوفية في شيء".[10]

هذه العيوب تكشف مدى قدرة المتصوفة[11] على التنبه لما يحول دون تحقيق أخلاق العبودية الحقّة، وهي بالفعل عيوب ناشئة عن ما هو مادي ومصلحي في حياة الفرد، فأن تكون ربانيا يجب أن تتحلى بنكران الذات وتعيش لله وبه، وحينذاك تتجلى صفة الصلاح في الفرد والمجتمع معا.

إن غاية الترقي في المقامات هو أن يكون المريد مع الله، فهي مجرد مراتب ومحطات للطريق لا يجب على المريد أن يأنس لها، ويقف عندها وإلا كان ذلك سببا في أن تحجبه عن الغاية من الطريق،

"فالطريق الروحي ليس سوى السياق الذي يتم به اقتلاع جذور الروح من العالم النفسي _ الطبيعي الذي تأصلت فيه وغرسها في الكائن الإلهي"[12] .

الشيخ والمريد:

1. الشيخ:

جاء في تعريف الشيخ انه " الإنسان الكامل في علوم الشريعة والطريقة والحقيقة، البالغ إلى حد التكميل فيها؛ لعلمه بآفات النفوس وأمراضها وأدوائها، ومعرفة بذواتها، وقدرته على شفائها والقيام بهداها، إن استعدت ووفقت لاهتدائها"[13].

وهذا التعريف يصدق أكثر على شيوخ التربية، الذين يتولون تربية المريد أو السالك حتى يبلغ مقصده، وللشيخ محي الدين ابن عربي بيان جميل لمرتبة المشيخة ونوعيها، حيث يقول: " والجامع لمقام الشيخوخة أن الشيخ عبارة عمن جمع جميع ما يحتاج إليه المريد السالك في حال تربيته وسلوكه وكشفه إلى أن ينتهي إلى الأهلية للشيخوخة، وجميع ما يحتاج إليه المريد إذا مرض خاطره وقلبه بشبهة وقعت له لا يعرف صحتها من سقمها"[14]

والشيخ عند ابن عربي على حالين:

الحال الأول، وهو ما يمكن تسميته بشيوخ التربية، وصفاتهم كما عبر عنها بقوله: " شيوخ عارفون بالكتاب والسنة قائلون بها في ظواهرهم متحققون بها في سرائرهم، يراعون حدود الله ويوفون بعهد الله، قائمون بمراسم الشريعة لا يتأولون في الورع، آخذون بالاحتياط مجانبون لأهل التخليط، مشفقون على الأمة، لا يمقتون أحدا من العصاة، يحبون ما أحب الله ويبغضون ما ابغض الله ببغض الله، لا تأخذهم في الله لومة لائم، يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر المجمع عليه، يسارعون في الخيرات ويعفون عن الناس، يوقرون الكبير ويرحمون الصغير، ويميطون الأذى عن طريق الله وطريق الناس، يدعون في الخير بالأوجب فالأوجب، يؤدون الحقوق إلى أهلها، يبرّون إخوانهم بل الناس اجمعهم، لا يقتصرون بالجود على معارفهم جودهم مطلق الكبير لهم أب والمثل لهم أخ وكفؤ والصغير لهم ابن، وجميع الخلق لهم عائلة، يتفقدون حوائجهم، إن أطاعوا رأوا الحق موفقهم في طاعتهم إياه، وان عصوا سارعوا بالتوبة والحياء من الله ولاموا نفوسهم على ما صدر منهم، ولا يهربون في معاصيهم إلى القضاء والقدر فانه سوء أدب مع الله، هينون لينون ذوو مقّة ﴿ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا ﴾ [الفتح: 29] في نظرهم رحمة لعباد الله كأنهم يبكون، الهمّ عليهم اغلب من الفرح لما يعطيه موطن التكليف، فمثل هؤلاء هم الذين يقتدى بهم ويجب احترامهم، وهم الذين إذا رؤوا ذكر الله"[15]

الحال الثاني، هم شيوخ الأحوال "عندهم تبديد ليس لهم في الظاهر ذلك التحفظ تسلم لهم أحوالهم ولا يصحبون ولو ظهر عليهم خرق العوائد ما عسى أن يظهر لا يعوّل عليه مع وجود سوء أدب مع الشرع فانه لا طريق لنا إلى الله إلا ما شرعه، فمن قال بان ثم طريقا إلى الله خلاف ما شرع فقوله زور، فلا يقتدى بشيخ لا أدب له وان كان صادقا في حاله ولكن يحترم"[16]

نلاحظ في ذلك وصفا عاما لحال الشيخ المربي، فهو جامع للخصال العامة التي يجب أن تتوفر في المربي، فهي خصال ميراث النبوة المقتدى به لدى الشيوخ، باعتبارها النموذج الواجب الاقتداء به عندهم.

والشيخ المستوفي لهذه الصفات، تقوم وظيفته في تربية المريدين للطريق، وهي تربية لا تقوم على التعليم والتلقين للمواد النظرية، وإنما غرس لتلك الصفات الأخلاقية التي تؤهل المريد لبلوغ مقصده، وبذلك "كان لزاما على الشيخ، وهو يتصدر إلى تربية النفوس، أن يكون أولا عالما بها وبطرق معاملتها فيجب "أن يكون بصيرا بأحوال السير، فيسيّر كل واحد على قدر طاقته وجهده: فليس القوي كالضعيف ... وليس يسير الصديق كالصادق وليس الصادق كالمتردد، وليس المتردد كالمنكر" كما يقول ابن عجيبة."[17] وهو ما كان يسير عليه النبي ﷺ في تربية أصحابه، فلا يصف لهم نفس السلوك إذ كل واحد منهم يرشده إلى ما هو في حاجة إليه. " فمنهم من أمره بالإنفاق، وهم من آمره بالإمساك، ومنهم من أمره بالكسب، ومنهم من اقره بترك الكسب كأصحاب الصفة"[18]

في ضرورة الشيخ للطريق الصوفي:

نجد في أدبيات الصوفية، أن من لا شيخ له فالشيطان شيخه. فما الذي يجعل الصوفية يؤكدون على ضرورة التلقي عن الشيخ، وانه من الواجب أن يكون للطريق شيخ يُسلّك ويقود المريد في الطريق؟

لقد أثارت قضية الحاجة إلى الشيخ نقاشا بين العلماء، وهو في الحقيقة نقاش يعود إلى مرجعيتين في تصور الحقيقة الدينية، مرجعية تقول بالظاهر وانه لا وراء بعده، ومرجعية تقول بالباطن وراء الظاهر. وأهل التصوف من أصحاب هذه المرجعية الدينية الأخيرة.

وحجة الرافضين للشيخ تتلخص في أن مصدر علم التصوف هو الكتاب والسنة، وان النبي قد بلّغ كل شيء، فيكفي الرجوع إلى هذين المصدرين مباشرة دون اعتماد واسطة. إلا أن ابن خلدون في كتابه شفاء السائل يجعل من التصوف درجات، منها ما يحتاج إلى الشيخ ومنها ما لا يكون الشيخ ضروري فيها. "ففي درجة مجاهدة الكشف والمشاهدة التي مطلوبها رفع الحجاب والاطلاع على العالم الروحاني وملكوت السماوات والأرض، فإنها مفتقرة إلى المعلم المربي، وهو الذي يعبّر عنه بالشيخ افتقار وجوب واضطرار لا يسع غيره، ولا يمكن في الغالب حصوله دونه"[19] والحاجة هنا إلى الشيخ تفرضها طبيعة الطريق المرتبط أساسا بصلاح النفس ونقاء القلب حتى يتمكن المريد أو السالك من ولوج عالم الروح وتلقي فيوضاته ونفحاته. وصلاح النفس يقتضي شيخا أو " مربي يقف على دخائل نفس المريد ويلقنه ويرعاه بما يناسبه"[20] إضافة إلى هذه الضرورة فان الشيخ يكون قد مرّ على هذه التجربة فهو اعلم بمخاطرها ومطباتها ومهلكاتها وما يمكن أن يصلح للمريد أو لا يصلح له، ولذلك كانت تربية الشيخ بالقدوة أكثر منها بالتلقين. وقد أكد أقطاب التصوف بان اكتساب الأخلاق المحمودة لا يتم بالمدارسة بل بالإتباع "والاقتداء بالأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم في جميع أحوالهم"[21]. وهذه الأخلاق هي المعروفة عندهم بعلم المعاملة، خلاف علم المكاشفة الذي هو ثمرة له. وعلم المعاملة كما يبينه الغزالي هو علم أحوال القلب، وهي على قسمين: منها ما يحمد ومطلوب اكتسابه، ومنها ما يذم ومطلوب اجتنابه.[22] وهو علم لا

يتم اكتسابه من الكتب بل يكون إلهاميا، وطريقه كما يرى الصوفية " تقديم المجاهدة ومحو الصفات المذمومة وقطع العلائق كلها والإقبال بكنه الهمة على الله تعالى، ومهما حصل ذلك كان الله هو المتولي لقلب عبده والمتكفل له بتنويره بأنوار العلم"[23].

2. المريد:

المريد هو السالك لطريق الله، وقد اشتقت هذه الصفة من إرادة السالك في الطريق قال القشيري في رسالته: "الإرادة بدء طريق السالكين، وهي اسم لأول منزلة القاصدين إلى الله، وإنما سميت هذه الصفة إرادة، لان الإرادة مقدمة كل أمر. فما لم يرد العبد لم يفعله. فلما كان أول الأمر لمن سلك طريق الله سميّ إرادة"[24].

واجبات المريد نحو نفسه:

قد أفاض رجال التصوف في التعريف بالمريد، غير أن تركيزهم كان اشدّ على ما يجب أن يتحلى به من صفات تبلغه مقصده، ومما أكّدوه في ذلك أن " رأس مال المريد مخالفة نفسه، ومن أطلق عنان نفسه فيما تهواه فقد أهلكها"، وكذلك " المريد فإنما عمله الدائم في تنظيف ظاهره وباطنه عن الصفات التي تمنعه من دخول حضرة الله عز وجل كالغضب وعزّ النفس والكبر والعجب والحسد ونحو ذلك، فإذا تطهّر المريد من هذه الصفات فهناك يصلح له تلاوة القرآن ومجالسة الحق جلّ وعلا، والوقوف بين يديه في الصلاة وغيرها"[25].

تلك إجمالا واجبات المريد تجاه نفسه، وتبنى على أصول يجمعها المتصوفة المحققون في "أربعة أشياء: اشتغال اللسان بذكر الله عز وجل مع حضور القلب، وجبر القلب علة جمعه لمراقبة الله عز وجل، ومخالفة النفس والهوى من اجله تعالى، وتصفية اللقمة لعبوديته من الشبهة. وهذه الرابعة هي القطب، و بها تزكو الجوارح ويصفو القلب"[26].

ما تفيده هذه الواجبات مع أصولها التي تبنى عليها، كونها جماع أخلاق العبودية المنوط بها تزكية النفس والتعالي بها عن الشهوات والوساوس، والترقي بها نحو عالم الفضائل النابع عن أخلاقيات الروح. وهذا الارتقاء هو الذي يعكس مقام المريد، الذي هو "مجاهدات ومكابدات وتجرع المررات ومجانبة الحظوظ وما للنفس من صفة"[27].

إن طريق المريد يقتضي القطع مع ما يصله بالأدنى _ متطلبات النفس والجسد _ والاتصال بالأعلى _ عالم الروح وما تمثله من فضائل _ ومعنى القطع هنا أخلاقي، إذ يسعى المريد إلى عدم التخلق بالأخلاق الطبيعية نزولا عند المتطلبات الطبيعية للنفس والجسد، كما تنادي بذلك الأخلاق الرواقية. أما الاستجابة لما هو طبيعي فيه فإنما يتحدد بمقتضى الغاية التي ينشدها. وهو ما أكّد عليه الإسلام في فلسفته الجامعة بين الجسد والروح، على أن يكون الجسد في خدمة الروح لا العكس. والمتصوفة في تربيتهم الروحية إنما يستلهمون هذه الروح الإسلامية في التخلق. وقد أكّد ذلك كثير من المتصوفة في مجاهداتهم وسلوكياتهم، فنجد في ذلك مثلا أبا الحسن الشاذلي _ مؤسس الطريقة الشاذلية

في التصوف _ انه كان يدعو الله بقوله: "اللهم وسع أرزاقنا، وكثر أضيافنا، واجعلنا من المتقين في سبيل مرضاتك قصدا بلا إسراف ولا تقتير، ووفقنا لذلك"[28]. ويوصف بأنه كان "جميل المظهر جسما وملبسا، وكان فارسا يركب الخيل ويقتنيها، وكان غير متحرج فيما يتعلق بالمأكل والمشرب من حيث النوع وان كان يتحرج كل التحرج فيهما من حيث الحل والحرمة. وكان عالما أجمل ما يكون العلم وأعمقه، وكان مجاهدا يقف مع الجيوش في الميدان يعمل على إحراز النصر، وكان مكافحا يعمل في الحرث والغرس والحصاد، وكان عابدا أدت به عبادته إلى قرب، قال هو عن حقيقته: انه الغيبة بالقرب القرب لعظم القرب. هذا هو أبو الحسن"[29].

تلك صورة حية للجمع بين الأدنى والأعلى في الطريق الصوفي، وهي صورة مستلهمة من مشكاة النبوة، ومُقدَمة لنموذج رائع لأخلاق العبودية التي سعى التصوف الإسلامي لتحقيقها.

إن تربية المريد على هذا النوع من الأخلاق إنما الغرض منه جعل الأدنى في خدمة الأعلى حتى لا يصبح الأدنى عائقا أمام الغاية المنشودة التي أرادها المريد وسلك الطريق نحوها.

حاجة المريد إلى الشيخ:

هل بمقدور المريد الذي تجرد لهذا الطريق أن يسلكه بمفرده، أم هو بحاجة إلى شيخ يدلُه على الطريق ويشدُه إليه ويأخذ بيده حتى يبلغ به برّ الأمان؟.

ما يراه المتصوفة المحققون في ذلك أن الطريق وعر، ولا تؤتمن غوائله. لذلك كانت الحاجة ماسّة إلى شيخ مرشد. وهو ما عبّر عنه ابن عجيبة الصوفي بقوله: "فالطريق وعر ومليء بالمخاطر والأوهام التي قد تسقط الإنسان في الأحوال وتجعله يتراجع إلى حيث ابتدأ أو أبعد من ذلك. وكما قال أبو الحسن الششتري "الطريق الصوفي عويص: قليل خطاره كثير قطاعه. وقد يظن السالك انه على جادته، وهو قد ولّى ظهره لموضع توجهه منه، فانه إذا خرج منه أنملة فقد خرج وانقطع"[30].

وعلاقة الشيخ بالمريد علاقة مبنية على صفات أبوية تقوم على رعاية وترشيد وتهدف إلى تربية واعية متدرجة. وقد رأى الإمام الجيلاني أن المريد بالنسبة للشيخ هو بمثابة هدية من الله "لا ينبغي للشيخ أن يأمل من الله عوضا في تأديب المريد، بل يؤدبه ويربيه موافقة لله وأداء لأمره وقبولا لهديته.. فالمريد الذي جاء للشيخ في غير تخيّر ولا استجلاب، هو هدية من الله.. فعليه قبوله والإحسان إليه بتربيته"[31].

وتكون تربية المريد وتأديبه من قبل الشيخ راجعة إلى تمكُن الشيخ من أسلوب التربية، ولا يمكن للشيخ المربي الصادق إلا أن يكون كذلك، فهو شيخ واصل قد قطع مراحل الوصول، وأصبحت تلك المراحل تجربة ذاتيه يفيد بها مريديه. وقد أسهب المتصوفة في شرح طرق التربية للمريد كل على حسب حاله وغنى تجربته، إلا أن هناك إجماع على ضرورة التدرج ومراعاة أحوال المريدين حتى توصف الطريق على حسب الحاجة، فهو بمثابة الطبيب المعالج للمريد المريض. ومن هذه الوصفات ما يقدمه لنا الإمام الجيلاني في كتابه "الغنية" حيث يقول: " ويبدأ الشيخ تربيته للمريد بحكم النصيحة ويرعاه بعين الشفقة، فلا يأخذه أول الأمر بما لا طاقة له به من عزائم الأمور، وإنما يبدؤه بالرفق.. فان الرفق يؤنسه، فان انس

الشيخ فيه إقبالا وهمة، أمره بالأشد من الأمور. فيأمره أولا بترك متابعة الطبع والهوى ثم ينتقل به من الرخص الشرعية إلى عزائم الأمور شيئا بعد شيء، فيمحو خصلة من الرخص ويثبت مكانها خصلة من العزيمة"[32]. وهذا الأسلوب في التربية هو أصل من أصول التربية الصوفية والتي تسمى عند القوم بالتخلية والتحلية، كما سبق وان ذكرنا. وترتكز على العلاج بالأضداد، وقد أفاض حجة الإسلام أبو حامد الغزالي في شرح ذلك في كتابه "إحياء علوم الدين". ونموذج ذلك كما يورده الإمام الجيلاني أن الشيخ بعد أن " يتفرس في مريده، ويتعرف على الآفات من نفسه .. فيدله على الرياضات الروحية التي بها تبرا النفس من أمراضها.. فان كان في نفس المريد حدة وإقبال على الدنيا، حمله الشيخ على الخمود والذلة والانكسار، وراض نفسه برياضات الجوع والسهر. وان كانت نفس المريد تواقة إلى الشهرة والرياسة والفخر، دله الشيخ على رياضات العزلة والخلوة والصمت. وان بدا في المريد جهل ورعونة، ساسه الشيخ بسياسة العلم والأدب.. وهكذا يتعقب الشيخ ما يجده من آفات نفسية بالمريد، فيعالجها بأضدادها"[33]. ويضيف "وحينما يرى الشيخ في المريد خروجا من آفات النفس، وصدقا في المجاهدة، وعزما على العروج إلى المقامات العالية..فحينئذ لا يسامحه في شيء، ويأخذه بأشد الرياضات والاختبارات"[34].

وبالمقابل فان علاقة المريد بالشيخ علاقة قائمة على غرض الانتفاع من صحبته، لذلك فمما أوجبه الصوفية بخصوص تلك العلاقة أن تشتمل على شروط، منها:

_ الإخلاص في القصد، ويكون بإيمان وتصديق واعتقاد في الشيخ الذي يلزمه، ولا يلتفت إلى غيره، فان فعل فهو نقص في الإخلاص في القصد.

_ الطاعة الظاهرة والباطنة للشيخ، بمعنى أن يمتثل المريد لرأي شيخه في الظاهر، ولا يعترض عليه في الباطن إذا رأى منه مالا يقدر على فهم مرماه. والأصل في ذلك قصة النبي موسى مع العبد الصالح التي ذكرها القرآن في الآية 52 وما بعدها من سورة الكهف. بقول الإمام الجيلاني: "مخالفة الشيوخ سمٌ قاتل"[35]. وقد عبّر ابن عجيبة عن ذلك بـ "حفظ الحرمة": فاحترام الشيخ وإعلاء قدره، باعتباره المرشد الذي "تطوع" للأخذ بيد المريد نحو شاطئ السلامة والعلاج، حق واجب على المريد سواء كان ذلك بمحضر الشيخ أو في غيابه[36].

_ التهيؤ الدائم لخدمة الشيخ، لا يرد له طلبا، بل يسارع إلى تلبية ما يريده الشيخ..ولا يتعلل بقضاء حاجاته الخاصة فليس للمريد الصادق همٌّ ولا ذهبٌ ولا مالٌ، بالإضافة إلى شيخه[37].

هذه الشروط وغيرها، إنما تعكس انقيادا تاما للشيخ، إلى درجة أن لا يعترض المريد على شيخه، حتى وان رأى منه مالا يستسيغه أو ينفر منه. إلا أن ذلك مشروط عند الصوفية بعدم اعتقاد العصمة للشيخ. فقد ورد عن الجنيد الصوفي إمام الطريقة قوله: علمنا مضبوط بالكتاب والسنة فمن لم يحفظ الحديث ويكتبه، ويحفظ الكتاب العزيز، ويتفقه في الدين ومصطلح الصوفية؛ وإلا فلا يقتدى به"[38] وهذه الشروط من شانها أن تجعل تربية الشيخ للمريد تربية قائمة على الالتزام بالشريعة وآدابها وما يترتب عنها من حقائق يكون الشيخ قد استلهمها في طريقه ويُمكّن المريد من التحقق منها ذوقا وكشفا.

أهداف التربية الروحية:

1. التنشئة الروحية:

في عالم أصبحت تسود فيه المادة، وتطغى بقيمها على كل قيمة أخرى مغايرة لها، أصبح من الضروري الالتفات إلى قيم الروح، وتنشئة الأفراد والجماعات عليها. فهي الكفيلة لوحدها بانتشالهم من عبودية الجسد والنفس والانغماس في الماديات والسمو بهم إلى عالم القيم الروحية. فالروح هي حقيقة الإنسان لكونها نفخة من روح الله. فالرجوع إلى قيمها هو رجوع إلى الله.

إن طغيان قيم المادة على الإنسان بإمكانها أن تنزل به من درجة الإنسانية إلى درجة البهيمية التي تسلك وفق محددات غرائزها وشهواتها، وما يمكن أن ينجر عن ذلك من خصال التنازع والتخاصم وطغيان القوى والجبروت، وانعدام كل مقوّم أخلاقي للعلاقات الإنسانية سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات.

والتربية الصوفية _كما عرضناها سابقا _ وان كانت تحافظ على مسلكيتها اليوم لدى كثير من الطرق الصوفية، إلا انه بإمكان مراكز التعليم والتربية في البلدان الإسلامية الاستفادة من قيم وأهداف هذه التربية. فمسلك أو طريقة التربية إنما هي خاضعة لمتغيرات الزمان والمكان وضرورات التطور، أما القيم والأهداف فهي ثابتة فهي ما يميز جوهر هذه التربية، والمتمثل في الارتفاع بالإنسان إلى قيم الروح وانتشاله من سلطان المادة. والمسلم اليوم في حاجة إلى أن ينشأ على حب الله ورسوله وطاعة أوامرهما، وذلك من الغايات القصوى للعبادة. وكثيرا ما يعترض هذه الغاية متطلبات النفس والهوى وملذات الجسد. لذلك كانت التربية الصوفية من أنجع السبل في ذلك. ولعل في انتشار الطرق الصوفية المعتدلة والملتزمة ما يؤكد حقيقة هذا التوجه في التربية لمريديها وكيف تمكنت من تربية الإنسان المسلم الجامع بين مطلب الدنيا وأمل الآخرة دون إفراط أو تفريط، وهو ما أشار إليه الله تعالى في القرآن الكريم مؤكدا هذا الجمع كصفة للمؤمنين: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ [البقرة: 201].

غاية التربية الصوفية _كما سبق وان ذكرنا _ تتلخص في تنشئة فرد صالح تكون سلوكياته وأفعاله ترجمة وانعكاسا لأخلاق الروح التي تشبع بها، والتي أصبحت لديه بمثابة الطبع الجديد الذي حلّ محل الطبيعة الأولية للنفس.

والتنشئة الروحية، هي ما تهدف التربية الصوفية تنشئة المريد عليها في مسلكه الصوفي، فالمريد السالك نحو غايته، إنما يتحلى في الوقت نفسه بالقيّم الروحية التي تقوم عليها التربية الصوفية، وإذا ما انتهى إلى نهاية الطريق يكون قد صار كائنا ربانيا بالمفهوم الإسلامي، وليس روحانيا، حيث لا تنمحي المادة ومتطلبات الحياة الدنيوية عنده، وإنما هي تتحدّد لديه بمعيار القيم الروحية لتي تحلى بها. انه ميزان الجمع بين المادة والروح في الإسلام.

إن من شان هذه التنشئة أن تكون صمام أمان ضد كل انحراف للذات أمام غوايات النفس ومتطلبات الجسد. إنها تجسيد للصراع بين المادة والروح، بين الأعلى والأدنى. فكل ما كان سلطان الروح

في الإنسان أقوى كل ما حقّق إنسانيته وخلافته التي أهّله الله تعالى له في الأرض، وكلما كان العكس كلما ابتعد عن تحقيق هذه الصفات. لذلك كانت التربية الصوفية تربية من اجل تحقيق رسالة الإنسان التي من اجلها وجد.

2. تهذيب الأخلاق:

من تعاريف التصوف والتي أصبحت من أساسيات التصوف الخلقي، ما ذكره أبو بكر الكتاني عندما سئل عن التصوف: "التصوف خلق، فمن زاد عيك في الخلق فقد زاد عليك في الصفاء". ويقول أبو محمد الجريري، وقد سئل عن التصوف: "الدخول في كل خلق سني، والخروج من كل خلق دني"[39].

وهذه الأخلاق التي يهدف التصوف تربية وتنشئة المريد عليها، هي ما اصطلح عليه عند المتصوفة بأخلاق المعاملة، ولعل في التسمية دلالة على العلاقات الفردية والاجتماعية، مما يعني أن المتصوف أو السالك لطريق التصوف ليس بالشخص المنعزل، وإنما هو ذلك الذي يحيا في جو الحياة الاجتماعية، وعلاقاته بغيره قوامها أخلاق الروح، وهي الأخلاق الحميدة.

والتهذيب يتضمن في ذاته تقويما لصفات النفس الموجودة فيها أصلا، ولذلك كانت غاية التربية الصوفية تزكية النفس وتحليتها بالفضائل الحميدة. وقد قسّم الغزالي علوم التصوف إلى قسمين: علم مكاشفة، وهو علم الباطن، وهو غاية العلوم، وهو علم الصديقين والمقربين. أما علم المعاملة فهو علم أحوال القلب، وهذه الأحوال منها ما يحمد ومنها ما يذم[40]. وهذه الأحوال ليست في حقيقتها إلا الصفات الأخلاقية الحميدة. وتحلَي القلب بالأحوال الحميدة يقتضي تهذيب النفس لتتصف بالأخلاق الحميدة، وليس ذاك إلا تزكية النفس، وهو مناط التربية الصوفية.

إن تنشئة المريد على هذا النوع من الأخلاق، ليس في حقيقته إلا اتصافا واكتسابا للأخلاق الإلهية التي تقوم على الرحمة والمودة والمغفرة، فهي أخلاق تسع جميع الخلق، فكذلك الصوفي الذي له قبس من هذه الأخلاق كان للجميع تغلب عليه الرحمة والمغفرة والتواضع. يقول الجنيد: "الصوفي كالأرض يطرح عليها كل قبيح ولا يخرج منها إلا كل مليح. وقال أيضا: هو كالأرض يطؤها البر والفاجر، وكالسحاب يظل كل شيء، وكالقطر يسقي كل شيء"[41].

ما أحوج الإنسان المسلم اليوم إلى هذا النوع من الأخلاق، أين تظهر سماحة الإسلام وسعته ورحمته ليس للمسلمين فقط بل للبشرية عامة. ومن هنا كانت قيمة التصوف.

الخلاصة:

يمكننا أن نستخلص مما سبق عرضه، أن التربية الصوفية أصبحت من الضرورة بمكان، نظرا لطغيان القيم المادية، وعلو المصلحة الخاصة على المصلحة العامة، وغياب القيم الإنسانية الجامعة بين بني الإنسان كافة.

إن من شان القيم والأهداف التي تسعى إليها التربية الصوفية أن تكون نموذجا في الاقتداء، وليس شرطا التقيد بمسلكية الطرق الصوفية مما هو جار في الزوايا والتكايا، فليتحول الشيخ إلى أستاذ والمريد إلى تلميذ وطالب فذلك مما تفرضه متغيرات وظروف الزمان. إلا أن القيم والأهداف تبقى ثابتة، والعلاقة التعليمية والتأديبية بدورها ثابتة، حتى يمكن للتربية أن تؤتي أكلها. إن غياب العلاقة بين المربي والمتربي كما هو ثابت في التربية الصوفية من شانه تخريج جيل منقطع الصلة بسند العلم والتربية، وفاقدا لروحها. وهو ما نلاحظه اليوم في أساليب التربية في بلداننا أين نجد المتخرجين غير منتفعين مما تلقوه تلقينا من دروس في التربية والآداب.

الهوامش:

[1]رونيه اوبير. التربية العامة. تر: عبد الله عبد الدائم. دار العلم للملايين. بيروت، لبنان. ط8. 1996. ص: 233.

[2]نفسه، ص: 233

[3]احمد عروة. الإسلام في مفترق الطرق. تر: عثمان امين. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1981. ص: 53 .

[4] نفسه، ص:55،56

[5] عبد المجيد الصغير، التصوف كوعي وممارسة. دار الثقافة، الدار البيضاء. ط1، 1999. ص:12

[6]الغزالي، ابو حامد. المنقذ من الضلال. حققه وقدم له: د. صليبا جميل، و د. عياد كامل. دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع. بيروت، لبنان/ط1996. ص: 130

[7] السيد حسين نصر. الصوفية بين الأمس واليوم. تر: كمال خليل اليازجي. الدار المتحدة للنشر. بيروت، لبنان. ط1، 1975ص: 85

[8]أنظر: توفيق بن عامر، التراث الصوفي. المؤثرات الثقافية والنزعات الفلسفية. (مجلة الحياة الثقافية)، العدد:112،2000 تصدرها وزارة الثقافة بالجمهورية التونسية/ص:10.

[9]السراج الطوسي، مرجع سابق/ص:66.

[10] انظر في ذلك كله: عبد المجيد الصغير: التصوف وعي وممارسة. مرجع سابق. ص: 89،90،91

•لقد خصص الغزالي في كتابه إحياء علوم الدين الذي خصصه لعلوم المعاملة أجزاء في بيان عيوب النفس ووصف علاجها، وهو يستند إلى أقوال المتصوفة والمؤرخين لهم، ومنهم قوت القلوب لأبي طالب المكي الذي يشيد به.

[12]السيد حسين نصر. الصوفية بين الأمس واليوم. مرجع سابق. ص: 85

[13] الكاشاني عبد الرزاق، معجم اصطلاحات الصوفية. تح: عبد العال شاهين. دار المنار للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة. ط1. 1992.

[14] ابن عربي: الفتوحات المكية . ضبطه وصححه ووضع فهارسه: شمس الدين أحمد منشورات بيضون محمد علي/دار الكتب العلمية، بيروت. لبنان/ط1،1999. ج3 ص: 547

[15] ابن عربي: الفتوحات المكية. ج3، ص: 547، 548

[16] المرجع السابق الصفحة نفسها.

[17] عبد المجيد الصغير التصوف كوعي وممارسة. مرجع سابق. ص:129

[18] ابن عجيبة شرح المباحث الاصليه ج2 نقلا عن المرجع السابق ص 130

[19] عبد الرحمان بن خلدون، شفاء السائل لتهذيب المسائل. تح: ابو يعرب المرزوقي. الدار العربية للكتاب 1991. ص: 224

[20] عبد المجيد الصغير التصوف كوعي وممارسة ص: 124

[21] انظر أبو حامد الغزالي، إحياء علوم الدين. دار الكتب العلمية. بيروت، لبنان. ط1، 1986. ج1 ، ص:32

[23] أبو حامد الغزالي: المرجع السابق. ج3 ص 21

[24] نقلا عن رفيق العجم، موسوعة مصطلحات التصوف الإسلامي. مكتبة لبنان ناشرون. ط1، 1999. ص 45

[25] انظر في ذلك المرجع السابق ص 882 ، 883

[26] المرجع السابق، ص: 884،889

[27] نفسه، ص:881

[28] عبد الحليم محمود، قضية التصوف.. المدرسة الشاذلية. دار المعارف، القاهرة. ط6 ص:106

[29] نفسه، ص: 71

[30] نقلا عن: عبد المجيد الصغير، التصوف كوعي وممارسة. مرجع سابق. ص:126

[31] نقلا عن يوسف زيدان، الطريق الصوفي وفروع القادرية بمصر. دار الجيل. بيروت، لبنان.ط1، 1991 ص: 48

[32] المرجع السابق، ص 50

[33] المرجع نفسه، ص: 50

[34] المرجع نفسه ص: 50

[35] المرجع السابق، ص: 52

[36] عبد المجيد الصغير، خصوصية التجربة الصوفية. مرجع سابق. ص:138

[37] يوسف زيدان، الطريق الصوفي. مرجع سابق. ص: 52

[38] عن المرجع نفسه، ص: 47

[39] أبو القاسم القشيري، الرسالة القشيرية في علم التصوف. إعداد وتقديم: المرعشلي محمد عبد الرحمن. دار إحياء التراث العربي. بيروت، لبنان/ط1.1998. ص:148، 149

[40] انظر في ذلك: أبو حامد الغزالي. إحياء علوم الدين ج1، ص: 31 ،

[41] الإمام السهروردي. عوارف المعارف ، ج5 من إحياء علوم الدين ص: 81

عناصر من سوسيولوجيا الحركات النقابية
Éléments de sociologie des mouvement syndical

ا.د زبيري حسين جامعة زيان عاشور الجلفة

ملخص المقال

حاولنا في هذا المقال وضع مقاربة سوسيولوجيا لمفهوم العمل النقابي و النشاط النقابي من خلال التطرق لأهم المحطات المعرفية التي رافقت التطور مفهوم النقابية و كذلك الاشارة إلى اشكال الانخراط الممكنة من خلال عرض تصنيفات بعض المهتمين بالنشاط النقابي و النشاط الجمعي على العموم

و منه يمكن ان تستخلص من أن قضية الانخراط في العمل النقابي هي مسألة جوهرية و ضرورية تستجيب لمثيرات موضوعية متعلقة بتحقيق العدالة الاجتماعية و بعناصر موضوعية متعلقة ايضا بالتزام الدفاع عن الفئات الاجتماعية الأقل حظا كما ايضا يستجيب هذا الانخراط الى دوافع نفسية حيث تلعب التجارب الشخصية و الوضعيات الاقتصادية للأفراد و امتدادات العلاقات الاجتماعية لها في تحديد مدى رغبه الافراد في الانخراط في عالم النقابات،

Dans cet article on va essayer de comprendre l'action syndicale dans sa dimension théorique à travers des approches sociologiques développées dans des études.

Par ailleurs, L'appartenance à une organisation syndicale répond aux critères objectifs mais aussi des critères purement subjectifs dépendent de l'expérience personnelle des adhérents dans leurs vies quotidiennes et vie professionnelle, quelques approches autours des conditions de l'appartenance étaient développées dans différents école.

مقدمة

ليس من السهل التخلص من الإرث ألمعرفي– الحس المشترك – الذي انطبعنا به ولمدة طويلة، حول معاني النقابة والنقابية حيث كثيرا ما تتلخص من وجهة نظرنا (التي قد تعجز، عن كسل معرفي، في التدقيق في هذه المفاهيم والرضى بما هو متداول بيننا) في كون النقابة موضوع واضح وجاءت كردة فعل لمجموع من الظروف ومن ثم فإن النقابة جاءت للدفاع عن العمال ضد رأس المال.

هذه النظرة التلخيصية لموضوع النقابية من شأنه أن يشوه الواقع السوسيولوجي لصيرورة هذه الحركة التي كان لها الأثر الواضح في مناحي الحياة البشرية.

إن الفعل النقابي هو نتيجة لتصور الفاعلين وفهمهم لموضوع النقابة والنقابية، يبدو أن له عدة قراءات مختلفة لهذا الموضوع، كما سيظهر من خلال النظريات التي حاولت فهم ظاهرة النقابة. من هذا ف" بناء موضوع النقابة يتعدد بتعدد الاقترابات التي تدخل التعددية في أنماط بناء موضوع النقابة "[1]. ومن ثمة

[1] Chambarlhac Vincent, Ubbiali Georges, **Epistémologie du syndicalisme. Construction disciplinaire de l'objet syndical,** Paris, Harmattan, 2005

فإنه علينا " تفكيك موضوع النقابية فيما بعد حتى نتمكن من تحليلها"[1] تحليلا صحيحاً وموضوعيا،

1- النقابية و العلوم الاجتماعية:

- علم الاقتصاد وعلوم التسيير والموقف من النقابات:

فرجال الاقتصاد يعتبرون النقابية كعون أو عميل اقتصادي كباقي الأنساق الناشطة.و في هذه الحال فإن الاقتصادي يطرح مجموعة من الأسئلة التي تهمه مباشرة من النقابية: ما هي أهدافها؟ ما هي الوسائل التي تستعملها؟و ما هي النتائج التي توصلت إليها؟ وفي هذا السياق أيضا نجد اختلاف كبير حول طبيعة أهداف النقابة حيث كان جوهر خلاف بين دانلوب(1944) **J.T. Dunlop** وروس **A.M. Ross** (1948)، حيث يرى **دانلوب** ذو النظرة الاقتصادية" أن النقابة عون اقتصادي كغيرها "[2]من التنظيمات الاقتصادية، ومن أن النقابية تعمل على إقحام بأقصى حد ممكن الأجراء [3]« **wage bill** » التي هي نتاج الأجر الفردي على عدد مناصب الشغل الموجودة والمتوفرة " [4] في حين أن **روس** عرف النقابة على أساس أنها " تنظيم سياسي ينشط في وسط اقتصادي"[5] و بطبيعة الحال فإن التعريفين لموضوع النقابية من شانه أن يغير شكل النشاط وفقا لهذا المفهوم.

أما علم التسيير فيبني رؤيته من النقابية من خلال تصور أساسي المتمثل في عدم المواءمة بين النقابية وعلوم التسيير، حيث في غالب الأحيان يعتبر علوم التسيير والنقابية كعدوّين"[6]

و إن كان مع الوقت قد وصلت النقابية من خلال محاولاتها التكيف مع المعطيات الاقتصادية والتسييرية، وكذا محاولة منها البحث على أسباب الاستمرارية، طورت هذه الأخيرة استراتيجيات تشاركية، انطلاقا من فكرة النقابية التسييرية التي سنتعرف عليها أكثر في المطلب حول تصنيف النشاط النقابي.

إن هذا التصور الذي تطور في البحوث حول التسيير والمناجمنت لعلوم التسيير، وفي مدارس التنمية البشرية والتي تنفي أو تنكر الاختلافات القاعدية في المصالح بين العمال والمؤسسة، بين مالكي رأسمال والمنتجين، وفي هذه الحال فالنقابات تكون معيقة للإنتاج، فهي تضر بالتسيير الاقتصادي الحسن للمؤسسة من خلال إضافة كلفة للعمل دون فائدة، الشيء الذي يزيد من حجم البطالة كنتيجة لسوء التسيير، فالنقابة تضر بالمؤسسة فهي تفرض عليها قواعد عمل صلبة التي من شأنها أن تعيق السير الكامل والفعال للمؤسسة" والعمال في هذه الحال يعتبرون" عالم اجتماعي صغير **Microcosme social**"، فمفهوم مصلحة الطبقة أو الفئة غير موجود، أمّا بالنسبة لعلم النفس الصناعي، العامل يبحث دوماً عن إرضاء لحاجاته، وبالنسبة للاقتصادي يبحث العامل على تحصيل أكبر فائدة اقتصادية ممكنة."[7]

---

[1] Pierre ROSANVALLON, **la question syndicale**, édition Hachette littératures, 2eme éd, 1998, p.30

[2] Patrice Laroche, 2006. "**Syndicalisation et performances des entreprises : Une synthèse de la littérature économique récente**," **Cahiers du CEREFIGE** 0606, CEREFIGE (Centre Europeen de Recherche en Economie Financiere et Gestion des Entreprises), Universite de Lorraine,

[3] La masse salariale

[4] Vincent CHAMBARLHAC, Georges UBBIALI ،**Op.cit**, p.36.

[5] Patrice LAROCHE, **op.cit**.p.4

[6] Vincent CHAMBARLHAC, Georges UBBIALI ،**Op.cit**, p.104.

[7] Renaud Paquet, Jean-François Tremblay, **Théories du syndicalisme, synthèse analytique et confédération**

على العموم فهذه "الكتلة من الأفراد المتباينين لن ينظموا إلى النقابة التي تعامل كل العمال بصفة متساوية داخل المؤسسة" فالعامل سيرى نفسه خاسر لأنّ عدد مناصب الشغل الممكنة ستتقلص، هيمنة النقابة والمستحقات المالية التي تدفع لها ستخلق بطالة أكبر.

- **نظر الإثنولوجيّين الى النقابية:**

أما من الناحية الانتروبولوجيا فنجد Paul Sébello الذي اهتم بموضوع النقابة في بداية 1890 حيث نشر بحثا حول ثقافات الحرف ونشر نشريه حول المناجم وعمال البناء التقاليد والخرافات لكل البلدان، إن الدراسات الاتنولوجيا اهتمت برمزية الممارسات العمال من خلال الحفلات التي يقومون بها والأوقات التي يقومون بها.

و لقد كانت إمكانية الحديث عن اتنولوجيا التنظيمية للهيئات النقابية من خلال التركيز على مكونات ووظائف لمختلف الأجهزة المكونة لها، وكذا دراسة أشكال وتأثير الفعل النقابي من خلال وظيفته الثلاثية من الاحتجاج والحوار والتسيير"[1] حيث يرى الاثنولوجين أن " الفترات المهمة من الفعل النقابي تعطي فرصة مميزة للدراسات الاتنربولوجية من خلال ما تم تحريكه من بعث للرمزية المستحدثة"[2]

و تهتم الاثنولوجيا بالنقابية من النواحي التالية: ومن خلال أنماط تموقع النشاط النقابي على أساس المؤسسات، ونمط النشاط.، ثانيا: طريقة توظيف المناضلين والتنظيمات التي ينتمون إليها، أشكال تجمعاتهم، وتهتم كذلك بالتنظيم الاجتماعي للمجال، أماكن وواجهات النقابية (بورصات العمل، الاتحادات الجهوية والمقرات الوطنية وأماكن التوزيع، لافتات والملصقات، أماكن اللقاءات والاجتماعات)، كما يهتم الاثنولوجيون كذلك بتنظيم الوقت وخاصة ذلك المرتبط بالتاريخ، الحفلات والاحتفالات...، أما العنصر الأخر الذي يهتمون به في النشاط النقابي هي الممارسات الرمزية: في الخطاب واللغة المستخدمة، الإنتاج الأدبي والأشعار، ...

- **علم الاجتماع والنشاط النقابي:**

كما أن هناك اقتراب لعلوم أخرى حول مفهوم النقابة وموضوعها، كالعلوم السياسية والتاريخ... الذي يهمنا أكثر هو علم الاجتماع، فعند **دوركايم**[3] فإن" النقابة بنيت كوحدة وظيفية للاندماج الاجتماعي الوطني والتي تلعب دور جسم وسيط بين الدولة والفرد، و آن هذا الجسم الوسيط لا بد أن يتحمل وظيفة تسيير لكل ما هو اجتماعي"[4]، كما إن علم الاجتماع العلاقات الصناعية **(DUNLOP)** يتصور بصفة كبيرة أن النقابية هي "وسيلة وأداة للتكنولوجيا الاجتماعية لمراقبة قوة العمل والاندماج في مكانيزم لضبط وتنظيم العمل"[5].حيث أن طبيعة العلاقات الصناعية مبنية على ثلاث عناصر:

الفاعلين: وتضم العمال والأجراء، النقابات.

---

[1] Vincent CHAMBARLHAC, Georges UBBIALI ،**Op.cit**, p.56.
[2] Ibid. p.56.
[3] Les termes utilisés par Durkheim : groupement corporatif, groupement professionnel ou corporation.
[4] Emil durkhiem, **le suicide**, P.U.F, Paris, 1981.p.437.
[5] ibid.p.142.

المحيط أو البيئة: ونجد التكنولوجيا وظروف السوق، ومكانة الفاعلين، التي تتجلى من خلال مدى إمكانية ممارسة ثقيلة لهذه الأخير في تقسيم السلطة داخل المجتمع.

الايدولوجيا : وهي مجموعة القيم المتبناة والتي تختلف من شكل نقابي إلى آخر ومن هذا تعتبر النقابية" عامل للاندماج الاجتماعي للأجراء، وهي إذا أداة للحوار و"المنتج" للتوافق الاجتماعي"[1]، ومن ثمة فإن للنقابة دور مزدوج، فهي عامل للاندماج للأجراء الاجتماعي والاقتصادي داخل المؤسسة من خلال عملية التسيير وكذلك حركة اجتماعية التي تلعب دور قوة معارضة **contre pouvoir**.التي تعبّر عن حرمان الأجراء والعمال.

كما انه لا يمكن فهم النقابة بعيدا عن العلاقات الاجتماعية العامة التي تهيكل المجتمع في زمن معين، وعليه فلا بد من تصور للنقابية " على أساس "بنية تقوم بالبناء وهي مبنية أي أن موضوع النقابية من وجهة نظر سوسيولوجية يجب إن تأخذ شكل مؤسساتياً، كما تذهب إليه مدرسة العلاقات الصناعية، وهي مُؤسسة بحسب اقتراب الحركة الاجتماعية حيث تشكل بحسب الوصف الذي وصفه بها بيتر واترمان**Peter Waterman ب نقابية الحركة الاجتماعية**"[2]

فعندما يولي عالم الاجتماع الاهتمام بالظاهرة النقابية فهو يقترب إليها من عدة مناحي منها الآتية:[3]

-1- المكان، المؤسسة، فروع النشاط، والبلد.

-2- الممارسات: الحراك الجماعي، الإضراب، الحوارات، التسيير.

-3- الفاعلين: العمال، الإطارات، النساء، المهاجرين، الشباب...

-4- التنظيم ومستويات التنظيم: الفيدرالية، الكونفيديرالية، الاتحادات...

-4- الخطاب: الذي تتبناه الحركة النقابية وما يعكسه من تمثلات وكذلك كمنتج للرمزية

-6- المناهج: فليس هناك أسلوب على عالم الاجتماع أن يتبعه حتى يتحكم في فهم النقابية: المقابلات، الملاحظة بالمشاركة، دراسة الأرشيف، الاستمارات.

2- لماذا ينخرط الأجراء في النقابات

هل يمكننا أن نختصر كل هذا الإرث التاريخي والسوسيولوجي للنقابية الفرنسية من خلال جملة من العناوين ؟، إن البعد التاريخاني لوحده قد يستلزم منا الكثير من العمل والبحث المضنيين رغم أهميته لفهم سوسيولوجي للظاهرة، سنحاول في هذا الجزء من العمل التأكيد على عناصر تنظيمية والأخذ بعين الاعتبار البعد السوسيولوجي لبعض المؤشرات التي نعتقد أنها هامة وذات دلالات معرفية تتعلق بموضوع الكتاب،

لقد شكل المهتمون بالنقابات العديد من الإجابات على هذا التساؤل، فمنهم من يذهب إلى أن هناك مصالح مشتركة يدافعون عنها، إلا أن هذا التوجه يظهر لأول وهلة خاطئاً حسب ما ذهب إليه **اولسن** في

---

[1] Vincent CHAMBARLHAC, Georges UBBIALI ،**Op.cit**.p.149

[2] Vincent CHAMBARLHAC, Georges UBBIALI ،**Op.cit** .p.153

[3] Ibid.p 135.

سنة 1966، حيث أكد أنه بعكس ذلك يمكن أن نجزم انه لا يوجد من يتسابق بعفوية إلى النشاط الجماعي إلاّ إذا وجد مصلحة أكثر شخصية في التسابق، وبالتأكيد" هناك عوامل أقل " عقلانية" تدخل في ذلك كالطموح مثلا، النضالية، ..كما يمكن أن تلعب دور حاسم في انطلاق للنشاطات الجماعية، إلا أنها غير كافية لضمان دوامها "[1].

1-الدوافع الفردية كعامل للانخراط:

سنرى في النظريات المفسرة للنشاط النقابية إن هناك ما هو مرتبط بالدوافع النفسية لأصحاب هذا التيار يرون أنّ مجيء هذه النقابات مرتبط مباشرة بالتفاعلات النفسية للعمال في مواجهة العمل، فالعمل النقابي سيستعمل من طرف العمال "**ميكانيزم للتسوية**" الذي يسمح بحصول نوع من التوازن النفسي.

في بحثين حول دوافع الانخراط (1986-1988) مع عينة من قدامى المنخرطين في النقابات، وفي سنة 1992 مع المئات من المنخرطين الجدد، تمكن الباحثون من تصنيف ثلاث أشكال من الانخراط:

-أ- الانخراط النفعي أو البراغماتي: فالعديد من المنخرطين لجأوا إلى النقابة لحاجتهم إلى معلومات وإلى الدفاع عن أنفسهم، والانخراط كان" ثمن هذه المساعدة، وبالنسبة للمنخرطين القدامى كان هذا المبدأ دافعا لخمس المنخرطين (5/1) "[2]فيتضح هنا دور " الدفاع والطعن" الذي لعب دورا أكثر أهمية في النقابية على الطريقة الفرنسية، فالقدرة على معالجة المشاكل ووضع قواعد للعمل تمثل عنصر الأساس لبناء الحياة النقابية.

-ب- الانخراط **intro déterminé**:[3] وهو نتيجة حتمية لقيم وشخصية النقابي، إذ يصير هذا الانخراط واجبا فيجد نفسه مرتاحاً مع الخطاب النقابي، وعلاقته مع المسؤولين تصبح عفوية وأحيانا كثيرة هو الذي يؤسس للفرع نقابي.

في فرنسا هذا الشكل من الانخراط كان يمثل القسط الأكبر من المنخرطين " إلى غاية بداية 1980.فأكثر من ثلث (3/1)من بين المبحوثين الذين شملهم البحث عامي 1986-1988 اتبعوا هذه الطريقة من الانخراط والكثير منهم كانت لهم تجارب في الجمعيات في شبابهم وخاصة في **JOC** (**jeunesse ouvrière catholique**؛) أو أن العديد من أفراد عائلاتهم كانوا منخرطين في حركة نقابية أو جمعوية"[4]، وهذا الشكل من الانخراط ينشر أكثر عند الأجراء الأكثر تأهيل إلا أن هذا الأخير عرف تراجعاً كبيراً بعد الهزّة التي عرفتها الأيديولوجية الشيوعية التي ميّزت سنوات 1980-1990.

-ب- لانخراط **Extro déterminé**:[5] ويرى أكثر من نصف المنخرطين لسنوات 1960-1980 أن النقابية يمكن تفسيرها من خلال جماعة العمل أو المحيط العائلي بالإضافة إلى الأحداث التي تجري في أماكن العمل (الإضرابات، الفصل الجماعي...)هناك أكثر من ثلثي المنخرطين من يدعون إلى ذلك في

---

[1] ANDOLFATO **Dominique,Dominique Labbé, sociologie des syndicats, la Découverte,oll « reperes sociologie », 2007,P. 14 .**

[2] ANDALFATO Dominique,Labbé Dominique ; **op.cit**.p.17.

[3] Ibid.p.17

[4] Ibid.p.17

[5] Ibid. p.17

هاته الفترات، وهنا لا وجود لقواعد علنية بل هناك ضغوط من أشكال مختلفة...و حتى في فترات التي عرف اليسار فيها قوة، من احتدام للصراعات الاجتماعية فأغلب النقابيين انخرطوا لأنهم طلب منهم ذلك. ولم تكن تعتبر هذا عائقاَ لأنّ العملية امتزجت مع قوّة شد للعمال التي توصف بالتعاطف والتي سهّلت لوجود جوّ ملائم الذي يعمل فيه الفروع النقابية زيادة على الصورة الطيبة للنقابة عند الرأي العام في تلك الفترة، وهذا الشكل من الانخراط عرف تراجعاً ولكن ليس كسابقيه"[1]، حيث أن أغلب المنخرطين الجدد كانوا يتبنون هذا الوجهة بشكل أو بآخر.

إن عملية الانخراط يمكن أن تثبط من خلال الارتياب الذي يصيب العامل من عدم رضا المسئولين، ويمكن تفسير هذا الموقف جيدا على مستوى إطارات المؤسسة الذين هم أقرب إلى الإدارة من غيرهم من زملائهم في العمل. ولذلك فالالتحاق بالنقابة يكون من نصيب أولئك الذين ليس لهم ما يخسرونه، بل ويجدون المنفعة أكبر من خلال خوض غمار المغامرة النقابية"[2]

-2- العوامل الاجتماعية والثقافية للانخراط:

لقد كان في ما سبق اتفاق بين النقابة وأرباب العمل مفاده أن هذا الأخير يقوم بتوظيف النقابيين فقط، إلا أن هذا الشكل من الممارسة" لم يتواجد إلا في مهن معينة كعمال الكتاب أو مقدمي العروض في باريس، وعمال الموانئ حيث كانت بطاقة **CGT**، تلعب دورا مهما عند **التوظيف** ونفس الشيء بالنسبة لدافعي الاشتراكات وهذه الوضعية منتشرة كثيرة في إنكلترا وأمريكا الشمالية أين الأجراء يمكنهم أن يصوتوا الصالح اعتماد النقابة التي يكون لها التفرد في الحوار والتمثيل الجماعي في خلال فترة عهدتها.و هذه الحالة تتطلب نقابة وحيدة وحيادية سياسياً على الأقل وسط العمال"

نلاحظ هنا أن الانخراط يكون اجبارياً في بعض النهن عند بعض النقابات . ففي سنوات السبعينيات كان الانخراط كما لو كان إجباري ومثال ذلك عند المعلمين، فلقد كانت النقابة الوطنية للمعلمين تقوم باستقبال التلاميذ ذوي الأصول الريفية للالتحاق المدارس العادية للمقاطعة الدراسة، هؤلاء التلاميذ نفسهم الذين يتم توظيفهم في قطاع التربية، في بعض القطاعات نجد درجة الانخراط تصل إلى 100 بالمائة، وهذا ما كان في مدرسة الضرائب الجمارك، التجارة البحرية، وفي بعض مستودعات **SNCF** **RATP**;"[3].إلا أن هذه القاعدة غير ثابتة دوما .

إنّ "درجة النقابية على العموم ترتبط أكثر بوجود عمال مؤهلين كالتقنيين، والمهندسين، وبالتناسب العكسي لعدد الموظفين والإطارات الإدارية".[4] ويبقى الأكيد في هذه العملية أنّ حضور أو غياب نقابيين مدعمين بمناضلين لهم التأثير على العمال يمكن أن يكون حاسماً في درجة النقابية عند العامل.

- السن والنقابية:

[1] Dominique Andolfatto, **D**ominique Labbé**, Sociologie des syndicats**, La Découverte, coll. « Repères Sociologie », 2007**;** p.17.
[2] Pichault, François, Michel De Coster. « Les syndicats face aux défis de la participation », **Traité de sociologie du travail**. De Boeck Supérieur, 1998, p. 162.
[3] Op.cit. p.19.
[4] Ibid. p .19.

حسب الكثير من الدراسات التي أجريت على سن النقابيين أنّ أعمارهم تتراوح بين الأربعين والخمسين في غالب الأحيان، وأن متوسط العمر في ارتفاع شيئاً فشيئاً.

إنّ ضعف تواجد فئة الشباب في النقابات مدعاة للتساؤل، ففي مؤتمر الذي عقدته CGT عام 2006، سجل تناقص انخراط للشباب بين صفوفها، فالشباب الأقل من 30 سنة يمثلون 6.5 بالمائة من إجمالي المنخرطين، في مقابل 15 بالمائة لأقل 25 سنة 1975، ويمكن تفسير هذا ولو جزئياً إلى طول مدّة الدراسة والتأخر في الالتحاق بمنصب عمل" ففي دراسة بمصنع بيجو في" **Sochaux** " أظهر أنّ التعارض بين " الكبار" و" الشباب" من العمال مرتبط مباشرة بالتحولات في سوق العمل وذلك منذ 20 سنة، ولكن أيضاً إلى الاختلاف الواضح في اختيار نمط السياسة، فالشباب لم يعودوا يهتموا بالمعالم الاجتماعية والقيم المتعلقة بالحركة العمالية[1].

إلاّ أنّ هؤلاء الشباب لا يرفضون النقابية مطلقاً بل هم يتقاسمون مع كبار السن من العمال قاعدتها الثورية المشتركة، كما انّ الشباب يميلون إلى الدور النقدي للنقابة والكفاح ضد الظلم وتجدهم أكثر حذر فيما يخص الأيديولجيا وينتظرون نتائج عملية لنشاطاتهم، وهذا ما قد يفسر اهتمامهم بأشكال النشاطات الأكثر عفوية وموحّدة– كالحركات الاجتماعية.

3- صناعة الفئة المسيّرة:

لقد اهتم الكثير من الباحثين في مسألة صناعة النخبة كما رأيناها في المبحث الأول من هذا الفصل، وتحدثوا في العوامل التي تساهم في بروز الفئة المسيّرة أو الفئة الموجهة، بحسب اختلاف التسميات، وهذا الاهتمام قد يمكن أصحابه من فهم طريقة عمل هذه التنظيمات بما في ذلك النقابة، والتي أيضا تعكس طبيعة الديمقراطية التي تتبعها النقابات لتضمن سيرها وتضمن الانتقال السليم للسلطة ولإدارة النقابة من فئة إلى أخرى بأقل الخسائر الممكنة، آخذين بعين الاعتبار المحافظة على النهج العام للنقابة والأهداف المتبناة.

إلاّ أنّ الدراسات أثبتت أنّ عملية انتقال السلطة من فئة إلى فئة لا تتم، كما هو معروف في النظم الديمقراطية أي الانتقال من القاعدة واستشارة هذه الأخيرة في اختيار القائد، وإنّما " المسؤولون النقابيون يختارون على المستويات العليا، وليس من طرف المنخرطين"[2]، والمؤتمرات لا تستغل إلاّ لإثبات وتأكيد هذا الاختيار.

4- تصنيف المنخرطين في النقابة

لقد حاول الكثير من المهتمين بالنقابية تفسير الأسباب من وراء الانخراط كما سبق ورأينا في المطلب السالف حيث تتعدد الأسباب والعوامل الموضوعية والنفسية التي تدخل في تفسير هذه الدوافع إلا أن هناك دراسة لأحد أكثر المهتمين بالفعل النقابي كفعل جماعي; وفعل الانخراط في المجموعات، على أساس

[1] Dominique Andolfatto, **D**ominique Labbé**, Sociologie des syndicats**, La Découverte, coll. « Repères Sociologie », 2007**;** p.18.
[2] Dominique Andolfatto, Dominique Labbé, **op.cit**.p.17.

الفعل الجماعي هو عبارة عن تفاعل لمجموعة من الاستراتيجيات الفردية للنقابي، وهي أعمال مانكير أولسون **Mancur OLSON**[1].

حيث يرى **اولسو**ن ان هذه المجموعات متكونة من عدد كبير من الأفراد، وبالنسبة لكل فرد من المجموعة فإن كل فعل ونشاط جماعي هو فعل مكلف (الالتزام، المخاطرة، ضياع وقت، المال المستثمر..) ويمكن من خلال النشاط الجماعي أن تمده بفوائد ومزايا (الضمان الاجتماعي، زيادة الأجر، منصب عمل..) إلاّ أن أعضاء المجموعات تميل إلى تحصيل الفوائد والمنافع من النشاط الجماعي بأقل كلفة ممكنة، ويتم كذلك من خلال التهرب من تكلفة النشاط في حدّ ذاته، وكلما كانت المجموعة كبيرة كلما كان هذا الميل اكبر وأكثر أهمية وهذا ما دعاه ب"**المسافر المتستر free rider** وعلى هذا الأساس يبني اولسون فرضيته التالية " :يمكن ان تبقى المجموعات الكبيرة غير مهيكلة ولا تقوم بأي نشاط حتى ولو كان هناك تضامن واتفاق حول الأهداف والوسائل المتاحة"[2]

لقد رأينا فيما سبق كيف أن هناك عوامل داخلية وخارجية التي تساهم في دفع الأفراد إلى الانخراط، إلا انه بالنسبة **لألسون** الأمر عنده يختلف انطلاقا من فكرته التي تعكس العملية، أي العمل على معرفة العوامل التي تحول دون انخراط الأفراد في الجماعات ومن ثمة النقابات التي تعتمد على الفعل الجماعي.

إذن المنخرطون في النشاط الجماعي ومن ثمة المنخرطون في النقابات لا يبنون فعل الانخراط على نفس الدوافع والأهداف، فقد نجد المسافر المتستر[3] كما وصفه أولسون، كما يمكن أن نجد أصناف أخرى أكثر تجذراً أين تلعب الايدولوجيا والعوامل النفسية والحسابات الفردية التي يفرضها الموضع والحال دورا أساسيا فيها.

أما بالنسبة ل كروازة ولابي[4] **Croisat et Labbé** فهم يميزون بين ثلاث مجموعات من النقابيين:

-1-المنخرطون: وهم الذين يدفعون حقوق الانخراط، ويمولون خزينة النقابة، ولا يمكن أن نعتمد كثيرا على درجة ولائهم بالمقارنة مع المجموعة الثانية.

-2-المناضلون: وهم منخرطون يبرزون حماسا أكبر ونشاطا متميزًا.

-3-المحترفون: وهم الذين يتميزون باستمرارية في نشاطهم حيث تتلخص النشاط النقابي في نواة من المحترفين والذين يصح عليهم تسمية "النخبة النقابية". وحسب لابي Labbé[5]حيث ارتبط هذه المجموعة بتأثير الترسيم او التأسيس للنقابية، حيث انها تقوم بالتركيز على السياسة او تسييس النقابة، ولا يغيبر هذا فقط عاملا في عزوف الناس عن النقابة بل السبب الأساسي لفقدان الشرعية التي تمس النقابات، وبسبب نفس المجموعة فهي سببا في في الانشقاقات النقابية، كما ارتبطت هذه المجموعة بالتسييس

[1] "*La logique de l'action collective, paris, P.U.F.* . 1978

[2] Dominique Andolfatto, Dominique Labbé, op.cit; p.17.

[4] Vincent CHAMBARLHAC, Georges UBBIALI, Op.cit P.147

[5] Ibid., p.95

وبالانشقاقات النقابية معا.

كما يميز سكرستين **D.Segrestin**[1] بين ثلاث أشكال التي من خلالها يتهيكل عمال بإمكانهم ان يتسببوا ويحدثوا نشاطا جماعياً: **الطائفة المهنية communauté proffessionnelle**، وهو مثال حركة عمال الشركات الكبرى للتأمين، **الطائفة**–الجماعة **communauté-groupe** (و التي تولدت من خلال النشاطات المشتركة) وهو مثال عمال المصانع، وأخيرا **الطائفة المجتمع communauté societé**، و هو المجتمع المحلي في صراع وخلاف مع سلطات خارجية".وهناك تصنيف آخر قائم على ثماني أشكال من المنخرطين في العمل النقابي والجماعي على العموم[2]:

–1– المثاليون[3]: وهم أولئك الذين يعتقدون انه الصراع مطلوب من اجل وضع حدّ لما يرونه غير مقبول من الناحية الأخلاقية.

–2– الورثة[4]: وهم أولئك الذين ينحدرون من عائلات ذات باع في النشاط النقابي حيث يوصون أبناءهم بها، ومن ثم فالانخراط في النشاط النقابي يمثل رمزية للوفاء للقيم التي يحملها.

–3– الصديق الوفي **bon copain:** وهم أولئك الذين يعملون على إسداء المساعدة إلى من يطلبها ويحرصون على ذلك، فهم يقبلون على المناصب المسؤولية داخل التنظيم النقابي التي تسمح لهم بمساعدة زملائهم في العمل.

-4- المهتم [5]: وهم كل أولئك الذين يعتقدون أن التزامهم هو وسيلة لتفجير طاقاتهم الداخلية، ويهتمون اهتماما كبيرا بمشاكل التسيير أو التنظيم، والتي سيكتشفونها على اثر ممارستهم لعهدتهم

-5–المتعطشين للسلطة: عهدته داخل التنظيم النقابي هو وسيلة لممارسة السلطة التي حرم منها من طرف مسؤوليه المهنيين.بالنسبة إليه فإن هذه العهدة وسيلة لتعويض إحباط أو إذلال شعر به.

–7– الباقي على الحياة[6] **le survivant:** وهو الذي فقد الأمل في متابعة مستقبله المهني بشكل مختلف بعد سنوات طويلة من النضال، اهتمامها لرئيسي في هذه الحال هو إعادة انتخابه...و على هذا فهو يحاول جدّياً في إفشال وإحباط عزيمة الشباب الذين يشكلون عائقاً في وجهه.

–8–المتخفي[7] (ذو منصب سهل) planqué: وهو ذلك الذي يدير وبحذر كل ما تعطيه عهدته من مزايا، ضمان له ليكون "الأجير المحمي" salarié protégé، ساعات الانتداب، ..نضاله يسمح له بتكوين عجز مهني ولكن معترف به. فهو لا يحب المخاطرة ولا يقوم بأي مواجهة من شانها أن تكلفه منصبه

–9–الزعيم النقابي[8]: من خلال تصنيفنا لكل أشكال المنخرطين من ناحية درجة تفاعلهم واندماجهم مع موضوع الفعل والنشاط النقابي يمكن التنبؤ بمستقبل النقابة وأشكال النشاط النقابي كذلك من خلال معرفتنا

[1] Dans un article « les communtés pertinente de l'action collective », voir l'épistémologie du syndicalisme
[3] Daniel Labbé et Hubert Landier, **Ibid, p.19.**
[4] Ibid, p.19
[5] Ibid, p.19.
[6] Ibid, p.20.
[7] Ibid, p.20.
[8] Ibid, p.20

إلى أي شكل يميل المنخرطون في النقابة، ومما لا شك فيه ان التأثير سيكون كبيراً حينما يتعلق الأمر بالفئة الموجهة للنشاط النقابي، الزعماء النقابيون، أو النخبة النقابية، آو الفئة الموجهة... إلى غير ذلك من التسميات، وبطبيعة الحال فهذه القدرة التي يملكونها نابعة، على الأقل رسميا من الشرعية التي يحوزون عليها من خلال عملية التزكية والانتخاب، وكذلك من خلال تمركز سلطة القرار في غالب الأحيان بأيدهم.

يعد دور هذا الزعيم آو الإداري المنظم للتنظيم النقابي دورا مهما في إيجاد نوع من التضامن الداخلي الذي يضمن نوعا من التوازن في خطاب التنظيم النقابي وفي نشاطاته وهذا من خلال قدرته على خلق نوع من الولاء للمنخرطين لأفكار ونشاطات التنظيم النقابي " ...في العادة يعود على نقابي، المناضل في مؤسسته، الذي يقوم بضمان تواجد للنقابة من خلال اتصالاته وعلاقاته الشخصية[...] ودور هذا الشخص يتطابق مع دور الأمين العام للفرع النقابي..."[1]

و من هنا يتضح دور الزعيم أو القائد النقابي أو حتى الإداري النقابي على أنه محوري وإليه تعود القرارات الحاسمة، ومن حوله يربط العلاقات اللازمة التي من شأنها ان تضمن المنفعة للعمال بمقابل ضمان الولاء، وعلى هذا يضيف **ميزوناف Maisonneuve** " يظهر جلياً من انه لا توجد أي عملية إنتاجية – مادية آو فكرية– أن تقام من دون الدور المهيمن سلفا للرئيس آو قائد المجموعة" [2]و هذا هو دور النقابي الزعيم والقائد والمنتمي إلى الفئة المسيرة والموجهة للخطاب النقابي.

لقد قام نقابيان أمريكيان عام 1992 بتحليل التعارض بين نموذجين من الزعماء النقابين بعد مشاركتهما في تكوين مؤتمر التنظيمات الصناعية، حيث النموذج الأول يتميز بكونه المنظم المحرك، والمحرض الثوري لسنوات الأزمة الاجتماعية. إما الثاني فهو الإداري الماهر المنسق بين سنوات الاستقرار وقد كشف بنجاح المبررات التي نمت على حساب تصفية النموذج الأوّل ولكنه يعاب عليهما شدّة إلحاحهما على حلول المناضلين محل الآخرين"[3]

الخاتمة

حاولنا في هذا المقال وضع مقاربة سوسيولوجيا لمفهوم العمل النقابي و النشاط النقابي من خلال التطرق لأهم المحطات المعرفية التي رافقت التطور مفهوم النقابية و كذلك الاشارة إلى اشكال الانخراط الممكنة من خلال عرض تصنيفات بعض المهتمين بالنشاط النقابي و النشاط الجمعي على العموم

و منه يمكن ان تستخلص من أن قضية الانخراط في العمل النقابي هي مسألة جوهرية و ضرورية تستجيب لمثيرات موضوعية متعلقة بتحقيق العدالة الاجتماعية و بعناصر موضوعية متعلقة ايضا بالتزام الدفاع عن الفئات الاجتماعية الأقل حظا كما ايضا يستجيب هذا الانخراط الى دوافع نفسية حيث تلعب التجارب الشخصية و الوضعيات الاقتصادية للأفراد و امتدادات العلاقات الاجتماعية لها في تحديد مدى رغبه الافراد في الانخراط في عالم النقابات,

---

[1] Vincent CHAMBARLHAC, Georges UBBIALI, **Epistémologie du syndicalisme : Construction disciplinaire de l'objet syndical** ، Editions L'Harmattan (1 juillet 2005) **Op.Cit**, p.158.

[2] Ibid, pp.162-163.

[3] جورج فريدمان، **رسالة في سوسيولوجيا العمل**، الجزء 02 صص.237-238.,

اقد تعدّدت المقاربات التي اهتمت بالدراسات النقابية و تعددت معها النظريات و اختلفت باختلاف تجارب المهتمين بالعمل النقابي من وجهات نظر و زوايا متنوعة

المراجع:

[1] Chambarlhac Vincent, Ubbiali Georges, **Epistémologie du syndicalisme. Construction disciplinaire de l'objet syndical,** Paris, Harmattan, 2005

[2] Pierre ROSANVALLON, **la question syndicale**, édition Hachette littératures, 2eme éd, 1998, p.30

[3]Patrice Laroche, 2006. "**Syndicalisation et performances des entreprises : Une synthèse de la littérature économique récente**," **Cahiers du CEREFIGE** 0606, CEREFIGE (Centre Europeen de Recherche en Economie Financiere et Gestion des Entreprises), Universite de Lorraine,

[4] La masse salariale

[5]Vincent CHAMBARLHAC, Georges UBBIALI ،**Op.cit**, p.36.

[6]Patrice LAROCHE, **op.cit**.p.4

[7] Vincent CHAMBARLHAC, Georges UBBIALI ،**Op.cit**, p.104.

[8] Renaud Paquet, Jean-François Tremblay, **Théories du syndicalisme, synthèse analytique et confédération** [1] Vincent CHAMBARLHAC, Georges UBBIALI ،**Op.cit**, p.56.

[9] Ibid. p.56.

[10] Les termes utilisés par Durkheim : groupement corporatif, groupement professionnel ou corporation.

[11] Emil durkhiem, **le suicide**, P.U.F, Paris, 1981.p.437.

[12] ibid.p.142.

[13] Vincent CHAMBARLHAC, Georges UBBIALI ،**Op.cit**.p.149

[14] Vincent CHAMBARLHAC, Georges UBBIALI ،**Op.cit** .p.153

[15] Ibid.p 135.

[16] ANDOLFATO **Dominique,Dominique Labbé, sociologie des syndicats, la Découverte,oll « reperes sociologie », 2007,P. 14 .**

[17]ANDALFATO Dominique,Labbé Dominique ; **op.cit**.p.17.

[18] Ibid.p.17

[19] Ibid.p.17

[201] Ibid. p.17

[21] Dominique Andolfatto, **D**ominique Labbé**, Sociologie des syndicats**, La Découverte, coll. « Repères Sociologie », 2007**;** p.17.

[22] Pichault, François, Michel De Coster. « Les syndicats face aux défis de la participation », **Traité de sociologie du travail**. De Boeck Supérieur, 1998, p. 162.

[23]Op.cit. p.19.

[24] Ibid. p .19.

[25]Dominique Andolfatto, **D**ominique Labbé**, Sociologie des syndicats**, La Découverte, coll. « Repères Sociologie », 2007**;** p.18.

[26] Dominique Andolfatto, Dominique Labbé, **op.cit**.p.17.

[27] "La logique de l'action collective, paris, P.U.F. . 1978 [1] Dominique Andolfatto, Dominique Labbé**,** op.cit**;** p.17.

[28]Vincent CHAMBARLHAC, Georges UBBIALI, Op.cit P.147

[29] Ibid., p.95

[30] Dans un article « les communtés pertinente de l'action collective », voir l'épistémologie du syndicalisme

[31]Daniel Labbé et Hubert Landier, **Ibid, p.19.**

[32]Ibid, p.19

[33] Ibid, p.19.

[34] Ibid, p.20.

[35] Ibid, p.20.

[36] Ibid, p.20

[37] Vincent CHAMBARLHAC, Georges UBBIALI, **Epistémologie du syndicalisme : Construction disciplinaire de l'objet syndical ،** Editions L'Harmattan (1 juillet 2005)

Op.Cit, p.158.

[38]Ibid, pp.162-163.

[39] جورج فريدمان، **رسالة في سوسيولوجيا العمل**، الجزء 02 صص.237-238.,

دور منظمات المجتمع المدني في إعادة إدماج المحبوسين المفرج عنهم

د. لدرم احمد
جامعة حسيبة بن بو علي .الشلف

ملخص:

يعالج هذا المقال وبالاعتماد على دراسة ميدانية إشكالية الرعاية اللاحقة للمساجين المفرج عنهم من المؤسسات العقابية في المجتمع الجزائري ممثلة في الدور الذي تقوم به منظمات وجمعيات المجتمع المدني في عملية إدماج هذه الفئة بعدما خضعت لبرامج الرعاية والتأهيل أثناء فترة الجزاء الجنائي، من خلال آليات تقديم المساعدات المادية والرعاية والتكفل النفسي وكذا تقوية الوازع الديني و الوساطة بينهم وبين المؤسسات للحصول على عمل.

وخلصت الدراسة إلى وجدود دور نسبي تقوم به منظمات وجمعيات المجتمع المدني في عملية إدماج المساجين المفرج عنهم في المجتمع.

الكلمات المفتاحية: منظمات المجتمع المدني، المساعدات المادية، التكفل النفسي، الوازع الديني، إعادة الإدماج.

Abstract:

This article, based on a field study, addresses the problem of the aftercare of prisoners released from penal institutions in Algerian society, represented by the role played by civil society organizations and associations in the process of integrating this group after undergoing programs of care and rehabilitation during the criminal penalty period, Care and psychological care, as well as strengthen religious understanding and mediation between them and institutions to get a job.

The study found a relative role played by civil society organizations and associations in the process of integrating released prisoners into society.

Keywords: civil society organizations, material aid, psychological care, religious faith, reintegration.

مقدمة:

اتخذت الجزائر ابتداء من سنة **2005** إستراتيجية جديدة بهدف تعزيز وتحسين ظروف المحبوس واحترام حقوق الإنسان، بالإضافة إلى إدراج رؤية عصرية لمسألة التعامل مع المحبوسين وإعادة إدماجهم في المجتمع بعد خروجهم من السجون، وتمثل الدور الذي تلعبه السياسة العقابية في الجزائر في تقويم سلوك المحبوسين وكذا إعدادهم للإدماج في المجتمع كمواطنين عاديين سويين، وتنمية قدراتهم ومؤهلاتهم الشخصية، والرفع المستمر من مستواهم الفكري والأخلاقي وإحساسهم بالمسؤولية، وبعث الرغبة فيهم للعيش في المجتمع في ظل احترام القانون كبرمجة دروس لمحو الأمية لدى المحبوسين الأميين، إضافة

إلى برامج تحسين المستوى بتقديم دروس تعليمية تتوافق والبرامج الدراسية في المؤسسات التعليمية الرسمية وتشجيع الدراسة في جامعة التكوين المتواصل وفتح ورشات للتكوين المهني.

كما تم تجنيد كافة القطاعات ذات العلاقة بعملية إعادة الإدماج ومحاربة الجريمة في تقليص حالات العود بتنشيط علاقات التعاون مع القطاعات العمومية المعنية بالتعليم والتكوين المهني والرياضة والصحة والشؤون الدينية والخدمات الاجتماعية والتضامن الوطني، ومن ذلك المنظمات والجمعيات التي تهتم بشؤون المحبوس وتساعده على إعادة الاندماج بعد خروجه من المؤسسة العقابية،هذه المنظمات التي برزت كقوة دفع جديدة نسبيا على مستوي العمل التنموي إلى جانب الدولة والقطاع الخاص مع بداية مسار إصلاح المنظومة العقابية وتأكد إشراك المجتمع المدني في العمل على إعادة إدماج المحبوسين المفرج عنهم وذلك في المنتدى الوطني حول دور المجتمع المدني في إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين[1]

وكنتيجة لذلك ظهرت بعض المنظمات والجمعيات التي تهتم بشؤون المساجين وخاصة المفرج عنهم حيث تعمل هذه المنظمات والجمعيات على أن تكون وسيطا بين المحبوس المفرج عنه والسلطات المحلية قصد توظيفه لأن مشكل العمل أو مزاولة المهنة السابقة هو العائق الذي يبقى يلازم كل فرد مسبوق قضائيا، وهو الذي يدفع به على معاودة الجريمة مرة أخرى، حيث تحاول أن تعمل هذه المنظمات على إدماج المساجين المفرج عنهم في الشغل، حسب مستوياتهم ونوعية الشهادات المهنية والتعليمية التي تحصلوا عليها وذلك بواسطة اتصالات وعلاقات بالمؤسسات المشغلة أو بالعمل على تسجيلهم بالمكاتب المؤهلة، أو بتوجيههم وإرشادهم على الأقل بغرض الابتعاد عن بؤر الفساد والرذيلة واقتراف الجرائم، كما تهتم هذه المنظمات أيضا بالمحبوسين المعوزين ذلك بتمكينهم من المساعدات المادية والمعنوية الضرورية لتلبية حاجاتهم المختلفة بالإضافة إلى زيارة السجون، والاطلاع على أوضاع المحبوسين، وخاصة زيارة من لا زائر لهم، والسعي قدر الإمكان لإعادة ربط الصلة بين المحبوسين وعائلاتهم ومحيطهم الاجتماعي وتحضيرهم نفسيا واجتماعيا قبل الخروج، لتجنيبهم الكثير من الصدمات التي غالبا ما يتلقاها هؤلاء عند الإفراج عنهم وبالتالي يساعد كثيرا في إعادة إدماجهم بسهولة ويسر.

فما هي آليات منظمات المجتمع المدني في إعادة إدماج المحبوسين المفرج عنهم من السجون في المجتمع الجزائري؟

هل تقوم منظمات المجتمع المدني بتقديم مساعدات مادية للمحبوسين المفرج عنهم لتلبية حاجياتهم مساعدة لهم على إعادة الاندماج في المجتمع؟

هل تتوسط منظمات المجتمع المدني بين المحبوسين المفرج عنهم وسلطات الدولة قصد توظيفهم في أعمال تتناسب ومستوياتهم العلمية والمهنية مساعدة لهم على إعادة الاندماج في المجتمع؟

هل تتكفل منظمات المجتمع المدني نفسيا بالمحبوسين المفرج عنهم مساعدة لهم على إعادة الاندماج في المجتمع؟

هل تقوم منظمات المجتمع المدني بتقوية الوازع الديني للمحبوسين المفرج عنهم لمساعدتهم على إعادة الاندماج في المجتمع؟

فرضيات البحث

الفرضية الأولى: تقوم منظمات المجتمع المدني بتقديم مساعدات مادية للمحبوسين المفرج عنهم لتلبية حاجياتهم مساعدة لهم على إعادة الاندماج في المجتمع.

الفرضية الثانية: تتوسط منظمات المجتمع المدني بين المحبوسين المفرج عنهم وسلطات الدولة قصد توظيفهم في أعمال تتناسب ومستوياتهم العلمية والمهنية مساعدة لهم على إعادة الاندماج في المجتمع.

الفرضية الثالثة: تتكفل منظمات المجتمع المدني نفسيا بالمحبوسين المفرج عنهم لمساعدة على إعادة الاندماج في المجتمع.

الفرضية الرابعة: تقوم منظمات المجتمع المدني بتقوية الوازع الديني للمحبوسين المفرج عنهم لمساعدتهم على إعادة الاندماج في المجتمع.

تحديد مفاهيم البحث:

1_منظمات المجتمع المدني:

اصطلاحا: يعرف "نبيل جامع" المنظمات على أنها عبارة عن وحدات اجتماعية أو تجمعات إنسانية مكونة لتحقيق أهداف اجتماعية معينة على نطاق واسع من خلال ترابط واتصال أفراد كثيرين بطريقة تسلسلية انتظامية[2]

كما يقصد بمنظمات المجتمع المدني كل التنظيمات الرسمية والحركات الاجتماعية والجمعيات وغيرها من المنظمات غير الحكومية الرامية إلى إعادة توزيع موارد القوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك العمل على توسيع نطاق ممارسة السلطة، وهناك من يضيف هياكل قديمة موجودة في المجتمع مثل: الأوقاف الإسلامية والمسيحية ونقابات العمل وجمعيات رجال الأعمال وغيرها ولهذه المنظمات تسميات تختلف من بلد لآخر فمنها القطاع غير الهادف للربح المنظمات غير الحكومية، القطاع المستقل، المنظمات التطوعية الخاصة وفي دولة مصر على وجه الخصوص يغلب مصطلح الجمعيات أو منظمات الرعاية الاجتماعية[3].

إجرائيا: نقصد بمنظمات المجتمع المدني في هذه الدراسة المنظمات والجمعيات الفاعلة في المجتمع الجزائري والتي تهتم بشؤون المحبوسين والمفرج عنهم على وجه الخصوص وتتكفل بهم اجتماعيا ونفسيا قصد مساعدتهم على إعادة الاندماج في المجتمع من خلال برامج ممنهجة ومسطرة خصيصا لإعادة الإدماج ومحاربة العود إلى الجريمة.

2_المساعدات المادية:

اصطلاحا: المساعدات المادية هي إعانات ليست مستديمة موجه للمواطنين الذين ليست لديهم الكفاية المادية لتكاليف الحاجات الأساسية، ذات طابع عادي أو غير عادي كالناتجة من مصاريف السكن

الأساسي وأثاثه، وأيضا يمكن تغطية مصاريف المتعلقة بالحاجات الأولية التي لا يمكن تغطيتها من النظام العام أو نفقات الدّين المسبقة ولاستلام هذه المساعدة المادية يحب أن يكون مسجل في السجل المدني لأي بلدية داخل منطقة إقليمه من قبل على الأقل ستة أشهر قبل تاريخ الطلب، أن بزيد عمره عن 18 سنة وليس لديه إمكانيات مادية كافية للنفقات المحددة[4].

كما أنها مساعدات دورية ذات طابع مادي والغرض منها تغطية الحاجات الضرورية وتسهيل عملية الاندماج الاجتماعي للأشخاص الذين هم على خطر من الاضطهاد الاجتماعي، هذه المساعدات ذات نوعين: فردية وعائلية، هذه المعونات يطلبها الأشخاص الذين لهم الحق في المعونة الأساسية وهم يكونون وحدة معاشيه مستقلة[5].

كما يعرفها بعض المختصين بأنها مساعدة الدخل الأساسي وهي مساعدة اقتصادية للحصول على الحاجات الأساسية للأشخاص الذين ليس لديهم موارد مالية كافية لتغطية احتياجاتهم ومصاريفهم الأساسية للقدرة على الحياة[6]

إجرائيا: نقصد بالمساعدات المادية في هذه الدراسة مجموعة المبالغ المالية، اللباس السكن والتأثيث المنزلي التي تقدمها منظمات المجتمع المدني سواءا للمحبوسين المفرج عنهم أو لأسرهم لمساعدتهم على تلبية حاجياتهم الأساسية واستقرارهم المادي لمنعهم من العود إلى الجريمة مرة أخرى وإدماجهم تدريجيا في المجتمع.

4_ التكفل النفسي:

اصطلاحا: التكفل النفسي هو ذلك التأهيل النفسي الذي يعمل على تبصير المجرم بطبيعة الجرم الذي ارتكبه وبعواقبه وأضراره، فضلا عن التدخل لإعداد المجرم وتهيئته، من خلال الخدمات التعليمية، والمهنية، والترفيهية، والجلسات الإرشادية لمواجهة المرحلة الانتقالية ما بين حياة السجن، والعودة إلى الحياة العادية للتقليل من ظاهرة العود[7].

كما يعرف أيضا أنه عبارة عن خدمات وبرامج للتأهيل النفسي معاونة للنزيل على مواجهة مختلف المشاكل النفسية التي يعانيها والتغلب عليها، مثل فقدان الثقة بالنفس، والخوف من الوصم والعار، والشعور بالاكتئاب، والقلق، والخوف والميول العدوانية التي غالبا ما يكون السجين المفرج عنه مصابا بها[8]، كما يهتم التأهيل أو التكفل النفسي بإعادة بناء الشخصية، وتحقيق توازنها النفسي وإذا تبين أن السجين المفرج عنه يعاني من مرض الاكتئاب أو الهوس فإنه يحول إلى أخصائي الطب العقلـي[9].

إجرائيا: نقصد بالتكفل النفسي في هذه الدراسة بالفحوص والاختبارات التي يقوم بها الأخصائي النفسي بمنظمات المجتمع المدني المهتمة بشؤون المحبوسين المفرج عنهم قصد التعرف على الأمراض النفسية لمعاونة المحبوس المفرج عنه وتمكينه من مواجهة مختلف المشاكل النفسية التي يعانيها والتغلب عليها، مثل فقدان الثقة بالنفس، والخوف من الوصم والعار والشعور بالاكتئاب، والقلق والخوف والميول العدوانية.

5_الوازع الديني:

اصطلاحا: ويعرف محمد سعيد رمضان البوطي الوازع الديني بقوله: «إن ازدهار التضامن والتعاون بكل أشكاله في المجتمعات العربية والإسلامية رهن بشيء واحد لا بد منه، ألا وهو وجود الوازع الديني، فإذا وجِدَ الوازع الديني مهيمناً على قلوب أفراد المجتمع خضعوا لقرار الله القائل في محكم تبيانه: **{إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ}** [الحجرات:10] وإذا خضعوا لهذا القرار الرباني فلا بد أن يخضعوا بعد ذلك وينقادوا لأمر الله القائل بعد ذلك مباشرة، **{فأصلحوا بين أخويكم}** والإصلاح كلمة تشمل كل معاني التعاون، وتشمل كل مظاهر الود والتآلف وتشمل كل مظاهر تبادل المنافع وتشمل كل هذه المعاني الإنسانية الإيجابية، فالوازع الديني يُخْضِعْ لقرار الله القائل: {إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ}.[10]

إجرائيا: نقصد بتقوية الوازع الديني في هذه الدراسة قيام منظمات المجتمع المدني بنشاطات التوعية الدينية للمحبوسين المفرج عنهم عن طريق إلقاء المحاضرات ودروس الوعظ والإرشاد وكذا إحياء الأعياد الدينية بالاعتماد على رجال الدين لإبراز تعاليم الدين الإسلامي فيما يخص التوبة لمن حاد على قيم المجتمع وعاداته وتقاليده ومساعدتهم على الاستقامة ومحاولة إعادة إدماجهم في المجتمع مرة أخرى.

7_إعادة الإدماج:

اصطلاحا: يعرف كل من "روبرت بارك" و"أرنت برجس" الإدماج على أنه عملية اختراق واندماج خلالها يكتسب الأفراد والمجموعات ذاكرات ومشاعر ومواقف من مجموعات وأشخاص وذلك بمقاسمتهم تجاربهم وتاريخهم ليندمجوا معهم في حياة ثقافية مشتركة[11].

ويعرفه "عياش محمد عوني" بأنه يشير إلى تلك العلاقة الموجودة بين الفرد ونفسه والمحيط الذي يعيش فيه بالمكونات الخاصة، فيوجد من يفسره بحالة التوازن بين الفرد ومحيطه وهناك من يؤكد على الديناميكية والصيرورة عن طريق التجديد الذي يهدف إلى ملائمة التغيير الموجود في المحيط وبالتالي الاستقرار والبناء[12]

أما قانون تنظيم السجون الجزائري فقد عرف سياسة إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين على أنها مهمة تضطلع بها هيئات الدولة ويساهم فيها المجتمع المدني وفقا للبرامج التي تسطرها اللجنة الوزارية المشتركة لتنسيق نشاطات إعادة التربية وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين.[13]

إجرائيا: نقصد بإعادة إدماج المحبوسين في هذه الدراسة تكفل منظمات المجتمع المدني بالمحبوسين المفرج عنهم من السجون ومحاولة مساعدتهم على الاندماج في المجتمع من خلال المساعدات المادية وتوفير مناصب شغل كإدماج مهني وتقوية الوازع الديني لهم من خلال الإرشاد الديني بالإضافة إلى تقوية الثقة بالنفس لهؤلاء المفرج عنهم.

8_المحبوس:

اصطلاحا: يعرف عبد العزيز عبد الله الشعيبي السجين على أنه:"الشخص الذي منعت حريته بقصد تعويقه ومنعه من التصرف بنفسه سواء كان ذلك من خلال وضعه في بيت أو مسجد أو قبوا كما كان

سائدا في الوقت الماضي أو كان ذلك من خلال وضعه في بناء مقفل يوضع فيه الأشخاص المتهمون في انتظار محاكمتهم أو تنفيذ الأحكام الصادرة ضدهم كما هو سائد ومعمول به في الوقت الحاضر"[14]

وعرف المشرع الجزائري السجين أو المحبوس على أنه "الشخص الذي ارتكب جريمة أو أكثر، مخالفا بذلك نصا في القانون عمدا، ومودعا في إحدى المؤسسات العقابية"[15]

وهذا التعريف له الخصائص الآتية:

ـ ركز على الفرد المرتكب لجريمة أو أكثر.

ـأن ارتكاب الجريمة يكون بصورة عمديه وليست عفوية.

ـ وأن المسجون لابد وأن يودع في إحدى المؤسسات العقابية.

وعرف القانون النموذجي العربي الموحد السجين على أنه "الشخص المودع في السجن بناء على حكم قضائي أو أمر صادر من سلطة مختصة".[16]

إجرائيا: نقصد بالمحبوسين المفرج عنهم في هذه الدراسة الأفراد الذين قضوا فترة الجزاء الجنائي في المؤسسات العقابية الجزائرية (مؤسسات إعادة التربية والتأهيل) بفعل ارتكابهم أفعال إجرامية أو انحرافية مخالفة لمعايير وقيم وقوانين المجتمع الجزائري والذين هم تحت تكفل المنظمات أو الجمعيات الفاعلة في المجتمع المدني التي تهتم بشؤون المحبوسين المفرج عنهم من السجون الجزائرية.

الرعاية اللاحقة للمحبوسين في الجزائر

تطبيقا لنص المادة 113 من قانون 05/04 والتي استحدثت المصالح الخارجية لإدارة السجون والمكلفة بالتعاون مع المصالح المختصة للدولة والجماعات المحلية بتطبيق برامج إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين وذلك بصدور المرسوم التنفيذي رقم **07/06**المؤرخ في**19/02/2007** يحدد كيفية تنظيم وسير المصالح الخارجية لإدارة السجون[17]

1_مهام المصالح الخارجية لإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين المفرج عنهم:

إن المهام الرئيسية التي أنشئت من أجلها هذه المصلحة هي السهر على استمرار برامج إعادة الإدماج الاجتماعي للأشخاص المفرج عنهم بناء على طلبهم حيث يتم استقبالهم التكفل بهم وكذا مرافقتهم وتوجيههم للاستفادة من البرامج والآليات والتدابير التي وضعتها الدولة في إطار التشغيل والحماية الاجتماعية والاستفادة من الخدمات المختلفة[18].

2_أعضاء المصلحة الخارجية لإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين المفرج عنهم:

_رئيس المصلحة.

_المكلف بالعلاقات الخارجية.

_أخصائيون نفسانيون.

_مساعدة اجتماعية.

_الأعوان.

3_مجالات عمل المصلحة الخارجية لإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين المفرج عنهم:

تتعدد نشاطات المصلحة الخارجية للإدماج ويمكن حصرها في الآتي:[19]

أ_زيارة المؤسسات العقابية:

بغرض التحضير لاستقبال الأشخاص المفرج عنهم يقوم أعضاء المصلحة المكلفين بهذه المهمة بزيارة المؤسسات العقابية الواقعة بدائرة اختصاص المجلس القضائي للاتصال بالمحبوسين الباقي من عقوبتهم 06 أشهر فما أقل.

ب_متابعة الأشخاص الخاضعين لأنظمة إعادة الإدماج:

يتم متابعة الأشخاص المستفيدين من أحد أنظمة إعادة الإدماج وعلى الخصوص الإفراج المشروط الحرية النصفية أو التوقيف المؤقت للعقوبة ومدى احترامهم للالتزامات المفروضة عليهم.

كما تقوم المصلحة بإنجاز كل التحقيقات وجمع كافة المعلومات التي تأمر بها الهيئات القضائية وتزويد هذه الأخيرة بالمعلومات المطلوبة.

- ✓ **الإفراج المشروط:** يقصد به تعليق تنفيذ الجزاء الجنائي قبل انقضاء كل مدته المحكوم بها متى تحققت بعض الشروط و التزم المحكوم عليه احترام ما يفرض عليه من إجراءات خلال المدة المتبقية.[20]
- ✓ **الحرية النصفية**: كما يستفيد من خدمات المصالح الخارجية لإعادة الإدماج الاجتماعي المحبوسون الخاضعون لنظام الحرية النصفية والت ينص لها المشرع الجزائري عدة مواد تبين الأسس التي يقوم عليها هذا النظام،كما تشير إلى شروطه والالتزامات الخاصة به.[21]
- ✓ **التوقيف المؤقت لتطبيق العقوبة:** وأخيرا يستفيد المحبوسون الخاضعون لنظام التوقيف المؤقت لتطبيق العقوبة من برامج المصالح الخارجية لإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين خاصة ما تعلق منها بالحصول على شغل إذا استوفت فيهم الشروط.[22]

ج_استقبال المحبوسين المفرج عنهم:

يتم استقبال المحبوسين المفرج عنهم والراغبين في الاستفادة من خدمات المصلحة الخارجية للإدماج، ليتم التكفل بهم أو توجيههم ومرافقتهم وهذا حسب كل حالة كالآتي:[23]

- ✓ **المقابلة النفسية:** يستقبل المختص النفساني المفرج عنهم الراغبين في متابعة التكفل النفسي بإجراء المقابلة (وفقا لنموذج من الفحص النفسي) الموجود على مستوى كل مكتب أخصائي نفساني بالمصلحة.
- ✓ **اجتماعات التوجيه:**

تعقد اجتماعات للتوجيه تحت رئاسة رئيس المصلحة لدراسة كل الحالات المعروضة وهذا قصد تحديد الإجراء أو التوجيه المناسب لكل حالة،وبالتالي المرافقة في إقامة المشاريع بالتنسيق مع المختصين فيذلك.

د_العلاقات مع السلطات العمومية وهيئات المجتمع المدني:

تقوم المصلحة الخارجية باتخاذ كافة الإجراءات التي تراها مناسبة للتكفل بالحالات المعروضة للمفرج عنهم، وذلك إما عن طريق مراسلة السلطات العمومية وهيئات المجتمع المدني أو الاتصال المباشر بها (وفقا للنموذج المعد للغرض، ودليل برامج إعادة الإدماج.

4_ برامج المصالح الخارجية لإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين المفرج عنهم:

1_برنامج التنمية الاجتماعية**(A.D.S)**

2_برنامج تسيير القرض المصغر **(ANGEM)**

3_ولقد تم تنصيب أول مصلحة خارجية لإعادة إدماج المحبوسين بالبليدة بتاريخ 2007/07/02 من طرف معالي وزير العدل حافظ الأختام السيد الطيب بلعيز.

4_وبتاريخ 2009/03/07 تم تنصيب المصلحة الخارجية لإعادة إدماج المحبوسين بوهران، بالإضافة إلى تنصيب المصلحة الخارجية لإعادة إدماج المحبوسين بورقلة بتاريخ 2009./11/12

5_ كما تم تنصيب مصالح أخرى على مستوى ولاية باتنة وولاية الشلف، ومن بعد عممت تقريبا على باقي ولايات الوطن.

5_ انجازات المصالح الخارجية لإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين المفرج عنهم:

إن الرعاية التي تقدمها هذه المصلحة تمثلها جميع الاعتبارات الإنسانية والاجتماعية والوقائية والاقتصادية خاصة إذا ما روعي في تحقيقها بذل عناية خاصة للمحبوسين المفرج عنهم حديثا بتدبير وسائل العمل الشريف لهم، وقد صرحت وزارة العدل بأنه من بين البرامج الناجحة في إطار إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين المفرج عنهم برنامج تسيير القرض المصغر(ANGEM) وبرامج التنمية الاجتماعية (ADS) حسب الجدول التالي:[24]

الجدول يبين عدد المستفيدين من برامج القرض المصغر وبرامج التنمية الاجتماعية

السنوات	عدد المستفيدين
2005	**234**
2006	**656**
2007	**138**
2008	**410**
2009	**4000**
2010	**632**
2011	**309**
2012	**433**
المجموع	**1032**

يتبين من خلال هذا الجدول بأن عدد المستفيدين من البرامج المختلفة للوكالات التي أبرمت معها وزارة العدل اتفاقيات تضاعف عبر السنوات وهو يسير في وتيرة متصاعدة مما يبين مدى الاهتمام التي توليه مؤسسات الدولة للمحبوسين المفرج عنهم من السجون بالرغم من البيروقراطية الإدارية وبالرغم من صعوبة تقبل المفرج عنه من طرف أفراد المجتمع نتيجة للنظرة الدونية اتجاههم.

ويمكننا القول بأنه إعادة الإدماج المهني للمحبوس المفرج عنه من السجن غير كافية بل يستدعي الأمر متابعة هذا الفرد نفسيا واجتماعيا خاصة فيما يخص تقبل المجتمع له ومحاولة العمل على محو ولو نسبيا الوصم الإجرامي الذي يحول دون اندماجه في المجتمع العام بواسطة الأيام التحسيسية الإعلامية التي تبين مدى الحفاظ على نظام المجتمع بتقبل بعضا من أفراده المنحرفين الذين عادوا إلى سويتهم.

دور منظمات المجتمع المدني الجزائري في إدماج المحبوسين المفرج عنهم:

مع بداية إصلاح المنظومة العقابية من طرف وزارة العدل الجزائرية سنة 2005 وذلك بصدور قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين الجديد أكد المشرع الجزائري إشراك المجتمع المدني في العمل على إعادة إدماج المحبوسين المفرج عنهم وذلك في المادة 112 التي نصها: "إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين هي مهمة تضطلع بها هيئات الدولة ويساهم فيها المجتمع المدني وفقا للبرامج التي تسطرها اللجنة الوزارية المشتركة لتنسيق نشاطات إعادة التربية وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين المنصوص عليها في المادة21 من هذا القانون"[25]، وكنتيجة لذلك برزت عدة منظمات وجمعيات تهتم بشؤون المساجين وخاصة المفرج عنهم منها منظمة الكشافة الإسلامية الجزائرية، جمعية أمل، جمعية أولاد الحومة، المنظمة الوطنية لرعاية وإدماج المحبوسين وتضم هذه المنظمات والجمعيات الناشطة في المجتمع المدني الأفراد المتطوعين المنحدرين من مختلف الشرائح الاجتماعية كطلبة الجامعات، أصحاب المهن والحرف، أساتذة، أطباء أخصائيون نفسانيون ممرضون متقاعدون وغيرهم، بعضهم يعمل بصفة دائمة وبعضهم الأخر نشاطه مؤقت.

حيث تعمل هذه المنظمات أو الجمعيات على أن تكون وسيطا بين المحبوس المفرج عنه والسلطات المحلية قصد توظيفه باعتبار أن مشكل العمل أو مزاولة المهنة السابقة هو العائق الذي يبقى يلازم كل فرد مسبوق قضائيا، وهو الذي يدفع به على معاودة الإجرام والانحراف مرة أخرى، فتعمل هذه المنظمات على إدماج المساجين المفرج عنهم في وظائف حسب مستوياتهم التعليمية ونوعية الشهادات المهنية التي تحصلوا عليها، وذلك بواسطة اتصالات وعلاقات بالمؤسسات المشغلة وكذلك بالعمل على تسجيلهم بالمكاتب المؤهلة، أو بتوجيههم وإرشادهم بغرض الابتعاد عن بؤر الفساد والرذيلة واقتراف الجرائم، كما تهتم هذه المنظمات أيضا بالمحبوسين المعوزين، وخاصة منهم الأطفال والنساء والمسنين والمعوقين وغيرهم وذلك بتمكينهم من المساعدات المادية والمعنوية الضرورية لتلبية حاجاتهم المختلفة بالإضافة إلى زيارة السجون، والاطلاع على أوضاع المحبوسين وخاصة زيارة من لا زائر لهم، والسعي

قدر الإمكان لإعادة ربط الصلة بين المحبوسين وعائلاتهم ومحيطهم الاجتماعي وتحضيرهم نفسيا واجتماعيا قبل الخروج لتجنيبهم الكثير من الصدمات التي غالبا ما يتلقاها هؤلاء عند الإفراج عنهم.

وتساهم هذه المنظمات والجمعيات أيضا في مختلف النشاطات منها:[26]

_التعليم الفردي لذوي المستوى التعليمي المحدود.

_نشاطات محو الأمية بالنسبة للمحبوسين المفرج عنهم الأميين.

_النشاطات الترفيهية والرياضية والدينية التي تزيد من اندماج المحبوسين المفرج عنهم في المجتمع.

_التكفل بالمدمنين على المشروبات الكحولية والمخدرات بأنواعها نفسيا واجتماعيا.

_زيارة المحبوسين في السجون ومساعدة أسرهم بمبالغ مالية وألبسة وأفرشة وغيرها.

_تقديم الدعم والنصائح لمسيري المؤسسات العقابية والموظفين في مجال إعداد السياسات والبرامج الإصلاحية.

_كما تساهم أيضا بتقديم الأفكار والاقتراحات الهادفة إلى تحسين النشاطات الموجهة للمساجين داخل المؤسسات العقابية.

بالرغم من هذه المجهودات التي تقوم بها منظمات وجمعيات المجتمع المدني الجزائري للمحبوسين المفرج عنهم من المؤسسات العقابية، إلا أنها تبقى خدمات محدودة نظرا للصعوبات البيروقراطية والمالية والتنظيمية التي تواجهها هذه المنظمات نظرا لحداثة تعاملها مع هذه الفئة وانعدام سياسات قائمة على أطر علمية أكاديمية واقتصار دورها على محاولات في الغالب فردية وشبه جماعية.

الإجراءات المنهجية للبحث:

1_منهج البحث:

بناء على طبيعة الموضوع المدروس فقد تم اختيار المنهج "الوصفي التحليلي" وهو أسلوب من أساليب التحليل المركز على معلومات دقيقة أو فترة أو فترات زمنية معلومة، وذلك من أجل الحصول على نتائج علمية وذات مصداقية، ثم تفسيرها بطريقة موضوعية بما ينسجم مع المعطيات الميدانية الفعلية للظاهرة.[27]

كما أن هذا المنهج يصف بدقة وتفصيل ظاهرة منظمات المجتمع المدني ودورها في إدماج المحبوسين المفرج عنهم على صورة نوعية أو كمية رقمية فالتعبير الكيفي يصف الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطي وصفا رقميا يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجة ارتباطها مع الظواهر المختلفة الأخرى.[28]

وموضوع البحث "دور منظمات المجتمع المدني في إعادة إدماج المساجين المفرج عنهم" يندرج ضمن البحوث المسحية ودراسة العلاقات الاجتماعية التي يستعمل في فيها المنهج الوصفي التحليلي في الغالب، حيث يسمح لنا هذا المنهج بالربط بين العلاقات الاجتماعية المؤثرة كالدور الاجتماعي والتكفل النفسي والدور الإعلامي وتقوية الوازع الديني الذي تلعبه المنظمات أو الجمعيات الفاعلة في المجتمع

المدني في مساعدة المحبوسين المفرج عنهم على الاندماج وإعادة التكيف مع أفراد المجتمع بعدما غابوا فترة من الزمن أنهت احتكاكهم وتفاعلهم مع بيئتهم الاجتماعية، وكذا محاولة معرفة مدى ارتباط هذه المتغيرات كل مع الآخر، فهذا المنهج لا يعتمد على مجرد الوصف بل يتعداه إلى عملية لاحقة تتمثل في تفسير وتحليل البيانات المختلفة التي جمعت من ميدان الدراسة وهذا بغية استخلاص النتائج حول الظاهرة مما يمكن الباحث من تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات التي يراها مفيدة لإعادة إدماج المحبوسين المفرج عنهم بالاعتماد على المجتمع المدني.

2_ مجتمع البحث:

مجتمع البحث في هذه الدراسة هو عبارة عن المحبوسين المفرج عنهم من السجون الجزائرية بعد قضائهم فترة الجزاء الجنائي في السجن إثر قيامهم بأفعال تخالف القوانين التي تحكم المجتمع الجزائري والذين خضعوا لبرامج الرعاية النفسية والاجتماعية والصحية وكذا لبرامج تأهيلية مختلفة، والذين انضموا إلى منظمات وجمعيات المجتمع المدني التي تهتم بشؤون المحبوسين المفرج عنهم من السجون وتعمل على إدماجهم في المجتمع من خلال برامج متنوعة تعمل على محاربة عودهم إلى السلوك الإجرامي.

3_ عينة البحث:

من خلال الاستطلاع الذي قام به الباحث مع مجموعة من المهتمين بالمحبوسين تم اختيار المبحوثين الذين سوف يجرى عليهم البحث استنادا إلى منظمات وجمعيات المجتمع المدني التي تتعامل مباشرة مع المحبوسين المفرج عنهم، حيث تم اختيار "منظمة الكشافة الإسلامية الجزائرية والمنظمة الوطنية لرعاية وإدماج المساجين"، وهذه المنظمات تعمل بالتنسيق مع وزارة العدل الجزائرية ممثلة للمجتمع المدني بعدما بادرت الوزارة بإشراك المجتمع المدني بكل تنظيماته ومؤسساته العامة والخاصة في سياسة إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين ابتداء من سنة 2005.

ونظرا للعدد المحدود لهؤلاء المحبوسين المفرج عنهم الذين هم تحت تكفل هذه المنظمات قصد إعادة الإدماج الاجتماعي بالإضافة إلى توفر الوقت اللازم لمسح جميع المبحوثين المعنيين بالدراسة، ارتأ الباحث استعمال أسلوب "**المسح الشامل**" لكل المحبوسين المفرج عنهم الذين هم تحت تكفل المنظمات المختارة وبذلك لم يستعمل الباحث أسلوب العينة في هذا البحث لإعطاء مصداقية أكثر للبحث يمكن تعميمها على جميع أفراد مجتمع البحث.

4_أدوات جمع المعطيات:

إن اللجوء إلى الاستجواب في الدراسات الميدانية في حد ذاته محاولة لسد النقص في البيانات والتأكد من صحتها، ولذا اتجه الباحث إلى استعمال أداة "**استمارة المقابلة**" لكون هذه الأداة أداة مفيدة من أدوات البحث العلمي للحصول على الحقائق والتعرف على الظروف والأحوال ودراسة المواقف والاتجاهات والآراء وهي تساعد الملاحظة، كما أنها تتناسب وطبيعة الموضوع "دور منظمات المجتمع

المدني في إعادة إدماج المحبوسين المفرج عنهم"، حيث راعى الباحث المستوى التعليمي لهؤلاء المساجين المفرج عنهم فمنهم من لا يجيد القراءة والكتابة كما راعى الجانب التفاعلي بين الباحث والمبحوث.

واشتملت "**استمارة المقابلة**" على 45 سؤالا وعلى نوعين من الأسئلة:

_ أسئلة رئيسية مغلقة يتوقع أن تكون الإجابة عليها مؤشرات تقيس كل مجموعة من الأسئلة فرضية من فرضيات البحث.

_ أسئلة مفتوحة تدعم الأسئلة الرئيسية حتى يمكن الإلمام بكل جوانب المشكلة موضوع الدراسة، وقد استخدم الباحث هذه الأسئلة المفتوحة لمحاولة لجمع مزيدا من المعلومات قصد التحليل.

وقد قسمت "استمارة المقابلة " إلى أربعة محاور:

1_ المحور الأول خاص بالبيانات العامة الخاصة بالمبحوث من جنس، سن،..الخ.

2_أما المحور الثاني فاحتوى على أسئلة خاصة بنوعية المساعدات المادية من مبالغ مالية ولباس وتقديم التأثيث المنزلي والسكن للمبحوثين من طرف المنظمات.

3_ أما المحور الثالث تم من خلاله صياغة أسئلة خاصة بمساعدة منظمات المجتمع المدني المبحوثين على الحصول على عمل والاستفادة من قروض بنكية.

4_ وفي المحور الرابع ركز فيه الباحث على مجموعة من الأسئلة بمؤشرات نفسية وهي الجلسات الفردية والجلسات الجماعية للمبحوثين مع المختص النفساني وكذا مناقشة الأمور الشخصية ومدى استجابة المبحوثين لذلك.

5_ واحتوى المحور الخامس على أسئلة بخصوص تقوية الوازع الديني للمبحوثين من طرف منظمات المجتمع المدني من خلال دروس الوعظ والإرشاد والمشاركة في النشاطات الدينية.

5_ مجالات البحث:

أ_المجال البشري: المجال البشري لهذه الدراسة هم المحبوسون المفرج عنهم من المؤسسات العقابية الجزائرية بعد قضائهم فترة الجزاء الجنائي والذين هم تحت تكفل منظمات وجمعيات المجتمع المدني الجزائري بولاية المدية عددهم 64 محبوسا مفرجا عنه.

ب_المجال المكاني: تمت الدراسة الميدانية بمنظمة الكشافة الإسلامية فوج "**الفداء**"، والمنظمة الوطنية لرعاية وإدماج المحبوسين بولاية المدية.

ج_المجال الزماني: تمثلت الحدود الزمنية للدراسة الميدانية ما بين شهر أفريل وشهر ماي سنة 2017.

مناقشة نتائج البحث

1_ مناقشة نتائج الفرضية الأولى:

بعد عرض وتحليل بيانات الفرضية الأولى والمتمثلة في أنه:"تقدم منظمات المجتمع المدني مساعدات مادية للمحبوسين المفرج عنهم" توصل الباحث إلى النتائج التالية:

يستفيد **(73.45%)** من المبحوثين من مساعدات مادية من طرف المنظمات المتكفلة بهم، وتمثلت هذه المساعدات المادية في مبالغ مالية ولباس وبعض الأثاث المنزلي، وانتهجت منظمات المجتمع المدني وخاصة الكشافة الإسلامية الجزائرية هذا الجانب من الدعم المادي لتحسيس المفرج عنهم بعدم النبذ الاجتماعي معنويا ومحاولة الدفع بهم نحو الاندماج في المجتمع.

تقدم المبالغ المالية للمبحوثين كل ثلاثة أشهر بنسبة **(50%)** وبغير انتظام بنسبة **(50%)**، فنتيجة لعدم انتظام استفادة المحبوسين المفرج عنهم من هذه المبالغ المالية من طرف المنظمات المتكفلة بهم أو محدوديتها قد تعمل على الدفع بهؤلاء المحبوسين الفرج عنهم إلى استعمال الوسائل غير المشروعة للحصول على المتطلبات الأسرية والشخصية خاصة في ظل الوصمة الإجرامية التي تحول دون حصولهم على أعمال مستقرة، وفي كثير من الأحيان يتم القبض عليهم من طرف القائمين على الأمن في المجتمع وبالتالي عودتهم إلى المؤسسات العقابية مما يساهم في فشل سياسة الرعاية اللاحقة التي تقوم بها هذه المنظمات.

معظم المبحوثين بنسبة **(69%)** صرحوا بعدم كفاية هذه المبالغ المالية وكذا المساعدات المادية بأنها لا تلبي لهم متطلباتهم سواءا الشخصية أو الأسرية لدلالة واضحة على عدم التكفل المادي الحسن لمنظمات المجتمع المدني المهتمة بإعادة إدماج المحبوسين المفرج عنهم، الشيء الذي يجعل المبحوثين يتجهون إلى العمل على توفير متطلباتهم الشخصية والأسرية بالطرق غير الشرعية.

وبناءا على ذلك لم تتحقق الفرضية الأولى وذلك نظرا لكون هذه المساعدات محدودة جدا بحيث اقتصرت على بعض اللباس والتأثيث المنزلي وبعضا من المبالغ المالية غير المنتظمة الأمر الذي جعل المبحوثين يصرحون بعدم كفايتها لتلبية متطلباتهم الشخصية والأسرية مما قد يكون دافعا لعودتهم لتلبية هذه المتطلبات بالاعتماد على الطرق غير الشرعية وهذا ما قد يرجعهم في أحيان كثيرة إلى المؤسسات العقابية وبالتالي عدم نجاح سياسة الرعاية اللاحقة للمجتمع المدني بمنظماته وجمعياته.

2_مناقشة نتائج الفرضية الثانية:

بعد عرض وتحليل نتائج الفرضية الثانية والمتمثلة في:" تتوسط منظمات المجتمع المدني بين المحبوسين المفرج عنهم وسلطات الدولة قصد توظيفهم في أعمال تتناسب ومستوياتهم العلمية والمهنية مساعدة لهم على إعادة الإدماج في المجتمع" توصل الباحث إلى النتائج التالية:

نسبة **(79.69%)** من المبحوثين تحصلوا على شهادات مهنية داخل المؤسسات العقابية أثناء مدة أداء العقوبة كانت في تخصصات مختلفة منها في الحلاقة وصناعة المرطبات وطبخ الجماعات والطلاء وتركيب الزجاج، وهذا يبين أن سياسة إعادة الإدماج الجديدة التي انتهجتها وزارة العدل الجزائرية ابتداء من سنة 2005 وذلك من خلال خلق برامج تتماشى مع التطور التكنولوجي والحضاري لتكوين المحبوسين وذلك لغرض الاندماج في المجتمع مرة أخرى بعد الإفراج عنهم.

نسبة **(84.37%)** من المبحوثين بدون منصب عمل مستقر، فعدم حصول المبحوثين على أعمال أو أعمال تتناسب والشهادات المتحصل عليها من المؤسسات العقابية باعتبار أن أغلب المبحوثين متحصلين على شهادات مهنية يجعل من هؤلاء يشعرون بعدم الاستقرار المادي كما يشعرون بالنبذ وعدم تقبلهم من طرف أفراد المجتمع وبذلك قد يسلكون الطرق غير الشرعية للحصول على الأموال لتلبية متطلباتهم الشخصية والأسرية مما يرجعهم في أحيان كثيرة إلى السجن نتيجة لصدور أحكام بحقهم راجعة في أغلبها إلى التعدي على الأموال وبالتالي فشل سياسة إعادة الإدماج التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني.

النسبة المحدودة للمبحوثين والتي حددت بـ **(15.62%)** المستفيدة من مناصب عمل وفرتها لها منظمات المجتمع المدني المتكفلة بها غالبيتهم بنسبة **(60%)** مر على انضمامهم لهذه المنظمات أكثر من سنتين، فأولوية حصول المحبوسين المفرج عنهم المنتمين إلى منظمات المجتمع المدني الهادفة إلى إعادة إدماجهم تعود إلى مدى أقدمية انضمامهم إلى تلك المنظمات، حيث يسجل المحبوس المفرج عنه لدى المنظمة المنتمي إليها ويصنف على حسب الشهادة المتحصل عليها أو بعض المؤهلات الأخرى كالخبرة المهنية وأدميته في المنظمة إلا في حالة وجود عدد قليل من المحبوسين المفرج عنهم المنتمين إليها وتوفر عدد كافي من مناصب العمل_، ومن ثمة تعمل المنظمة على البحث عن منصب العمل في المؤسسات العمومية أو الخاصة وعند الحصول على منصب العمل يوجه المحبوس المفرج عنه إلى منصب العمل أحيانا يكون منصبا دائما وأحيانا يكون عبارة عن عقود تشغيل خاصة في ظل إبرام عقود شراكة بين وزارة العدل ووزارة التشغيل لاحتواء فئة المحبوسين المفرج عنهم وإدماجهم في عالم الشغل وتكون المنظمة بمثابة الضامن الأساسي على قابلية المحبوس المفرج عنه المتحصل على هذا العمل، وبذلك تعمل على الإشراف عليه ومتابعته بصفة دورية حتى تتحقق من صدق نواياه نحو الإدماج وذلك بالتنسيق من الجهة المسؤولة عن منصب العمل.

بالرغم من الإدماج المهني المحدود الذي وفرته منظمات المجتمع المدني للمبحوثين إلا أن نسبة **(80%)** من المبحوثين الذين وفرت لهم المنظمات المنتمون إليها عملا، أعمالهم تتناسب والشهادات المهنية المتحصل عليها مما يوضح بأن منظمات المجتمع المدني المتكفلة بالمحبوسين المفرج عنهم في الجزائر تولي اهتماما واضحا لتطابق العمل مع نوع الشهادة المتحصل عليها من طرف المفرج عنهم الأمر الذي يجعل من سياسة إعادة الإدماج التي تنتهجها هذه المنظمات هادفة، فحصول المحبوس المفرج عنه من السجن على عمل يتناسب والشهادة التي تحصل عليها سواءا في السجن أو خارجه تجعله يشعر بالاستقرار النفسي فهو يعمل في عمل يتناسب ومؤهلاته قد يجعله يتقن عمله لإثبات ذاته ومحاولة العمل على القضاء على الوصمة الإجرامية، كما أنه يشعر بأنه فرد كغيره من أفراد المجتمع السويين وهذا ما ييسر اندماجه في المجتمع مرة أخرى.

غالبية المبحوثين بنسبة **(60%)** من المبحوثين الذين وفرت لهم المنظمات المنتمون إليها مناصب الشغل رواتبهم توفر لهم حاجياتهم الشخصية والأسرية، مما يبين بأن هناك علاقة واضحة بين نوع العمل ونوع الشهادة فلو كان المحبوسين المفرج عنهم بغير شهادات مهنية لما تحصلوا على رواتب تمكنهم من تلبية حاجياتهم الشخصية والأسرية.

كل المبحوثين في دراستنا بنسبة **(100%)** لم يحصلوا على قروض بنكية بمساعدة منظمات المجتمع المدني المتكفلة بهم، فبالرغم من بعض الحلول التي سطرتها الدولة ممثلة في وزارة العدل بالتنسيق مع وزارة العمل والتشغيل من خلال إشعار مؤسسات الدولة على اختلاف أنواعها بمساعدة المحبوسين المفرج عنهم من السجون إلا أنه تبقى الوصمة الإجرامية حائلا دون حصول هؤلاء على القروض والمساعدات المادية الأخرى نظرا لافتقار النص القانوني الذي يخول لذوي السوابق الاستفادة من هذه القروض، وفي هذه الحالة لا تستطيع المنظمة المتكفلة بالمفرج عنه من السجن من مساعدته على ذلك مما يشعرهم في أحيان كثيرة بعدم تقبلهم من طرف المجتمع من خلال أفراده ومؤسساته مما يدفعهم إلى استعمال السلوكات الإجرامية للانتقام من المنظومة القيمية للمجتمع الذي نبذهم وخاصة من قوانينه التي عرقلت اندماجهم.

غالبية المبحوثين بنسبة **(87.03%)** يثقون في المنظمات المتكفلة بهم لتوفر لهم أعمالا، وقد يرجع ذلك إلى ملاحظة زملائهم الذيم مضى على انضمامهم إلى تلك المنظمات عدة سنوات أنهم تحصلوا على أعمال أغلبها تتناسب وشهاداتهم المهنية المتحصل عليها، باعتبار أن توفير المنظمات العمل للمفرج عنهم يكون على أساس أقدمية الانضمام لملاحظة مدى اندماج المحبوس المفرج عنه وتحسن سلوكه ومدى استعداده للاندماج في الشغل.

ما نسبته **(64.06%)** من المبحوثين يتوفر في المنظمة المنتمين إليها مختص في علم النفس "Pchycologue" كلهم منتمون للكشافة الإسلامية الجزائرية، فالرعاية النفسية للمحبوسين المفرج عنهم تعتبر من بين أهم المكنزمات التي يجب الاهتمام بها على مستوى الرعاية اللاحقة، فالمحبوس المفرج عنه في حاجة ماسة لمن يتواصل معه ويعمل على حل بعض من مشاكله وتوجيهه الوجهة الصحيحة للعمل على اندماجه في المجتمع والقضاء ولو جزئيا على النبذ والوصمة الإجرامية له، فافتقار بعض من المنظمات التي تعمل على إعادة إدماج المحبوسين المفرج عنهم للأخصائيين النفسانيين يجعل من الدور الذي يقومون به محدودا في إعادة الإدماج مما يؤثر سلبا على اندماج المحبوس المفرج عنه في المجتمع وقد يرجعه لمعاودة الإجرام، ويرجع افتقار المنظمة الوطنية لرعاية وإدماج المحبوسين المفرج عنهم للأخصائي النفسي إلى عدم توفر المراكز الخاصة بالمنظمة واقتصار دورها على المنسقين الولائيين والمعرفة الشخصية للمبحوثين.

وبناءا على ذلك لم تتحقق الفرضية الثانية وذلك نظرا لكون غالبية المبحوثين المنتمين لهذه المنظمات متحصلون على شهادات مهنية من التكوين المهني داخل المؤسسات العقابية في إطار التأهيل

والتكوين، إلا أنهم بطالون ولم تساعدهم المنظمات على الحصول على أعمال ما عدى القليل منهم بنسبة(**15.26%**) والذين تحصلوا على هذه الأعمال نتيجة لأقدميتهم في تلك المنظمات، كما أنها _المنظمات_ لم تساعد ولا نسبة من المبحوثين على الحصول على قروض بنكية في إطار سياسة التعاقدات بين المصالح لإدماج المحبوسين المفرج عنهم الأمر الذي يحول دون إدماج هذه الفئة في المجتمع نظرا لبطالتها وإحساسها بالإهمال والنبذ الاجتماعيين مما يدفعها في أحيان كثيرة إلى معاودة شتى أنواع الإجرام بحثا عن استقرارها المادي الشخصي والأسري أو انتقاما من المجتمع الذي نبذها بأفراده ومؤسساته، وهذا ما يجعل من سياسة الرعاية اللاحقة لمنظمات المجتمع المدني محكوم عليها بالفشل نتيجة لعدم احتواء المفرج عنهم من المؤسسات العقابية من الجانب المهني وإدماجهم في عالم الشغل.

3_مناقشة نتائج الفرضية الثالثة:

بعد عرض وتحليل بيانات الفرضية الثالثة وهي:"تتكفل منظمات المجتمع المدني نفسيا بالمحبوسين المفرج عنهم لمساعدة على إعادة الاندماج في المجتمع" توصل الباحث إلى النتائج التالية:

غالبية المبحوثين بنسبة (**75.61%**) ممن يتوفر المختص النفساني بمنظمتهم صرحوا بأن المختص نفساني يقوم بجلسات فردية معهم وهذا لتحسيسهم بالاهتمام والرعاية خاصة عندما تناقش المشاكل الخاصة للمبحوث وبالخصوص المشاكل العائلية، الأمر الذي يعطي للمبحوث الطمأنينة والاستقرار النفسي مما يساعده على محاولة نسيان ماضيه ويتعلم كيفية التعامل مع حاضره ومستقبله وذلك بمحاولة الاندماج في المجتمع مرة أخرى.

أهم أمرين نوقشا في الجلسات الفردية مع المبحوثين تمثلا في الصحة النفسية والزواج بنسبة (**70.96%**)،فاستقرار الحالة النفسية للمبحوثين تمكنهم من عدم الإحساس بالنقص والنبذ مما تجعلهم يندمجون بلا عقد نفسية في المجتمع، كما أن مناقشة أمر الزواج يعتبر أمر نفسي اجتماعي لذلك فمحاولة المختص النفساني تشجيع المبحوث عليه أمر يهدف إلى محاولة العمل على تحقيق المبحوثين للاستقرار النفسي والاجتماعي فالزواج مسؤولية تمكن الفرد المفرج عنه من الاندماج في أعماق المجتمع ومحاولة نسيان الوصمة الإجرامية خاصة إذا كان الطرف الآخر متفهما لوضعه وساعده على الاندماج.

تأكد الدور المهم للجلسات الفردية للمختص النفساني مع المبحوثين وذلك لشعورهم بالراحة أثناء وبعد الجلسات الفردية بنسبة (**61.29%**)، فتقوية الصلة بين المحبوس المفرج عنه والأخصائي النفساني مؤشر من مؤشرات تهيئته نفسيا للاندماج في المجتمع خاصة عند مناقشة مشاكله الخاصة والأسرية ومحاولة الأخصائي التخفيف من آلامه النفسية والشعورية من ناحية تقبل أفراد المجتمع له والتخفيف من درجة وصمته الإجرامية.

غالبية المبحوثين ممن يتوفر المختص النفساني بمنظمتهم يشاركون في اللقاءات الجماعية مع المختص النفساني بنسبة (**92.68%**)، وهذا ما يمكنهم من زيادة الاندماج مع بعضهم البعض، حيث يطرح في هذه اللقاءات الجماعية بعض الأفكار والآراء التي تخصهم من ناحية الحلول الازم إتباعها

للاندماج في المجتمع مرة أخرى، وتعلم أساليب وطرق التعامل مع أفراد المجتمع والعمل على اكتساب ثقتهم، كما تعمل اللقاءات الجماعية على إحساس المبحوثين بالاهتمام والاحتواء نتيجة للمناقشات الجماعية فيما بينهم وتدخل المختص النفساني في كل مرة لتوجيه تلك المناقشات نحو الأفكار السوية والاعتقادات التي تحول دون إحساسهم بالنبذ.

حل المشاكل الشخصية والأسرية، الزواج والعمل أهم الأمور التي نوقشت مع الأخصائي النفساني في اللقاءات الجماعية مع المبحوثين الذين يتوفر لدى منظمتهم مختص نفساني، فمناقشة هذه الأمور تمكن هؤلاء المحبوسين المفرج عنهم من اكتساب الثقة بالنفس وبالتالي التحدث والمصارحة ببعض الأمور الشخصية للمناقشة فمن خلال تصريح البعض منهم ببعض المشاكل الشخصية عسيرة الحلول يصرح الآخرين بالمشاكل أقل صعوبة من الأولى وبذلك تتنامى بينهم الثقة وتنقص عندهم هموم التفكير الشخصي مما قد يساعدهم ذلك في مصارحة أفراد المجتمع بمشاكلهم الشيء الذي يدفعهم نحو الاندماج في المجتمع وعدم التفكير في معاودة الإجرام والسلوكات المنحرفة وعدم الهروب من الواقع والعمل على مواجهته كما هو.

وبناءا على ذلك فقد تحققت الفرضية الثالثة **جزئيا** وذلك نظرا لاحتواء هذه الفئة نفسيا من طرف منظمة الكشافة الإسلامية الجزائرية بنسبة **(64.06%)** بحيث شعر المبحوثين من خلال اللقاءات الفردية والجماعية مع المختص النفساني بالراحة والطمأنينة وعدم النبذ نظرا لمعالجة بعض المشاكل الشخصية والأسرية بالإضافة إلى تعلم بعض الطرق والإجراءات اللازم إتباعها للاندماج مرة أخرى في المجتمع بتعلم كيفية التعامل مع أفراد المجتمع والعمل على محاولة كسب ثقتهم وتعاطفهم، إلا أن كل مبحوثينا المنتمين للمنظمة الوطنية لرعاية وإدماج المحبوسين لم يستفيدوا من هذا التكفل النفسي وكانت نظرتهم للمختص النفساني نظرة دونية ومحتقرة نظرا لجهلهم بدوره الحقيقي في الرعاية اللاحقة لهم واندماجهم في المجتمع.

4_مناقشة نتائج الفرضية الرابعة:

بعد عرض وتحليل بيانات الفرضية الرابعة وهي أنه:" تقوم منظمات المجتمع المدني بتقوية الوازع الديني للمحبوسين المفرج عنهم لمساعدتهم على إعادة الاندماج في المجتمع" توصل الباحث إلى النتائج التالية:

غالبية المبحوثين المنتمين لمنظمة الكشافة الإسلامية بنسبة **(43.75%)** نظرتهم حسنة لدور الأخصائي النفساني في حين غالبية المبحوثين المنتمين للمنظمة الوطنية لرعاية وإدماج المحبوسين بنسبة **(28.12%)** نظرتهم غير حسنة لدور الأخصائي النفساني، فنظرة الأوائل كانت نتيجة لاستقرارهم النفسي وشعورهم بالراحة النفسية والطمأنينة وبداية قابليتهم للاندماج من خلال اللقاءات الفردية والجماعية التي كان يقوم بها الأخصائي معهم، كما أنه نتيجة أيضا لحل الأخصائي النفساني لبعض مشاكلهم ومشاركتهم آلامهم النفسية من خلال اللقاءات خاصة الجماعية منها، أما نظرة الآخرين فكانت نتيجة لافتقارهم الفعلي

لهذا الدور بفعل عدم وجود مختص نفساني بمنظمتهم فجهلهم بدوره وأفكارهم المسبقة غير العلمية والتي تنظر للمختص النفساني بأنه طبيب الأمراض العقلية أو ما شابه ذلك جعلهم يصرحون بأن لا دور لهذا المختص كما أنه يحول دون استقرارهم النفسي.

غالبية المبحوثين بنسبة **(64.06%)** لدى المنظمة المتكفلة بهم مرشد ديني يقوم بالوعظ والإرشاد والنصائح، حيث صرح كل المبحوثين بنسبة **(100%)** بأن المرشد الديني يقوم بدروس الوعظ والإرشاد خاصة تأكيده على القيام بالشعائر الدينية كالصلاة والصوم والتوبة إلى الله عز وجل، فللمرشد الديني دور مهم يمكن المحبوس المفرج عنه من الاندماج في المجتمع من خلال تبيان أطر العقيدة الإسلامية والدين الإسلامي بشعائره، أوامره ونواهيه الذي يبقى المؤثر القوي على جميع الحياة الاجتماعية في المجتمع الجزائري فالتربية الدينية تبقى مانعا ضد كل مغريات الانحراف والإجرام،فهي تقوي القيم الإنسانية والأخلاقية كما تعمل على قبول الفرد المسلم للسلطة التقليدية والإيمان بوجود الجنة والنار، كما تعمل تعاليم الدين الإسلامي على إعادة قبول الفرد المذنب التائب إلى الله والذي يجب على المجتمع إعادة قبوله.

غالبية المبحوثين يشاركون في النشاطات الدينية التي تقوم بها المنظمات المتكفلة بهم وهذا ما جعل لديهم قابلية للاندماج في المجتمع نتيجة للجانب التفاعلي الحاصل من هذه المشاركة في النشاطات الدينية باختلافها مما يجعل من الوازع الديني مؤثر قوي في الرعاية اللاحقة التي تقوم بها هذه المنظمات بغرض إدماج هذه الفئة في المجتمع.

المبحوثين الذين يشاركون في النشاطات الدينية التي تنظمها المنظمة المنتمون إليها قصد التكفل بهم انقسم شعورهم ما بين الراحة والطمأنينة، الاندماج في المجتمع والندم على ما اقترفوا من جرائم وانحرافات بنسبة **(96%)**، مما يبين ما للمشاركة في تلك النشاطات من عوائد اندماجية للمحبوسين المفرج عنهم تمكنهم من زيادة التلاحم الجمعي مع أفراد المجتمع وتدفع بهم نحو الاعتدال والسوية نتيجة لإحياء الوازع الديني.

غالبية المبحوثين يؤدون فريضة الصلاة بنسبة **(79.68%)** مما يدل بوضوح على بداية رجوعهم للامتثال لقيم وعادات المجتمع، وقد رجع ذلك لبرامج إعادة التأهيل داخل السجون خاصة برامج التعليم والتهذيب التي من بينها الدور الديني للمرشد داخل المؤسسات العقابية بفعل عقود الشراكة بين وزارة العدل ووزارة الشؤون الدينية والأوقاف بنسبة **(43.13%)** أو من خلال المنظمة المتكفلة بهم بنسبة **(31.38%)** والتي من خلالها يتم حث ووعظ وإرشاد المحبوسين على القيام بهذه الفريضة التي تعتبر عماد الدين والسوية فمن أقامها أقام الدين ومن تركها ترك الدين.

ما نسبته**(80.40%)**من المبحوثين الذين يؤدون فريضة الصلاة يداومون عليها، مما يدل على بروز دور الضابط الديني للمرشد باعتبار أن المبحوثين كلهم لم يمر على الإفراج عنهم ثلاث سنوات،

وبذلك فهم أكثر استعدادا للاندماج في المجتمع العام عن طريق المشاركة في ممارسة الشعائر الدينية التي تكفل لهم في أحيان كثيرة الاندماج مرة أخرى في المجتمع الذي غابوا عنه فترة من الزمن.

نسبة **(31.25%)** من المبحوثين انتهكوا شهر رمضان قبل دخول السجن وداخله وهذا يعود لضعف وهشاشة وازعهم الديني نظرا للضغوط التي تعرضوا لها في أوقات مختلفة من حياتهم فإما هذا الانتهاك لحرمة شهر رمضان كان تعبيرا عن سخطهم من المجتمع ومن قيمه نتيجة للحالة الاجتماعية والاقتصادية المزرية التي عاشوها أو قد يعود هذا السلوك إلى سوء التنشئة الاجتماعية الدينية خاصة التنشئة الأسرية فكثير من الأسر تهمل التنشئة الدينية لأبنائها خاصة إذا كانت الأسرة مفككة نتيجة للطلاق أو وفاة الوالدين أو هجر أحدهما للآخر فتنمو شخصية الطفل غير سليمة ولا تولي اهتماما للضوابط والشعائر الدينية.

لم ينتهك المبحوثين شهر رمضان بعد خروجهم وانضمامهم لمنظمات المجتمع المدني مما يفسر بأن المبحوثين أصبحوا يمتثلون للضوابط الدينية وأصبحوا يقومون بالشعائر الدينية استعدادا منهم للاندماج في المجتمع مرة أخرى وقد يرجع ذلك إلى سياسة إعادة الإدماج المنتهجة داخل السجن التي تعمل على تعليم المحبوسين تعاليم الدين الإسلامي بواسطة المرشد الديني الذي هو في الغالب إمام معين في مسجد ويقوم بدوره داخل المؤسسات العقابية وذلك بفعل العقود المبرمة بين وزارة العدل ووزارة الشؤون الدينية والأوقاف بالإضافة إلى دور المرشد الديني على مستوى منظمة الكشافة الإسلامية الجزائرية بالنسبة للمبحوثين المنتمين لهذه المنظمة.

وبناء على ذلك فقد تحققت الفرضية الرابعة وذلك نظرا لوجود المرشد الديني الذي يقوم بدروس الوعظ والإرشاد وتأكيده على أداء الشعائر الدينية كالصلاة التي أصبح معظم المبحوثين يؤدونها بعد انضمامهم إلى منظمات المجتمع المدني العاملة على اندماجهم في المجتمع وأصبحت بمثابة الحصن المنيع للابتعاد عن الانحرافات ولقبول أفراد المجتمع لهم، بالإضافة إلى فريضة الصوم التي أصبح كل المبحوثين يحافظون عليها حيث لم ينتهك ولا مبحوث شهر رمضان بالإفطار بعد انضمامه إلى هذه المنظمات مما يبين ما للوازع الديني من دور في الرعاية اللاحقة التي تقوم بها هذه المنظمات، بالإضافة إلى تصريح المبحوثين صراحة بدور الوازع الديني في الاندماج في المجتمع مرة أخرى.

خـــــاتمة:

لقد حاول الباحث من خلال هذه الدراسة معرفة الدور الاجتماعي الاقتصادي النفسي والإعلامي الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني الجزائري في إعادة إدماج المحبوسين المفرج عنهم من المؤسسات العقابية بالتطرق إلى تاريخ واهتمامات ومجالات عمل منظمات المجتمع المدني في كل من الدول الغربية والدول العربية وكذا واقع هذه المنظمات وما تواجهه من صعوبات مختلفة في أداء رسالتها وخدماتها، كما فصل الباحث تاريخ في هذه المنظمات في المجتمع الجزائري ومدى فعاليتها في أداء دورها التطوعي غير الربحي بالإضافة إلى دورها في التكفل بفئة المحبوسين المفرج وإدماجهم في المجتمع كرعاية لاحقة لهم،

وبالنزول إلى ميدان البحث ومن خلال المقابلات مع المحبوسين المفرج عنهم الذين هم تحت تكفل منظمتي الكشافة الإسلامية الجزائرية والمنظمة الوطنية لرعاية وإدماج المحبوسين توصلت الدراسة إلى وجود دور نسبي قامت به هذه المنظمات في إدماج فئة المفرج عنهم تمثل في تقوية الوازع الديني للمبحوثين بفعل المرشد الديني داخل هذه المنظمات والذي يعمل على حث وإرشاد المبحوثين على السلوكات السوية وقيامهم بالشعائر الدينية والمداومة عليها وكذا المشاركة في النشاطات الدينية التي تقوم به هذه المنظمات بالإضافة إلى التكفل بهم نفسيا من طرف المختصين النفسانيين من خلال اللقاءات الفردية والجماعية التي أعطت نتائجها في مدى قابلية هؤلاء المبحوثين في الاندماج نتيجة لشعورهم بالراحة والطمأنينة وعدم النبذ الاجتماعي.

إلا أنه غاب التكفل المادي لهذه المنظمات بالمحبوسين المفرج عنهم واقتصر دورها على بعض المساعدات المادية المتمثلة في اللباس والتأثيث المنزلي وبعض المبالغ المالية غير المنتظمة والتي لم تلب لهؤلاء المحبوسين المفرج عنهم متطلباتهم الشخصية والأسرية مما جعلهم في حاجة ماسة ودائمة للمال لتلبية هذه المتطلبات، كما أن هذه المنظمات لم تتوسط بينهم وبين مؤسسات الدولة لتوفير مناصب شغل إلا لعدد قليل منهم والذين تفوق أقدميتهم في تلك المنظمات السنة كما لم تساعد ولا مبحوث في الحصول على قروض بنكية لإنشاء مشاريع مصغرة كشكل من توفير الأعمال لهذه الفئة وإدماجها في المجتمع وهذا كان نتيجة للعراقيل البيروقراطية وعلى رأسها صحيفة السوابق العدلية للمبحوثين.

إن هذا الدور النسبي الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني في الجزائر في إعادة إدماج المحبوسين المفرج عنهم في المجتمع من بين أسباب فشل الرعاية اللاحقة للمجتمع المدني في التكفل بهذه الفئة والعمل على احتوائها وعدم عودتها إلى الإجرام وبالتالي عودتها إلى المؤسسات العقابية وخضوعها مرة أخرى لبرامج تأهيلية ورعائية.

ويمكننا القول أنه لا بد من خلق إستراتيجية واضحة المعالم من حيث التأطير والإشراف على عملية الرعاية اللاحقة من قبل مختصين في هذا الميدان بالاعتماد على الدراسات التطبيقية للدول الرائدة في هذا المجال، بالإضافة إلى ضرورة تفعيل برامج منظمات المجتمع المدني الجزائري الموجهة لفئة المحبوسين المفرج عنهم والعمل بالتنسيق مع المصالح الخارجية لإعادة الإدماج التابعة لوزارة العدل لإضفاء الصفة العلمية على الدور الاندماجي التي تقوم به نتيجة لما تحويه برامج هذه المصالح من خبرات ومعلومات مسبقة عن المحبوسين المفرج عنهم،الشيء الذي ييسر من عملية إدماجهم في المجتمع خاصة إذا اقترن ذلك بمنظومة من القوانين التي تخول لهذه المنظمات التعامل مع مختلف مؤسسات الدولة لتقديم الخدمات للمحبوسين المفرج عنهم دون عراقيل بيروقراطية أو تعاملية.

المراجع

[1] المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج."دور المجتمع المدني في إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين"، **مجلة رسالة الإدماج**، شركة دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة،3(2006): ص ص 13_14.

[2] نبيل، جامع، **المفتاح في علم الاجتماع**، دار المطبوعات الجديدة، الإسكندرية، 1983، ص209.

[3] جابر عوض سيد وأبو الحسن عبد الموجود، **الإدارة المعاصرة في المنظمات الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، 2003، الإسكندرية، ص ص 62_63.

[4] حسنين توفيق، **بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992، ط1، ص ص69_70.

[5] أماني قنديل، **تطوير مؤسسات المجتمع المدني**، دار نوبار، القاهرة، 2004، ص45.

[6] على الدين هلال، ، **مجلة شؤون عربية**، الأمن القومي العربي، 1984،ع 35، ص 19.

[7] جلال الدين عبد الخالق والسيد رمضان، **الجريمة والانحراف من منظور الخدمة الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001، ص ص201_202.

[8] عبد الرحمان محمد العيسوي، **علم النفس الجنائي أسسه وتطبيقاته العملية**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 1998، ص147.

[9] السيد رمضان، **خدمة الفرد التحليلية:عمليات ومجالات نوعية للممارسة**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،2003، ص329.

[10] محمد سعيد رمضان البوطي، (الوازع الديني)، الموقع: **www.googl.com**(انظر سعيد رمضان البوطي).يوم:2011/09/15.

[11] علي الكبير ياسين، **المهاجرون في طرابلس :دراسة حالة التماثل**، بيروت، 1982، ط1، ص13.

[12] عياش محمد عوني، **دراسات في علم الاجتماع الصناعي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1987، ص11.

[13] المادة (112) من قانون تنظيم السجون الجزائري.

[14] عبد العزيز عبد الله الشعيبي، **أثر الدعوة إلى الله في إصلاح نزلاء المؤسسة الإصلاحية**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2007، ص176.

[15] محمد حسن غانم، ديناميات صورة السلطة لدى المسجونين، **مجلة الثقافة النفسية**، 1994،ع3، ص75.

[16] المادة الثانية من القانون النموذجي العربي الموحد.

[17] المديرية العامة لإدارة السجون:**www.mjustice.dz**. يوم 2012/06/15.

[18] نفس المرجع.

[19] نفس المرجع.

[20] المواد من 134 إلى 150 من قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين الجزائري.

[21] المواد من 104 إلى 108 من نفس القانون.

[22] المادة 130 من قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين الجزائري.

[23] المادة 130 من نفس القانون السابق.

[24] المديرية العامة لإدارة السجون: **www.mjustice.dz**، يوم 2012/09/11، الساعة:11:22.

[25] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين**، المطبعة الرسمية، الجزائر، 2005، ص 31.

[26] الكشافة الإسلامية الجزائرية:" http://www.scouts-dz.org/ar/." يوم 2011/08/16.

[27] رجاء وحيد الدويدي، **البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارساته العلمية**، دار الفكر، دمشق،2002، ط1، ص183.

[28] نفس المرجع، ص183.

دور المعاق كرأسمال بشري في تحقيق التنمية

أ.بولقارية كهينة
جامعة 8 ماي قالمة

ملخص:

يتناول هذا المقال دور المعاق في تحقيق التنمية، من خلال النظر إلى المعاقيين بكونهم رأسمال بشري، لديهم طاقات يمكن توظيفها أو إعادة تأهيلها للمساهمة في الناتج الوطني وفي تحقيق التنمية، أو من خلال توسيع قاعدة رأس المال البشري، وإخراج المعاق من دائرة الفئات المعالة لينضم إلى دائرة الفئات المعيلة التي تساهم في إعالة الفئات الأخرى الطبيعية في البناء الديموغرافي كفئة الأطفال وكبار السن والعاجزين، لكون المعاقين طاقات معطلة يمكن استثمارها وذلك بتفعيلها من خلال توفير الرعاية بمختلف جوانبها، ووضع برامج تعليمية تكوينية، وتوفير التدريب والتأهيل اللازم، وتكافئ الفرص بين أفراد المجتمع.

الكلمات المفتاحية: الإعاقة، التنمية، الرأسمال البشري، التأهيل والتدريب، الإدماج.

Résumé :

l'article parle du rôle des personnes handicapées dans la réalisation du développement ; en considérant les personnes handicapées comme un capital humain ; ils ont des énergies qui peuvent être employées, ou réhabilitées pour contribuer dans la production national et réaliser le développement, ou élargir la base du capital humain ; et faire sortir les handicapés des catégories de personne a charge en personnes dépendantes capables a soutenir d'autres catégories normales dans la construction démographique comme les enfants , les personnes âgées. Les personnes handicapées sont des énergies non utilisées qui peuvent être investies et activés en approvisionnent des soins dans divers aspects, on développant les programmes éducatifs et assurer la formation et la réhabilitation et légalité des chances entre les membres de la société.

Les Mots clés : l'handicape, le développement, le capital humain, la réhabilitation et la formation, l'intégration.

مقدمة:

الإعاقة والتنمية مفهومان متلازمان في المشاريع والخطط التي تستهدف بشكل أساسي واقع الحقوق والمفاهيم الإنسانية والخدمات ذات الصيغة الشمولية لجميع أفراد وفئات المجتمع للارتقاء بهذا الواقع إلى مستوى من العدالة الاجتماعية التي تضمن حقوق كل فرد من أبناء المجتمع بغض النظر عن الجنس أو اللون أو الانتماء الديني أو العرق أو الانتماء الجغرافي أو الوضع البدني أو الاقتصادي.

والمعاق من الفئات المستهدفة التي توضع ضمن أولويات سلم التغيير المقصود نحو تحقيق العدالة الاجتماعية وإيصال الحقوق إلى أصحابها ومستحقيها، لكن في عالمنا العربي والعالم الثالث ينظر إلى المعاق بنظرة العطف والضعف والرحمة وهذا شيء جيد لكن الغير الجيد في هذه النظرة هو اعتبار كل ما يقدم للمعاق هو عبارة عن صدقات، ولا ينظر إلى هذا الشخص كانسان له كامل الحقوق مثل غيره الغير معاق.

له حقوقه كمواطن ينتمي إلى هذا الوطن مثلما ينتمي غيره وله حقوقه كانسان، في العيش الكريم، هذا من جانب ومن جانب أخر إن للفئات الضعيفة الأولوية في الرعاية باعتبارها أكثر حاجة من غيرها لما تعاني من ضعف في القدرات.

ومن جانب أخر لهذه العلاقة بين الإعاقة والتنمية، فان استهداف الفئات الضعيفة أو المعطلة أو المعاقة هي من ضرورات التنمية كاستثمار لرأس المال البشري لكي يساهم بدوره في عملية التنمية. إذا ننظر إلى المعاق في ضوء هذه المعادلة كهدف للتنمية باعتباره ضمن أولوياتها من جهة وكتفعيل لطاقات معطلة ممكن أن تكون احد أهم معوقات التنمية التي يجب الاستفادة منها في ركاب عجلة التنمية التي تفرض مشاركة كل الطاقات الموجودة من جهة أخرى.

-مفهوم الإعاقة:

يعرف محمد سلامة غباري الإعاقة بأنها القصور أو العجز المزمن أو العلة المزمنة التي تؤثر على قدرات الشخص الجسمية أو النفسية أو العقلية والاجتماعية لتجعله غير قادر على أداء بعض الأعمال والمهارات أو المهام العادية في حياته وغير قادر على التعامل مع الغير وإشباع حاجاته وعدم قدرته على أداء وظائفه الأساسية[1].

يعرف عبد الرحمان الخطيب الإعاقة بأنها خلل أو اضطراب يصيب إحدى مكونات الفرد العقلية أو النفسية أو الصحية (الجسمية) أو الاجتماعية.[2]

-مفهوم التنمية البشرية:

عرفت التنمية البشرية في تقرير الأمم المتحدة للتنمية الصادر عام 1990 بأنها" عملية توسيع نطاق خبرات البشر والدخل هو أحد تلك الخبرات لكنه ليس الخيار الوحيد إذ أن التنمية تعني أن يتمتع الناس بحياة أفضل طويلة وصحية ".

تتضمن التنمية البشرية تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد، فهي تتطلب عالما لا يحرم فيه طفل من التعليم، ولا يحرم فيه إنسان من الرعاية الصحية، ويستطيع جميع الناس توظيف طاقاتهم في كافة الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.[3]

إن مصطلح التنمية البشرية يؤكد على أن الإنسان هو أداة وغاية التنمية حيث تعتبر التنمية البشرية النمو الاقتصادي وسيلة لضمان الرخاء للمجتمع، وما التنمية البشرية إلا عملية تنمية وتوسيع للخيارات المتاحة أمام الإنسان باعتباره جوهر عملية التنمية.

وبشكل عام يشير أهل الاختصاص إلى إن أكثر الفئات المستهدفة في التنمية هي فئة النساء والأطفال، المعاقين وكبار السن. وهذه التنمية يجب أن تكون:

– **تنمية شاملة:** بحيث تشمل كل جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتشمل جميع المؤسسات الحكومية والخاصة والأهلية، وتشمل كذلك جميع سكان البلد مهما اختلف جنسهم أو لونهم أو معتقدهم، وتشمل أيضاً كل فرد بذاته جسدياً ونفسياً وروحياً. فهي لا تترك أي ناحية إلا وتعمل على تطويرها وتحسينها.

– **تنمية متكاملة:** تهتم بجميع الأفراد والجماعات والتجمعات والمجالات المختلفة والمؤسسات الحكومية والأهلية من ناحية تفاعلها مع بعضها، بحيث تكون غير متنافرة ولا متناقضة، ولا يمنع نمو أحدها نمو الأخرى أو يعرقلها.

– **تنمية مستدامة:** تسعى دائماً للأفضل، وتكون قابلة للاستمرار من وجهة نظر اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية وثقافية. ومفهوم التنمية البشرية المستدامة يعتبر الإنسان فاعل أساسي في عملية التنمية وليس مجرد مستفيد من منتجات التنمية دون مشاركة نشيطة فاعلة.[4]

– مفهوم رأسمال البشري:

هو مجموعة الاستعدادات والمعارف والمهارات التي يمتلكها الأفراد والتي لها تأثير على أداء المؤسسات الاجتماعية. ويتم التركيز في مجال الاستثمار البشري بشكل كبير على ظاهرتي التعليم والتدريب والصحة.[5]

يعد الرأسمال البشري مفتاح الإدارة المحدد للتنمية فعندما تحدث فجوة بين الرأسمال البشري وباقي رؤوس الأموال فلا بد أن ينصب التفضيل والاهتمام بالبشر إعدادا وتدريبا وتكريسا للخبرة وحين يتكامل الإعداد البشري يصبح من السهل والميسور زيادة القدرة التنموية في استخدام باقي رؤوس الأموال فإن الدولة الناجحة تضع أمامها هدفا استراتيجي هو تطوير كفاءات رأسمالها البشري.[6]

– حقوق المعاق في المواثيق الدولية:

تؤكد الدول المنضوية تحت لواء الأمم المتحدة، بأن لكل إنسان الحق الأصيل في الحياة وتتخذ جميع التدابير الضرورية لضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة فعليا بهذا الحق على قدم المساواة مع الآخرين. هذا ما جاء في المادة العاشرة من اتفاقية الإعاقة الصادرة عن الأمم المتحدة.

كما تعترف في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان بان لجميع أفراد الأسرة الإنسانية كرامة وقيم متأصلة وحقوق متساوية غير قابلة للتصرف، وأن لكل فرد دون تمييز، الحق في التمتع بجميع الحقوق والحريات المنصوص عليها في تلك الصكوك وضرورة ضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بهذه الحقوق بشكل كامل ودون تمييز.[7]

لان التمييز على أساس الإعاقة "يعني أي تمييز أو استبعاد أو تقييد للمعاق يكون غرضه أو أثره إضعاف أو إحباط الاعتراف بكافة حقوق الإنسان والحريات الأساسية أو التمتع بها أو ممارستها، على قدم

المساواة مع الآخرين، في الميادين السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو المدنية أو أي ميدان آخر.[8]

كما تقر المنظمات الدولية بالحاجة إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة، لأن الأشخاص ذوي الإعاقة، بالرغم من مختلف هذه الصكوك والعهود، لا يزالون يواجهون في جميع أنحاء العالم حواجز تعترض مشاركتهم كأعضاء في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين.[9]

وتعترف أيضا بالمساهمة القيمة الحالية والمحتملة للأشخاص ذوي الإعاقة في تحقيق رفاه مجتمعاتهم وتنوعها عموما، وبأن تشجيع تمتعهم بصورة كاملة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية ومشاركتهم الكاملة سيفضي إلى زيادة الشعور بالانتماء وتحقيق تقدم كبير في التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع والقضاء على الفقر.

وتوافق أيضا على ضرورة إذكاء وتعزيز الوعي في المجتمع بأسره بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة، الوعي بقدراتهم وإسهاماتهم، بما في ذلك على مستوى الأسرة، وتعزيز احترام حقوق وكرامة الأشخاص المعاقين؛ وذلك من خلال تعزيز تقبل حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ونشر تصورات ايجابية عنهم ووعي أعمق بهم، خاصة باستخدام وسائل الإعلام، بالإضافة إلى الإيمان بقدراتهم وإسهاماتهم وكذلك توعية المعاقين أنفسهم بحقوقهم.

بالإضافة إلى تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من العيش في استقلالية والمشاركة بشكل كامل في جميع جوانب الحياة، على قدم المساواة مع غيرهم، والوصول إلى البيئة المادية المحيطة ووسائل النقل والمعلومات والاتصالات، بما في ذلك تكنولوجيات ونظم المعلومات والاتصال، والمرافق والخدمات الأخرى المتاحة لعامة الجمهور أو المقدمة إليه، في المناطق الحضرية والريفية على السواء.[10]

وكذلك حماية الأشخاص ذوي الإعاقة، داخل منازلهم وخارجها على السواء، من جميع أشكال الاستغلال والعنف والاعتداء، مع ضرورة التأكيد على حقهم في التعليم والتمتع بأعلى مستويات الصحة.[11]

كما جاءت المادة 27 وما تلاها من هذه الاتفاقية لتؤكد حق الأشخاص ذوي الإعاقة في التمتع بمستوى معيشي لائق لهم ولأسرهم، بما في ذلك ما يكفيهم من الغذاء والملبس والمسكن، وفي مواصلة تحسين ظروف معيشتهم. وكذلك حقهم في العمل، على قدم المساواة مع الآخرين؛ ويشمل هذا الحق إتاحة الفرصة لهم لكسب الرزق في عمل يختارونه أو يقبلونه بحرية في سوق عمل وبيئة عمل منفتحتين أمام الأشخاص ذوي الإعاقة وشاملتين لهم ويسهل انخراطهم فيهما.

إن مجمل هذه الحقوق تكون مغيبة أو منتهكة على ارض الواقع–كما ستبينه الفقرة التالية– وان سبب انتهاك أو ضعف تغطية هذه الحقوق في دول العالم بشكل عام والعالم الثالث بشكل خاص يرجع إلى سببين رئيسيين هما:

1. ضعف إمكانيات هذه الدول المادية والبشرية المؤهلة لتقديم الرعاية، أي هناك ظروف قاهرة دفعت بتأجيل هذه الحقوق، ووضعها في مرتبة متدنية على سلم الأولويات.

2. تجاهل هذه الحقوق على الرغم من توافر الإمكانيات، وذلك راجع إلى ثقافة المجتمع ونظرته إلى المعاق وحقوقه ومدى وعيه وإيمانه بتلك الحقوق، والتي هي جزء من النظرة العامة لحقوق الإنسان في مثل هذه الثقافات.

- واقع الإعاقة في العالم:

يعيش في العالم أكثر من مليار شخص بإعاقة، تقدر نسبتهم ب15 بالمائة، وهذه الفئة أكثر عرضة للعيش في حالة فقر.[12] منهم 20 مليون معاق في العالم العربي حسب تقديرات منظمة العمل العربية، وإذا أُخذ أفراد أسرهم في الاعتبار، يكون هناك 2 بليون شخص تقريبا متضررين مباشرة بالإعاقة، يمثلون ثُلْث سكان العالم تقريبا. تشكل حصة البلدان النامية ما نسبته 80% من هؤلاء الأشخاص، ويعيش العديد منهم في حالة فقر، إنهم يمثلون بحق أكبر أقلية في العالم.

وتشير الدلائل في البلدان النامية والمتقدمة، إلى أن الأشخاص ذوي الإعاقة غير ممثلين تمثيلا متناسبا بين فقراء العالم وهم أكثر ميلا إلى أن يكونوا أكثر فقرا من نظرائهم غير المعوقين. ويقدَّر أن واحدا من كل خمسة أشخاص من أشد الناس فقرا في العالم، أي أولئك الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم والذين يفتقرون إلى الاحتياجات الأساسية كالغذاء والمياه النظيفة والمأوى والملبس، هو من الأشخاص ذوي الإعاقة.

وبالنظر إلى أن الأشخاص ذوي الإعاقة يمثلون هذه النسبة الكبيرة من السكان، وإلى أنهم سيعيشون على الأرجح في الفقر أكثر من أقرانهم غير المعوقين، فإن ضمان إدماجهم في جميع الأنشطة الإنمائية يشكل أمرا أساسيا لتحقيق الأهداف الإنمائية الدولية.

كما تؤكد تقارير البنك الدولي إلى أن الفقراء المعوقين يشكلون نسبة تبلغ 20% من أفقر الناس في العالم.[13] ففي أوغندا يزيد احتمال وقوع المعوقين فريسة للفقر بنسبة 40%، وتقل احتمالات الالتحاق بالدراسة للأطفال الذين يعيشون في أسر تضم بين أفرادها معوقين، أما في رومانيا فان ما يقارب 30% من العاملين بأجر ممن يعانون الإعاقة هم ضمن أشد خُمْس السكان فقرا. وفي الهند، يقل معدل التوظيف بين الأفراد المعوقين نحو 60% عن معدله بين عموم السكان.[14]

وحسب إحصاءات منظمة العمل الدولية، يقدر عدد الأشخاص المعوقين في العالم ممن بلغوا سن العمل 386 مليون نسمة لكن ترتفع نسبة البطالة في بعض البلدان لتصل إلى 80%، وهذه الإحصاءات لا تعكس واقع الإعاقة في دول محددة ذات وضعيات خاصة كما في الدول النامية وإنما حتى الدول التي تعد في طليعة التقدم الاقتصادي، فهذه دراسة جرت في الولايات المتحدة عام 2004 أشارت إلى أن نسبة 35% فقط من الأشخاص الذين بلغوا سن العمل من المعوقين يعملون فعلا. واستنادا إلى منظمة اليونسيف، فإن30% من الشباب المشردين في الشوارع هم من المعوقين.

أما عن واقع المعاق في ما يتعلق بالتعرض إلى العنف والإساءة، فقد أشارت الأمم المتحدة في اتفاقيتها حول الإعاقة إلى أن النساء والفتيات ذوات الإعاقة غالبا ما يواجهن خطرا أكبر في التعرض للعنف

أو الإصابة أو الاعتداء والإهمال أو المعاملة غير اللائقة، وسوء المعاملة أو الاستغلال، سواء داخل المنزل أو خارجه.[15]

ولقد كشفت دراسة استقصائية محدودة جرت في الهند، عام 2004، أن جميع النساء والفتيات تقريبا تعرضن للضرب في المنزل، وأن 25 في المائة من النساء اللائي يعانين من تخلف عقلي تعرضن للاغتصاب.

وهذا ما أكدته دراسة أجريت في بريطانيا عام 2004 أيضا اذ أشارت إلى احتمال وقوع المعوقين ضحية لأعمال عنف أو اغتصاب أكثر من غيرهم. كما تشير البحوث إلى أن أعمال العنف ضد الأطفال المعوقين تقع بمعدلات سنوية تزيد بما لا يقل عن 1.7 مرات عن معدلات نظرائهم من غير المعوقين.[16]

واستنادا إلى منظمة الصحة العالمية، فان ربع عدد العاهات في بعض البلدان ناجم عن إصابات مؤذية وعن أعمال عنف. نسبة كبيرة منهم في العالم العربي وتحديدا في مناطق النزاعات المسلحة كالعراق وفلسطين والصومال والسودان وسوريا واليمن.

وفيما يلي أيضا بعض الأرقام التي تعكس الواقع التعليم للمعاق، فقد أشارت منظمة اليونسكو إلى إن 90% من الأطفال المعاقين في البلدان النامية لا يلتحقون بالمؤسسات التعليمية. فعلى سبيل المثال فان نسبة الأمية بين المعاقين في هندوراس تصل إلى 51% مقارنة مع 19% بين عموم السكان.

ومن دراسة أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1998، تبين إن نسبة البالغين المعوقين الذين يلمون بالقراءة والكتابة تصل نحو 3 في المائة، وتبلغ هذه النسبة 1% بالنسبة للنساء المعوقات.

تشير الدلائل العامة إلى ارتفاع نسبة أعداد المعاقين في دول العالم الثالث لما تعانيه هذه الدول من مشكلات انعكست على الواقع المعيشي للأفراد بشكل عام، إذ نلاحظ إن ارتفاع نسب الأمية والجهل وقلة الوعي الصحي والاجتماعي وارتفاع نسبة الممارسات الاجتماعية الغير صحية وانتشار الأمراض وقلة الخدمات والرعاية الصحية ونقص التغذية وكثرة النزاعات والحروب وممارسة الأعمال الخطرة أو غير الآمنة وانتشار الفقر كلها مشاكل تعاني منها هذه الدول، وهي بذات الوقت تعتبر احد أهم مسببات الإعاقة في العالم الثالث.

-المعاق كهدف للتنمية:

التنمية عملية شاملة متعددة الجوانب والأبعاد تستهدف في المدى البعيد رفاهية الإنسان ورفع مستوى معيشته بصفة عامة وللمعاق بصفة خاصة، فالمعاق يمكن ان يساهم في عملية التنمية إذا تم إعداده وتدريبه على استخدام الوسائل المتاحة استخدامها صحيحا.

تسلم الجمعية العامة للأمم المتحدة بأن عملية التنمية تكافؤ الفرص بين الأفراد أي لا فرق بين ذوي الإعاقة والأصحاء، فلكلاهما الحق في التنمية وهذا ما تقره المواثيق الدولية.[17]

كما يولي المجتمع الدولي الاهتمام بتشغيل فئة المعاقين من خلال الترويج للعمل اللائق باعتباره أحد العوامل الرئيسية لضمان حق المعاقين في الاستفادة من التنمية بقدر المساواة مع الآخرين بحيث

أظهرت الدراسات أن ما يتراوح 80 إلى 90% من المعاقين في البلدان النامية الذين هم في سن العمل عاطلون.

-المعاق كرأس مال بشري:

إن الموارد البشرية لأي مجتمع هي العامل الحاسم والفعال في استثمار الموارد الطبيعية المتاحة، كما أن عدم أو قلة فعالية الموارد البشرية يجعل استثمار المجتمع لثرواته أكثر كلفة وأقل إنتاجية، الأمر الذي قد يؤدي إلى عرقلة عجلة التنمية، لذلك فلابد أن تشمل عملية التخطيط كل ما يؤثر على القوى والإمكانيات البشرية.

وإن الطاقة الإنسانية هي أعظم ما يملكه أي بلد، فاليابان تفتقر إلى الموارد الطبيعية ومع ذلك فقد أصبحت الدولة الأولى التي تحقق أسرع وأكبر نمو صناعي في العالم، فالتنمية الحقيقية لا تتحقق بغير القدرة الخلاقة والابتكار والالتزام، والتنمية تعني إطلاق الطاقة الإنسانية بمعنى إتاحة الفرصة للناس كي يقدموا أعظم إسهاماتهم في التنمية.[18] فالعنصر البشري يمثل الركيزة الأساسية لكافة عمليات التنمية بوصفه المُوجه والمُنفذ لهذه العمليات.

هناك عدة عوامل نوعية تتحكم في طبيعة الرأسمال البشري مثل: التعليم والثقافة السائدة والتي تعد العنصر الهام في عملية التنمية الشاملة وتحقيق ثروة مستدامة للشعوب.

فإنماء الطاقات البشرية وتوجيهها يلعب دورا حيويا في علمية التنمية على جميع الأصعدة، فجوهر تقدم المجتمعات الإنسانية يكمن في تفاعل الإنسان وتكيفه مع بيئته وظروفه، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار ذوي الإعاقة المؤهلين والذين يعكسون درجة الاستعداد والميل للخبرات الجديدة والانفتاح للابتكار والتغير، ومن خلال هذا نرى أهمية إشراك ذوي الإعاقة في مشروعات التنمية كمنفذ لهذه البرامج تخطيطا وإدارة وأداء، بحيث يعمل المجتمع بكل قوته البشرية دون بتر جزء منها، ويستغل كل طاقته للوصول إلى الرفاهية والرخاء.[19]

إن الاهتمام برعاية المعوقين وتأهيلهم يعد استثمارا إنسانيا للموارد البشرية، والعزوف عن هذا يعتبر إهدارا عن عمد للموارد البشرية في المجتمع الذي تعتبره ركيزة أساسية في عملية التنمية.[20]

والدراسات الحديثة لم تؤكد وجود أي فرق بين قدرات المعاق والسليم، ذلك أنه من خلال التجارب وفي كثير من الأحيان نجد نفس القدرات وربما نفس النتائج، فالمعاق يقوم بكافة الأنشطة التي تسند إليه حتى يصبح عضوا نافعا في المجتمع ويلعب فيه أدوارا إيجابية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، كما أن مقتضيات العصر تتطلب مشاركة ذوي الإعاقة في العديد من المجالات، كما أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية تتطلب توظيف كافة الموارد، فعلى سياسات الدولة أن تتوجه إلى تهيئة المعاق للعمل وليس إلى خدمته واستبعاد مشاركته في الأنشطة الخاصة بالتنمية القومية.[21]

فدور المعاق في المجتمع المعاصر يحتل مكانة عالية ولقد أثبتت الدراسات أن المعاقين الذين يجتازون مرحلة التدريب المهني يتقنون أنواعا من الصناعة والحرف أفضل من إتقان العاديين لها.

أن الملاحظ لمؤشرات التنمية البشرية للبلدان العربية منذ 1975 تظهر مدى التقدم الذي أحرزه العالم العربي عندما بدأ في استغلال كافة موارده البشرية وتأطير وتكوين الخبراء والفنيين المؤهلين حيث ارتفع مؤشر التنمية للمنطقة العربية من 46 % عام 1975 إلى 63% في عام 2000 أي بفارق 17%، كما يعود هذا التطور إلى التقدم الذي شهده المجال الصحي، والتطور في مجال التعليم رغم أن مدى التقدم في مجال التنمية يختلف من بلد إلى آخر.

إضافة إلى ذلك هناك اعتراف متزايد بين المنظمات العاملة في مجال التنمية بضرورة إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في الأنشطة الإنمائية، كما أصدر البنك الدولي في مارس 2007 مذكرة تهتم بمساعدة ودمج ذوي الإعاقة على نحو أفضل.

لقد حدث في السنوات الأخيرة تحوُّل كبير في النظرة إلى التنمية، ففي حين كان يُنظَر في ما مضى إلى التنمية باعتبارها مرادفاً للنمو الاقتصادي، الذي كان يُعتبر الغرض النهائي للتنمية، فإنه يُنظَر حالياً إلى تقليص الفقر باعتباره المرمى الأسمى للتنمية، وفي حين أن الطريق إلى النموّ الاقتصادي كان في ما مضى يتمثَّل في الاستثمار في رأس المال المادي، فإن من المعترف به الآن أن العديد من أشكال رأس المال، بما فيها رأس المال البشري والاجتماعي تُسهم في نموّ الناتج.[22] إذ إن الاستثمار في الموارد البشرية يؤدي إلى تحسين نوعية القوى العاملة وزيادة إنتاجيتها وبالتالي إلى تحسين مناخ الاستثمار وتعزيز النمو.[23]

-علاقة الإعاقة بالتنمية:

تشجع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق المعوقين التي تم التوصل إليها في الآونة الأخيرة على تنسيق الجهود بين مختلف القطاعات لتحقيق الاندماج الكامل للمعوقين في مجتمعاتهم، وتتضمن هذه الاتفاقية إشارة محددة إلى أهمية التنمية في التعامل مع حقوق المعوقين.

لكي نشرك المعاق في التنمية أو لكي ننظر إلى المعاق باعتباره جزءا من أولويات التنمية أو احد أهدافها، فيجب تأهيل هذه الفئة وتوفير الرعاية الصحية والاجتماعية والنفسية والتأهيل التربوي والمهني لها، وإعدادها للمشاركة العملية في الحياة الاجتماعية والإنتاج، ومساعدتها على إن تحقق أكبر قدر من التوافق النفسي والاجتماعي والاستقلال الاقتصادي مستثمرا طاقاتها وقدراتها الجسمية والحسية والعقلية.[24]

إن تأهيل المعاقين هو احد أهم جوانب التنمية ممثلا بالاستثمار في رأس المال البشري، الذي يعد غاية التنمية ووسيلتها في ذات الوقت. على اعتبار إن نسبة غير المشاركين في العملية الإنتاجية يشكلون إحدى أهم معوقات التنمية كالأطفال والنساء والأشخاص غير المؤهلين والمسنين وكذلك المعاقين، أي كل من هو معال من قبل شخص أخر أو فئة أخرى أو لا يمتلك القدرات الكافية للمساهمة بشكل فعال في التنمية.

ولكي ننتقل بالمجتمع ومستواه المعشي من حال إلى أخر أكثر رقيا ورفاهية لابد من تحويل القطاعات أو الفئات المستهلكة أو غير المنتجة إلى قطاعات مساهمة في الناتج القومي، أي تحويلها من فئة معالة إلى معيلة على اقل تقدير لنفسها واحتياجاتها الضرورية.

ونخص بكلامنا من هذه الفئات، المعاقين بكونهم فئة بحاجة إلى تأهيل نظرا لما تعانيه من عجز في القدرات، وتحويلها من طاقة معطلة إلى طاقة فاعلة ومساهمة في التنمية.

هذا إذا ما نظرنا إلى أهمية كل فئات المجتمع وضرورة إشراكها في عملية التنمية، لكن في ذات الوقت فهذه الفئات هي إحدى أهداف التنمية، نظرا لاحتياجاتها وما تعانيه من ظروف صعبة ومن محدودية في القدرات من جهة وبسبب كونها إحدى معوقات التنمية من جهة أخرى.

فغالبا ما يفتقد المعوقون القدرة على إسماع صوتهم في الحوار العام، وكثيرا ما تلقى مصالحهم واحتياجاتهم تجاهلا، وهم في أغلب الأحيان مستبعدون من الحياة الاقتصادية والاجتماعية بسبب البيئات المادية التي يصعب عليهم الوصول إليها ووصمة العار التي تلاحقهم، الأمر الذي يؤدي إلى فقدان رأس المال البشري هذا وتدني كفاءة استخدامه وانخفاض إنتاجية الفرد والمجتمع.

تواجه الدول المنخفضة الدخل والهشة مشكلات هائلة، وفي الوقت نفسه، فإن مواردها المؤسسية والبشرية، وقدراتها المالية لمعالجة هذه المشكلات تكون محدودة للغاية، وفي معظم هذه الدول، لا توجد ترتيبات رسمية لشبكات الأمان، ومن ثم لا يجد المعوقون أمامهم في أغلب الأحيان إلا الرعاية غير الرسمية، وماعدا أسرهم ومجتمعاتهم المحلية، فإن ما يتلقونه من معونات يقدمه متبرعون، ويتم تسليم معظمها عن طريق منظمات دولية غير حكومية أو شركائها المحليين. [25]

إن ضعف قدرة الأفراد ذوي الإعاقات على المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ليس مجرد نتيجة لعجز طبي أو وظيفي، لكنه يرجع إلى غياب أو ضعف القدرة على الحصول على الخدمات الاجتماعية والتعليم والفرص المتاحة في سوق العمل، وضعف إمكانية الحصول على هذه الخدمات والفرص –الذي يؤدي غالبا إلى الاستبعاد– له أثر اقتصادي على ذوي الإعاقة، وكذلك عائلاتهم ومن يتولون رعايتهم الذين يتخلون في أغلب الأحيان عن الأنشطة المنتجة اقتصاديا ليبقوا في المنزل ويقدموا لهم الرعاية. ويعتقد أن هذه العوامل تؤدي إلى فقدان رأس المال البشري هذا وضياع نسبة من إجمالي الناتج المحلي تتراوح بين 5 و7 في المائة سنويا على مستوى العالم.[26]

ويمكن اعتبار المعاق كهدف تنموي إذ تم إعداده وتدريبه على العمل واستخدام الوسائل استخداما صحيحا فهذا يعمل على تنمية شخصية المعاق وزيادة أدائه الاجتماعي ودعم سلوكه وضبطه وتنمية قدراته ليصبح عضوا مشاركا في التحسين المستمر للظروف الاجتماعية والإنسانية

إذا لكي نمضي قدما في التنمية يجب أن ننظر وبعين ثاقبة إلى طبيعة العلاقة والتلازم بين الإعاقة والتنمية، الإعاقة بكونها إحدى أهم القضايا المستهدفة في عملية تحقيق رفاهية المجتمع وتمتع

جميع أفراده وفئاته من دون تمييز بجميع الحقوق الاجتماعية والإنسانية، وننظر إليها أيضا كإحدى المعوقات التي يجب معالجتها لتحقيق تنمية شاملة ترتقي إلى مستوى الرفاهية.

خاتمة:

الإعاقة بمختلف أشكالها تعد واحدة من أهم أولويات وتحديات عملية التنمية في أي مجتمع وهذا ما يبين لنا مدى الترابط بين التنمية باعتبارها مشروعا ارتقائيا لحقوق كافة الفئات الاجتماعية، والمعاقة منها بشكل خاص، وحقوق هذه الفئة بالنسبة للمجتمعات التي تنتمي إليها.

إذ يعاني المجتمع الدولي من الإعاقة ومن ارتفاع نسبها التي تصل إلى الملايين من الإفراد بالإضافة إلى عائلاتهم المتضررة نتيجة ذلك أيضا. هذه الفئة بمجملها لها الحق في مشاريع التنمية أسوة بغيرها من الفئات بل لها الأولوية باعتبارها الأكثر تضررا او حاجة للدعم والرعاية.

هذه الحقوق التي أقرتها المواثيق الدولية والمحلية، وعملت وتعمل على تحقيقها على ارض الواقع رغم الصعوبات التي تواجهها. والتي تسعى من خلالها إلى إخراج فئة المعاقين من حيز التعطيل إلى التفعيل والمشاركة والإدماج، مع التأكيد على تغيير نظرة المجتمع تجاه المعاق واستبدال ثقافة التهميش لهذه الفئة بثقافة التمكين لان المعاق طاقة بشرية يمكن إدماجها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية لتكون اليد المساعدة في دعم الدخل القومي وفي تحقيق التنمية.

قائمة الهوامش والمراجع

[1]. محمد سلامة غباري، **رعاية الفئات الخاصة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص 18.

[2]. نظيمة أحمد محمود سرحان، **الخدمة الاجتماعية المعاصرة**، مجموعة القاهرة، 2006، ص ص417-418.

[3]. علي محمد نجيب العطار، **التنمية الاقتصادية والبشرية**، دار العلوم العربية للطباعة والنشر، بيروت، ص ص12-14.

[4]. غسان صنو، **التنمية البشرية في المجتمعات النامية**، دار النهضة العربية، ط1، بيروت ، 2004، ص ص 10-18.

[5]. محمد جمال الكفافي، **الاستثمار في الموارد البشرية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة،، 2007، ص 15-17.

[6]. أحمد على صالح، **رأس المال الفكري**، المكتبة الجامعية الحديث، الإسكندرية، 2003، ص 09.

[7]. الأمم المتحدة، **اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة**، نيويورك، ص01.

[8]. المرجع نفسه، ص 08.

[9]. المرجع نفسه، ص03.

[10].المرجع نفسه، ص15،5.

[11]. المرجع نفسه، ص29،20.

[12] .Organisation mondial de la santé et banque mondial(2011) world report on disability, Genève :who press ,p28.

[13]. الأمم المتحدة، **التمكين:حقوق وكرامة الأشخاص ذوي الإعاقة،** web.UN.org .

[14] .The World Bank. People with Disabilities in India.2007.

[15]. الأمم المتحدة، **اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة،** مرجع سابق، ص05.

[16]. ناهدة انديجاني، **قضايا العنف ضد المعوقين،** جريدة الشرق الأوسط، العدد10943، بتاريخ 2008/11/13.

[17]. أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم، **التنمية وحقوق الإنسان،** المكتب الجامعي، الإسكندرية، ص293.

[18]. هناء حافظ بدوي، **التنمية الاجتماعية،** رؤية واقعية من منظور الخدمة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، صص206-207.

[19]. المرجع نفسه، ص303.

[20]. أحمد مصطفى خاطر، **الرعاية الاجتماعية،** المكتبة الجامعية، مصر، 2000، ص335.

[21]. المرجع نفسه، ص263.

[22]. منظمة الصحة العالمية، **الاستثمار في صحة الفقراء: الإستراتيجية الإقليمية للتنمية الصحية المضمونة الاستمرار وتقليص الفقر**، وثيقة إعلامية، أغسطس / آب 2003 ص 01.

[23]. الاسكوا، **السياسة الاجتماعية واستراتيجيات التنمية الوطنية،** جدول أعمال الدورة السادسة، عمان، مارس 2007 ص 03.

[24]. محمد مهدي القصاص، **التمكين الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة،** جامعة المنصورة، مصر، ص14،9.

[25]. الأمم المتحدة، **الإعاقة والتنمية،** موقع الأمم المتحدة الخاص بالإعاقة.

[26] . The World Bank .Disability and Development. 2004.

التفكك الأسري وتداعياته على الأبناء

Family disintegration and its implications for children

د. مداني مداني، جامعة مستغانم، الجزائر

د. زيوش سعيد، جامعة الشلف، الجزائر

الملخص :

لأسباب وعوامل متعددة ومتنوعة ما بين اجتماعية، اقتصادية، ثقافية، وحتى قانونية، أصبحت الأسرة عرضة للعديد من المشاكل التي تهدد استقرارها، وتعصف بالروابط التي تجمع أفرادها، ومن هذه المشاكل مشكلة التفكك الأسري بكل أنواعه، والذي يعود في البداية على الآباء بتوتر العلاقة بينهما، ونشوب الخلافات والصراعات التي تنتهي في الغالب بالطلاق المادي أو المعنوي، وفي النهاية على الأبناء بأزمات نفسية معقدة، تحول دون تكيفهم مع مستجدات الحياة اليومية واندماجهم السوي فيها، يعانون النبذ والحرمان، مما يجعلهم يعيشون على هامش الحياة، بثقافة فرعية منحرفة تدفعهم لأن يكونوا في المستقبل مجرمين منحرفين.

الكلمات المفتاحية:الأسرة، التفكك الأسري، الانحراف، الأبناء.

Abstract:

Because of many and different reasons (social, economic, cultural and even legal) the family faces many problems that treat its stability and relationship.

One of these problems is the problem of “Disintegration” of the family and its kinds.

Family disintegration causes bad relationship and conflict between the parents, as a result they will make the divorce as a solution. Material divorce or moral divorce which cause complicated psychological crisis of the children which prevent their adaptation in life changes. They suffer from deprivation and rejection which make them live in the margin of life with deviant culture that will make them big criminals in the future.

Key words: The family, family disintegration, deviation, children.

مقدمة

إن من أكبر وأخطر المشكلات الأسرية التي تواجه وتهدد المجتمعات العربية والمسلمة بشكل عام والمجتمع الجزائري بشكل خاص بحالة من اللاأمن واللااستقرار وعلى كافة الأصعدة، مشكلة التفكك الأسري، التي تجعل من الأسر التي تعاني منها وكرا لتفريخ ظواهر اجتماعية معتلة، يصعب احتوائها بدون أن تترك آثارها الوخيمة على الفرد والمجتمع على حد سواء، كمشكلة الطلاق، مشكلة سوء التوافق

المدرسي لدى الأبناء، والذي يتولد عنه في الغالب مايعرف بالتسرب المدرسي المبكر، سواء أكان إراديا أو غير إرادي، علاوة على تفاقم خطورة انحرافهم، ليصل بهم الحال إلى حد الجناح، والذي قد يتجسد في تعاطي الخمور والمخدرات، وشيوع سلوك السرقة والنشل والتعدي على أملاك الغير بمختلف الأساليب في أوساطهم،وممارسة شتى أنواع العنف على الغير،والذي قد يصل بهم إلى حد القتل، بدافع تلبية ضروريات الحياة، من مأكل، مشرب، وملبس، أو من منطلق الحرمان الروحي الذي لا يجد له صاحبه سبيلا لإشباعه سوى التمرد على قوانين مجتمعه والانتقام من أفراده ومؤسساته، كما قد يصاب أفراد الأسر المفككة بالأمراض والأزمات النفسية بدءا بالآباء والأمهات و انتهاءبالأبناء، وغيرها من المشكلات المسكوت والمتحفظ عنها، كالاغتصاب والعنف الجنسي الممارس على الأبناء، واستغلالهم من قبل شبكات الإجرام في الترويج وبيع الممنوعات بمختلف أنواعها، جراء انعدام الضبط والمتابعة الأسرية لهم،نتيجة التفكك الذي أصاب أسرهم.

لذا سنتطرق في هذا العمل إلى الأسرة بإيجاز، ثم أهم مفاهيم التفكك الذي يصيبها وأنواعه، وكذا أهم الأسباب والعوامل المؤدية إليه، مرورا بمخلفاته أو أثاره على الأبناء، ووقوفا عند سبل مواجهته الممكنة.

أولا: الأسرة:

1-تعريف الأسرة:

الأسرةهيالوحدةالاجتماعيةالأولىفيالمجتمع،وبالتاليفإنالمجتمعيتكونمنالأسرالمختلفة،غيرأنالمجتمعفيذاتهليسأسرهكبيرةلوجودفروقشاسعةتميزالأسرةعنالمجتمع.

والأسرةاتحاديتميزبصفةخاصة،وبطبيعةخلقيةوعاطفية

مميزتين،بمعنىأنالناحيةالعقليةفيهاثانوية،والمبدأالذيتقومعليهاالأسرةيوجدفيالوظائفالعاطفيةمثلاالحنانالمتبادلبينالزوجين،وبينهماوبينأبنائهماوبينهؤلاءوبينبقيةالنسقالقرابي Kinship System للأسرة ويعرف(أرسطو) الأسرةبأنهاأولاجتماعتدعواإليهاالطبيعةإذمنالضروريأنيجتمعكائنات،وهماالرجلوالمرأة،أياجتماعالجنسينللتناسل،ولي سفيهذاشيءمنالتحكم،ففيالإنسانكمافيالحيواناتالأخربوالنباتنزعةطبيعية،وهيأنيخلقبعدهمولوداًعلىصورته،فالاجتماعالأولوالطبيعي،وفيكلالأزمنةهو(العائلة)حيثتجتمععدةعائلاتفتنشأالقرية،ثمالمدينة،فالدولة.

أما(أوجستكونت)فيرىأنالأسرةهيالخليةالأولىفيجسمالمجتمع،وهيالنقطةالتييبدأمنهاالتطور،ويمكنمقارنتهافيطبيعتهاومركزهابالخليةالحيةفيالمركزالبيولوجي(جسمالكائنالحي)،ويرجعكونتذلكإلىعدماعترافهبالوضعالاجتماعيللفرد،والفردية فينظرهلاتمثلشيئاًفيالحياةالاجتماعيةالتيلاتتحققبصورةكاملةإلىحيثيكونامتزاجعقولوتفاعلأحاسيس،واختلافوظائف،والوصولإلىغاياتمشتركة، وأنهذهالفردية لاتتحققفيهاشيءمنهذاالقبيلولكنيتحققذلكمنخلالالأسرة[163].

ويربمصطفىالخشابأن"الأسرةاتحادتلقائيتؤديإليهاالقدراتوالاستعداداتالكامنةفيالطبيعةالبشريةالنازعةإلىالاجتماعي،وهيبأوضاعهاومراسيمهاعبارةعنمؤسسةاجتماعيةتنبعثعنظروفالحياةوالطبيعةالتلقائيةللنظموالأوضاعالاجتماعية،

وهيضرورةحتميةلبقاءالجنسالبشريودواماالوجودالاجتماعي،فقدأودعتالطبيعةفيالإنسانهذهالضرورةبصفةفطرية، ويتحققذلكبفضلاجتماعكائنينلا
غنيلأحدهماهنالأخر،وهماالرجلوالمرأة،والاتحادالدائمالمستقربينهذينالكائنينبصورةيقرهاالمجتمعهوالأسرة،فالحصد ولعلشمراتلهذاالاتحادشرطضروريلاستكمالالأسرةمقوماتهاالذاتية"[164].

وعليه فالأسرة نسق اجتماعي به وحدات اجتماعية متمثلة في الأب والأم والأبناء، يجمعهم التواصل والتفاعل الدائمين فيما بينهم، وتربط الزوجين فيما بينهما علاقة زواجية شرعية، والأبناء فيما بينهم علاقة أخوية، وبينهم و بين والديهم علاقة أبوة وأمومة، وأن هذين الآخرين يسعون في إطار منظم وهادف واستراتيجي ومستمر إلى تحقيق الأمن والاستقرار الأسري للأبناء من خلال توفير أهم الحاجيات النفسية والاجتماعية لهم، كي تقيهم مخاطر الانحراف والجناح.

إن هذا الجهد الأسري المبذول تجاه تربية وتنشئة الأبناء على وجه سوي، تعتريه عوامل تحول دونه ودون تحقيق المبتغى على وجه أكمل، وهذه العوامل نوجزها مختصرة في مايلي:

2-عوامل فشل الأسرة:

أ-حجم الأسرة: لحجمالأسرةأثركبيرعلىتربيةالطفل، فالأسرة ذات الطفل الوحيد على سبيل المثال فقلما تقصر في حقه، فهي توليه رعاية خاصة واهتماما وتدليلا زائدين على الحاجة، مما يبث فيه مع الأيام روح النزعة الفردية، وتنموا عنده الأنانية وحب الذات والسيطرة، وتغليبه لأهمية مصالحه على علاقاته بالغير، الأمر الذي قد يدفع بهذا الطفل لمجرد شعوره فقط بالحرمان من أي شيء حتى ولو كان بسيطا إلى تحقيقه ولو بالأساليب غير السوية، وعلى العكس من ذلك نجد الطفل الذي يترعرع بين إخوته يكتفي بما يحضا به من حب واحترام ورعاية واهتمام من قبل والديه، لأنه من جانب يدرك مع الأيام أنه يعيش في وسط إخوته يقاسمهم ويقاسمونه حنان الوالدين، ومن جانب آخر، يجد متنفسا له والمتمثل في إخوته حيث اللعب واللهو والرتع وغيرها، يقول الله تعالى «أرسله معنا غدا يرتع ويلعب وإنا له لناصحون"[165]، الأمر الذي يحفظ له اتزانه العاطفي والنفسي والوجداني في أسرته، ويقيه بذلك سلك سبل الانحراف والجناح، إلا في بعض الأسر التي تعاني من تدني في المستوى المعيشي، المتزامن مع محدودية المستوى العلمي والثقافي للوالدين، وارتفاع عدد الأبناء بها، فإنهم قد يعانون من عدم قدرة الوالدين على احتوائهم نفسيا وماديا، مما يعود عليهم بالإحساس بالحرمان الأمر الذي يفتح أمامهم باب الانحراف على مصراعيه.

ب-تركيب الأسرة: يعد تركيب الأسرة من حيث عيش الطفل مع والديه معا، أو مع الأب لوحده، أو مع الأم لوحدها، أو أنه يعيش مع زوجة والده، أو مع زوج والدته، أو أنه يعيش عند أحد الأصول(الجد، الجدة...) وكذلك ترتيب الطفل بين إخوته، وكذلك نسبة الذكور إلى الإناث، من أهم العوامل المؤثرة في قيام الأسرة بالدور المنوط بها تجاه أبنائها، كعملية التنشئة الأسرية مثلا.

ج-انسجام الأسرة: إن العيش في كنف أسري تشوبه الخلافات والمشاحنات، وكذلك توتر العلاقات بين أفراده، ومغيب فيه التآلف، التآزر، الحب، الاحترام، والتعاون على متطلبات العيش الهنيء والمحترم لأفراده وخصوصا الأبناء، فهو كنف ينعدم فيه الانسجام بين أفراده، ومفتقد فيه الاستقرار، وهو بذلك أقرب لأن يكون وكرا لتفريخ الانحراف والجناح، وهذا ما أكدته بعض الدراسات التي توصلت إلى أن نسبة85% من حالات الجناح مصدرها الأسر الهشة أو الأسر المنعدم فيها التماسك.

ثانيا: التفكك الأسري:

1-مفهومه التفكك الأسري:

في اللغة العربية، فك الشيء فكاً، أي فصل أجزاءه، أما اصطلاحا، فيدعوه البعض بالتفكك الأسري ويتم بفقد أحد الوالدين أو كليهما، أو الطلاق، أو الهجر، أو تعدد الزوجات، أو غياب رب العائلة مدة طويلة[166]، وآخرون يطلقون عليه مصطلح "تصدع الأسرة" ويحدث في حالة تعدد الزوجات، أو وفاة احد الوالدين أو كليهما، أو الطلاق[167]، وفريق ثالث يدعونه بالبيوت المحطمة التي يخربها الطلاق أو وفاة أحد الوالدين أو كليهما[168]، والبعض الآخر يطلقون عليه تسمية الأسرة المحطمة التي تتم بالطلاق أو المشاجرة المستمرة أو الوفاة أو سجن أحد الوالدين أو غيابه بصورة مطردة [169]، ويطلق عليه كذلك مصطلح العائلة المتداعية التي تحدث بفقد أحد الوالدين أو كليهما بسبب الوفاة أو الطلاق[170]، كما يسمى من قبل فريق آخر بالتفكك العائلي[171].

تعددت تسميات هذا المصطلح بحسب المختصين والمهتمين به، فأطلقت عليه مصطلحات عدة وهي التفكك الأسري ـ وهو المصطلح المعتمد في هذا العمل العلمي ــ، تصدع الأسرة، البيوت المحطمة، الأسرة المحطمة، العائلة المتداعية، التفكك العائلي، إلا أن هذا التعدد والتنوع في المصطلحات الذي قد يعود إلى ترجمة بعض المصطلحات الأجنبية مثل(Family , The Broken Fmily, Broken Home , Disorganization,) لا يخرجها عن جوهرها وكونها تشترك في معنى واحد والمتمثل في وفاة أحد الوالدين أو كليهما، أو الطلاق، أو الهجر، أو تعدد الزوجات، أو غياب رب العائلة مدة طويلة أو بصورة مطردة، أو المشاجرة المستمرة أو سجن أحد الوالدين، وعليهيمكننا أن نعرفالتفكك الأسري بأنه فشل أحد الزوجين أو كليهما في القيام بواجباتهما تجاه أفراد أسرهما، مما يؤدي إلى ضعف وتوتر العلاقات التي تربط بين أفرادها، مما يؤدي إلى انفصام عراها وانفراط عقدها وبالتالي انحلالها.

2-أنواع التفكك الأسري: يقسم التفكك من جهة إلى نوعين هما:

أ-التفكك الجزئي: ويتم في حالات الانفصال والهجر المتقطع، حيث يعاود الزوج والزوجة حياتهما وعلاقاتهما العائلية، ولكن من المستبعد أن تستقيم الحياة الزوجية في مثل تلك الحالات، بل لابد أن تكون مهددة من وقت لآخر بالانفصال والهجر"[172]

ب-التفكك الكلي: ويتم بانتهاء العلاقات الزواجية بالطلاق، أو تحطيم حياة العائلة بقتل أو انتحار أحد الزوجين أو كليهما معا"[173].

كما يمكن أن يقسم التفكك الأسري إلى نوعين كذلك وهما:

أ-التفكك من المنظور القانوني: ويحدث بانفصام الروابط العائلية عن طريق الطلاق أو الهجر[174].

ب-التفكك من المنظور الاجتماعي: ويشتمل على معنى أوسع من الأول حيث يضم إلى جانب الانفصام، الشقاق في العائلة والصراع فيها، حتى لو لم يؤد هذا الشقاق والصراع إلى انفصام روابط العائلة"[175].

كما يمكن أن نجد نوعين من التفكك الأسري وهما:

أ-التفكك الفيزيقي (Physically): والذي يحدث في حالة وفاة أحد الوالدين أو كليهما أو الطلاق أو الهجر"[176]، ويضيف البعض إلى ذلك تعدد الزوجات[177]، وآخرون يضيفون إلى تلك العوامل عامل الغياب الطويل الأجل[178].

ب-التفكك النفسي (Psychological): ويحدث في العائلات التي يسودها جو المنازعات المستمرة بين أفرادها وخاصة بين الوالدين، حتى ولو كان جميع أفرادها يعيشون تحت سقف واحد، وكذلك يشيع فيها عدم احترام حقوق الآخرين[179]، ويضيف لها آخرون الإدمان على المسكرات أو المخدرات أو لعب القمار[180].

3- مظاهر التفكك الأسري وأشكاله:

إن قضية سوء التكيف والتوافق الاجتماعيين لأفراد الأسرة، وكذا توتر وانحلال العلاقات والروابط الاجتماعية التي تجمعهم، تعبر في النهاية عن التفكك الأسري بأنواعه المختلفة، إذ لا يتوقف أو يقتصر أي وهن يؤدي إلى هذا الشتات على العلاقة بين الزوجة والزوج، وإنما يتجاوزها إلى علاقة الوالدين بأبنائهما، وما يستحق الإشارة إليه، هو أن الخلافات والصراعات والمناوشات التي تحدث بين الزوجين، أكثر خطرا على تفكك الأسرة، من الخلافات والمشاكل التي قد تحدث بين الوالدين وأبنائهما، وعليه سنتناول أهم مظاهر التفكك الأسري ومختلف أشكاله في مايلي:

أ-إن الغياب الإرادي لأحد الزوجين، بسبب الطلاق، الانفصال، أو الهجر، أو تذرع أحد الزوجين بالعمل خارج البيت والانشغال به، بهدف البقاء خارجه أطول مدة ممكنة، وهي المدة نفسها التي يبقى فيها أحد الزوجين بعيدا عن شريك حياته، ومع الأيام تهتز تلك المودة والرحمة التي بثها الله بينهما" وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً، إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ"[181]، وربما تتلاشى، وتفتر بذلك وتضعف الرابطة الزوجية، وتتوسع الهوة بينهما، مما يدفعهما للابتعاد عن بعضهما البعض عاطفيا ووجدانيا وحتى ماديا، وهي بوادر التفكك الأسري إن لم يكن هو التفكك الأسري في حد ذاته.

ب-إن استقلال المرأة الاقتصادي(المادي) أصبح مع الأيام أمرا يراه الرجل شيء عادي، نتيجة للتغيرات التي طرأت على تحديد مفهوم الدور، بسبب التحولات الثقافية العميقة التي تشهدها المجتمعات قاطبة، إلا أنه في حقيقة الأمر ومن مقاربات شخصية، ينطوي على مشكل لا يجب إغفاله، وهو أنه ومن منظور

مادي تصبح المرأة ترى نفسها والرجل سواء، فتنافسه على دوره كمسير أول لشؤون البيت، وهذا ما لا تتقبله الذهنية والنفسية الذكورية، وتراه يتعارض ويتنافى معها، فتتزعزع القواعد والقوانين التي تحكم العلاقة الزوجية، وتصبح بدون معنى، مما يخلق جوا أسريا تسوده الشحناء والتوترات والخلافات، ويضيع بذلك الحب، وتعوضه التعاسة، الأمر الذي يمكن اعتباره معول هدم يأتي على الأسر بالتفكك.

ج– من مقاربات محلية وواقعية، فإن عدم إنجاب الأبناء، أو إنجاب البنات فقط، يجعل الرابطة الزوجية عرضة للعديد من المشاكل والتي قد تنتهي بالطلاق، كما أن الكثير من النساء وتحسبا لحدوث أي طارئ قد يهدد استقرار الأسرة، أو العلاقة الزوجية، وربما لمجرد أن تلوح بعض المؤشرات في الأفق لها تداعياتها على استمرار الأسرة، يبادرن بإنجاب الأطفال وبكثرة، حتى ولو كان ذلك على حساب ميزانية الأسرة، من منطلق اعتقادهن أن إنجاب الأطفال بمثابة عملا وقائيا وحصن منيع أمام تحلل الأسرة وتفككها.

د–إن الإشباع الجنسي والعاطفي خارج الحياة الزوجية، والذي يهدف صاحبه من ورائه إلى إبقاء تماسك الأسرة الخارجي، أ في الدخل تئن تحت وطأة التعاسة وعدم التوافق والانسجام، بداعي تسبيق مصلحة الأبناء على المصلحة الخاصة بين الزوجين، وهي في الواقع نوع من أنواع التفكك الأسري.

4–أسباب التفكك الأُسري:

للتفكك الأسري كظاهرة اجتماعية أسباب عديدة ومتعددة في انتشارها، سنتطرق لها في مايلي:

أ– الأب الحاضر الغائب:وهو ذلك الأب الذي تستهويه الأجواء خارج المنزل فيقضي فيها جل أوقاته، كرجل المال –مثلا– الذي شدته الاجتماعات فغرق فيها، تاركا وراءه زوجة تحمل أعباء الأسرة في الداخل والخارج، منهكة من أتعابها التي لا تنتهي، ومتذمرة من وضعها الذي طالما حلمت عكسه تماما، وهو رجل يشد أزرها ويأخذ بيدها، ويعينها على مشقة تربية الأبناء والقيام بشؤون البيت، فينفلت الوضع من أيديهما أمام المشاحنات و المشادات، و الملاسنات، وكذلك استياء الزوجة من زوجها لصديقاتها وأهلها، والذين في الغالب ما يقفون لصفها، وأكثر من ذلك قد يؤلبونها ضده، من منطلق وجوب تقاسمه للأدوار معها، وأن يشاركها وبقوة وفي مختلف أمورها الأسرية، فتتأجج نيران الاختلاف والتنازع بينهما، وتنزع الرحمة والمودة التي بثها الله سبحانه وتعالى بين الزوجين، وتحل محلهما العداوة والبغضاء بينهما، والتي غالبا ما تنتهي بالطلاق، وبالتالي التفكك الأسري.

وكذلك الأب الذي يثير جلساته مع أصدقائه على الجلوس بين زوجته وأبنائه، وإن عاد إلى البيت فذلك بقصد تلبية حاجاته من مأكل ومشرب ونوم وما إلى ذلك، وسرعان ما يعود للجلوس مع الرفقة ومسامرتهم، متنصلا عن دوره في البيت كأب وزوج وسند للزوجة في تربية الأبناء ورعايتهم، لتجد الزوجة نفسها وحيدة في مواجهة مسؤولية لا تقدر عنها لوحدها، ومع الأيام تتراكم المشاكل بينهما، وتكثر الخلافات، والمناوشات التي قد تفضي إلى الكثير من الظواهر المعتلة بالأسرة كالعنف بأنواعه، والإهمال الأسري، وربما إلى التفكك الأسري بأنواعه، والضحايا أبناء تمزقهم اللامبالاة، وينهكهم وعلى كل

المستويات، الوجدانية، النفسية، العقلية، والجسدية، الإهمال، مما يترتب عنه عواقب وأزمات نفسية تؤهلهم لأن يكونوا بالمستقبل القريب مجرمين كبار.

ب- الأم الحاضرة الغائبة: إن غياب المرأة عن بيتها وانشغالها عنه بداعي العمل خارجه، أو التسوق، أو زيارة الصديقات، وغيرها من الأمور، يتولد عنه إهمالا لدورهاكأم فيحرم الأبناء من رعايتها طول اليوم وبالتالي من حنانها واهتمامها بهم، من حيث توفير الحاجات الفيزيولوجية والبيولوجية، والنفسية، وغيرها، فيشب الأبناء في جو تسوده اللامبالاة والحرمان العاطفي وغيرها من الضروريات، وكزوجة يحرم زوجها من أبسط الأمور التي ينتظرها أي زوج من زوجته، من عناية وحب وحسن استقبال،ولا تمنحه العناية بشؤونه الخاصة واحتياجاته، حين الرجوع إلى البيت، كل هذه الأمور وغيرها مجتمعة تنزع الاحترام والثقة والأمان، من الرجل تجاه زوجته، وتزرع الشك والخيبة في نفسه، مما يجعل مصير الأسرة والأبناء على فوهة بركان يهدد هم في أي لحظة بالتفكك.

ج- صراع الأدوار:إن خروج المرأة للعمل واحتلالها مكانة في المجتمع، بفضل منصبها ودخلها الشهري، إضافة إلى سماعها للأصوات المنادية بتحرر المرأة، ومساواتها بالرجل، جعل من المرأة الزوجة أن تنافس زوجها على من يسير شؤون الأسرة، وكذا تقاسم الأدوار فيما بينهما، وبدون تمييز على أساس الجنس، الأمر الذي ترفضه الفطرة البشرية وخصوصا عند الرجل، فيحدث التصادم، وتتصدع بذلك الأسرة تحت وطأة الشجار والصراع الدائمين بينهما، فتتفكك الأسرة، ويضيع الجميع وخصوصا الأبناء في هذا الجو الموحش، ليفرزهم في النهاية إلى المجتمع مرضى نفسيا، واجتماعيا، وجسديا، لا يستطيعون لا التكيف ولا الاندماج فيه، مما يبقيهم على هامشه أشباحا بلا أرواح، تجارا بلا أرباح، تتخطفهم الآفات الاجتماعية من كل النواحي، إلى أن يصيروا مجرمين محترفين.

د- الاتصالات الحديثة: إن عائدات استعمال الاتصالات الحديثة الإيجابية على الفرد والمجتمع لا ينكرها عاقل، إلا أنها تعتبر من الأسباب الرئيسة في تفكك الأسري، جراء إفراط الأفراد في التعامل معها، بغية قضاء وقت الفراغ، إذ تسرق منه الوقت الكبير، الذي كان من الأجدر أن يستهلك ويستغل في قضاء شؤون الأسرة، وحاجيات الأبناء المختلفة، علاوة على ذلك محتواها الهزيل والتافه، والأمر من هذا كله ما يبث على المواقع الإباحية من مواضيع وصور، غايتها الإثارة وحصد أكبر المشاهدات، والضحية الأكبر هنا هي الأسرة إذ يسودها الجفاء، وفتور العلاقة بين أفرادها، نتيجة إدمانهم على هذه المواقع المدروسة والموجهة بإحكام لتفكيك الروابط الأسرية.

هـ- الخدم: إن خروج المرأة للعمل طرح مشكل رعاية الأبناء بشدة، فنجد بعض الأسر تفضل الاستعانة بالخادمة نيابة عن الزوجة وفي جميع الأمور المنزلية، كالتنظيف، الغسيل، الطبخ، وكذا رعاية الأطفال والاهتمام بهم، و تقديم لهم الحنان والحب ...، مما قد يغرس فيهم اتجاهات مغايرة لاتجاهات الأسرة، وربما حتى خاطئة أو منحرفة" وكما يقال من شب على شيء شاب عليه"، وحتى استقبال رب الأسرة حين عودته من العمل، وتقدم له الطعام، مما قد يتسبب عاجلا أم آجلا في تفكك الأسرة.

كما أن الأسر التي تستعمل السائق، لتوصيل الأم والأبناء لقضاء حوائجهم، أصبح هذا السائق ينوب ويعوض ويحل محل الزوج في معظم الأوقات، ليصبح مرافقا بدل الأب الزوج.

و- الوضع الاقتصادي للأسرة: للوضع الاقتصادي علاقة مباشرة بالتفكك الأسري، فالأغنياء أو الأثرياء من الآباء والأمهات منشغلين دائما بالمال وجمعه، على حساب أسرهم، فنجد أبناءهم يعانون من الحرمان العاطفي، والإهمال المعنوي، وغيرها من مظاهر اللامبالاة، مما يعود عليهم بالتمرد على اتجاهات هذه الأسر الغنية، فتجدنهم ينتقمون من أوليائهم بالسرقة والتحايل والهروب من الأسرة إلى حيث جماعة الرفاق، وما في هذه الأخيرة من بوادر للانحراف، وبالمقابل نجد الفقراء من الأولياء يحول عوزهم دون توفير أبسط ضروريات الحياة لأفراد أسرهم، وقد تدفعهم الحاجة إلى سلك سبل غير شرعية، من أجل تأمين هذه الحاجيات، فيجدون أنفسهم بالسجون، تاركين وراءهم أسرا مفككة، بها زوجات ضعيفات و أبناء قصر، عرضة لمختلف الابتلاءات الاجتماعية، إذ يولد التفكك في نفوس الأفراد إحباطاً قوي التأثير عليهم، قد يجعل بعضهم يوجه اللوم إلى المجتمع الذي يرى بأنه لم ينظر إليه ولأسرته بعين الرحمة، ولم يقدم له يد المساعدة لتهيئة الظروف التي تقي من التفكك الأسري، فيصيب بلومه هذا قيم مجتمعه بسعيه للخروج عليها وعدم الالتزام بها، كنوع من السلوك المعبر عن عدم الرضا غير المعلن، كما قد يبدي الفرد سلوكا ثقافيا منافيا لما هو مألوف ومتفق عليه في مجتمعه، من عادات وتقاليد وقيم وقوانين اجتماعية، كرد فعل لعدم الرضا عن المجتمع وثقافته، إذ غالبا ما يتمظهر هذا النوع من السلوك في تمجيد ثقافة الغير والتغني بها، على حساب ثقافته المحلية، وربما إلى درجة تبنيها كمنهج حياتي خاص.

5-عوامل التفكك الأسري:

استقرت بعض الدراسات التي تناولت الأسرة إن لم تكن في مجملها على مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى تفككها نلخصها بإيجاز فيما يلي:

أ- عدم اكتمال أو خلل فينضج أحد الزوجين أو كليهما انفعاليا، أو نفسيا، أو عاطفيا، مما يجعلهما غير قادرين على تحمل المسؤولية الأسرية، تجاه بعضهما من جهة وتجاه أبنائهما إن كان لهما أبناء من جهة أخرى.

ب-انعدام المقاربة المنطقية والواقعية للزواج من قبل الزوجين، وأكثر من ذلك سواد النظرة المثالية تجاه الزواج، وتصور وانتظار من بعده وضع لا يحدث إلا في الأحلام.

ج-ضعف روح المسؤولية إن لم تكن منعدمة تجاه الزواج ومتطلباته وواجباته.

د- انعدام التوافق والانسجام بين الزوجين نتيجة الاختلافات المتباينة في مستوى الذكاء، السن، الدين، العادات والتقاليد وغيرها.

هـ- ضعف القدرة الجسمية أو الجنسية، الأمر الذي يفضي إلى العجز عن تلبية الحاجيات الأساسية للحياة الزوجية.

و– انعدام ورقة طريق أسرية واضحو وهادفة وفعلية بين الزوجين، تجسد أهدافهما المشتركة حيال أبنائهما، من حيث تربيتهم، الإنفاق عليهم، وكذا كيفية قضاء أوقات فراقهم، وخصوصا قضية تقسيم الأدوار بينهما من جهة، وقضية من توكل إليه مسؤولية قيادة الأسرة.

ز– وجود الأسرة في محيط اجتماعي يعج بالأفكار المختلفة، المتناقضة منها والمتوافقة، والمتضاربة، نتيجة المنادين بالأصالة أو المعاصرة، التحرر أو المحافظة، الثبات أو التغير، الاحتكام لما هو غير رسمي(تقليدي) أو لما هو رسمي (القانون)، وغيرها من التوجهات، هذا ما يزيد مع الوقت من اتساع الهوة بين الزوجين خصوصا إذا كان مستواهما الثقافي والعلمي محدودا، وأن العلاقة بينهما متوترة نوعا ما، إضافة إلى عوامل أخرى كالقانون الوضعي، ضعف الدخل المادي، هشاشة العلاقات القرابية، حيث غاب التعاون والتكافل بين الأفراد، وظهور وبقوة ما يسمى النزعة الفردية.

ح– ارتباك الآباء إن لم يكن فشلهم نتيجة الغزو الثقافي، الإعلامي، والتكنولوجي، الموجه، في القيام بعملية التنشئة الاجتماعية السليمة، وخصوصا غرس في الأبناء اتجاهات مختلفة، وربما تكوين فيهم اتجاهات خاطئة تماما على الحياة بمختلف مجالاتها.

ط– الزواج المبكر وتأسيس أسرة بصورة غير مرغوب فيها مما يخلف جو أسري مشحون بالتوتر، الصراع، المشاحنات، النزاعات، أو النبذ، أو وجود صعوبة في التفاعل والتواصل الفعالين، مما يحرم هذا الكنف الأسري من الود والرحمة، الأمر الذي يدفع بالزوجين إلى الانفصال، وبالتالي إلى تفكك الأسرة .

6–آثار التفكك الأسري على الأبناء:

في الغالب ما يهيئ التفكك الأسري الظروف لانحراف الأبناء وجنوحهم، لأنه يوفر الأسباب والعوامل لذلك، وعلى رأسها الشتات الذي يصيب لحمة الأسرة ونسقها، مما يخلق جوا من اللا أمن الاجتماعي لدى الأبناء، وعدم الشعور بالطمأنينة والراحة النفسية لديهم، فيعود عليهم ذلك، بضعف القدرة أو انعدامها تماما، في التصدي لمشاكل الحياة اليومية ،التي ستواجههم وعلى كل الأصعدة، النفسية، الوجدانية، والاجتماعية، و طوارئها المكنة الحدوث، وبالمقابل تبث فيه روح سلبية متسرعة لتحقيق الحاجيات الضرورية والأهداف المختلفة، بأسهل وأبسط الطرق، وبوسائل وإن كانت في الغالب غير شرعية، ليصبح المذهب الميكيافلي هو الموجه الحقيقي والفعلي لسلوكهم، في النهاية يجد الأبناء أنفسهم في عالم اجتماعي تغذيه ثقافة فرعية، لا تؤمن بل متمرده على كل ما هو متفق عليه اجتماعيا، من معايير، قوانين، ونظم، تعمل على توجيه سلوك الأفراد لتحقيق الأهداف، توجيها مقبولا اجتماعيا ومشروعا قانونا، لذا سنتطرق إلى أهم الآثار وبشكل موجز في مايلي:

أ–يضعف شعور أبناء الأسر المفككة بالأمان والاستقرار داخل أسرهم.

ب–يعكف أبناء الأسر المفككة إلى توفير الحاجات الأساسية بطرق مستهجنة اجتماعيا، وحتى معاقب عنها قانونا، إذ يعيش جراء ذلك التفكك حالة من حالات فقدان المعايير المكتسبة(Anommie)، ليصبح في ذهن هؤلاء الأبناء كل ماهو انحراف وجريمة، فعلا سويا وشرعيا.

ج-يخلق التفكك الأسري جوا مشحونا بالصراعات والخلافات الوالدية، وفراغ روحي وعاطفي ووجداني، الأمر الذي يعود على الأبناء بالقلق و الاضطرابات النفسية المعقدة، إذ يتسبب التفكك الأسري في عيش الأبناء في حالة مستمرة من الهلع والرعب الاجتماعيين، الذي قد يولد حالة من العدائية عند الأبناء.

إن أخطر آثار التفكك الأسري، تلك الآثار المترتبة على الأولاد، خصوصاً في سن مبكرة، إذ يجدون أنفسهم بدون مأوى، فيلحق بهم التشتت، فيعيشون جميعهم أو بعضهم مع أحد الوالدين والبعض الآخر مع الوالد الآخر، وفي الغالب ما يتزوج الأب بزوجة أخرى، والأم بزوج آخر، والنتيجة لامناص من مشاكل بين الأبناء وزوجة الأب، أو العكس، وزوج الأم وأبنائها، أو العكس، مما قد يرغم أبناء تلك الأسر المفككة إلى مغادرة هذه المنازل إلى وجهات أخرى، قد لا تكون صالحة للعيش الإنساني السوي، ما يجعل منها وكرا لتفريخ مختلف الانحرافات الاجتماعية والتي قد تصل إلى حد الجناح، وإن كان من هؤلاء الأبناء البنات، ومن منطلق خصوصيات المجتمعات العربية، التي تنظر إلى البنت بعين خاصة، فإنه ليس من السهل عليها أن تغادر المنزل، فيقع عليها حيف وظلم كبيرين لا تستطيع دفعهما، مما قد يلحق بها هذا النوع من الضغط، بعض الأمراض النفسية، وفي بعض الحالات يكن هؤلاء البنات مثل المنحرفات تماما، إذ يسعين إلى إيجاد مخارج تحررهن من براثين هذه الأسر التي يتعرضن فيها إلى سوء المعاملة، فتجد أنفسهن بالقصد أو بدونه، يمتهن مختلف الانحرافات الاجتماعية، وشتى أنواع الجرائم.

ثالثا:حلول وقائية وعلاجية للتفكك الأسري:

لاحتواء مشكلة التفكك الأسري ارتأينا من باب ضرورة العمل بالحكمة القائلة" الوقاية خير من العلاج" أن نقترح حلول من جانبين، جانب وقائي وجانب علاجي كالآتي:

1-الحلول الوقائية:

أ-تقوية إيمان الفرد:يعتبر إيمان الفرد بمثابة مناعة حقيقية تقيه وتجنبه أي انزلاق حتى وإن كان مفاجئا في مشكلات الحياة المختلفة، لذا أضحى الاهتمام بهذا الأمر وتأصيله وترسيخ مبادئه في نفوس الناشئة له أكثر من أهمية، لأنعائداته على المجتمع لها أكثر من قراءة تعكس في النهاية مدى تناسق وتكامل وتكافل وتضامن وتعاون لأفراده، وهي الأرضية الاجتماعية التي تمنح وتعطي الفرص لأفرادها الاجتماعيين للتكيف والاندماج الاجتماعيين الفعليين، وبالتالي محاصرة، دعائمها مقومات أي شعب أو أمة لأي بوادر إنشاء ثقافة فرعية بإمكانها أن تركن أنصارها وتزج بهم في هامش الحياة الاجتماعية ليصبحوا مع الأيام معاول هدم في مجتمعاتهم لا معاول بناء وتشييد،لأن الثقافة الإيمانية التي يتشرب بها الأجيال ويتشبعون بها لا تتم إلا عن طريق التربية الإيمانية، والتي هي"ربط الولد منذ تعقله بأصول الإيمان، وتعويده منذ تفهمه أركان الإسلام، وتعليمه من حيث تمييزه مبادئ الشريعة الغراء"[182]، كل هذا يصنع أفرادا بشخصية اجتماعية مسلمة، متزنة وسليمة، تمتلك كل مكنزمات التعامل الايجابي مع مستجدات الحياة اليومية، من إيمان قوي، وتوكل على الله، ومعرفة شرعية صحيحة متفتحة على كل ما هو جديد وغير متعارض مع تعاليم الدين الإسلامي السمحاء، ومن هذا وفيه دعامة وتعزيز لشخصية

الفرد التي لا تثني عزيمتها نوائب الحياة،لأن الإيمان تأمين وائتمان، وقد قال عليه الصلاة والسلام:"الإيمان بضع وسبعون . أو بضع وستون . شعبة فأفضلها قول: لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان"، وهو حديث يجسد وبدقة وبترتيب مهم الأركان الثلاثة للسلوك السوي الفعال والدائم في المجتمع، وهي الركن الداخلي والمتمثل في الإيمان الصادق بالله(التوحيد)، وركن خارجي وهو السلوك، والمتمثل في إماطة الأذى عن الطريق، والذي يعكس الكثير من قيم ومعايير المجتمع، كالتعاون، روح المسؤولية المشتركة،دفع الأذى، خدمة الآخرين، وصيانة المرافق العامة، وغيرهامن التصرفات التي تندرج ضمن هذا المفهوم، وركن خلقي عبر عنه بالحياء، وهو جانب إنساني رفيع وسامي، يعبر فيما يعبر عن نزاهة النفس البشرية وسماحتها ورفعتها وتواضعها وتسامحها ولينها واحترامها للآخرين، وغيرها من المعاني السامية التي لا يمكن حصرها هنا، وهي أمور ترقى بصاحبها وتنزهه عن كل الشبهات، فتجعله محبوبا ومحترما في وسطه الاجتماعي، يألف ويؤلفن مما يقيه هذا الكثير من المشاكل.

ب-بناء الأسرة على أسس صحيحة:ويمكن أن نختصر هذا البناء في ما قاله عليه الصلاة والسلام من أحاديث صحيحة، هي بمثابة أسس وقواعد صلبة، لأرضية أسرة، وأعمدة متينة تشد بنائها، تهدف إلى تقوية أركانها في مواجهة كل ما يمكنه أن يعصف باستقرارها، كالتفكك الأسري مثلا وهذه الأحاديث هي:

وكذلك قوله:" إِذَا خَطَبَ إِلَيْكُمْ مَنْ تَرْضَوْنَ دِينَهُ وَخُلُقَهُ فَزَوِّجُوهُ، إِلَّا تَفْعَلُوا تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الأَرْضِ، وَفَسَادٌ عَرِيضٌ"

كذلك كما جاء في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال:"تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ لِأَرْبَعٍ : لِمَالِهَا ، وَلِحَسَبِهَا ، وَلِجَمَالِهَا ، وَلِدِينِهَا ، فَاظْفَرْ بِذَاتِ الدِّينِ تَرِبَتْ يَدَاكَ".

ويقصد بذلك أن تأسس الأسرة من بدايتها على تعاليم الإسلام، أي من مرحلة اختيار الزوج أو الزوجة، إذ نجد أن الرسول عليه الصلاة والسلام قد نبه إلى الدين وأكد عليه، لأن هذا الأخير ما إن توفر في الزوجين، وبشكل قوي وقويم، جعل منهما أفرادا قادرين على تأسيس أسرة ناجحة، قائمة بكل ماهو مطلوب منها وعلى أكمل وجه، متحاشين لكل ما بإمكانه أن يزعزع استقرارها، وأمنها، ويضرب تماسكها.

ج-عدم التدخل في حياة الزوجين:غالبا ومن باب حسن النية، تتدخل أم الزوجة وتقحم نفسها في خلافات بسيطة بين ابنتها وزوجها، وأمام عدم حسن التصرف في كيفية احتواء الوضع، وتلطيف الجو بين الزوجين، والحفاظ على كيان الأسرة متزنا وقائما من قبلها، فتأخذ هذه المشاكل البسيطة أبعادا معقدة وخطيرة، تستدعي تدخل أهلها، من أب وإخوة وغيرهم، وربما يستدعي الأمر تدخل الجهات الرسمية مما قد يؤدي ذلك إلى تفكك الأسرة.

2- . العلاج:

هناك العديد من وسائل علاج التفكك الأسري نجملها مختصرة فيمايلي:

أ-المؤسسات الدينية: هي كل شخص مادي أومعنوي أوكلت أليه وبشكل رسمي شؤون الناس الدينية، ففي المسجد مثلا يلتقي الناس بسبب الصلاة خمس مرات في اليوم، بإمكان أي إمام أن يثير فيها مسألة الزواج ويقدم فيها من القرآن والسنة النبوية الشريفة بيانا لحقوق الزوجين وواجباتهما تجاه بعضهما البعض، وأن يقتبس من السنة النبوية كيفية تعامل الرسول ﷺ مع زوجاته، وكيف تعاملن هن معه، ليبثها في المصلين كنماذج يجب أن يحتذى بها، وكيف تعامل الدين الإسلامي مع الكثير المتنوع من المشاكل الأسرية في القرآن الكريم وفي السنة النبوية الشريفة، وفي حياه الصحابة عليهم رضوان الله تعالى، ومن تبعهم من الصالحين.

هذا وأن من واجب أي مختص في مجال الشريعة الإسلامية، ومن منطلق زاده الفكري ورصيده المعرفي الذي أكتسبه من تعامله مع مختلف وسائل الإعلام والاتصال، وكذا جراء عيشه في المجتمع الذي يتيح له فرص الالتقاء بالأفراد الذين يعانون من مشاكل زوجية، أو المقبلين على الزواج، أن يهموا إليهم بالنصح والإرشاد والتوجيه، والمساعدة على حل المشاكل قبل أن تتفاقم ويتعسر حلها، وتؤدي إلى تفكك الأسر.

ب-المؤسسات التربوية والتعليمية:على هذا النوع من المؤسسات أن تقارب واقع الطلبة الذين يعانون من اضطراب ما، سواء على المستوى العلائقي، أو السلوكي، وحتى على مستوى تحصيلهم العلمي وغيرها من المشاكل ، مقاربات علمية واقعية، وفعلية، كأن تسعى الأولى(المؤسسة التربوية) إلى الاهتمام بالواقع الاجتماعي داخل أسر من يعانون من المشاكل السابقة الذكر، ويعملون على تشخيص كل ما بإمكانه أن يؤثر على التلميذ سلبا، من خلال الحديث مع أوليائهم، ويتسنى لهم بذلك تقديم حلول فعليه، بإمكانها أن تجنب الأسر التفكك.

كما على مؤسسات التعليم العالي، بما فيها من جامعات ومعاهد، ونظرا لما تزخر به من كفاءات علمية وفي جميع تخصصاتالعلوم الإنسانية والاجتماعية، أن يقدموا برامجا رسمية، بمثابة "دليل زواج"، أو "المرشد في الحياة الزوجية"توضح من خلالهاأهم المهام المتنوعة والمتعددةالمنوطة بالزوجين، تجاه بعضهما البعض، من جهة، وتجاه أبنائهما من جهة أخرى، وتحل مشاكلهم، وبالتالي تجنب هذه الأسر مشكلة التفكك الأسري.

ج-المؤسسات الثقافية والإعلامية:كما تسهم هذه المؤسسات من جهة، في تفكيك الأسر من خلال ماتبثه بين أفرادها من برامج وما تحمله من أفكار ومضامين، تتعارض وخصوصياتها كأسر عربية وإسلامية، وتتنافى وعاداتها وتقاليدها وقيمها، كما تسهم من جهة أخرى، في تعزيز الروابط الأسرية بين أفراد الأسرة الواحدة، وذلك من خلال اعتماد برامج هادفة، كتقديم نشاطات وحصص تتناول الجوانب المختلفة للأسرة انطلاقا من مقاربة إسلامية هادفة وواعية بكل مايحاك ضد هذه الأسر من مشاكل...كما يمكن أن تستغل الكتب والمجلات والدوريات ومواقع التواصل الاجتماعي وغيرها في مثل هكذا مواضيع تهم وتخدم الأسرة، كي تتجاوز محنها، ولا تكون عرضة للتفكك الأسري.

د-المؤسسات الخيرية:هي مؤسسات تقدم خدمات اجتماعية للأسر المعوزة، من خلال العمل على توفير كل الحاجيات الضرورية لها من مأكل، مشرب، ملبس، وأغطية، وحتى توفير سكنات لائقة بهم كآدميين لهم الحق في العيش الكريم، كما تستطيع هذه المؤسسات أن تتبنى مشاريع عديدة وهادفة، كتكاليف الزواج، أو الزواج الجماعي، الختان الجماعي، قفة رمضان، كبش العيد، التكفل بالأيتام وغيرها.

إن عجز الأسر في تلبية هكذا حاجيات ضرورية للأبناء، يوقعها في مستنقع المشاكل والأزمات النفسية والاجتماعية، الأمر الذي يؤدي بها إلى التفكك.

هـ-المؤسسات الصحية:إن الجانب الصحي الذي تهتم به هذه المؤسسات، له أكثر من قيمة عظيمة، والمتمثلة في معالجة الأمراض الجسمية، والأمراض النفسية، وحتى إعداد برامج وطنية صحية، لأن الاهتمام بهذه الأمراض والقضاء عليها في أوساط الأسرية، يساعدها على التماسك أكثر، ويقلل من معاناتها الناجمة عن مرض أحد أفرادها خصوصا العائل لهم، وبالتالي عمل كهذا يجنب هذه الأسر التفكك الحتمي.

خاتمة:

إن الحراك الاجتماعي الذي تشهده المجتمعات، وعلى وجه الخصوص المجتمع الجزائري، ولد على الواقع المعاش تغيرات اجتماعية ملحوظة، والعكس إلى حد ما مقبول، الأمر الذي خلف تداعياته على الكثير من الأنساق الاجتماعية المختلفة، ومن أهمها الأسرة، التي بقدر ما تؤثر في الوسط الذي تتواجد به تتأثر به، من خلال مدخلات تعكس الراهن بمختلف متطلباته، التي تلفها توجهات، وأفكار، وانطباعات وغيرها، حقيقتها أو طبيعتها بحسب ما كانت له، والتي يعاد تسويقها على شكل مخرجات من ورائها أو تغذيها الثقافة السائدة بالأسرة، والتي هي في حقيقة الأمر انعكاسا لأي توجه هدام من شأنه أن يزج بالأسرة في وكر المشاكل الاجتماعية، والتي تعود عليها في النهاية بالتفكك، والذي بدوره يزج بالناشئة في عالم الانحراف والجناح، وربما في عالم الجريمة في المستقبل.

الهوامش:

1-زيدانعبدالباقي.الأسرةوالطفولةمكتبةوهبة،القاهرة،1979 ، ص ص32، 38.

2-المرجع نفسه،ص ص 10،4.

3-سورة يوسف، الآية11.

4-سلمان ابراهيم عبده. أضواء على مشكلة أنحراف الأحداث في الأردن. بحوث المؤتمر الدولي العربي الخامس للدفاع الإجتماعي، منشورات المكتب الدولي العربي لمكافحة الجريمة، ج3،53، بغداد،1974،ص55.

5-أكرم نشأت إبراهيم.جنوح الأحداث في العراق. بغداد،1960،ص17.

6-أحمد عزت راجع. علم النفس الجنائي،.ج1، بغداد،1942،ص323.

7-محمد طلعت عيسى. الخدمة الإجتماعية كأداة للتنمية. القاهرة: مكتب القاهرة الحديثة،1965،ص271.

8-المكتب الدولي العربي لمكافحة الجريمة: جرائم الأحداث في العراق،22، بغداد، 1971،ص22.

9-أكرم نشأت ابراهيم. علم الاجتماع الجنائي. ص8.

10-مصطفى الخشاب. الإجتماع العائلي. ص ص 233،232.

11-المرجع نفسه،ص234.

12-جعفر عبد الأمير الياسين.أثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث.بيروت: عالم المعرفة،1981،ص25.

13-محمد عارف عثمان. "نقد عوامل انحراف الأحداث ". رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة1966،ص357.

14-سعد المغربي، السيد احمد الليثي. المجرمون. القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة،1968،ص206.

15-سعدي بسيسو. قضاء الأحداث علما وعملا. سورية: حلب،1955، ص115.

16-محمد طلعت عيسى، عبد العزيز فتح الباب، عدلي سليمان. الرعاية الاجتماعية للأحداث المنحرفين. القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة،(د.ت)،ص232.

17-حسن شحاتة سعفان. علم الجريمة. ص119.

18-محمد طلعت عيسى، وآخرون. الرعاية الاجتماعية للأحداث المنحرفين.ص232.

19-سورة الروم، الآية21.

20-عبد الله ناصح علوان. تربية الأولاد في الإسلام. ج1،ط21، دار السلام للطباعة والنشر،1992،ص210.

6 . Camellia Abd El Fatah: The Psychology of the Working Woman, Contemporary Bureau Of Cairo, Egypt, 1999, p96.
7 . World Food Program, World Hunger Report, Italy, 2011, p8.
8 . Rafika Slim Hamoud: The Egyptian Woman, Contemporary Troubles and Future Challenges, Dar el Amin, Cairo, 1997, p21.
9 . Faten Mohammed Sherif: The Social Insight of the Woman and Family, Dar El Wafa for printing and publishing, Alexandria, 2007, p83.
10 . Ahmed Mostafa Khater, op.cit, p260.
11 . Hassan Ibrahim, Administration of Human Resources, Dar al nahdha, Lebanon, 2002, pp,45-46.
12 .Abu Alhassan Abd Almawjoud: Development and Human Rights, Contemporary University Bureau, Alexandria 2006, p256.
13 . Mohammed Sid Fehmi: The Social and Political Contribution of the Woman, Contemporary University Bureau, Alexandria, 2004, p146.
14 . Ibid. p263.
15 . Faten Mohammed Sherif, op.cit, p193.
16 . . Ibid. p193-194.
17 . Mohammed Sid Fehmi, op.cit, p282-283.
18 . Ibid. p283.

-The role of the woman in the development get affected with the movement of the social change local and globally, and there can be efficiency of her role in whole movement by the clarity of her character in the context of the social structure to which she belongs.
-The average of the contribution of woman in the economic activity vary from organized sectors and non-organized ones and the between the urban and rural, and such differences can be traced back to the social as well as the cultural factors specific to each society.
-The role of women in the social and cultural life depends on the extent of services provided from the society which help her perform these roles.
-The political role of the woman depends on her position in the society as well as her political establishment and upon the outlook of the society on her role in life.
-The difficulty of the situation of the social policies of the woman in the Arab world owing to the cultural heritage which undermines the position of the woman.
-Women suffer from the weakness of the human investment and frailty of justice to more economic opportunities.
-Women suffer as well from weakness of her political participation due to some cultural and social reasons hindering her role in life.

CONCLUSION:

The woman constitutes half the society according to the prosperity concept and human capital consideration, so she constitutes half the human potential in any society, and since development necessity asserts the compulsory investment in all the available human potential in order to expand the percentage of the categories participating in the production and the development and to decrease the percentage of the dependent category, and that is for the purpose of refining the reality of the national production, also to provide one of the most important elements of production which is the human element, and that's why it is required that this element ought to be trained and qualified in the relevant manner to fit the requirements of development, with the confirmation on the necessity to invest in women as being developing target, in which development works according to priorities and needs, and included in these priorities the most deprived categories from elders, children, disabled and women are arranged, for this sake they are developing target and a tool to achieve prosperity after preparation and investment, therefore the success in the development process in the Arab world requires the participation of the woman and enhancing her social and economic situation to become effective power possible to investment.

BIBLIOGRAPHY:

1 . Ahmed Mostafa Khater: Social Development, Contemporary University Bureau, Alexandria, 2002,p19.
2 . Roberto Foa : Indices of Social Development ; Harvard University Press, p2,3.
3. Adam Szirmai: The Dynamics of Socio-Economic Development; Cambridge University Press, 2015, p2.
4.Lisa Warth, Malinka Koparanova : Empowering Women for Sustainable Development, United Nations Economic Commission for Europe, Geneva, Switzerland, 2012,p4.
5 . Samia Hassan El Saati: Sociology of the Woman and the Family, Dar El Wafa for printing and publishing, Alexandria, 2007, p46.

Something else such process focuses on four basic elements which are, paying the productivity, the achievement of the equality in the opportunities, enhancing sustainability, enabling participation in the decision, that's why the economic development of women is considered to be a prerequisite for human progress, thus, the human development approach addresses the issue of justice in the choices and opportunities and from here we can follow different policies in this field:

-Policies to confirm the role of women in development
-Health policy and women productivity
-The policies of employment, training and funding and the role of woman in the process of productivity and prosperity.[16]

THIRD: The Policies of Developing Women Politically

The political life of the woman in any society is a part from a whole and not an independent side, which can be raised without interfering with other factors which has a strong relationship and affecting, so the political work of women is linked with the cultural environment and the social circumstances as well as beliefs and insights about the role of the woman in politics alone, but via a comprehensive view that accommodates all the surrounding influences.

The political contribution of women became a request whether through nomination or election in order to develop the sound democracy and development and to achieve that we have to consider the following:

-To support the contribution of women in the political life and to raise the awareness of women with the importance of political participation.
-To revisit the curriculum, which contribute in developing the feeling of belonging, and to deepen the understanding, democratic practices and human rights.
-The interest to prepare women for the political life without focusing on the quantity at the expanse of quality, so the type of women who have to perform such a mission are no doubt of a special kind and they should possess a high political awareness as well as an understanding of the women issues and an accommodation to their role in society and an ability to express their rights.[17]
-The work to eradicate the traditional cultures which adheres to the notion that the political work is an activity limited to men, and the mass media and the civic society should play an effective role to alter that stereotype.

No doubt, to erase women illiteracy and to improve her political awareness will have a strong effect to improve her participation politically.[18]

The Results of Study

-The low status of women in the Arab world, although there are some positive signals in social, economic and political fields.

The difficulty of formulating social policies is that it takes place within the framework of an accumulated cultural heritage with a special ideology that lowers the status of the woman and teaches men, and sets a series of forms of distinction between them, and such thoughts are inherited and deep rooted hard to change and there must be so much work to establish the basics of full equality between the two sexes. Therefore developing women socially wouldn't be achieved only via beating what faces it from obstructions and providing the suitable social and cultural climate which enable her to perform her role considering her a complete partner in the development, and the establishment of the following policies under execution might have efficient consequence towards fulfilling the requested target:

-Adjusting the prevailing picture of the woman in the society.
-Gender mainstreaming on the basis of equality and non-discrimination.
-Work to erase the illiteracy of women.
-Providing employment opportunities for women and working to get them out of poverty.
-Enabling women to participate in family decision-making.
-Raising women's awareness of their social and legal rights.[13]

SECOND: The Policies of Developing Women Economically

The economic sector in any society faces a number of challenges, which are represented in the achievement of an economic balance and raise the rate of growth of GDP through increasing the rate of investment and provide the necessary savings to finance and ensure distributive justice and protect the poor groups in society. There is no doubt that it a substantial mission, which requires expenses and efforts all members of society, men and women to ensure the achievement and continuity of development.

The need for confrontation is growing in light of the recent changes in the global system, and there is a continuous direction towards the globalization of markets and there is a revolution in the organization of the economic administration at the level of state and the project, moreover a fast progress in communication as well as the technological industry and agriculture, and a revolution in the quality and uses of knowledge, in addition to that an increasing interest with the human development and the equality between the sexes.[14]

The economic policies meant to maximize the contribution of the woman can be summarized in the process of development considering her a full partner whether in the involved effort to achieve prosperity or to cherish the fruits of the development, which means the interest in women included in the process of human development as being an effective element in the change.

The human development is concerned with two things, the first being the consolidation of the human potential throughout investment in the human being themselves (education, health, awareness, potential, as well as empowerment…) to improve their productivity and their ethical creative potential, and the second is the insurance of the full and skillful use of such potential in a broad frame of opportunities and investments in the all the economic domains.[15]

the society members in the age of education or other categories or the preference of one sex over the other.

D-The Economic Factors:

There is a close relationship between the economy, the education and the training where the economic situation affects the educational and training systemsthrough determining the syllabus, the training, the methods and duration and providing the expenses to spend and support them, also the educational and training institutions to bring about economic projects with qualified and trained staff in their fields of activities.[11]

The Policies of Women Development:

The comprehensive development desired by any society requires human potential aware with the work and production assets, and possess knowledge as well as skills and ethics required, and from human potential which symbolizes a necessity in any society, the woman who is relied on as a positive and active member for the prosperity process. So the woman is one of the important sectors in any human society where its improvement is measured by the rate of her contribution , in which the united nations of the human development focalized on the point the development of the woman is one of the crucial matters in the development projects.

And despite this fact, there too many obstructions affecting the role of the woman in the process of development, and we can exhibit the obstructions which hinder the role of women in the development:

-Poverty and low household income.
-The lack of knowledge and a high illiteracy rate in women.
-Worn customs and traditions in the local societies.
-Lack of commitment to specific strategies for women's participation in development work.
-More interest in spending on the contribution of women without any purpose.
-A weakness at the health, social and educational level for huge number of women
That's why we have to follow multiple policies to fight these obstructions which prevent women from achieving their role in development.[12]

FIRST : The Policies of Developing Women Socially

Development policy formulation requires the need to identify the actual reality and the available resources and the possibility to benefit from them, that's why the situation of the social policies to promote women is marked with difficulty within developing societies which undergo a tough transition period as well as different economic crisis, and a significant increase in population compared to a lack of available resources which lead to numerous interrelated issues.

First of all the emancipation of women and liberation at the economic level considering it an entry allowing her the freedom of choice that has to be ensured by the laws and legislation allowing her to live a different kind of life and to self-actualize herself.

Furthermore, the work of women is rather national necessity since the deprivation of half the society from work means national economic paralysis and a disruption of growing however the recognition of the right of women to work and demand them is not enough, but must provide them with facilities by the state and the actors in the first place.

Factors influencing the investment of Human Capital:

A-The Geographical Factors:

These factors include the location, climate, natural environment and sources of resources of the State. The summary of this factor is displayed is concerned with the source of the resources such as agricultural ones based on the fertility of soil and the expansion of the agricultural space, or the mineral resources based on the abundance of raw materials like gold, silver, iron, coal and petrol and son on, therefore the abundance of such resources and reaping profits from it facilitate for countries financial resources allowing them to spend on the development of human resources.

B-The Population Factors:

The investment in human capital can be affected directly with the population factors especially the demographics and population growth ratewhere the age distribution of the population in the parallel groups of the educational stages the required amount of facilities and educational resources and the increase in the rate of population growth need to provide more of these facilities.

In case of the inability of economic potential to provide such facilities and resources in a state the problems of illiteracy, overcrowded classrooms and pressure on universities are increasing in large numbers, and there will be an interest in the quantity at the expense of quality which might lead to lose the opportunity to get benefits from the human resources and poor compatibility between education outputs and labor market needs and the spread of unemployment and so on.

C-The Social Factors:

It includes the related effects of the religion, the language, the social formation and the prevailing culture. The effect of such factor appear throughout the effect of the culture on the direction lead by the society especially what has to do with the educating its members and opportunities for education and to determine the size of education and its opportunities for all

As a consequence such human potential is measured by the categories capable of working and defined within the age group between 15-60 years old approximately, which called feeder category, which feed others from children, the elders and the disabled.

It is one of the most important elements of production, without which the process of development would cease, on the size of this group comparing with the other age groups being fed the human social power cease when we compare it to othersfrom feeders and those being fed.

The Arab world and countries of the third world have troubles in the quality and the quantity of the human capital, on the one hand such capital suffers from low quality due to poor preparation and formation which is obviously reflected upon the appropriateness of such human capital with the requirement of the achievement process, on the other hand it suffering from the lack of quantity and disregarding the extent of these energies and marginalizing them for socio-cultural reasons, and currently we are speaking about the woman specifically.

The culture and society in the Arab world determine the roles special for women fit with the nature of the religious position they occupy when we compare it with the position and roles of the man.

The position and roles of the woman are most often linked to the house and the marginal business that's why she doesn't really need a special education or a high education at least, and she is allowed to have access to domains of work practiced by man.

This matter made her socially and economically restricted due to the inferior view that is attached to it and what is associated with this view of the rape of rights and disruption of roles and waste of energies.

In fact, development involves the investment in any available energy in the society regardless their sex for the sake of expansion of the base of the productive category and to decrease the dependent category and that what is happening at the level of the investment of human potential in the developed countries and there many special instances like Netherlands and Denmark which reached the zero percentage in their disruption of women as human energy.

However, in the Arab world there is another perspective in which we can witness the disruption of a part of such potential –woman- making out of her a consumptive unproductive category adding a further burden on the roles of men particularly and on the society in general for cultural and social reasons known as gender, in which men are given a superior position than women who are described to be rather religious and inferior, and in this sense work is divided and providing chances in life, and that is through roles of the social type that determined by the culture of the society for men and women on the basis of their imagination for his role and their position in life, and that is one of the most obstructions to achieve prosperity in the third world as well as the Arab societies.

interaction patterns of relationships and the situation of woman in economy, education, health, and work and so on. Since the social field indicates in general to the situation of women in the context of social organization and prevailing culture in the society, which is represented in the family, kinship, good, as well as relationships inside the local society.

The woman plays an essential role in the development of small human resources, so the family is the first educational institution concerned with educating and raising the child, in which the foundation stone of the personality and educational reality of the kid is established.

The degree of the contributions of social and cultural woman depends on the extent of provided services from the society which help perform such roles, and it represented in the facilities of social services like the social units, and the role of custody and training and vocational centers, in the guidance and consulting offices of the family, in the health services centers as well as the cultural services units which is incarnated in the media, bookstores, sportive and social clubs, and as opposed to that women received a special concern and was provided more care for her activation and participation in the development efforts at the level of the family and the society from organizing the plans, the drawing of the policies and software that take care of the training of women and establishing centers and associations which serve the purposes of women and make her able to contribute in the development in general and the local development particularly.[9]

The Political Role of the Woman:

Actually, the contribution of women in the political life is a necessity and an aim at the same time, since it essential to find out the true position of the woman as a citizen in the society who possess rights and has duties, and the extent of her participationin the important decisions and key issues specifically, and she gets affected by those decisions which its results are reflected directly upon her.

The political contribution of women is fulfilled in emptiness but instead in a certain historical and social context and she practices such role at different levels

The first: the political formation level, hence the mother in the house is the one who shapes the political perception of the child and his political behavior afterwards.

The second: the political institutions level and decision-making positions.

The third: the cultural and intellectual level and that what reflects the growing political role of the woman in the society in the form of raising public issues and mobilizing public opinion behind them.[10]

The Woman and the Human Capital:

The human capital is defined to be total energies or manpower which the society possess regardless the sex, color, belonging and the culture of such energies whether such potential is exploited or participating in the production and development or not. This stands for the potential capable of giving, producing as well as contributing in the national income.

which has to be taken into account by the both the developed countries and underdeveloped ones.

The role of women in development is influenced by the dynamics of social change locally and globally. Their role can be effective in this comprehensive movement by the clarity of their personality within the framework of the social structure that lives and interacts with its structural structure through the institutions and the relationships it connects their impact on trends in public life.

The process of development is considered to be a process of whole voluntary transformation based in its essence on the citizen apart from his sex as long as he is capable of giving he is considered prosperity maker, which included among the concept of the contribution of the woman in the prosperity appear many issues from which we might mention her contribution labor power, her contribution in the political laws as well as the laws organized for the social life, her role in the social awareness and in the family and its issues.

The Economic Role of Women:

The woman enjoys her economic independent personality and full freedom to act with her money, furthermore she has full right to sell and to trade as well as to seal contracts, she also has the right to choose any job she wishes to practice.

The shape of the contribution of economic women is considered throughout the activities and the works they perform whether inside the house or outside of it, takes different pictures, from which direct contribution in material shape such as wages and salaries they get or prices of goods and products they sell or profits they reap from some manufactured products. As far as the indirect contributions they represent the value of the different products women produce and consume inside the house, and that represent cash value women participate in the budget of the family and takes part in improving the level of life of the family.

Women contribution rates vary in economic activity between regulated and non-regulated sectors and it differs as well between the urban life and that of the countryside and such difference can be traced back to some social and cultural factors specific to each society social environment.

International Labor Organization (ILO) studies show that third the working women in the world, and that the highest percentage of the contribution of women under the age of fifteen and more, and concerning her contribution in economic activity the studies proved that it reaches its climax in Russia and reaches its bottom in some African countries to the extent it reaches less than 10 percent.[8]

The Social and Cultural Role of the Woman:

The situation of the working woman in the social sector represents the main axis and the general background upon which the situation of the woman in the other fields and sectors is established, in which without such general background there is no way to understand the

3. Women in Africa work 50 percent average more than men daily.

4. There is a huge gap in education in which for every one hundred boy not enrolled in school in Benin there is about 257 girl not enrolled, in Yamen 270 girls, in Iraq 316 and in India around 426.

5. Around half pregnant women in the third world suffer from Anemia, furthermore iron deficiency causes around 110000 death during childbirth each year, as do the mothers who suffer from starvation underweight babies from which approximately 20 percent of them die before reaching the age of five, and there are around 17 million babies underweight babies each year.

6. Research confirms that more entry into the hands of women leads to better results in the fields of health education as well as feeding the children.[7]

And here we ask the following questions
1.Are conferences, associations, data releases and sign agreements considered sufficient to fix the situation of women and give them their rights so that they might practice their compulsory role in the process of prosperity?

2.Has the mentality of Arab society reached a point where women's rights are equal to men's rights?

3. What is the status that women should be in the context of Arab culture?

The Role of Women in Development:

Actually, the role of the woman in the contemporary world occupies a high position in the subjects which are being discussed and contemporary research did not confirm the existence of any kind of difference between the potential of men and women apart from their sex, the women can, if well trained, if a woman is trained, she can do all the activities that enable her to achieve her vital roles, and the radical change in manufacturing required the contribution of women in numerous fields, since the economic and social development entailed the deployment of all human and natural resources. And despite the importance of the traditional roles of women, such matter is not sufficient, and it requires the performance of a positive role in process of production, in the political field as well as social work.

The role of women in the development process stands for, those efforts and contributions made by women whether they are social and economic which might lead to social change and contributes in the achievement of a certain level of social development and the woman as a human energy affects and gets affected by the development strategy whether on the level laying the plan or its execution, so if the woman belonged to a backward culture of material and moral aspects, this will be reflected on her in general, however the more her development role will be focused basically on her skills and potential on one side, and from what the society provides from awareness to rationalize such a role on the other side, to the extent of all this, the progress achieved by women in the development of their societyand her contribution in the development is considered to be a human investment and a necessity

Arab societies continued to vary even after the advent of Islam until the beginning of the twentieth century, where trends emerged advocating reform of the status of women.

And those who called for the emancipation of women focused on teaching them, in which Rifah el Tahtaoui established the first school in Egypt in order to prepare women for their sacred mission of raising generations as well as playing their role in a better society and their contribution to economic life and raising the standard of living. Therefore most of the Arab countries witnessed women who go to work after their original role was that of just of mother wife. This idea, which served the social and cultural systems inherited to consolidate them in the collective mind of individuals.

As a result women possessed a role the process of development which led to the raise women's labor trusting in the necessity in their contribution in the social activity, and some governments enacted legislation and regulations for working women guarantee their rights and protect them, and this reflects the extent of interest in women as an active component and a participant in the production process and in the development of society in the Conference on the protection of women workers to continue to work.[6] As far as is concerned with the Arab Labor Conference, they established a committee specialized in women labor and founded its head quarter in Tunisia and it deals with following topics:

-Research and study the social conditions of Arab working women.
-The conditions of women in the labor legislation.
-The conditions of women in the world and the contribution of the organization in the universal year of the woman.

Since the Arab woman is considered to be half the society, there is no other ways to achieve sustainable development, but to actively involve them as a key factor in building the future. Hence, the position of Arab women should be seen through their role and economic position in the development process.

At the economic level, Arab women play a role in the production process, especially in the household and rural economy. However, this role is greatly reduced at the general economic level, despite its involvement in the economy and business which represents around 26 percent. It also represents the greatest percentage of joblessness in the Arab world.

At the social level, the Arab woman remains the least lucky, which the percentage of women reading and writing does not exceed 49.5 percent according to the development report of 2005.There is also a percentage of around 50 percent of women who get married before the age of 18.

The UN World Food Program's report on combating hunger lists several facts about the status of women in the Arab world and globally from which we can mention
1. Women constitute more than half the world population, however in many parts of the world especially in Asia and Latin America, where they are much more liable to hunger than men.

2. Women and girls are those who suffer most from starvation particularly following natural disaster and crises.

sides and this signifies that prosperity is that realization of the citizen by means of an increase in his income accompanied by positive development in his behavior, concepts and actions.[2]

Prosperity is viewed as well to be a process with many aspects and multiple as it seeks to increase the individual's skills and ability and increase the freedom to creativity and increase the sense of responsibility in addition to providing material things to him.

Approaches to development In discussions of development issues two general approaches can be distinguished:

1. The fight against poverty This approach focuses on the problems of widespread poverty, hunger and misery in developing countries and on the question of what can be done in order to realise improvements of the situation in the short term.

2. The analysis of long-term economic and social development This approach concentrates on comparing developments in different countries, regions and historical periods in order to gain a better understanding of the factors that have long-term effects on the dynamics of socio-economic development.[3]

Empowerment:

can be defined as a "multi-dimensional social process that helps people gain control over their own lives. It is a process that fosters power (that is, the capacity to implement) in people, for use in their own lives, their communities, and in their society, by acting on issues that they define as important".[4]

Development of women:

The woman is a tool and a mean that contributes in the economic and social construction plan and her work is one of the elements for the liberation and the formation and proof of her personality".

The woman is a machine working inside and outside the house as she plays the mother, the wife and the housewife, as well as doing economic and political work for a paid wage.[5]

The woman is also known to be one of the most important tools to achieve prosperity throughout her contribution in the process of development whether inside the house or outside of it.

The Status of Women in Arab Society:

The situation of women and their status within the Arab society presents itself as a humanitarian problem due to the difference in status and status throughout history, where the society before Islam knew the difference in its dealings with women, there is appreciation for some and recognition of their role and recognition of their status in their society. Some of them practiced trade and some others possessed convoys. The society did not object their practicing of different professions and they considered that something normal, and there were other examples of the persecution of women and their enslavement. The status of women in

fields of life, there must an investment in women and developing her so that to be a supporting worker in the achievement of social development.

– Questions of the study:

-What is the status of women in the Arab world?
-What are the roles of the woman in the social life?
-What are the policies of the development of the woman in different fields, social, cultural, political, and economical ones?

-Method of the study:

We adopted the descriptive analytical approach in this research and that after much research on the knowledge and scientific notions which have been written on the topic especially those concerned with the position and the value of the Arab woman and her roles in the social life and the policies of developing women, then analyzing those notions and knowledge to establish a perfect notion on the subject of study and its scientific necessities judging from the study questions.

-Significance of the study

The study has a scientific importance symbolized with the importance of its topic which deals with the policies of developing women which are considered half the society and an important part of human resource in social reality governed by a culture hindering the role woman in life in general, and research has also a practical importance illustrated with what will be arrived at from notions and results about the topic of the research.

-The Aims of study

-The recognition of the reality of the woman and her position in society.
-Exhibition of the role of the woman in the different prosperity fields.
-The discussion of the importance of woman as a human resource.
-Determination of the most important policies of developing the woman.

- Concepts:
Development:

can be defined it a process of economic social and cultural change to build and function in order to satisfy the social needs of individuals and to regulate their behavior.

That stands for studying their different issues so that it deals with all aspects of their social and economic life and so on, in which radical and comprehensive changes are made through the planned, multiple and organized efforts of individuals and groups to achieve a specific goal.[1]

Prosperity is also defined as being a process of change in the social economic and cultural structure of the society, seeking basically to raise the level of the population in all

THE REALITY AND POLICIES OF THE DEVELOPMENT OF WOMEN IN THE ARAB SOCIETY

PROFESSOR: MAHER FARHAN MURAEB
DEPARTMENT OF SOCIOLOGY

-Abstract:

This work deals with the reality of women and their position in the Arab society, their role in the development in its different forms; social, economic and political development under the nature of the Arab society and the nature of the prevailing culture, it also deals with the importance of the woman as a human capital and part of the human resource, furthermore it deals with the development of women policies in the Arab society in the fields of social, political and economic development.

Key Words: woman – development – the role of the woman – the policies of development.

-Introduction:

The woman constitutes half the society or even much more than the man in many societies. She is an integral part of the human capital which can be relied on in the process of development and the achievement of progress as an actor no less capable and thought of men. It should also be pointed out that women have the same human rights as those cherished by men from the right of a decent life, work, freedom and self-realization, therefore, states that place women in one hand with men in the balance of power and rights have invested in women and employed them as a human element capable of giving and contributing efficiently in the different aspects of life for this sake such countries achieved a great deal of prosperity and progress.

While the states which considered women as being inferior to men in status, efficiency and giving limited its movement and restricted its activities to inherited socio-cultural considerations paralyzed the role of women and made them non-expendable consumer class, non-dependent dependency, for a cumbersome family budget and the national economy rather than being productive which led these countries to lag behind the ambitions of development and prosperity.

-Problematic:

The woman is considered a crucial part in the working power in the society, which can be relied on and invest on it as a human resource capable to achieve a plus in the national income as well as in the fulfillment of prosperity. She has different roles which she could do in the social, economic, and political life, however, this woman is being paralyzed due to some cultural and social reasons in the Arab world, and she possesses an inactive human resource which is not invested in sufficiently, which made her included in the consumptive category and has the greater portion of illiteracy, poverty, joblessness and sicknesses which are considered of the obstacles of development, that’s why to achieve prosperity in the different

✓ Lamiri. Abdelhak, (2003), “Management of information, rectification and upgrade of the companies”, university Publications Office Editions, Algiers.

✓ Ministry of Industry, Small and Medium-Sized Enterprises and Investment Promotion - ANDPME, (2011), "Nomenclature of expenditure: Financial Aid relating to the National Upgrading Program", Internal Document, P 1-3.

✓ Ministry of Industry, Small and Medium-Sized Enterprises and Investment Promotion, (2012), "Statistical Information Bulletin of the SME, No. 21".

performing an import. In many industrial sectors (pharmacy, cosmetics, agri-food, quarries, etc.), obtaining an import authorization by producers is extremely difficult.

For example, the import of hazardous chemicals is subject to strict regulations, including prior import authorization issued by the relevant departments of the Ministry of Energy and Mines. According to I.F.P.E, [2011], the chemicals concerned being production inputs unavailable on the domestic market, the difficulty of importing them is a major constraint. Thus, the complexity of the import authorization application file and the often long delays in obtaining it are the aspects most often mentioned by companies. Without calling into question the safety imperative, simplification measures could be retained for producers.

Like importing SMEs, exporting SMEs also suffer from a range of obstacles and problems. Indeed, despite petitions in principle around the necessary support for the development of non-hydrocarbon exports, the system put in place to subsidize export activities is considered by exporters as globally limited and inefficient (IFPE, [2011]) . Exporters generally emphasize the low incentive nature of the non-hydrocarbon export development support scheme.

These obstacles cover in particular the administrative constraints and burdens expressed by the complexity of the export procedures, as well as the persistent weaknesses of the institutional mechanism of export support. So the limits of financial and banking framework of the export act expressed by the lack of a specific and more favorable system of financing

Bibliography

- ✓ Abedou Abderrahmane & Bouyacoub Ahmed & Kherbachi Hamid, (2013), “the entreprenariat in Algeria 2011”, Total Entrepreneurship Monitor (GEM), GIZ (Germany) CREAD (Algiers), January, 125 pages.

- ✓ Aissani. , (2005), “the support policy of SME and their role in economic development in Algeria” University, Memory of Magister in Economic scenes of Oran.

- ✓ Bouri. N, (2012), “Competitiveness and upgrade of SME: Logic and results? ”, Memory of Magister in Economy and Management.

- ✓ Bouyacoub. With, (2004), “small and medium-size companies in Algeria: Which realities? ”, In “Entrepreneurs and SME; French approaches algéro-”, editions: The harmattan, P 75 - 94.

- ✓ Lamiri Abdelhak, (2003), “the upgrade: Challenges and practices of the Algerian companies”, Re-examined Commercial Sciences and of management, N°02, ESC Algiers.

delivered to themselves and without real means (neither legal nor financial) to facilitate the daily management companies established in their precincts and, even less, to serve as a basis for an effective industrial promotion policy "(IFPE, [2011][1]).

These companies represent 80% of the weak SMEs for the year 2008, and 87.5% for the year 2012. They are characterized by low financial returns "RFP", and low commercial, average value added rates, and productivities technical, commercial and low value, and very high debt ratios that exceed 70% for the majority, and up to 98% for a few companies including those of the branch "Chemistry, Plastic & Pharmaceutical" and "Materials of construction ".

In fact, those in the "Buildings & Public Works" sector are generally characterized by: an average performance in terms of value, technical and financial productivities, good in terms of investment and value-added rates, and low in terms of commercial and financial profitability, with a remarkable level of indebtedness for the majority of companies. Under the impetus of state capital expenditure, the building and public works sector (BTP) was the most dynamic in 2007, posting a performance of 9.5 per cent, lower than that of 11, 6 per cent in 2006. The sector contributed more than 8 per cent of total GDP (OECD, [2008]). Housing construction has been the driving force of the sector. On the other hand, the majority of companies surveyed in this sector (80%) performed poorly in 2008 and (70%) in 2012. So, 20% of SMEs in this sector recorded an average performance in 2008 and 2012.

The import-export companies surveyed recorded a satisfactory commercial situation, particularly in 2012, of which 83.33% of the companies were considered as performing. This is expressed by a strong commercial profitability. They appear to be good in terms of value productivity, and sales productivity, as well as investment rate, and average in terms of financial profitability. On the other hand, they show weaknesses in terms of productivity, and the value added rate expressed by the negative added values for most companies, especially in 2008, even those whose net profit or loss was profitable. For this reason, we can conclude that belonging to this sector has particularly influenced these two indicators, especially the value added rate. The majority of these companies (nearly 67%) have remarkable debt ratios "exceeding 65%".

In spite of these satisfactory results, these companies activating in import-export nevertheless suffer from the difficulties expressed, indeed, by the setting up of a certain number of payments abroad to confront needs of complementary services essential to the

[1] Forum Index for The Performance of the Algerian Company, "Decomposition of the supports of the IFPE 40", 2011.

"A.C.3. "C.5. "And" C.3. Which have a competitive market position and a satisfactory financial position expressed by a strong commercial profitability, and appear to be very good in terms of productivity, productivity of value and productivity of sales, as well as rates of VA and investment, with a remarkable indebtedness.

For the year 2012, a minority of SMEs are in a situation of development and excellence (10 SMEs representing 12.5% of the totality identified). It includes the so-called "high-performance" companies, and concerns in particular "A.C.2. "A.C.5.", "A.C.6. "A.D.4. "," B.5. "C.1. "," C.2. "," C.4. "C.5. "And" C.6 "which have recorded satisfactory commercial and financial situations expressed by a strong commercial profitability, and appear to be very good in terms of productivity, productivity of value and Productivity of sales, as well as rates of VA and investment, with a remarkable indebtedness.

Indeed, these companies are characterized by a satisfactory financial situation, a very modern organizational and managerial strategy, and a competitive commercial position. In this context, it should be noted that "they want to expand their share in the domestic market and eventually conquer markets abroad through export or partnership." The bosses of this category of companies have already proceeded to an autonomous upgrade in the sense that they have made managerial and technical changes within their company. They show a strong adherence to the upgrade "(ED-PME, [2007]).

Conclusion

"The SMEs of the wilaya of Oran surveyed therefore have the same characteristics at the level of the same sector of activity", because they are subject to the same institutional obstacles and environmental problems thus limiting the promotion of their performance, and the achievement of a continuous competitiveness. As a result, they are struggling to survive in order to improve their value, financial and technical productivities. They have a dual challenge from the outset, that of evolving in a still unstable local environment due to the unfinished economic transition, and having to find a place in a now global environment. Thus, several local stakeholders attribute this situation to the lack of knowledge of the factors that determine the competitiveness and performance of these companies. This leads to a misreading of their difficulties and an overlap of measures for SMEs.

Concerning industrial companies, which remain the weakest (with all branches combined) during the two years analyzed, suffer despite multiple attempts by the public authorities of the current industrial zones which are in a state of quasi-abandonment. And "for many reasons, they offer none of the services expected of them, and remain, in practice, empty shells

- Finally, the third is composed of 2 companies that can be considered as failing: "A.C.1. "And" B.8. Which did not carry out any activity by declaring defective accounting documents for the 2012 financial year.

This first group of companies is then the majority, and in a situation of passivity and survival. It is thus characterized, for the most part, by; financial difficulties, loss of position in their traditional market, as well as lack of structuring. "The long-term survival of these companies lies in the realization of modernization investments and / or divestments (to limit losses and release new resources or to redeploy to new products or activities) .The leaders of these companies are not enthusiastic about the upgrade, they are absorbed in everyday problems and are not able to think about the future of their businesses "(Mimoune, 2007).

The second group represents the average points, and composed of 14 SMEs, presenting 17.5% of the total number, and this for the year 2008. These companies are thus: "A.A.12. ", A.A.13. "A.A.14. "A.A.16. "A.B.6. "A.B.11. "A.C.8. "A.C.12. "A.E.2. "A.E.4. ", A.E.5. "A.G.2. "," B.7 ", and" B.10. ". They are characterized by average performance in terms of financial profitability, commercial profitability, as well as investment and value added rates. However, they have recorded a very high level of debt that exceeds 80% for the majority.

For the year 2012, 14 SMEs are close to the center of gravity, representing 17.5% of the total, and can be considered as average points. These firms "A.A.12. ", A.A.13. "A.B.5. "A.B.7. "A.B.14. ", A.B.15. "A.E.1. "A.E.2. "A.E.4. ", A.E.5. "A.G.1. "," B.2. "," B.4. And "C.3. ". They are characterized by a performance average in terms of productivities, financial profitability, commercial profitability, as well as investment and value added rates. In addition, they recorded a very high level of indebtedness which exceeds 80% for the majority.

This group of companies is in a growth situation. It does not experience financial difficulties, and seeks to maintain or improve its positions in their traditional market, mainly domestic. With this in mind, it should be noted that "business leaders realize that their comfort will be challenged by commercial openness and that they have to prepare for competition, but they are hesitant and do not measure yet. Well all the benefits that the upgrade can bring them. They do not confirm their adhesion and sometimes abandon after the diagnosis or the first action of leveling "(ED-SME, [2007]).

The last group is in a situation of development and excellence, and constitutes the minority of SMEs (11 SMEs with 13.75% of the totality identified, that for the year 2008). It includes the so-called "high-performance" companies, and particularly concerns companies "A.A.2. ", A.A.5., And" C.2. As well as the companies "A.B.5. "A.B.7. "A.B.10. "A.B.14. ", A.B.15.

The surveyed population can be divided into three groups. In fact, the first group includes 55 SMEs, ie the majority of the surveyed population, thus presenting 68.75% for the year 2008. It can be subdivided into three subgroups characterized as follows:
- The first includes 34 weak companies in terms of performance. They are characterized by low financial profitability "RFP", low commercial profitability, an average value added rate, and a very high debt ratio that exceeds 70% for the majority. These companies in Oran are not yet able to significantly improve their productive value, financial and technical;

- The second consists of 15 loss-making companies with net loss-making results, as well as productivities, productivities of value, and negative commercial profitability. These companies are:

"A.A.3. "A.A.10", "A.B.4. "A.B.8. ", A.B.13. "A.C.10. ", A.C.13. ", A.D.2. "," A.F.1 "," B.6. And "C.6. As well as the companies "A.A.4. "A.A.6. "," B.9. "And" A.C.1. Which have seen very large losses in terms of sales productivities and value-added rates, with net results and negative added values. Their main characteristic is to have negative total shareholders' equity expressed by accumulated losses in previous years;

- Finally, the third is composed of 6 companies that can be considered as failing: "A.A.8. "A.C.4. "," A.C.5 "," A.C.6. "," B.5. "And" B.8. ", Which did not carry out any activity by declaring defective accounting documents for the 2008 financial year.

For the year 2012, the first group includes 56 SMEs, ie the majority of the surveyed population, thus presenting 70%. It can be subdivided into three subgroups characterized as follows:

- The first includes 36 weak companies in terms of performance. They are characterized by low financial profitability "RFP", low commercial profitability, an average value added rate, and a very high debt ratio that exceeds 70% for the majority. These companies in Oran are not yet able to significantly improve their productive value, financial and technical;

- The second is composed of 18 loss-making companies with net loss-making accounting results, with productivities, productivities of value, and negative sales productivity, as well as very low commercial returns. These companies are: "A.A.3. "A.A.4. "A.A.5. "A.A.6. "A.A.8. ", A.A.10. "A.A.16. "A.B.4. "A.C.4. "A.C.14. ", A.D.2. "A.F.1. ", A.D.5. "A.C.9. "A.C.10. "A.G.2. "," B.6. And "B.9. »;

Based on these statistical calculations of the A.C.P, our study has highlighted the following fundamental results:

Table (2.): The breakdown of the 80 SMEs surveyed by level of performance [2008]

Sectors	low (G1) 55 (68,75%)	%	averages (G2) 14 (17,5%)	%	performing (G3) 11 (13,75%)	%	Total
Food industry	11	64,7	4	23,5	2	11,8	100
Construction materials	8	53,34	2	13,33	5	33,33	100
Chemistry & Plastics	11	79	2	14	1	7	100
ISMMEE	6	100	0	0	0	0	100
Wood & paper industry	2	40	3	60	0	0	100
Textiles	5	100	0	0	0	0	100
Leather, Skins & Shoes	1	50	1	50	0	0	100
B.T.P.H	8	80	2	20	0	0	100
Import&Export	3	50	0	0	3	50	100

Source : Our calculations.

Table (3.) : La The breakdown of the 80 SMEs surveyed by level of performance [2008]

Sectors	low(G1) 56 (70%)	%	averages (G2) 14 (17,5%)	%	performing (G3) 10 (12,5%)	%	Total
Food industry	15	88,2	2	11,8	0	0	100
Construction materials	11	73,33	4	26,67	0	0	100
Chemistry & Plastics	11	78,5	0	0	3	21,5	100
ISMMEE	5	83,33	0	0	1	16,67	100
Wood & paper industry	1	20	4	80	0	0	100
Textiles	5	100	0	0	0	0	100
Leather, Skins & Shoes	1	50	1	50	0	0	100
B.T.P.H	7	70	2	20	1	10	100
Import&Export	0	0	1	16,67	5	83,33	100

Source : Our calculations.

3. Analyzes of the statistical results of the A.C.P

Indeed, the individual points are represented in the factorial space considered as explanatory (four dimensions in our case). As for the variable points, we proceeded by projection on factorial planes. We considered the factorial plane consisting of the first two axes "factorial space (1, 2)" (see graphs 1 and 2 below):

Figure (1.) : Représentation des points individus i de N(I) dans l'espace factoriel (1, 2) en 2008

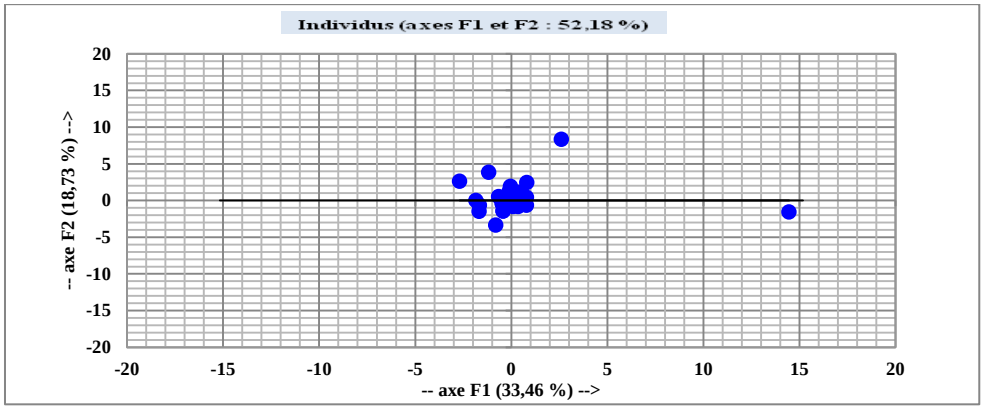

Source: Our Calculations "The tables of the coordinates of the points individuals i of N (I) calculated for the year 2008".

Figure (2.) : Représentation des points individus i de N(I) dans l'espace factoriel (1, 2) en 2012

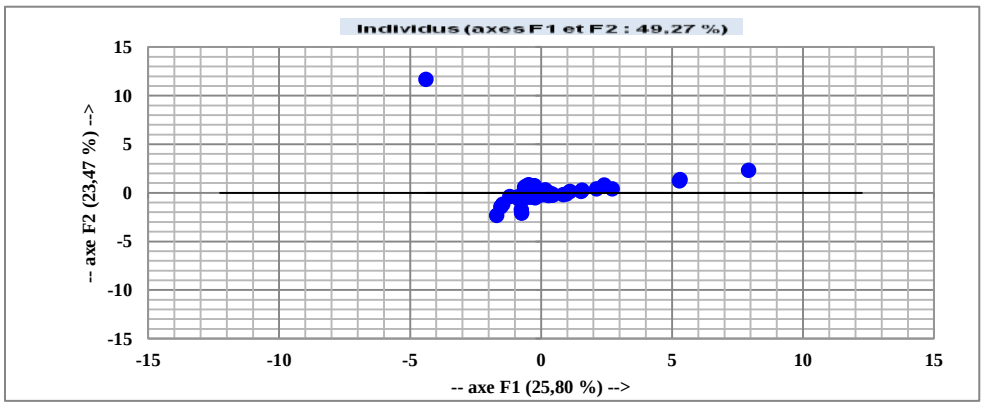

Source: Our Calculations "The tables of the coordinates of the points individuals i of N (I) calculated for the year 2012".

- Investment (INVES)
- Debt ratio (ENDET)
- Debt structure (SDETTE)

2.2. Practical Audit Assessment

The spatial field of this empirical study covers a group composed of 80 Oranian SMEs, for the period [2008-2012], of which 64 activating in the industrial sector and thus presenting the majority of the surveyed population, shared over seven (7) industrial sectors. ; Agribusiness, Chemical & Plastics and Pharmaceuticals, Textiles, Wood and Paper Industries, Leather, Skins & Shoes, ISMMEE, and Building Materials. So, 10 SMEs belonging to the sector (Buildings and public works "BTP"), and 6 activating in foreign trade "Import-export".

In this sense, it should be noted that, we were able to collect the necessary data to calculate the list of performance variables (indicators) for each company in our sample, and on which the economic analysis (Principal Components Analysis "ACP "), Of performance characterization of SMEs surveyed in terms of branches of activity, was highlighted.

In fact, these are selected and calculated performance indicators (the "Return on Equity", the Financial Profitability), the Commercial Profitability, the Value Added Rate, the Productivity "PROD", the Productivity of the "PRN" value, "PVENTES" sales productivity, "INVES" investment, and the "ENDET" debt ratio, as well as the "SDETTE" debt structure), and that from the 9 variables (Own Funds (PF), Investments (INV), Net Income (RN), Assets, Long Term Debt (LTL), Short Term Debt (SDR), Number of Employees (EFFE), Value Added (VA), and Number of Business (CA)).

Indeed, the "Principal Components" Analysis "ACP" has made it possible to test the links that exist between Small and Medium Enterprises of the same sector, thus highlighting the characteristics of SME of Oran in terms of sectoral specificity, and that in function of chosen and calculated performance indicators, for the years [2008 - 2012]. The purpose of this method was to analyze the increase in their profitability, the strengthening of the growth of their activities, the improvement of their productivity, the stimulation of their additional investments, as well as the financing costs by a decrease in the level of debt. As a result, our results obtained are an argumentative extension to the surveys carried out in [2006] by the Euro-Development of SMEs program in the context of the implementation of the upgrading program, and which identified the 03 main categories. of private companies in Algeria.

5. Wood & paper industry (A.E.)	5	6,25%
6. Textiles (A.F.)	5	6,25%
7. Leather, Skins & Shoes (A.G.)	2	2,5%
B.T.P. (B.)	**10**	**12,5%**
Import&Export (C.)	**6**	**7,5%**
Total	**80**	**100%**

Source: Personal confection.

As regards the distribution of Oran SMEs by sector of activity, and which is thus recounted in the tables above, it should be pointed out that the Manufacturing sector includes almost all the SMEs surveyed, (64 enterprises representing 80 SMEs representing 80% of the total population surveyed) and of which the Buildings and Public Works (BTP) sector remains in second place with 10 companies, 12.5% of the total surveyed, thus the Import & Export with 6 companies, 7, 5%.

In this context, it should be noted that, the food's industry sector records the largest volume compared to other sectors, 17 companies, and the sector "Building Materials", remains in second place with 15 companies. Thus, the Chemicals, Plastics and Pharmacy sector is present with 14 companies, the majority of which belong to the "Plastics" industry. Then, the Iron and Steel, Metal, Mechanical and Electronic Industries (ISMME), 6 SMEs, of which 4 are active in the "Metallurgy branch", then the Wood & Paper, and Textile Industries register a similar number of SMEs, thus presenting 6.25% of the total surveyed. However, the "Leather, Leather & Shoes" industry has a shy presence of SMEs (two companies).

2.1.2. Definition of variables

In fact, the indicators used also concern the level of sales, investment, turnover and added value. We also find the number of employees, as well as the debt structure. In this sense, it should be noted that, we were able to collect the necessary data to calculate the list of performance variables (indicators) for each company in our sample, and on which the economic analysis (Principal Components Analysis "ACP "), Performance characterization of SMEs surveyed by industry, will be highlighted. These indicators are as follows:

- Financial Profitability "Return on Equity" (RFP)
- Commercial Profitability (RC)
- Value Added Rate (TxVA)
- Productivity (PROD)
- Productivity of value (PRN)
- Sales Productivity (PVENTES)

exports), 2.6%. From the above, we postulate that: Membership in a given industry influences a few performance variables.

2. The performance of SMEs: Presentation of the empirical framework

2.1. Description of the analyzed sample and calculated variables

We chose a sample of companies that meets the following criteria:

- Companies under Algerian law belonging to the industrial productive sector. This choice is, in fact, explained by a greater exposure of these industries to foreign competition following the establishment of a free trade area by 2017 with the EU;
- Indeed, the choice of the sample covers the different types of the sector of the manufacturing industries namely agribusiness, textile clothing and leather and footwear, chemistry, mechanics and electrical, building materials, as well as industries Wood and Paper;
- As well as private companies activating in the sector of Buildings and public works "BTP", and others in foreign trade, namely "Import & Export". So the choice of the latter two is explained by their clear predominance in Algerian economic activity, as well as by the concentration of private SMEs in these sectors;
- Companies with a salaried workforce <250;
- Companies with at least five years of activity.

2.1.1. Detailed description of the sample surveyed

Thus, the spatial field of this empirical study covers a group made up of 80 Oran SMEs, including 64 activating in the industrial sector and thus presenting the majority of the surveyed population, shared over seven (7) industrial sectors; Agribusiness, Chemical & Plastics and Pharmaceuticals, Textiles, Wood and Paper Industries, Leather, Skins & Shoes, ISMMEE, and Building Materials. So, 10 SMEs belonging to the sector (Buildings and public works "BTP"), and 6 activating in foreign trade "Import-export". Indeed, data from these are collected for the years: [2008], [2009], [2010], [2011] and [2012] in order to study the evolution of their activities. The following table presents the detailed breakdown of the companies surveyed by sector of activity:

Table (1.): The distribution of the 80 SMEs surveyed by sector of activity

Sectors	Nombre de PME	%
Industries (A.)	**64**	**80%**
1. AGRO Alimentaire (A.A.)	17	21,25%
2. Construction materials (A.B.)	15	18,75%
3. Chemistry & Plastics and Pharmacy (A.C.)	14	17,50%
4. sedurigic, mechanical and elecronic industries (ISMMEE) (A.D.)	6	12,5%

an explanation of competitiveness. SMEs In other words, in this sense, it is the consistency of the company's functions that determines its performance ".[1]

In other words, the measure of performance is not standard, it varies, among other things, from one organization to another, from one context to another (Luthans and Stewart, [1977] Bamberger, [1979]]). His appreciation is different (Campbell, [1977], Cameron and Whetten, [1983]) depending on the objectives and the preferred approach of the evaluator. For Fadil. N, [2005], the performance measure is retained by an influential decision-making center judged by the researcher as the key element in the functioning of the organization. In other words, the relevant indicators for its assessment depend on the preferences and values of the people in the decision-making power (Ged, [1983], Kalika, [1995]).

1.2. The business sector of the SME and its relationship with its performance

Foreign trade conditions are considered one of the main export problems (Ogram, [1982]). In a study aimed at identifying success factors for the internationalization of SMEs, Fernandez and All, [2005] found the use of the business sector to be a control variable. Considering that these trading conditions differ from one industry to another, the business sector of an enterprise therefore has an impact on its performance (Castonguay, Y, 2005). On the other hand, Hsu et al., [2003] used the industry sector as a control variable to analyze the internationalization and performance of firms.

According to a study conducted in Canada by Castonguay. Y, [2005], the business sector is positively related to the performance of SMEs. Indeed, the business sector explained the sales growth with a threshold of 5%, and the overall performance with a threshold of 10%. To this end, the proposition of this hypothesis, which is based on the influence of the business sector on their performance, has corroborated the studies of Ruigrok, and all, [2003] and thus of Hsu et al., [2003] which used the industry sector as a control variable to analyze business performance.

With this in mind, Castonguay. Y, [2005] confirmed that the business sector of surveyed manufacturing SMEs in the Chaudière Appalaches region (120 companies) positively explained the sales growth and the overall performance of the company, but this variable did not expressed profit growth.

According to this study, and based on GDP growth, the researcher specified that non-exporting SMEs (Group 1: less than 5% export) had lower average growth (1.6%) over three years that companies in transition (Group 2: between 5% and 20% export), or 2.1%. The latter, therefore, had lower growth than exporting SMEs (Group 3: more than 20% of

[1] Paranque. Bernard, "Competitiveness and profitability of industrial enterprises", business series, Banque de France, 1995.Paranque.

Mots clés :

Performance, rentabilité, productivité, endettement, investissements, coûts de financement, secteurs d'activité.

Introduction

Our study covers a group of 80 Oranian SMEs, for the period [2008-2012], of which 64 activating in the industrial sector and thus presenting the majority of the surveyed population, shared over seven (7) industrial sectors; Agribusiness, Chemical & Plastics and Pharmaceuticals, Textiles, Wood and Paper Industries, Leather, Skins & Shoes, ISMMEE, and Building Materials. So, 10 SMEs belonging to the sector (Buildings and public works "BTP"), and 6 activating in foreign trade "Import-export". In this sense, it should be noted that, we were able to collect the necessary data to calculate the list of performance variables (indicators) for each company in our sample, and on which the economic analysis (Principal Components Analysis "ACP "), Of performance characterization of SMEs surveyed in terms of branches of activity, was highlighted.

1. The performance of SMEs: Presentation of the theoretical framework

1.1. SMEs as fields of interest for the study of performance indicators

Researchers are often interested in studying the workings of large companies, which usually have huge funds, as well as significant resources to develop and apply management concepts that can improve management and performance. Among other things, some research work has made it possible over the past few decades to learn more and focus on the characteristics and functioning of SMEs in areas such as strategy, entrepreneurship, technologies, and so on. (Chaston and Mangles, [1997], Gélinas et al, [1997], Kotey and Meredith, [1997], McMahon and Holmes, [1991], Chicha et al, [1990], Gul, [1991]). In this perspective, Bergeron. H, [2000] considers that "research is almost non-existent in the context of studies of performance indicators in SMEs".

Thus, according to a study dating from [1993], developed by the OECD "SMEs: Technology and Competitiveness" states that "the micro-economic analysis relates the elements of competitiveness of a company with the whole its functions and decisions that affect its business, its growth (reflected in its turnover, its value added, its gross operating surplus, its workforce, etc.), its profitability, its financing, its balance financial and management "[1]. In this sense, it is appropriate to point out that "the authors then specify that, obviously, there is currently no theoretical model linking these variables and that can provide

[1] O.C.D.E (O.C.D.E.), "Economic Problems", January 1994. P 25.

EVALUATION AND EMPIRICAL ANALYSIS OF SME PERFORMANCE BY BUSINESS SECTOR

Nassima Bouri[1]
University of Oran 2-Oran-Algeria
nassimabouri@rocketmail.com

Abstract

The present work aimed to measure the performance indicators of SMEs in the wilaya of Oran in Algeria, as well as the explanation of the characteristics and divergences between the different sectors of activities of the companies surveyed. It focuses on a specific unit of analysis, namely SMEs in the sectors: "manufacturing industries, buildings and public works, and import-export", whose objective is to explain their financial difficulties simultaneously with the maintenance market shares at national level, this is what led us to question the link between these two realities, to answer the following main question: What performance of SMEs in the wilaya of Oran? As a result, our results are a well-argued extension to the surveys carried out in [2006] by the Euro-Development SME program as part of the implementation of the upgrading program, and which identified the 03 broad categories of companies in Algeria, performing, medium and low.

Keywords:

Performance, profitability, productivity, debt, investments, financing costs, business sectors.

Résumé

Le présent travail avait pour objet la mesure des indicateurs de performance des PME de la wilaya d'Oran en Algérie, ainsi que l'explication des caractéristiques et des divergences entre les différents secteurs d'activités des entreprises enquêtées. Il se concentre en effet sur une unité d'analyse spécifique, à savoir les PME des secteurs : « industries manufacturières, Bâtiments et travaux publiques, et import-export », dont l'objectif est d'expliquer leurs difficultés financières simultanément avec le maintien des parts de marché au niveau national, c'est ce qui nous a conduits à nous interroger sur le lien entre ces deux réalités, pour répondre à la question principale suivante : Quelle performance des PME de la wilaya d'Oran ? De ce fait, nos résultats obtenus constituent une extension argumentée, aux enquêtes menées en [2006] par le programme Euro-Développement des PME dans le cadre de la mise en place du programme de mise à niveau, et qui ont identifié les 03 grandes catégories d'entreprises en Algérie, performantes, moyennes et faibles.

[1] Teacher researcher (MCA)- University of Oran2.

دار التل للطباعة

رقم الإيداع: 2014-4343

ر.د.م.د ISSN 2437-0436